# مبادئ علم الاقتصاد

## ( التحليل الوحدى )

دكتور
عبد الهادى على النجار
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
عميد كلية التجارة الأسبق - جامعة المنصورة

١٩٩٦ - ١٩٩٧

مكتبة الجلاء الجديدة
بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

---

## تصدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وبعد : فليس من اليسير ان يكتب كاتب فى موضوع سبق ان طرحه كتاب كثيرون ، فالجديد معه سيكون محدودا ، وينطبق هذا بالضرورة على الكتابة فى «مبادىء علم الاقتصاد » حيث ان الجديد معها قد استقر منذ سنين ، ومن ثم لا يتناسب الجهد المبذول فى هذا المجال مع النتيجة المتوقعة منه ٠

ومع ذلك ، ولأن العلم طريقة قبل ان يكون حقيقة ، فان منهج عرض الموضوع قد يضفى على هذا الجهد المبذول عائدا اكبر خاصة مع القارىء المبتدىء لمبادىء علم الاقتصاد ٠

ان القراءة الأولى لعلم الاقتصاد قد تبدو غير مشجعة لبعض القراء ، ولكنها تصبح بالتاكيد غير ذلك اذا استخدم القارىء جانبا من قدراته الذهنية أثناء القراءة فى التركيز والتذوق ٠ وسيكتشف ، حينئذ ، انه قد وصل الى درجة من الاستيعاب تمكنه بعد ذلك من الخوض فى مختلف فروع الاقتصاد بحماس وحب كبيرين ٠

ورغم ان هذه الدراسة تفترض ان القارىء ليست له معرفة مسبقة بعلم الاقتصاد ، فانها ستطرح بعض المسائل الدقيقة بطريقة مبسطة ، ذلك ان التبسيط لا يعنى السطحية ، والعمق لا ينافى البساطة ٠

ومع أنه قد يبدو للبعض عدم القدرة على التوفيق بين التبسيط والتعمق فاننا سنحرص عليهما فى توازن مطلوب تقتضيه ظروف القارىء من ناحية ، ومحاولة اثراء معلوماته لمعاونته على دراسة أبعد غورا بعد ذلك من ناحية أخرى ٠

هذا وقد تضمنت الطبعة الراهنة تعديلات جوهرية ادخلت على ما سبقها من طبعات على ضوء تجدد التجربة التدريسية واكتساب مزيد من الخبرات ، سواء من خلال التعامل مع الطالب أو المراجع المستحدثة ٠

وفى هذا فاننا نأمل أن يجد القارىء منهجا يتعرف من خلاله على مبادىء علم الاقتصاد معرفة تمكنه من الوقوف على كثير من المسائل الاقتصادية التى تواجهه فى حياته الدراسية والعملية .

والله أسأل كل توفيق ، وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب .

القاهرة : ديسمبر ١٩٩٦ عبد الهادى على النجار

# مقـــدمة

يعاني العالم من مشاكل سياسية وعنصرية وثقافية واجتماعية ، ومع ذلك فان هذه المشاكل لابد وان يكون لها بعد اقتصـادى ، فالحروب مثـلا ، وهى مشاكل سياسية ، تمثل استهلاكا لكثير من موارد المجتمع ، بشرية كانت أو مادية ، الأمر الذى يعتبر عبئا على اقتصاد الدول المتحاربة ، وهو ما يؤدى الى حدوث اختناقات فى كثير من السـلع بما يمثل بعدا اقتصـاديا لهـذه الحروب ، وذلك على افتراض ان الجانب الاقتصـادى لم يكن احد دوافع تلك الحروب •

ومن ناحية اخرى ، تمثل ظاهرة التفرقة العنصرية بعدا اقتصاديا كذلك على اساس انها تؤدى الى حرمان المجتمع من الاستخدام الكامل للموارد البشرية المتاحة ، وعدم الاستفادة من بعض المواهب ، بما يفيد ان ثمة اهدارا لهذه الموارد ، كما ان تدنى دخول الموارد البشرية التي تقع فريسة لهذا التمييز العنصرى يؤدى الى ظهور جيل من الأطفال غير المتعلمين ، ضعاف البنية بسبب سـوء التغذية ، وهم بذلك يمثلون عبئا اقتصاديا على المجتمع فى النهاية •

وتعتبر مشاكل تلوث البيئة تواما للتقدم الاقتصادى ، فلا يستطيع انسان معاصر ان يباشر حياته العـادية بدون كهرباء او سيارة او طيـارة ، كما ان مصانع الصلب والأسمنت واستخدام الوقود ••• كل ذلك وغيره قد ادى الى زيادة المخلفات التى تلوث البيئـة وتؤدى صـحة الانسان ، ومن هنا فان البعد الاقتصادى لمشكلة تلوث البيئة يؤكد انها من اخطر مشاكل العصر الحديث التى قـد تقضى على منجزاته ، الأمر الذى يقتضى ضرورة العمل على ايجاد الحلول السريعة لها ، ويمثل ذلك فى حد ذاته عبئا اقتصاديا كذلك •

وفضلا عن ذلك ، فان مشكلة الانفجار السكانى فى معظم الدول المتخلفة ، قد نجمت اساسا عن النجاح فى رفع المستوى الصحى ومن ثم انخفاض نسبة الوفيات بمعدل اكبر من نسـبة المواليد ، وهـو ما يطرح بدوره ضرورة توفير الغذاء بكميات مناسبة والا تعرضت هذه الدول للمجاعة •

وجدير بالذكر ان المشاكل الاقتصـادية تفرض نفسها على كل مجتمع ، وعلى كل فرد فيه ، فثمة دول متقدمة واخرى متخلفة ، وانسان غنى وآخر فقير ، دول تعانى من التضخم واخرى من مشكلات البطالة ••• الخ

ان هذه المشكلات ، وغيرها كثير ، تثير تساؤلات عدة حول كيفية مواجهتها ، والعمل على حلها أو على الأقل التخفيف من آثارها السلبية ، حيث يبرز فى هذا النطاق دور علم الاقتصاد الذى نطرح معه الآن اللبنة الأولى فى صرح هذا العلم ٠

**تقسيم :**

هذا ويمكن تقسيم هذا المؤلف الى باب تمهيدى وقسمين ، ويتضمن الباب التمهيدى مقدمة موجزة لعلم الاقتصاد، اما القسم الأول فيحتوى على الاطار العام لعلم الاقتصاد ، فى حين يختص القسم الثانى بالتحليل الاقتصادى الوحدى ٠

اننى مدين فى ذلك كله الى اساتذتى وزملائى ومن سبقونى على هذا الدرب ، وحسبى ان احقق بعض ما أصبو اليه من نجاح ، فالكمال لله وحده ، وفوق كل ذى علم عليم ٠

# باب تمهيـــدى
## مقدمة موجزة لعلم الاقتصاد

نتناول فى هذا الباب التمهيدى بايجاز بعض الموضوعات التى تتكرر الاشارة اليها فيما بعد ، وهى موضوعات لا غنى عن معرفتها قبل البدء فى دراسة اى فرع من فروع علم الاقتصاد ٠

ويمكن ان نبدأ هذه الموضوعات بالاشـارة الى النظرية الاقتصـادية ، السياسة الاقتصادية ، المذهب الاقتصـــادى ، انواع التحليل الاقتصـادى ، تعريف علم الاقتصـاد ، موضــوعات علم الاقتصاد ، واخيرا علاقة علم الاقتصاد بغيره من العلوم الاجتماعية ٠

ونوالى الاشارة الى كل من هذه الموضوعات تباعا كما يلى :

**النظرية الاقتصادية :**

تتم الدراســات العلمية من خـلال البحث العلمى المنظم ، بقصد التوصل الى قوانين عامة او نظريات تحكم الظواهر المختلفة ، وتستخدم النظريات لمحاولة ايضاح بعض الظواهر ، والنظرية الناجحة هى التى تمكننا من التنبؤ مسبقا بتتابع احداث معينة ٠

ولهذا فانه من الضرورى ان نلقى ضـوءا اكبر على المقصــود بالنظـرية الاقتصادية ، وفائدتها ، وكيفية اختبار صحتها(١) ٠

وتتكون النظرية عموما من :

١ ــ مجموعة من التعريفـات definitions توضح ما هو المقصود بالتعبيرات المختلفة المستخدمة ٠

٢ ــ مجمــوعة من الفروض الشرطية assumptions التى تحدد الظروف التى لابد وأن تتوافر حتى تنطبق النظرية ٠

---

(١) أنظر :
R.G. Lipsey, P.O. Steiner, Economics, 4th edition, Harpar and Row publishers, New York 1975, pp. 23-26.

٣ – واحد او اكثر من الفروض الاحتمالية Hypotheses عن كيفية سلوك بعض الظواهر ·

٤ – وحتى تكتمل النظرية فعلينا ان نختبر هذه الفروض الاحتمالية لمعرفة ما اذا كانت هناك مشاهدات تؤيد هذه الفروض أم لا ، فاذا وجدت هذه المشاهدات قبلت النظرية والا تم طرحها جانبا ·

ومع تقدم العلوم يتم التوصل الى تفسيرات أفضل للظواهر المختلفة ، ولهذا تحل نظريات بديلة أفضل محل النظريات السابق قبولها ·

وعليه فان النظريات الاقتصادية ليست الا مجموعة من التعريفات الخاصة بظاهرة معينة والافتراضات المتعلقة بها والتى يمكن عن طريق أساليب التحليل الاقتصادى المختلفة التوصل الى نتائج معينة منها ·

وفى هذا تهدف النظرية الاقتصادية – شأن اى نظرية علمية – الى محاولة تفسير أسباب حدوث ظاهرة اقتصادية معينة ، ومثال ذلك محاولة تفسير تطورات الدخل القومى فى فترة زمنية معينة ، أو سلوك الأفراد تجاه حدث معين ، أو سقوط الأمطار واثرها على نشاط معين فى فصل معين من السنة · فاذا تمكنت النظرية من تفسير هذه الظواهر وغيرها ، فانه يصبح من المتيسر استخدامها فى التنبؤ بما سيكون عليه امر هذه الظواهر فى المستقبل بغرض الاستفادة من هذه المعلومات فى مواجهة احتمالات المستقبل او التحكم – ولو الى حد معين – فى أوجه النشاط التى ستتأثر بهذه الظاهرة ·

ومن ناحية أخرى ، فان النظرية الاقتصادية تختبر عن طريق البحث عن مدى مطابقتها للواقع – وذلك على أساس انها معرفة علمية ، ومن هنا لا تقبل اى نظرية ما لم تتفق نتائجها مع واقع الظاهرة التى تسعى الى تفسيره ، ولكنها تقبل اذا اتفقت مع هذا الواقع وما تمليه المشاهدات العملية ·

وعلى ضوء ذلك ، اذا اخذنا نظرية الطلب كنظرية اقتصادية ، فاننا نجد أنه عند وحدة زمنية معينة ، فان كمية اكبر من السلعة تطلب عند ثمن اقل ، فى حين تطلب كمية اقل عند ثمن أعلى · وهذه النظرية تتطلب على هذا الأساس ما يلى :

١ – شرح التعريفات المتصلة بالطلب ، سواء بالنسبة للكمية المطلوبة او ثمن السلعة ... الخ .

٢ – الاشارة ألى الفروض الشرطية ، وهى الشروط التى يتعين ان تسود حتى تنطبق النظرية مثل : ثبات دخل المستهلك مثلا والا امتنع تطبيق النظرية لأنه اذا انخفض ثمن السلعة ، وصحب ذلك انخفاض دخل المستهلك ، فليس من الضرورى اذا أن تزداد الكمية المطلوبة ، لأن المستهلك اصبح اسوأ حالا عن ذى قبل بالنسبة لدخله .

٣ – اختبار الفروض الاحتمالية ، وهى ان انخفاض الثمن يزيد من الكمية المطلوبة ورفع الثمن يقلل من هذه الكمية ، وذلك بالرجوع الى الحقائق والمشاهدات التى تؤيد ذلك . ومن هنا تكتمل نظرية الطلب وتصبح صالحة لثبوت صحة الفروض .

وعلى هذا الأساس يمكن القول ان النظرية الاقتصادية تمثل الدراسة العلمية التى تهدى الى الكشف عن القوانين والروابط التى تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة .

## السياسة الاقتصادية :

اشرنا فيما سبق الى النظرية الاقتصادية ، ورأينا انها تمثل الدراسة العلمية التى تهدف الى الكشف عن القوانين والروابط التى تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة .

اما السياسة فتعنى الاختيار بين البدائل او الاهداف ، ومن هنا تكون السياسة الاقتصادية هى الاختيار بين البدائل فى مجال الاقتصاد ويضاف الى ذلك مجال النقود ومجال المالية ، ومن هنا فهناك سياسة اقتصادية ، وسياسة نقدية ، وسياسة مالية .

ومن امثلة السياسة الاقتصادية بحث ما اذا كان يحسن ترك الحياة الاقتصادية حرة دون تدخل من جانب الحكومة ، أم قيام الحكومة بالتدخل ، وقد تدعو الحاجة فى الاقتصادات الرأسمالية الى التدخل فى الحياة الاقتصادية كما هو الحال فى أوقات الحروب او الكساد او التضخم ... الخ .

ومن امثلة السياسة الاقتصادية من خلال تدخل السلطات العامة فى الحياة الاقتصادية هو ما فرضته الحكومة البريطانية فى نوفمبر عام ١٩٧٢ من تجميد للاجور والأسعار لفترة ثلاثة اشهر ومد استمرار هذا التجميد لفترة اخرى بهدف محاولة مكافحة التضخم ، ولهذا فان السياسة الاقتصادية تعنى خير السبيل والوسائل التى تتبعها السلطات العامة للوصول الى هدف اقتصادى معين او غاية اقتصادية محددة(١) .

**المذهب الاقتصادى :**

وبالنسبة للمذهب الاقتصادى Economic Doctrine ، فان الباحث فى هذا المجال يتخذ موقفا معينا بالحكم على نظام معين ، ومن هنا فهو يحبذ قبول هذا المذهب او رفضه .

ولهذا يثير هذا المجال كثيرا من المناقشات التى تخرج عن نطاق البحث الاقتصادى البحت ، ذلك ان تفضيل الباحثين لنظام اقتصادى لا يبنى على الحجج الاقتصادية فقط ، بل يدخل فى ذلك تفضيلهم السياسي ، واحكامهم على القيم المختلفة ، ومن هنا يثور الاختلاف فى الراى مع اى نظام تبعا لوجود الأحكام الشخصية .

ومع الاختلاف حول القيم والمثل التى يجب ان تكون عليها النظم المختلفة فى نظر الكتاب والباحثين على اختلافهم ، فانه ليس من الممكن اثبات تفضيل نظام على آخر من خلال الحجج العلمية وحدها .

ان تفضيل البعض مثلا للنظام الراسمالى هو موقف مذهبى ، ونقد البعض للأحوال الاجتماعية فى هذا النظام واقتراحهم النظام البديل موقف مذهبى كذلك ، فليست نظم الاصلاح التى نادى بها البعض سوى مواقف مذهبية خاصة بهم فى هذا الخصوص(٢) .

---

(١) انظر : احمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثانى ، التحليل الاقتصادى الكلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة : ١٩٧٣ صفحة ٢٣ .

(٢) انظر على سبيل المثال : محمد لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، مكتبة نهضة مصر صفحة ٥ ، ٦ .

**انواع التحليل الاقتصادى(١) :**

تشكل الحياة الاقتصادية الحديثة صورة معقدة من جانب سلوك المستهلكين والمشروعات والفروع الانتاجية ، وترتبط الظواهر الاقتصادية ببعضها بروابط تبعية او تبادل لدرجة يصعب معها تفسير اى منها بمعزل عن المؤثرات الأخرى التى تؤثر فيها ، ومن هنا يزخر المجتمع بمشكلات اقتصادية تحتاج الى تفسير •

وفى مواجهة هذه الصورة تدرس المشكلات الاقتصادية من خلال نوعين من التحليل الاقتصادى فهناك التحليل الاقتصادى الوحدى الذى ينصب على سلوك الوحدة الاقتصادية Micro Economic Analysis . أى الذى ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة كالمستهلك او المنظم او الصناعة ، وذلك على فرض انعزال الوحدة عن بقية أجزاء الاقتصاد Ceteris Paribus ، وعلى فرض انعزال اى تأثير خارجى ، اى من خارج هذه الوحدة ، يمكن ان يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على باقى أجزاء الاقتصاد الا اثرا يمكن اهماله •

**التحليل الوحدى :**

ويعد التحليل الوحدى كذلك كل تحليل لا يأخذ فى الاعتبار الا عاملا واحدا او أكثر – دون ان يأخذ الكل – من العوامل التى تتكاتف لاحداث نتيجة معينة ، فهنا نفترض ان كل هذه العوامل فيما عدا واحدا منها تبقى ثابتة • ونحاول أن نرى أثر هذا العامل على النتيجة ، ويسمى هذا التحليل بالتحليل الجزئى Partial Analysis •

ومثال ذلك : اذا اعتبرنا ان طلب عائلة معينة على السلعة (أ) مثلا يتحدد بعوامل كثيرة هى : دخل العائلة ، ثمن السلعة (أ) ، اثمان السلع الأخرى• الخ•

فاذا افترضنا ان كل العوامل تبقى ثابتة وذلك فيما عدا عاملا واحدا هو ثمن السلعة ذاتها فى محاولة للتعرف على أثر التغير فى ثمن السلعة (أ) على

---

(١) أنظر : محمد ابراهيم غزلان ، موجز فى النقود والبنوك ، الطبعة الثانية ، مطبعة التجارة بالاسكندرية ، صفحة ( ٥ – ١٠ ) •

– جلال أحمد أمين ، مبادىء التحليل الاقتصادى ، القاهرة مكتبة وهبة ، ١٩٦٧ ، صفحة ( ٢٧ – ٣٩ )

الكمية التى تغلب منها ، فان تحليلنا هنا يعتبر تحليلا جزئيا لأنه لم يأخذ فى الاعتبار وفى ذات الوقت الا جزءا من الظاهرة محل الدراسة فى لحظة معينة ٠

اما اذا اخذنا فى الاعتبار كل العوامل التى تحدد النتيجة دفعة واحدة ، أى الظاهرة جميعها بكل العوامل التى تؤثر فيها ، فان تحليلنا فى هذا الخصوص يعتبر من قبيل التحليل الوحدى العام او الشامل General Analysis بالتقابل مع التحليل الوحدى الجزئى ، لأنه فى النهاية ينشغل بسلوك الوحدة الاقتصادية ٠

وحتى منتصف الثلاثينات من هذا القرن كان التحليل الاقتصادى الوحدى يكاد يستغرق الدراسات الاقتصادية اذ كان التحليل الاقتصادى بصفة رئيسية تحليلا جزئيا ، ولم يكن تحليلا شاملا الا فى بعض جوانب نظرية كمية النقود ٠

**التحليل الوحدى تحليل توازن :**

ويسمى كذلك هذا النوع من التحليل تحليل توازن ، ويرجع ذلك الى أنه قائم على افتراض أن الوحدة الاقتصادية موضوع هذا النوع من التحليل تميل دائما الى الوصول الى حالة توازن ٠

ويقصد بالتوازن فى علم الاقتصاد وجود حاله لا توجد معها اسباب تدعو الى احداث تغيير فى الوضع الاقتصادى الذى تم التوصل اليه ، ففى مناسبة تحليل مشكلة اقتصادية تفترض قيام حالة توازن اقتصادى ، ثم ندخل بعد ذلك فى التحليل عنصرا او سببا من اسباب التغيير لنبحث آثار ذلك وأسباب التوصل الى حالة توازن جديدة ٠

وايا كان الأمر فان موضوع تحليل التوازن الوحدى ينسب اتقانه الى الاقتصادى الانجليزى « الفرد مارشال »

**التحليل الكلى :**

ومن ناحية أخرى يوجد نوع آخر من أنواع التحليل الاقتصادى يسمى بالتحليل الاقتصادى الكلى او الجمعى Macro Economic Analysis .

وينصرف هذا النوع من التحليل الى الاقتصاد القومى فى مجموعة ، فهو يقوم على استخدام الكميات « الكلية » الخاصة بالجهاز الاقتصادى عامة مثل الدخل القومى ،والعمالة الكلية ، والمستوى العام للأسعار ، والاستهلاك الكلى، والاستثمار الكلى والادخار الكلى ، وهو يدرس المشكلات الاقتصادية المتعلقة بهذه الكميات والعلاقات المتبادلة بينها ٠

واذا كان التحليل الاقتصادى الجمعى يهتم اساسا بالكميات الكلية فى الاقتصاد القومى فانه يهتم كذلك بالمجموعات الفردية للمنتجين والمستهلكين فقط فى الحدود التي يؤثرون فيها على الاقتصاد القومى فى مجموعة ٠

ويعنى هذا النوع من التحليل بدراسة مشكلات تحديد مستوى الدخل القومى والعمالة فى الاقتصاد القومى ٠٠٠ الخ ٠

**التحليل الكلى تحليل توازن :**

والتحليل الكلى او الجمعى ايضا تحليل توازن ، فهو يبحث العوامل المحددة للمتغيرات التى يسعى الى تفسيرها فى لحظة زمنية معينة ، ويفترض أنه اذا لم تتغير تلك العوامل المحددة ، فان الجهاز الاقتصادى يميل الى التوازن عند مستوى معين تحدده تلك العوامل التى تحكم توازنه ٠

ومن هذه النقطة انطلق على وصف تحليل التوازن انه تحليل ساكن ، ولهذا وجد نوع من التحليل سمى بالتحليل المتحرك ، لينطلق اعتبار ان المتغيرات الاقتصادية لا تتغير كلها فى آن واحد ، بل قد توجد بينها فوارق زمنية ، وان الجهاز الاقتصادى لا يميل الى التوازن عند مستوى محدد بل هو دائم التقلب كما تدل الاحصاءات على ذلك ٠

ويتخذ التحليل المتحرك الصيغة الرياضية والاحصائية التى تستخدم اساسا فى الاقتصاد القياسي ٠

**ضرورة نوعى التحليل الوحدى والكلى :**

لا يوجد تعارض تام بين نوعى التحليل الاقتصادى السالفة الاشارة اليهما ، كما لا يوجد انفصال تام بينهما طالما ان الكميات الكلية هى مجموع الوحدات الفردية ، فالمستوى العام للاسعار مثلا هو متوسط كافة اثمان السلع

والخدمات الفردية ، والناتج القومي هو مجموع ناتج كافة المشروعات أو الوحدات الانتاجية الفردية في الاقتصاد القومي وهكذا .

على ان ما يدعو للتمييز بين نوعي التحليل هو اولا : أن محاولة التوصل الى تحليل جمعي عن طريق تحليل الوحدات والأجزاء الفردية أمر بالغ الصعوبة ، ثانيا : ليس من الصواب تطبيق منطق الخاص على العام ، فليس ما هو صحيح بالنسبة للجزء صحيحا أيضا بالنسبة للكل ، فارتفاع معدل الأدخار بالنسبة للمجتمع ككل قد يؤدي الى انخفاض الدخل القومي ثم الكساد وهكذا

**تعريف علم الاقتصاد :**

المعنى اللغوي لكلمة « اقتصاد » :

القصد في اللغة العربية(١) هو استقامة الطريق ، ومنه قوله تعالى : « وعلى الله قصد السبيل » ( النحل : ٩ ) اى على الله تبيين الطريق المستقيم والدعاء اليه بالحجج والبراهين الواضحة

والقصد في المعيشة هو التوسط بين الاسراف والتقتير ، وقيل أيضا ان الاقتصاد هو الاعتدال والتوسط ، او التردد بين طرفين يشار اليهما عادة بالافراط والتفريط .

وترجع كلمة « اقتصاد » الى ارسطو ، ومعناها علم مبادىء تدبير شئون المنزل ، وهي مشتقة من كلمتين يونانيتين هما « اويكوس » Oikos ومعناها بيت ، و « نوموس » Nomos ومعناها قانون(٢) .

---

(١) راجع مادة « قصد » في قواميس اللغة مثل المفردات للراغب الأصفهاني وتاج العروس للزبيدي ، وكذلك تفسير الآية الكريمة في التفاسير التي تعنى باللغة مثل جامع البيان في تفسير القرآن لابن جرير الطبري ، والكشاف للزمخشري ، وفتح القدير للشوكاني وغيرهم .

(٢) انظر : ـ اوسكار لانجه ، المرجع السابق ، صفحة (٢٤) .

ـ ا . ليونتيف ، الاقتصاد السياسي ، اسئلة واجوبة ، ترجمة محمد رشاد الحملاوي ، دار الثقافة الجديدة صفحة (٩) .

وقد استخدم اصطلاح الاقتصاد السياسي فى اوائل القرن السابع عشر على يدي مونكرتيان Montchretien فى كتابه « شرح الاقتصاد السياسي » المنشور عام ١٦١٥ ، وتدل صفة « سياسي » على ان المؤلف كان معنيا بمبادئ اقتصاد الدولة اذ كان مونكرتيان مهتما اساسا بمالية الدولة ·

وقد يؤخذ على هذا الأصل ان الاقتصاد السياسي هو « فن الحصول على ايرادات للدولة » وبذلك يختلط بعلم المالية العامة ، وبهذا المعنى كانت تدرس المسائل الاقتصادية عند الاغريق وفى العصور الوسطى ، ولهذا اكتفى بعض الاقتصاديين مثل مارشال بلفظ « الاقتصاد » Economics بدلا من لفظ الاقتصاد السياسي ، الا ان هذا لم يكف للعدول عن هذه التسمية رغم ما وجه اليها من نقد ·

ويرى بعض الكتاب(١) فى هذا الخصوص ان آدم سميث قد اخذ بمفهوم الثروة وقوة الدولة كموضوع لعلم الاقتصاد ومن ثم تم تعريف هذا العلم على هذا الأساس ، واستندوا فى ذلك على عنوان كتاب سميث ( ثروة الأمم )(٢) او « بحث فى طبيعة اسباب الثروة عند الأمم » ·

والواقع ان موضوع علم الاقتصاد سواء عند الطبيعيين فى اواخر القرن الثامن عشر ، او عند التقليديين منذ بداية القرن التاسع عشر ، كان يمثل انشغالهم الأساسي بقضية التطور الاقتصادى سواء من خلال العمل الزراعى كما كان عند الطبيعيين ، او من خلال العمل المنتج — وان كانت الزراعة اكثر انتاجية — كما كان الحال عند آدم سميث ، او من خلال العمل المنتج عموما كما كان الحال عند ريكاردو بعد ذلك ·

ويوضح ذلك بجلاء ان آدم سميث لم يتجه الى الأخذ بالثروة — على خلاف هذا الرأى — لتعريف علم الاقتصاد رغم ان عنوان كتابه يوحى بذلك ·

---

(١) قارن : حازم الببلاوى ، اصول الاقتصاد السياسي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٧٤ ، صفحة (٤١) ·

(٢) وعنوان هذا الكتاب بالكامل هو :

An Inquiry Into The Nature and Couses of the Wealth of Nations.

أما الاقتصادى الانجليزى « الفريد مارشال » الذى اصدر كتابه عام ١٨٩٠ تحت عنوان Principles of Economies فقد قرر ان الاقتصاد « هو العلم الذى يدرس نشاط الانسان فى المجتمع من ناحية الحصول على الأشياء المادية أو استعمالها ، وان كان يهمل الخدمات مع انها لا تقل اهمية عن الأشياء المادية »(١) .

أما الاقتصادى « تروشي » فيعرف علم الاقتصاد بانه دراسة نشاط الانسان فى المجتمع من ناحية الحصول على الأشياء المادية أو استعمالها(٢) .

وقد أبرز « اوسكار لانجه » الطبيعة الاجتماعية لعلم الاقتصاد السياسي بقوله « ان الاقتصاد السياسي أو الاقتصاد الاجتماعى » هو دراسة القوانين الاجتماعية التى تحكم انتاج وتوزيع الوسائل المادية لاشباع الحاجات البشرية(٣) .

وقد سارت كتابات كثيرة من الكتاب على هذا النهج مقررة ان علم الاقتصاد السياسي هو علم القوانين التى تحكم العلاقات الاقتصادية اى العلاقات الاجتماعية التى تنشا بين افراد المجتمع من خلال انتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التى تشبع حاجة الانسان(٤) .

---

(١) أنظر :

Alfred Marcball, Principles of Economics, Macmillan and Co. Limited, Eighth Edition, London 1938 p. 1.

(٢) مشار اليه فى : عبد الحكيم الرفاعى ، الاقتصاد السياسي ، مطبعة الرغائب ، ١٩٣٦ ص (٥) .

(٣) انظر : اوسكار لانجه ، المرجع السابق ، ص (٢١) .

(٤) أنظر : فوزى منصور ، محاضرات فى مبادىء علم الاقتصاد السياسي ، دار النهضة العربية ٧٣/١٩٧٤ ص(٨٩) .

ـ زكريا نصر ، تطور النظام الاقتصادى ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ٧٣/١٩٧٤ صفحة (١٧) .

ـ محمد دويدار ، الاقتصاد السياسي ، المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ١٩٧٥ صفحة (١٧) .

James, Calderwood, G. L. Fresh, Economics in Action. The Macmillon Co. N. Y. 1968 p. 8.

ولعل التعريف الشائع فى الفكر الغربى هو ذلك الذى اشار اليه الاقتصادى البريطانى روبنز حيث يعرف علم الاقتصاد بانه العلم الذى يبحث فى اشباع حاجات الانسان المتعددة باستخدام الموارد المحدودة فى استخداماتها البديلة(١) .

ويشير هذا التعريف الى ثلاثة اركان رئيسية هى : الحاجات الانسانية المتعددة ، والموارد المحدودة ( الندرة ) ، واخيرا الاستخدامات البديلة ، وسنطرح هذه الأركان عند عرض المشكلة الاقتصادية .

**موضوعات علم الاقتصاد (٢) :**

يتم اشباع الحاجات الانسانية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ، فاذا لم تكن هذه الموارد مستغلة بالكامل ، فان ذلك يعنى ان بعضا منها معطل .

ورغم اهمية الموضوع ، فانه لم يكتسب وزنا اكبر فى اطار الدراسات الاقتصادية الا متاخرا حينما ادت الأزمة العالمية والبطالة التى صاحبتها فى الثلاثينات الى ظهور مؤلف جون ماينارد كينز فى « النظرية العامة للعمالة وسعر الفائدة والنقود عام ١٩٣٦(٣) » الأمر الذى أدى الى ظهور نظريات وموضوعات جديدة تعرف باسم : اقتصاديات العمالة والدخل القومى .

---

(١) انظر :

Lionel Robbins, An Essay on The Nature and Significance of Economic Science, London Macmillan, 1932 — 1952 p. 16.

(٢) انظر :

P. A. Samuelson, Economics, An Introductory Analysis, Mcgraw Hill Book Co. Seventh Edition P. 5.

وكذلك : محمد دويدار ، المرجع السابق ، صفحة (١٨٧ ــ ١٨٨ ) ، وحازم الببلاوى ، المرجع السابق ، صفحة ( ٣٥ ــ ٣٧ ) .

(٣)

John M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, 1936.

وفضلا عن ذلك فقد ادت مشكلة استخدام او عدم استخدام الموارد الاقتصادية على النحو الأمثل الى موضوع آخر لعلم الاقتصاد يعرف باقتصاديات الرفاهة Walfare Economics

كما يتناول الاقتصاديون مشكلة تحديد ماذا ينتج من السلع والخدمات وبأى كمية منهما ، وهو ما يطلق عليه توزيع او تخصيص الموارد Allocation of Resources.

ومن ناحية اخرى ، يتناول الاقتصاديون نظريات مختلفة هى :

نظرية الانتاج ، نظرية القيمة والأثمان ، نظرية التوزيع ( وتضم نظرية الأجور ، ونظرية الربح ، ونظرية الفائدة ، ونظرية الريع ) ، النظرية النقدية ، نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية ، تاريخ الفكر الاقتصادى .

واخيرا فان الاقتصاد يهتم بنظريات النمو والتنمية ، وينصرف النمو الى ظروف الدول المتقدمة ، فى حين تشير التنمية الى ظروف الدول المتخلفة على اساس ان الدول المتخلفة لا تستهدف فقط زيادة الكميات الاقتصادية القائمة بها ، وانما يتطلب الأمر معها تغير هيكلها الاقتصادى بهدف القضاء على التخلف الاقتصادى بها .

هذا ويطلق على هذه الموضوعات او النظريات اصطلاحا « الاقتصاد السياسي » أو « الاقتصاد » حيث يتميز عن غيره من الدراسات الاقتصادية التى تكون مع علم الاقتصاد ما يسمى بالعلوم الاقتصادية Economic Sciences

هذا ويمكن ان نحدد بعض فروع العلوم الاقتصادية كما يلى :

١ ــ التاريخ الاقتصادى Economic History ويهتم بدراسة الوقائع الاقتصادية التى وقعت فى مجتمع معين فى فترة تاريخية سابقة ، وتتمثل اهمية هذا الفرع من العلوم الاقتصادية فى انه لا يمكن فهم الظواهر الاقتصادية لمجتمع معين فى فترة معينة الا من خلال معرفة الوقائع الاقتصادية فى تاريخ سابق لهذه الفترة فى ذات المجتمع .

٢ ـ الاقتصاد الوصفى Descriptrve Economics ، وينشغل بمشكلات الاقتصاد المعاصر ، وفى اطار هذا الفرع يفرق بين :

(أ) الاحصاء الاقتصادى Economic Statistics وهو التعبير الرقمى عن مختلف مظاهر العملية الاقتصادية الملموسة فى مجتمع معين .

(ب) الجغرافيا الاقتصادية ، ويتمثل هذا الفرع فى دراسة العملية الاقتصادية من وجهة نظر التوزيع المكانى للموارد والنشاطات الاقتصادية .

٣ ـ اما الاقتصاد الاجتماعى فيعرض للنظم الاقتصادية ، وما ينبغى ان تكون عليه ، ويتصل به فرع الاجتماع الاقتصادى الذى هو فى الأصل فرع لعلم الاجتماع . ومع ذلك يدرس نفس موضوعات الاقتصاد السياسي فى علاقاتها بالنظم الاجتماعية كالنظم السياسية والدينية والأسرية .

٤ ـ وهناك اخيرا اقتصاديات الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى كدراسات نوعية تهتم بفرع معين من النشاط الاقتصادى : الاقتصاد الزراعى ، الاقتصاد الصناعى ... الخ .

**علاقة علم الاقتصاد بغيره من العلوم الاجتماعية(١) :**

راينا أن الاقتصاد علم اجتماعى ، ولهذا فلا يمكن فصله عن العلوم الاجتماعية الأخرى كالتاريخ وعلم الاجتماع والقانون والسياسة وعلم السكان والاحصاء ... الخ .

والواقع أن السلوك الانسانى فى المجتمع وحدة واحدة مركبة ومتنوعة الموضوعات أو الوجوه ، ويمثل الاقتصاد السياسي احد هذه الوجوه ،

---

(١) انظر : محمد دويدار ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، صفحة (٤٧ ـ ٥٣ )

ـ أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٤ ، صفحة (٧ ـ ٩ ) .

ـ عبد الحكيم الرفاعى ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، ص (٨ ـ ١٣)

ومن ثم فلا يجوز للباحث الاقتصادي أن يتجاهل تماما فى بحوثه الوجوه غير الاقتصادية للمشكلات محل البحث ، وعليه لا يمكنه وضع حدود فاصلة بين هذه الوجوه لوحدة المحل الذى تدرسه هذه العلوم الاجتماعية وهو الانسان ٠

ومع ترابط هذه العلوم وتداخلها نتيجة لوحدة محلها فانه يوجد ارتباط عضوى بين الاقتصاد السياسي والعلوم الاجتماعية الأخرى التى تنصرف الى دراسة ذات موضوع علم الاقتصاد السياسي وهو السلوك الانساني ٠

هذا وقد راينا ان ظاهرة اجتماعية مثل التمييز العنصرى يمكن ان تقدم لنا وجوها مختلفة لذات الظاهرة يختص بكل منها علم معين من العلوم الاجتماعية ، فالحزب السياسي يجب أن يتخذ موقفا معينا منها ، وما تعانيه الفئات المضطهدة يثير تساؤلات كثيرة من الناحية الاجتماعية ٠

اما من الناحية الاقتصادية فان التمييز العنصرى يضيق مجال العمل أمام بعض الرجال والنساء الأكفاء ، الأمر الذى يحرم معه المجتمع من استغلال بعض موارده الانتاجية على النحو اكثر كفاءة ٠

والنتيجة النهائية انه لا يمكن دراسة الاقتصاد كعلم اجتماعى بمعزل عن مختلف الدراسات الاجتماعية الأخرى ، وسنرى حدود هذا الارتباط عند الاشارة الى علاقة علم الاقتصاد ببعض العلوم الاجتماعية كما يلى :

**١ ـ علم الاقتصاد وعلم الاجتماع :**

يهتم الاقتصاد السياسي بطبيعة وتطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية هى الظواهر الاقتصادية التى تكون الأساس الاقتصادى للمجتمع ، بينما يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعى فى حركته اى تحول المجتمع من شكل الى آخر خاصة وان علم الاجتماع كعلم يعنى انه علم القوانين العامة لتطور المجتمع الانسانى ٠

ومن المعلوم ان الاقتصاد الاجتماعى ، الاجتماع الاقتصادى يعتبران فرعين للدراسات الاقتصادية يعرض الأول للنظم الاقتصادية ، وما ينبغى ان

تكون عليه ، والثانى كفرع من علم الاجتماع يعرض لنفس موضوعات علم الاقتصاد في ارتباطها بالنظم الاجتماعية ( كالنظم السياسية والدينية والأسرية ٠٠ الخ ) ٠

ويؤكد هذا وذاك الارتباط العضوى بين الاقتصاد والاجتماع ٠

٢ ـ علم الاقتصاد والسكان ( الديموجرافيا ) :

تهتم الديموجرافيا بدراسة السكان ، واذا كان الانسان هو محور النشاط الاقتصادى فان السكان تحدد بالتالى شروط النشاط من حيث القوة العاملة كما وكيفا ، وبالاضافة الى ذلك تؤثر العوامل الاقتصادية على توزيع السكان توزيعا جغرافيا ، على الكثافة السكانية وعلى اشكال المجتمع الانسانى ٠

٣ ـ علم الاقتصاد والجغرافيا :

الجغرافيا هى دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان ، اما الجغرافيا البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعى والمناخى ٠

ونلتقى الجغرافيا والاقتصاد فى نقطة هى توطن النشاط الاقتصادى فتمد الاقتصاد بمعلومات عن مصادر المواد الأولية والتجمعات السكانية ، وفضلا عن ذلك يلتقى الاقتصاد بالجغرافيا فيما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التى تهتم باشكال الانتاج واشكال توطن النشاط الاقتصادى واشكال استهلاك المنتجات المختلفة على مستوى العالم باسره ٠

٤ ـ علم الاقتصاد والاحصاء :

يتم اللجوء الى اسلوب التحليل الاحصائى لاختبار صحة النظريات الاقتصادية عن طريق مضاهاة نتائج تنبؤات النظرية بالمشاهدات الواقعية وذلك من خلال تجميع قدر كاف من البيانات الاحصائية ٠

ورغم اهمية هذا الأسلوب فان بعض الكتاب يرى أن بعض الظواهر لا تبدو ـ بحكم طبيعتها ـ فى صورة وقائع تتراكم ، ومن ثم لا يرد عليها

الاحصاء ومثال ذلك تناقص المنفعة ، فضلا عن ان هذه الظواهر قد تتأثر في سلوكها بعوامل خارجية لم يدخلها الاحصائى فى حسابه ويكون من الخطر هنا التعويل على الاحصاء فى هذه الحالة ، كما هو الحال فى عوامل التربة او الجو او الآفات بالنسبة للمحاصيل الزراعية(١) .

٥ ـ علم الاقتصاد والقانون(٢) :

يمثل القانون مجموعة القواعد التى تحكم الروابط بين الأفراد بعضهم وبعض ، او بين الأفراد والسلطة العامة ، او بين الأخيرة داخل الدولة الواحدة والدول المختلفة ، والمصدر الأساسي لهذه القواعد هو التشريع ، ويطبق القاضي هذه القواعد ، كما يستنبط الفقيه الأصول العامة التى ترد اليها هذه الجزئيات ، ومن هنا فهما ـ القاضي والفقيه ـ ياخذان النص كحقيقة واقعة ، فلا اجتهاد فى وجود النص ، اما الاقتصادى فلا يقف عند تلك الحدود وانما يتعداها الى البحث عن حكمة النص او الفلسفة الكامنة وراءه .

ومع ذلك يرتبط الاقتصاد بالقانون على المستوى التشريعى اذ ان المشرع حينما يضع قاعدة قانونية فانه يراعي وقائع الحياة الاقتصادية ، والا ما كانت القاعدة القانونية معبرة عن الواقع ، فالحياة الاقتصادية تكون اوضح ما تكون في تشريع أي دوله من الدول .

ومن ناحية اخرى ، يستطيع المشرع وهو ياخذ فى اعتباره وقائع الحياة الاقتصادية عندما يضع القاعدة القانونية ان يؤثر فى تلك الوقائع ، فمثلا يؤدى فرض ضريبة جمركية الى قيام صناعات جديدة ما كانت تقوم بغير تلك الحماية كما ان تحديد الملكية الزراعية يؤدى الى حسن توزيعها .

ومن هنا كان ادراك المشرع للجوانب الاقتصادية فى التشريع ضرورة تترتب عليها معرفة نتائج التشريعات التى يضعها .

---

(١) انظر : سعيد النجار ، مبادىء الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ صفحة (٢٩) .

(٢) انظر : المرجع السابق مباشرة ، صفحة (٢٧ ـ ٢٨) .

### ٦ ـ الاقتصاد والأخلاق(١) :

يعنى علم الأخلاق Ethics بقواعد السلوك التى يتعين أن يسلكها أفراد المجتمع ، وقد كان التقليديون يرون ان الاقتصاد لا علاقة له بالأخلاق ، ويرجع سبب ذلك فى رأيهم الى أن مجال البحث فى الاقتصاد النظرى هو ملاحظة الوقائع وتفسيرها للتوصل الى قوانين اقتصادية ، ومن ثم يبعد عن الأحكام الايصائية التى قد تتضمن مبادىء اخلاقية ٠

والواقع أن علم الاقتصاد عموما نظريا كان أو تطبيقيا يتعين أن تحكمه قواعد الأخلاق وسواء انصرفت الى مجال الانتاج أو التوزيع أو الاستهلاك ٠

وسنعود الى هذا الموضوع تفصيلا عند طرح منهج البحث فى علم الاقتصاد ، وذلك فى الباب الثالث من القسم الأول الذى يتضمن الاطار العام لعلم الاقتصاد ٠

---

(١) انظر : عبد الحكيم الرفاعى ، المرجع السابق ، صفحة (١١ـ١٢) ٠

— Kenneth Boulding, Economics and Ethics, McGraw - Hill Book Company, New-York 1970.

# القســم الأول

## الاطــار العــام لعلم الاقتصــاد

---

الباب الأول : المشكلة الاقتصادية وعلم الاقتصاد .

الباب الثاني : النظم الاقتصادية والمشكلة الاقتصادية .

الباب الثالث : منهج البحث في علم الاقتصاد .

# الباب الاول

## المشكلة الاقتصادية وعلم الاقتصاد(١)

### طبيعة المشكلة الاقتصادية :

تقوم المشكلة الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى طالما كانت هناك حاجات انسانية غير محدودة Unlimited Wants تقابلها موارد اقتصادية نادرة Scarce Resources

ويتضمن كون الحاجات الانسانية غير محدودة ، زيادة عددها وتنوعها واختلافها باختلاف الزمان والمكان ، ولهذا فانه يترتب على ندرة الموارد الاقتصادية فى مقابلة هذه الحاجات غير المحدودة ، عدم كفاية هذه الموارد لاشباع تلك الحاجات ·

وجدير بالذكر ان هذه الندرة فى الموارد ندرة نسبية بمعنى انها تمثل علاقة بين الكمية الموجودة منها فعلا ، والكمية التى يشعر الافراد أنهم بحاجة اليها ، فى الوقت الذى يختلف معه هذا الشعور باختلاف الزمان والمكان ·

---

(١) انظر : رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، صفحة ٦٢ وما بعدها ــ حازم الببلاوى ، أصول الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، صفحة ١٩ وما بعدها ·

Campbell R. R. McConnell, Economics, Mcgraw-Hill Co. New York, 1972, pp. 21-38.

Richard G. Lipsey, Peter O. Steiner, Economics, op. cit., 1975 pp. 3-15.

Milton H. Spencer, Contemporary Micro-economics, Third Edition, Worth Publishers Inc. New York 1977 Part One.

Edwin Mansfield, Economics, Principles Problems Decisions, Second. Edition, W. Norton and Co., Inc. U.S.A. 1977 Part One.

## مشكلة الاختيـار : Choice Problem

ويقتضي كون الحاجات الانسانية غير محدودة مع ندرة الموارد ، القيـام بعملية الموازنة والاختيار قبل اتخاذ قرار ما حيث يمثل هذا القرار همزة الوصل بين الحاجة والمورد ، اى تحـديد للحاجات التى استقر الرأى على اشباعها اولا ثم تحديد لأنواع وكميات الموارد التى ستستخدم لتحقيق هذا الغرض .

ويمكن تطبيق عنصرى المشكلة الاقتصادية ( تعدد الحاجات الانسـانية والندرة النسـبية للموارد ) على مجـالات اخرى تخرج عن نطاق الدراسـة الاقتصادية ، وتطبيقـا لذلك يواجه الفـرد مشكلة ليست اقتصادية عندما يريد أن يقرر مثلا كيف يوزع فراغه بين الاستعمالات المختلفة .

ويعنى ذلك من ناحية أخـرى أن المشكلة الاقتصـادية لا تشمل المشاكل الخاصة بالفرد المنعزل ، وإنمـا تنصرف الى مشـاكل المجتمعـات المختلفة سواء الزراعية منهـا او الصـناعية والمتقـدمة او المتخلفة ، وأيا كانت الأيدلوجية التى تدين بها كل منها .

وجدير بالذكر أن نشـير فى هذا المجـال الى ان المشكلة الاقتصـادية مشكلة عامة ، ولذلك فانه ينبغى ان تـكون الموارد والامكانيات المتاحة صالحة لاستخدامات متعددة .

فاذا كانت هناك موارد نادرة ولكنها لا تصلح الا لاستخدام واحد ، فانه لا توجد مشكلة اقتصادية وانما مشكلة تستهدف تحقيق اقصى مستوى انتاجى ممكن .

ومضـمون ذلك أنه طالمـا أن الموارد الاقتصـادية محـدودة ، فان كل المجتمعات تواجه مشكلة تقرير ما الذى تنتجه وكيف يمكن توزيع هـذا الناتج بين افراد المجتمع .

ومن ناحية أخـرى فان عنصر ندرة المـوارد الاقتصـادية ، يعنـى أن الحـاجة الى الاختيار قائمـة عند تنافس الاسـتخدامات المختلفة للموارد الاقتصـادية المتاحة بهدف تحقيق أهـداف معينة ، والاختيار بهذه الصـورة

يتضمن ضرورة اخذ عنصر النفقة فى الاعتبار ، ذلك ان قرار انتاج مزيد من سلعة معينة هو فى نفس الوقت قرار انقاص انتاج سلعة اخرى ، وهو ما يطلق عليه نفقة الفرصة البديلة Opportunity Cost

**اركان المشكلة الاقتصادية :**

هذا ويمكن حصر اركان المشكلة الاقتصادية التى تواجه كل مجتمع مهما كان نوع النظام الاقتصادى الذى يدين به فيما يلى(١) :ـ

**أولا :** على كل مجتمع ان يقرر ( ماذا ) ينتج و ( كم ) يجب ان ينتج من السلع المختلفة التى يحتاج اليها افراد هذا المجتمع فالمشكلة هى اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية توزيع الموارد المحدودة لانتاج السلع والخدمات المختلفة .

**ثانيا :** كذلك لابد من تحديد الكيفية التى يتم بها انتاج هذه السلع اى انسب الطرق لانتاج ما استقر الرأى عليه من سلع وخدمات ، ويفترض ذلك بالطبع وجود أكثر من وسيلة فنية واحدة للقيام بالعملية الانتاجية .

**ثالثا :** يجب تحديد من سيستفيد من انتاج هذه السلع والخدمات ، وبمعنى آخر كيف سيتم توزيع الناتج القومى بين الأفراد والأسر المختلفة فى مجتمع معين ، وفى زمن معين .

وتقع هذه الأمور الثلاثة فى اطار ما يطلق عليه التحليل الاقتصادى الوحدى Micro-economics الذى يختص بتوزيع الموارد بين الاستعمالات المختلفة،وبتوزيع الدخل سواء من خلال تأثيرات جهاز الثمن عليها أو السياسات الحكومية المختلفة ، وذلك بالنظر الى الوحدة الاقتصادية الواحدة .

**رابعا :** يجب أن يحدد المجتمع ايضا ـ اذا كان يستهدف زيادة مقدرته الانتاجية فى المستقبل ـ اى الى اى حد يتعين عليه الحد من الاستهلاك الحاضر بغرض اقامة مشروعات جديدة يزداد معها الانتاج فى المستقبل ؟

---

(١) انظر :

Richard G. Lipsey, Peter O. Steiner, Economics, op. cit., pp. 9-12

خامسا : على المجتمع ان يحدد الوسيلة التى تحقق له اكفا استغلال لموارده وامكانياته الانتاجية فى الوقت الذى يختلف فيه مدى توفر هذه الامكانيات كما ونوعا بين المجتمعات المختلفة ٠

وتقع هاتان المسألتان فى اطار ما يطلق عليه التحليل الاقتصادى الكلى Macro-economics وهو موضوع دراسة الاقتصاديات الكلية Economic Aggregates مثل الناتج الكلى ، والعمالة الكلية والمستوى العام للاثمان ٠٠٠ الخ ، وقد سبق ان اشرنا الى هذين النوعين من التحليل الاقتصادى بتفصيل أكبر ٠

تلك هى أركان المشكلة الاقتصادية التى يواجهها مجتمع معين ، وبديهى أن نقرر ان اختلاف الحلول لهذه المشكلة الاقتصادية يرجع الى اختلاف الصورة التى يتميز بها النظام الاقتصادى الذى يعتنقه هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات ، وهو ما سنعرض له فى الباب الثانى من هذا القسم ٠

**الحاجات الإنسانية :**

تتمثل الحاجة الانسانية فى الشعور بالحرمان الذى يدفع الانسان للقضاء عليه على نحو يتم معه اشباع هذه الحاجة ٠

وللانسان الذى يعيش فى مجتمع بلغ مرحلة معينة من تطوره التاريخى حاجات متنوعة ، فهو بحاجة الى الغذاء والكساء ، والمأوى والترفيه والى اشياء أخرى عديدة بعضها اقتصادى والبعض الآخر غير اقتصادى ٠

والذى يفرق الحاجة الاقتصادية عن الحاجة غير الاقتصادية هو طبيعة موضوع الحاجة ، فاذا كان مالا اقتصاديا يتوافر فيه عنصر الندرة بالنسبة لتعدد الحاجات الانسانية اعتبرت الحاجة اقتصادية والعكس صحيح ٠

والحاجة ــ كشعور بالحرمان يدفع صاحبه لقضاء على هذا الشعور ــ تعتبر حالة نفسية ٠ ومع ذلك لا يهتم الاقتصاديون الا بالنتائج الاقتصادية للحاجة وسواء اتفقت هذه النتائج مع الأخلاق او الصحة أو الدين او القانون أو لم تتفق ، وليس معنى هذا ان النظام الاقتصادى والاجتماعى لا يأخذ بهذه

الاعتبارات كلية وإنما قد يأخذ بقواعد من شأنها ترك الحاجات المخالفة لكل أو بعض هذه الاعتبارات •

وللحاجة خصائص أهمها انها قابلة للاشباع ، ذلك ان استخدام الموارد المناسبة يؤدى الى زوال الشعور بالحرمان تدريجيا اى الى اشباع الحاجة ، وترد قابلية الحاجة للاشباع الى طبيعة الانسان النسبية ، فالانسان محدود القدرة حتى فى دائرة الاشباع(١) •

كما ان الحاجة قابلة للانقسام اذ كلما تلقت الحاجة قدرا من الاشباع خفت حدتها ومن ثم يمكن تصور انقسام الحاجة ، اذ ان كل جزء من المال الذى يشبع الحاجة يقابل جزءا من تلك الحاجة •

وفضلا عن ذلك فان الحاجة قابلة للقياس بمعنى معين ، اذ من المتصور ان تكون حاجة الانسان لسلعة ما أشد من حاجة انسان آخر لها ، أو حاجة انسان للاكل اليوم اشد من حاجته له بالأمس ، الأمر الذى يعنى ان الانسان قادر على وضع اولويات لاشباع حاجته ولهذا تكون الحاجة قابلة للقياس فى هذه الحدود •

وليس من الضرورى ان تكون الحاجة فردية يقتصر نفعها على فرد معين ، حاجة فرد معين الى الغذاء ، وانما يمكن ان تكون الحاجة عامة اى يفيد منها المجتمع ككل مثل الحاجة الى الأمن والحاجة الى العدالة والحاجة الى الدفاع الخارجى ، والحاجة الى حدائق عامة ••• وهكذا •

وبالاضافة الى ذلك فان الحاجة تتميز بانها قابلة لأن تحل محل حاجة اخرى ويتوقف ذلك على درجة كمال وتقارب الحاجة البديلة وعلى وحدة المصدر وتقدير المستهلك ذاته •

---

(١) يستثنى بعض الكتاب من هذه القاعدة الحاجة الى النقود والحاجة الى الترف ، وينكر البعض الآخر منهم قيام الحاجة أصلا بالنسبة للنقود على أساس أنها مال وسيط يمكن من الحصول على أموال اخرى تشبع حاجات انسانية •

انظر فى تفصيل هذه الآراء : رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ، صفحة (٣١ ، ٣٢) حيث يرى أن الحاجة للنقود كمخزن للقيم تعتبر حاجة اقتصادية •

والحاجات الانسانية على هذا النحو تمثل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادى ، ذلك أن التفسير النهائى لهذا النشاط الاقتصادى هو اشباع الحاجة الانسانية وان كان النظام الاقتصادى هو الذى يحدد اى أنواع هذه الحاجات هي التى تؤثر فى النشاط الاقتصادى(١) .

**وسائل اشباع الحاجات الانسانية :**

يقتضي وجود الحاجات الانسانية تواجد الوسائل او الموارد الصالحة لاشباع هذه الحاجات ، وهذه الوسائل متعددة ومتنوعة وهى مستمدة من الطبيعة ، وبعضها كالهواء اللازم للتنفس تزودنا به الطبيعة على نحو مباشر وبصورة لا يتطلب اعدادها للاستعمال اى نشاط من جانب الانسان ، واذ لا يتضمن هذا الضرب من الوسائل اى نشاط من جانب الانسان ، لا يعنى به علم الاقتصاد . غير أن الأغلبية الساحقة من وسائل اشباع الحاجات البشرية تستمد من الطبيعة عن طريق استخلاصها ومعالجتها وتغيير خواصها وحفظها لفترات من الزمن(٢) ومن ثم تتحقق الندرة النسبية لهذه الموارد او وسائل اشباع الحاجات الانسانية ، ويكون لها بالتالى قيمة اقتصادية امام تعدد الحاجات الانسانية وتنوعها وتطورها عبر الزمان والمكان .

ويطلق على الموارد النادرة اسم الموارد الاقتصادية Economic Resources وقد تكون هذه الموارد أشياء مادية او خدمات ، وتصلح هذه الموارد الاقتصادية عادة فى استخدامات متعددة حيث يتم بها اشباع حاجات مختلفة ، ولهذا يتم الاختيار بين وجوه الاستخدام المختلفة لهذه الموارد كمظهر للمشكلة الاقتصادية .

وتتمثل الأموال او الموارد الاقتصادية التى تشبع حاجات افراد مجتمع معين فى : الموارد الطبيعية ( الأرض ) ، والعمل الانسانى ، ثم المواد المصنوعة التى قام فيها العمل الانسانى بتحويل الموارد الطبيعية

---

(١) أنظر : حازم الببلاوى ، أصول الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، (٢٧-٢٨)

(٢) أنظر : اوسكار لانجة ، الاقتصاد السياسي ، القضايا العامة ، ترجمة الدكتور راشد البراوى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ صفحة (٢٢ ، ٢٤) .

الى اشكال اخرى اقدر على اشباع حاجات المجتمع كوسائل للانتاج حيث يمكن استخدامها فى المستقبل كالمبانى والآلات وغيرها ( راس المال ) ، وتعرف هذه الأموال او الموارد الاقتصادية باسم عناصر او عوامل الانتاج ·

Factors of Production

وعلى الرغم من أن وسائل الانتاج لا تعمل مباشرة على اشباع الحاجات البشرية ، الا أنه مع ذلك لا غنى عنها لانتاج تلك الأموال التى تشبع الحاجات اشباعا مباشرا ، ولهذا تدرج هذه الأخيرة فى عداد الطيبات Goods وفى سبيل التمييز بين وسائل الانتاج وغيرها من الطيبات يطلق على الأولى السلع الانتاجية والثانية السلع الاستهلاكية ·

وقد تكون السلعة ذاتها وسيلة انتاج او وسيلة استهلاك ، فالفحم اذا استخدم للتدفئة يعتبر سلعة استهلاكية اما اذا استخدم فى العملية الانتاجية فانه يعتبر سلعة انتاجية ، فالأمر اذن يتعلق بوظيفة السلعة ذاتها وطريقة استخدامها لاشباع الحاجات البشرية(١) ·

وتتآلف عناصر الانتاج لاشباع الحاجات حيث لايقتصر الأمر على استخدام عنصر أو مورد واحد ، ومن هنا كان التاليف بين عناصر الانتاج بنسب متفاوته محققا للانتاج حيث يتم احلال بعض هذه العناصر محل البعض الآخر كليا او جزئيا ، فمثلا يمكن احلال العمل محل الآلات او العكس ـ كلية او فى حدود معينة ـ وذلك فى عملية انتاجية محددة ·

**علم الاقتصاد والكفاءة الاقتصادية :**

راينا أن علم الاقتصاد وفقا للتعريف الشائع فى الفكر الغربى هو ذلك العلم الذى يبحث فى اشباع الحاجات الانسانية المتعددة باستخدام الموارد المحدودة فى استخداماتها البديلة ومن ثم فعلم الاقتصاد علم اجتماعى يختص

---

(١) انظر : اوسكار لانجة ، الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ، ص ٢٤

بادارة الموارد الاقتصادية النادرة لاشباع اقصى قدر من الحاجات غير المحدودة فى المجتمع ، وبأدنى نفقات ممكنة .

ومؤدى ذلك ان الاقتصاد يختص بالاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة ، ومن ثم فهو علم الكفاءة فى استخدام الموارد النادرة[1] .

واذا كانت الكفاءة الاقتصادية تنسب الى الكفاءة المستهدفة فى علم الهندسة ، فانها لا تطابقها ، لأن عدم الكفاءة فى اداء الآلة البخارية مثلا يعنى وجود طاقة مفتقدة بسبب وجود فاقد فى وقود هذه الآلة أيا كان سبب ذلك .

وفى هذا المعنى تربط الكفاءة الاقتصادية بكل من المدخلات والمخرجات ، وإن كان ارتباطها ينصرف اساسا الى العلاقة بين الوحدات النادرة من الموارد التى تدخل فى عملية الانتاج وبين الناتج المطلوب .

وعليه فالكفاءة الاقتصادية تتعامل مع المدخلات من الموارد الاقتصادية النادرة والمخرجات من الناتج المطلوب ، وبمعنى آخر فان الكفاءة الاقتصادية تعنى مدى تعظيم الانتاج بقدر معين من الموارد او مدى تقليل الموارد لانتاج قدر معين من المخرجات .

وللوقوف على مفهوم الكفاءة الاقتصادية بصورة اكبر ، فان ذلك يقتضي أن نعرض لكل من : التوظف الكامل والانتاج الكامل والبطالة والنمو[2] .

على انه اذا كانت الكفاءة الاقتصادية ، على هذا الأساس ، تعتبر معيارا للحكم على الأداء الاقتصادى ، فانها ليست المعيار الوحيد فى ذلك ، حيث توجد معايير اخرى مثل العدالة ، والاستقرار ، والأمن ، والحرية ، وجميعها لابد وأن تؤخذ فى الاعتبار للحكم على هذا الأداء .

---

(١) انظر : Campbell R. McConnell, Economics, op. cit., p. 24

(٢) انظر فى تفصيل ذلك : المرجع السابق ، صفحة (٢٤ـ٢٥) .

وكذلك : سامى خليل ، مبادىء الاقتصاد الكلى ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ١٩٨٠ صفحة (٣٧ـ٤٨) .

## جدول امكانية الانتــاج : Production Possibilities Table

ويمكن عرض موضوع الكفاءة الاقتصادية بطريقة اكثر وضوحا باستخدام جدول امكانية الانتاج ، ومنحنى امكانية الانتاج Production Possibilities Curve

ومع افتراض اننا أمام مجتمع اقتصــادى معين حقق التشــغيل الكامل والانتاج الكامل ، بمعنى ان موارده مستغلة استغلالا اكثر كفاءة ، فضــلا عن ثبات كل من موارده ومستوى الفن الانتاجى به ٠

واذا افترضــنا كذلك ان اقتصــاد هذا المجتمع يقوم بانتــاج نوعين من الانتاج : وحدات من سلع الاستهلاك Consumer goods ، ووحــدات من السلع الراســمالية ( الانتاجية ) Capital goods ، فان زيادة الانتاج من احدى هاتين الســلعتين لابد وان يقابلها نقص الانتاج في الســلعة الأخرى ، والجزء الذى يجب التنازل عنه او التضحية به من الســلع الأخرى فى مقابل الحصــول علي قــدر محــدد من ســلعة معينة يعتبر نفقة الفرصــة البديــلة Oppartaunity Ceost السالفة الاشارة اليها والتى سنشير اليها بتفصيل اكبر بعد ذلك ٠

ولتوضيح الفكرة ، وفى ضوء تصور رغبة المجتمع فى انتاج نوعى السلعة الاستهلاكية والراسمالية ( الانتاجية ) ، من المؤكد انه من المستحيل انتــاج كميات لا نهائية من السلعتين ٠

على انه اذا تصورنا ان هذا المجتمع قرر استخدام جميع موارده لانتاج السلع الراسمالية وباقصي كفاءة ممكنه ، فانه سيوجد كمية من الســلع هذه تمثل اقصي ما يمكن انتاجه منها ، وهى الممثــلة بالبديل ( أ ) في جــدول امكانية الانتــاج ، ( جــدول رقم ١ ) أما فى حالة البــديل ( هـ ) فان نفس المجتمع يســتغل موارده جميعا وبكفــاءة افضــل لانتــاج كمية من الســلع الاستهلاكية تمثل اقصي ما يمكن انتاجه منها ٠

وكذلك يستطيع المجتمع ان ينتج مزيجــا من نوعي السلعتين ممــا يمثل الموازنة بين السلعتين معا ، فيقســم موارده بين انتاج الســلعة الاســتهلاكية والسلعة الراســمالية ٠

## جدول رقم ( ١ )

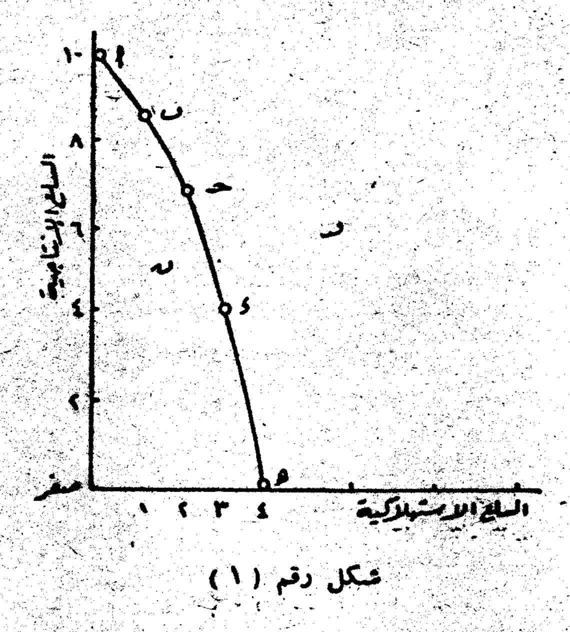
## جدول امكانية انتاج السلعة الاستهلاكية والسلعة الانتاجية

| نوع الانتاج | بدائل الانتاج المختلفة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ا | ب | حـ | د | هـ |
| سلعة استهلاكية ( بمئات الآلاف ) | صفر | ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
| سلعة انتاجية بالآلاف ) | ١٠ | ٩ | ٧ | ٤ | صفر |

وكلما انتقل المجتمع من البديل (ا) الى البديل (هـ) فهو يزيد من انتاجه من السلع الاستهلاكية ويقلل انتاجه من السلع الراسمالية ( الانتاجية ) ، وذلك عن طريق نقل الموارد من انتاج السلع الراسمالية الى انتاج السلع الاستهلاكية، والعكس صحيح ٠

ومن هذا الجدول نستطيع رسم منحنى يمثل منحنى امكانية الانتاج ( شكل رقم ١ ) ، فالمحور الراسي من المنحنى يمثل وحدات السلع الانتاجية ، اما المحور الافقى فيمثل وحدات السلع الاستهلاكية ٠

فاذا كرس المجتمع موارده المتاحة لانتاج السلع الاستهلاكية فانه سينتج البديل (هـ) المتمثل بالقدر (٤) على المحور الأفقى ، اما اذا خصص موارده المتاحة لانتاج السلع الانتاجية ، فانه سيلجأ الى البديل (ا) وعنده سينتج القدر المتمثل بالقدر (١٠) من هذه السلع على المحور الراسي ٠



شكل رقم ( ١ )

هذا ويستطيع ان ينتج هذا المجتمع اى مزيج من نوعى السلعتين معا ويتمثل ذلك باى نقطة تقع على المنحنى ا هـ والذى يسمى بمنحنى امكانية الانتاج ، وينحدر هذا المنحنى من اعلى الى اسفل ومن اليسار الى اليمين .

وتمثل المجموعة السلعية (و) مجموعة غير ممكنة لأنها تعنى عدم كفاية الموارد المتاحة لانتاجها حيث انها تبعد عن المنحنى ا هـ .

ورغم ان المنطقة المحصورة بين المحورين تمثل المجموعات السلعية الممكنة ، الا ان انتاج اي مجموعة اسفل المنحنى كالمجموعة (ن) يعنى عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

وجدير بالاشارة ان ميل هذا المنحنى سالب ـ ويعني ذلك انه لن يمكن زيادة الانتاج من احدى السلعتين الا اذا تم التنازل عن قدر ما من النوع الآخر .

ومن ناحية اخرى ، فان هذا المنحنى يكون محدبا من الخارج اى مقعرا من نقطة الأصل ، ويشير ذلك ايضا الى تزايد نفقة الفرصة البديلة للسلع التى يقرر المجتمع الحصول على قدر اكبر منها .

# الباب الثانى

## النظم الاقتصـادية والمشـكلة الاقتصـادية

رأينا ان المشكلة الاقتصادية – بما تتضمنه من حاجات انسانية غير محدودة تقابلها موارد اقتصادية نادرة – مشكلة عامة • وتسلك المجتمعات المختلفة مسالك مختلفة في محاولة من جانبها لحل هذه المشكلة من خلال عملية الانتاج والتوزيع •

ومع تطور هذه المجتمعات عبر تاريخها يتطور معها اسلوب الانتاج ، ولهذا تعتبر خصائص اسلوب الانتاج هي التى تميز الأنظمة الاقتصادية المختلفة فى فترة زمنية معينة •

وعلى هذا الأساس ، يمكن ان نعرض ، فى اطار محاولة النظم الاقتصادية حل المشكلة الاقتصادية الى خصائص اسلوب الانتاج في ظل النظام الاقطاعى فى اوربا فى العصور الوسطى ، وكل من النظام الراسمالي والنظام الاشتراكي ، واخيرا الى المنظور الاسلامي لحل المشكلة الاقتصادية •

وقبل ان نعرض لذلك كله ، فانه يتعين ان نحاول تحديد المقصود بالنظام الاقتصادى وبالهيكل الاقتصادى فى اتصالهما باسلوب الانتاج الذى يختلف من نظام اقتصادى معين الى نظام اقتصادى آخر •

ويمكن ان يتم عرض هذه الموضوعات من خلال الفصول الآتية :

الفصل الأول : النظام الاقتصادي والهيكل الاقتصادى •

الفصل الثاني : النظام الاقتصادى الاقطاعي في أوربا •

الفصل الثالث : الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الرأسمالى •

الفصل الرابع : الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الاشتراكى •

الفصل الخامس : النظام الاقتصادى الاسلامي •

ونشير الى كل منهما على الترتيب كما يلى :

# الفصل الأول

## النظام الاقتصادى والهيكل الاقتصادى

### النظام الاقتصادى : Economic System

يمثل اى نظام مجموعة من العناصر والعلاقات ، وتمثل العناصر الأجزاء المكونة للنظام ، والعلاقات هى التى « تربط » بين اجزاء او عناصر النظام ، ومن مجموع الأجزاء والعلاقات تتكون وحدة وشمولية اى نظام •

وعلى هذا الأساس يتكون النظام الاقتصادى من عناصر تربطها روابط معينة ، وهذه العناصر يكمل بعضها بعضا ، ومع ذلك فهى قابلة بطبيعتها للتغيير ، وتتمثل هذه العناصر فيما يلى(١) •

**اولا** : الهدف من النشاط الاقتصادى ، فكل انسان يهدف الى تحقيق غاية معينة ، وتختلف الدوافع الى تحقيق هذه الغاية من انسان الى آخر ، ومن مجتمع الى آخر ، ولهذا تعتبر هذه الدوافع من الخصائص المميزة لأى نظام اقتصادى ، فقد يسعى نظام معين مثلا الى تحقيق اقصي ربح ممكن ، وقد يسعى نظام اقتصادي آخر الى اشباع الحاجات الاجتماعية •• وهكذا •

**ثانيا** : الفن الانتاجي او الظروف التكنولوجية التى يتم فيها القيام بالعملية الانتاجية ، فالأساليب الفنية التى تستخدم فى هذه العملية تختلف من نظام اقتصادى الى نظام اقتصادى آخر ، وقد تطورت الفنون الانتاجية من فن انتاجي بدائى الى فن انتاجى متطور يعتمد تقسيم العمل ، ثم الي فن انتاجي اكثر تطورا من خلال تطوير نسب المزج بين عناصر الانتاج المختلفة

---

(١) انظر : رفعت المحجوب ، النظم الاقتصادية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨ صفحة (١٦–١٧) •

– محمد حلمى مراد ، اصول الاقتصاد ، الجزء الأول ، مطبعة نهضة مصر ١٩٦١ ،صفحة (١٢٧) •

Francois Perroux, Coure d'economie Politique, Tome 1, 5eme edition, paris 1917 p. 90.

بما يقلل من نفقة الانتاج ويزيد من حجم الناتج ويحسن من نوعيته فى النهاية .

**ثالثا :** نوع معين من التنظيم الاجتماعى والسياسي والقانونى ، ذلك ان هذا التنظيم يبين شكل العلاقات بين الأفراد والسلطة او بين الأفراد بعضهم البعض ، فالملكية مثلا اما ان تكون فردية أو عامة ، ولهذا يتميز اى نظام اقتصادى عن اى نظام اقتصادى آخر بما تتميز به المؤسسات القانونية والسياسية السائدة فى كل نظام من هذه الأنظمة .

ونظرا لأن النظم الاقتصادية قابلة بطبيعتها للتغيير كما رأينا ، فان ذلك يدل على أنها نسبية وغير دائمة ، لكن تغيرها لا يتم من ناحية أخرى بدون تفاعل قوى داخلية ترتبط بدرجة من النضج الاجتماعى والسياسي او قوى خارجية كالحروب او الاكتشافات الخارجية .

وجدير بالذكر ان الظروف الفنية أو العوامل التكنولوجية فى أسلوب الانتاج تؤثر الى حد كبير فى النظم الاقتصادية على اساس ان الانشغال الأساسي لهذه النظم يتمثل فى طريقة انتاج وتوزيع السلع والخدمات .

**الهيكل الاقتصادى : Economic Structure**

يقصد بالهيكل الاقتصادى الشكل الذى تترابط معه العناصر التى تكون الاقتصاد القومى فى فترة زمنية معينة ، ولأنه توجد بين أجزاء الاقتصاد القومى علاقات محددة ، فانه عن طريق هذه العلاقات يمكن تمييز نوع الهيكل الاقتصادى الذى على اساسه يتم اداء هذا الاقتصاد .

ويتحدد الهيكل الاقتصادى للمجتمع بالمحددات الآتية(١) :

---

(١) انظر : — André Marchal, Systems Et Structures Economiques, P. U. F., 4e Edition 1969 pp. (123—131).

محمد دويدار ، اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧ ، صفحة (٢٧ـ٤٠) .

وانظر كذلك : تطويرا لفكرة الهيكل الاقتصادى لنفس الكاتب فى مؤلفه الاقتصادى السياسي ، المرجع السابق ، صفحة (١٩١ـ١٩٣) حيث يطلق على مستوى معين للقوى الاجتماعية للانتاج ، وما يرتبط به من نوع من علاقات الانتاج ( بما يرتكز عليه نوع ملكية وسائل الانتاج ) اصطلاح طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصادى .

**اولا** : الخصائص الجوهرية للعملية الانتاجية من حيث :

١ ـ روابط الانتاج السائدة وما اذا كانت ترتكز على الملكية الفردية او الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ٠

٢ ـ ومن حيث الهدف المباشر من العملية الانتاجية ، وهو ما اذا كان تحقيق اقصي ربح ممكن او اشباع الحاجات الاجتماعية ٠

٣ ـ ومن حيث طريقة سير واداء النظام الاقتصادى وما اذا كان ذلك يتم عن طريق جهاز الثمن او الخطة ٠

**ثانيا** : الوزن النسبى لكل قطاع من القطاعات الثلاثة فى الاقتصاد القومى وهى : النشاط الأولى وتكون فيه العلاقة بين الانسان والطبيعة أكثر وضوحا كالصيد والزراعة والنشاط الاستخراجى ، النشاط الثانوى او الصناعى وتكون فيه العلاقة بين الانسان والطبيعة اقل مباشرة ، ويزداد وضوح العلاقة بين الانسان والانسان حيث يسيطر نسبيا على جانب من الطبيعة ، ثم نشاط الخدمات حيث العلاقة فيه بين الانسان والطبيعة اقل وضوحا منها فى النشاط الثانوى او الصناعى مثل خدمات النقل والصحة ٠٠٠ الخ ٠

وتمثل الأهمية النسبية لكل من هذه القطاعات الثلاثة فى الاقتصاد القومى (ولكل فرع داخل اى قطاع ) وخاصة القطاع الصناعى احد محددات الهيكل الاقتصادى ككل ، فاذا كان وزن القطاع الزراعى كبيرا بالنسبة لوزن القطاعين الآخرين قلنا ان الهيكل الاقتصادى يغلب عليه الطابع الزراعى ، اما اذا كانت الأهمية النسبية للقطاع الصناعى أكبر غلب الطابع الصناعى على الهيكل الاقتصادى وهكذا ٠

**النظام الاقتصادى والهيكل الاقتصادى :**

راينا ان النظام الاقتصادى يشمل عناصر وروابط معينة وان الهيكل الاقتصادى يتحدد بالخصائص الأساسية للعملية الانتاجية والوزن النسبى لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى : القطاع الزراعى والقطاع الصناعى وقطاع الخدمات ، وبهذا يتداخل النظام الاقتصادى والهيكل الاقتصادى الى حد كبير ٠

والواقع ان بعض الكتاب يركزون فى تحديدهم للنظام او الهيكل الاقتصادى على عنصر محدد فى حين يركز البعض الآخر منهم على الروابط التى تربط بين هذا العنصر او القطاع والقطاعات الأخرى ٠

ففى علاقة النظام الاقتصادى بالهيكل الاقتصادى نجد أن المدرسة الألمانية تحصر نفسها فى نطاق قومي(١) ، فمثلا يركز بوخر Bücher على مجموعة المظاهر المترابطة داخل مجتمع معين ومنها اللغة والدين والفن والقانون وغيرها من المظاهر التى تشكل الحياة الاجتماعية لمجتمع معين ٠

كما اننا نجد فكرة التضامن داخل الوسط الاجتماعى قائمة عند كل من هيلدبراند Hildebrand ، وشمولر Schmoller وفى هذا الخصوص يري زومبارت Sombart ان النظام الاقتصادى يعنى تفاعل الروابط الاجتماعية والقانونية والاقتصادية فى بوتقة واحدة وقد تابع فرانسوا برو F. Perroux هذا المفهوم وانتهى الى تحديد لعناصر النظام الاقتصادى التى سبق ان أشرنا اليها ٠

اما انتونيللى Antonelli فقد قرر أن النظام الاقتصادى يمثل مجموعة من الروابط والمؤسسات التى تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين يتواجد فى زمن معين ومكان معين ٠

وفى ذلك يرى اندرية مارشال André Marchal بحق أن مفهوم انتونيللى عن النظام الاقتصادى يفيد ان فكرة الهيكل الاقتصادى تدخل ضمن تعريف النظام الاقتصادى من ناحية ، ولا يقتصر على الاقتصاد القومى كما ذهبت الى ذلك المدرسة الألمانية من ناحية أخرى ٠

ويضيف اندريه مارشال الى ذلك ان هذا التحديد للنظام الاقتصادى غير كاف لأنه يتعلق بأنظمة فعلية ، اى باقتصادات واقعية ملموسة فى فترة زمنية معينة ، بمعنى أنها تحققت تاريخيا ، ودون ان ينسحب ذلك على المستقبل(٢) ٠

---

(١) انظر : — André Marchal, Systems Et Structures Economiques, op. cit., pp. (111—118).

(٢) انظر : André Marchal, op. cit., p. 115.

**الهيكل الاقتصادى واسلوب الانتاج :**

راينا اختلاف وجهات نظر الكتاب حول تحديد مفهوم النظام الاقتصادى والهيكل الاقتصادى ، وأن أبرز التحديدات فى ذلك يختص فقط بالأنظمة والهياكل الاقتصادية التى تحققت تاريخيا ، الأمر الذى يدعونا الى بحث امكانية الاستغناء عن الخوض فى هذه المفاهيم بسبب قصورها والتركيز فقط على مفهوم اسلوب الانتاج كبديل عنها جميعا •

ومع العودة الى التعريف الذى انتهينا اليه لعلم الاقتصاد نجد انه ذلك العلم الاجتماعى الذى ينشغل بعملية استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لاشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات الانسانية غير المحدودة ، وباقل نفقة ممكنة •

فكان موضوع هذا العلم هو انتاج وتوزيع السلع والخدمات لاشباع الحاجات الانسانية فى مجتمع معين وفى زمن معين • وعليه يكون اسلوب الانتاج فى زمن معين وفى مجتمع معين هو الذى يميز بين اقتصاد مجتمع عن اقتصاد مجتمع آخر ، وكذلك بين اقتصاد مجتمع فى فترة معينة عن اقتصاد ذات المجتمع فى فترة أخرى •

وفى هذا الخصوص راى بعض الكتاب بحق ان كلا من فكرة اسلوب الانتاج والهيكل الاقتصادى تمثل بديلا عن الأخرى(١) •

ولا يقتصر الأمر فى نظرنا عند هذا الحد ، بل ان فكرة اسلوب الانتاج لا يعتبر بديلا عن فكرة الهيكل الاقتصادى فقط وانما تعتبر كذلك ايضا بالنسبة لمفهوم النظام الاقتصادى ، ذلك ان عناصر النظام الاقتصادى ـ كما راينا ـ تشكل فى النهاية ذات المضمون سواء بالنسبة للهيكل الاقتصادى او أسلوب الانتاج •

على اننا نحبذ الأخذ بفكرة اسلوب الانتاج كبديل لكل من النظام الاقتصادى والهيكل الاقتصادى من ناحية اخرى على أساس ان اسلوب الانتاج يمثل الأداة الأساسية فى مجال التطوير الاقتصادى اى فى مجال تغيير النظام الاقتصادى ، وبمعنى آخر التغيير الهيكلى للنظام الاقتصادى او الاقتصاد

---

(١) أنظر فى تفصيلات ذلك : محمد دويدار ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق صفحة ١٩٤ وما بعدها ، (١٩١-١٩٢) •

القومى ، ويقتضي ذلك دون شك ضرورة التعرف ابتداء على الهيكل الاقتصادى المراد تغييره ، والهيكل الاقتصادى المراد الوصول اليه تمهيدا لاتباع أسلوب الانتاج الذى يحقق الهدف من التغيير المطلوب .

ومع ذلك فأننا سنبقى على مفهوم النظام الاقتصادى لأنه أسبق تاريخياً من كل من الهيكل الاقتصادى وأسلوب الانتاج ، ولأن مهمة أى نظام هى استخدام الموارد المحدودة أكفأ استخدام ممكن لاشباع الحاجات الانسانية بأقصى قدر ممكن .

ونشير بعد ذلك باختصار إلى النظام الاقتصادى فى أوربا فى العصور الوسطى كنظام اقتصادى تاريخى وذلك فى الفصل الثانى .

# الفصــل الثانى

## النظام الاقتصادى الاقطاعى فى اوربا

---

ساد التكوين الاجتماعى الاقطاعى أوربا فى العصور الوسطى من القرن الخامس حتى القـرن الخامس عشر(١) • ومع سيطرة هـذا التـكوين عملت العلاقات الاقتصادية على التوفيق بينهما وبينه ، ولأن هذه العلاقات كانت تدور حول الأرض فقد ارتكزت على اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعى •

وفى هـذا كانت الوحـدة الزراعية الأســاسية فى هـذا التـكوين هى الاقطاعية او الضــيعة Manor ، وهى مجموعة من الأفراد يعيشون فى قرية واحدة ويتعاونون فى الزراعة ، وتحكمهم قوانين وعادات خاصة ، ويشتركون فى دفع الضرائب لكل من مالك الضيعة والكنيسة ، كما كانوا ينتجون كافة حاجاتهم من ماكل ومشرب ، ويعنى ذلك أن الضــيعة او الوحـدة الانتاجية فى التكوين الاقطاعى كانت ـ على الأقل فى مرحلة أولي ـ تستهدف الاكتفاء الذاتي •

وكانت اراضي الضيعة تقسم الى قطع كبيرة تبلغ مساحة كل واحدة منها حوالى عشرة أفدنة ، ثم تقسم كل قطعة الى عدد من القطع الصغيرة كل منها حوالى فدان ، ومن ثم كان المزارع يقوم بزراعة أكثر من قطعة صغيرة فى حيازات متعددة ، وقد فسر بعض الكتاب ذلك بعوامل مختلفة ، وان كان أبرازها تواجد عامل الميراث واثره فى تغيير الملكية ، وقد تطلب هذا الأمر تعاونا من المزارعين فى العمليــات الانتاجية المختلفة ، وان كان قـد اخذ على هذا التقسيم بعد المسافة بين كل حيازة ، وضياع الوقت والجهد ، وترك مساحات دون زراعة لاستخدامها فى توضيح الحدود بين القطع المختلفة ، والممرات والقنوات •

---

(١) وليس معنى ذلك أن الاقطاع ـ كخصيصة أساسية من خصائص العصور الوسطى ـ قد فقد اهميته بعد القرن الخامس عشر وانما استمر فى انجلترا حتى اوائل القرن الســادس عشر حيث أضعفت الحكومة الانجليزية نظام الطوائف الذى كان ياخذ صورة مؤسسة اخرى من مؤسسات العهد الاقطاعى ، ومن ثم يكون قد بدا فقط فى فقد أهميته بعد القرن الخامس عشر الميلادى •

### معالم التكوين الاجتماعي الاقطاعي(١) :

رأينا ان اوربا تميزت فى العصور الوسطى بما اصطلح على تسميته بالعهد الاقطاعي او التكوين الاجتماعي الاقطاعي ، ويمكن ان نشير الى اهم معالم هذا التكوين فيما يلي :

**١ - تفتت السلطة السياسية :**

فقد كان يقوم التنظيم السياسي على ما يتمتع به ملاك الأراضي من ذاتية كبيرة فى ممارسة السلطة ، « والعدالة » يحكم بها السيد الأكبر على تابعيه .

وتأخذ صورة تفتت السلطة السياسية تنظيما هرميا ، فى قمته القيصر او الامبراطور ثم ملوك البرابرة ، وهم اصلا شيوخ ورؤساء القبائل الجرمانية ، ثم بعد ذلك سادة الاقطاع ومنهم من يتبع القيصر مباشرة ، ومنهم تابع التابع وهكذا .

وفى ادنى السلم الاجتماعى نجد عامة الشعب من غير النبلاء او الأشراف ، وفي مقدمة هذه الطبقة الأحرار وفى مؤخرتها شبه رقيق Serfs جرت العادة على تسميتهم رقيق او عبيد الأرض او الأقنان .

وجدير بالذكر ان العلاقات الاجتماعية كانت تتخللها شبكة من الروابط الشخصية ، وان السلطات السياسية والتنفيذية والقضائية وسلطة جباية الضرائب وتجنيد الرجال ... الخ كانت من اختصاص سادة الاقطاع كل فى حدود اختصاصه وطبقا للسائد من التقاليد فى المنطقة التابعة للسيد ، فى الوقت الذى كانت فيه السلطة الملك أو الامبراطور اسمية ، ومن ثم كانت السلطة الفعلية موزعة بين افراد طبقة النبلاء ، الأمر الذى جعل النظام الاقطاعي نظاما بلا دولة مركزية .

---

(١) انظر : زكريا نصر ، تطور النظام الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٧١ وما بعدها .

- محمد دويدار ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، ص ٧٠ وما بعدها .
— Eric Roll, A History of Economic Thought, Faber & Faber London1956, pp. (41—43).

## ٢ ـ اقتصاد الاقطاعية :

سبق ان اشرنا الى طبيعة الوحدة الزراعية فى التكوين الاجتماعى الاقطاعى ، وان الوحدة الزراعية كانت تتمثل فى الاقطاعية او الضيعة ونضيف الآن انها مزرعة محصنة تضم الأراضي المزروعة ، واراضي الرعي والغابات ، وتتكون من قرية او اكثر ويتوسطها قصر سيد الأرض ويقيم فى اكواخ القرية من يقومون بالنشاط الانتاجي وهم : العبيد ، وكان عددهم فى تناقص مستمر ، والأقنان ويمثلون الأغلبية ، والفلاحون الأحرار وهم يمثلون اقلية كانت تملك مساحات صغيرة من الأرض .

ومن الجدير بالذكر ان القرية كانت تضم بعض الحرفيين الذين كانوا يقومون بأنتاج المنتجات الصناعية كالملابس والأثاث داخل اقتصاد الاقطاعية المغلق اذ ان المبادلات لم تكن تتم الا فى مكان محدود وداخل اطار الاكتفاء الذاتى للاقطاعية .

## ٣ ـ الاقنان :

كان النشاط الزراعى يقوم فى عهد الاقطاع على نظام يعتبر من أهم مميزات الاقطاع هو رق الأرض Serfdom ، وبمقتضاه يخضع رقيق الأرض قبل السيد الاقطاعى لعدد من الالتزامات مصدرها تبعيته لهذه الأرض اما بالمولد واما بطول الاقامة .

وهؤلاء الأقنان ليسوا من العبيد اذا ان اشخاصهم لا تملك ، ولكنهم يرتبطون بسيدهم بعلاقة تبعية اساسها السيادة على الأرض من جهة السيد ، والتبعية لهذه الأرض من جانب رقيق الأرض .

ويجد هذا النظام جذوره فى المجتمع القديم حين بدا كبار الملاك يتمردون على سلطة روما عن طريق الاقامة فى ملكياتهم العقارية ، وتوسيع نطاق هذه الملكيات بالسيطرة على الملكيات الأصغر ، والمزارع المهجورة ، اما من يملكون الوحدات الصغيرة فكانوا اضعف من ان يقاوموا محصل الضريبة الرومانى او جارهم الغنى ، ومن ثم لجئوا الى الحماية عند المالك الكبير حيث يتخلون له عن ارضهم لتكون ملكا له ، وتبقى لهم يستغلونها هم وابناؤهم مقابل التخلى عن جزء من الناتج .

## ٤ - الريع :

كانت ارض القرية المزروعة تقسم بين ارض تزرع لحساب سيد الأرض مباشرة ، وارض يزرعها الفلاحون لحسابهم فى صورة وحدات انتاجية صغيرة ، واذا كانت الزراعة فى الوحدات الانتاجية الصغيرة تتم استقلالا ، فان الأعمال الزراعية كالحصاد وخلافه كانت تتم عادة بصورة جماعية .

وفى مقابل استغلال هذه القطعة الانتاجية الصغيرة تلزم عائلة الفلاح بالعمل طوال بعض ايام الأسبوع على الأرض التى تزرع لحساب سيد الأرض ، وعلى هذا الأساس يقتضي سيد الأرض ريع الأرض التى تستغلها عائلة الفلاح فى صورة Labour - rent يسخر له افراد العائلة .

وليس هذا فقط ، بل كان على الفلاح - فى مواجهة السيد الاقطاعى - ان يتخلى عن جزء من محصوله وعن بعض من الحيوانات التى يربيها ، والأسماك التى يصطادها ، وكان على الفلاح ان يطحن حبوبه فى مطاحن سيد الأرض ويخبز خبزه فى مخبزه .... الخ .

ويتحمل الفلاح بكل هذه الالتزامات سواء كان حرا او قنا .

وبسبب الارتفاع النسبى فى الفنون الانتاجية فى الوحدة الانتاجية الصغيرة فى التكوين الاجتماعى الاقطاعى ، فضلا عن وجود الدافع لدى المنتج للانتاج بعكس ما كان عليه الحال بالنسبة للعبيد الذين يملكون ، ازدادت انتاجية العمل الزراعى ، ونقص بالتالى عدد ساعات عمل السخرة اللازمة للفلاحين الذين يزرعون لحسابهم .

وقد ترتب على ذلك زيادة انتاج المواد الغذائية والانتاج الصناعى المنزلى ، مما ادى بسيد الأرض الى ان يتخلى عن كل ارضه لتزرعها عائلات الفلاحين لحسابهم وعلى أن يحصل هو على جزء من المحصول يفوق - بالطبع - الجزء الذى كان يحصل عليه من خلال تسخير جزء من عمل الفلاحين .

ومن هنا ظهر الى جانب الريع فى شكل عمل : الريع العينى الذى اصبح فيما بعد الشكل الغالب للريع ، ولهذا كف سيد الأرض عن ان يقوم بأى دور تنظيمى فى العملية الانتاجية واصبح دوره طفيليا من الناحية الاجتماعية .

ولهذا كان عمل المنتج موزعا بين عمل يتوصل به الى انتاج ما يلزم لاعاشته وتجديد قدرته على العمل ، وعمل فائض يأخذ فى النهاية كمية الناتج الفائض يعيش عليها سيد الأرض وغيره ممن لهم حق فى ملكية الأرض أو رجال الدين •

وقد اتاح الريع العينى فرصة ظهور تباين بين المنتجين ( وكذلك امكانية استغلال بعض المنتجين ميسورى الحال من يتبعونهم من الأقنان حتى ولو كان هؤلاء الأخيرون رقيقى الحال ) ويعنى ذلك تواجد تمييز اجتماعى حتى بين الفلاحين انفسهم ، أو طبقة الأقنان ذاتها •

وفى مرحلة ثالثة مرتبطة بنمو التجارة والمدن وزيادة استخدام سادة الاقطاع للسلع الصناعية ، ظهر الى جانب الريع العينى شكل آخر للريع ، هو الريع النقدى ، وهنا يتخلى المنتج لسيد الأرض ليس عن جزء من الناتج وانما عن ثمن هذا الجزء(١) •

ولزيادة الجزء من الناتج العينى بسبب زيادة الانتاج ، بدأ الفلاحون وخاصة الكبار منهم فى الضغط على أسياد الأرض لتحويل الريع العينى كلية الى ريع نقدى •

ويرتبط تحول الريع العينى تدريجيا الى ريع نقدى بتطور التجارة والصناعة التى تتم فى المدن ، وبمعنى آخر بتطوير دور المدن لتصبح مراكز للتجارة والصناعة فى التكوين الاجتماعي الاقطاعي ، وهو ما يعتبر أيضا من ضمن معالم هذا التكوين •

**دور المدينة فى التكوين الاجتماعى الاقطاعى(٢) :**

لم تكن المدينة تلعب دورا رئيسيا فى بدء التكوين الاجتماعى الاقطاعى

---

(١) قارن :
— Eric Roll, A History of Economic Thought op. cit., pp. (41—42).

(٢) انظر : محمد دويدار ، المرجع السابق ، ص ٧٧ وما بعدها •
ـ زكريا نصر ، المرجع السابق ، ص (٧٨ـ٨١) •
— Lewis H. Haney, History of Economic Thought, The Macmillan Co. N. Y. 1968 pp. (104—106).
— Eric Roll; A History of Economic Thought op. cit., 42.

خاصة وان الضيعة كانت تحقق لنفسها اكتفاء ذاتيا فى ظل مجتمع يقوم على الانتاج الزراعى ، الا انه مع زيادة الناتج الزراعى امكن تحقيق فائض فى المنتجات الزراعية ليجد طريقه الى السوق .

وليس معنى ذلك ان الاقتصاد الاقطاعى ينفى - وخاصة فى القرون الأخيرة منه - عدم ازدهار المدن التى كانت بمثابة مراكز للصناعة والتجارة وتبقت من الحضارة الرومانية القديمة فى حالة اضمحلال ، حيث أصبحت هذه المدن - وغيرها من المدن التى انشئت قريبة من قصر سيد الأرض وطرق المواصلات الرئيسية - مراكز حية للتجارة والصناعة .

وقد كانت المدينة فى الأصل خاضعة لسيطرة سيد الأرض ويحكم العمل الصناعى بها نظام الطوائف Guild system ، وهو يمثل الشكل التنظيمى السائد للنشاط التجارى والحرفى داخل التكوين الاقتصادى ككل ، فتجار المدينة منظمون فى طائفة تضمن احتكار كل تجارة المدينة فى يد اعضائها وتحميهم وتساعدهم وتعطيهم اعانات مالية ، كما ان الحرفة تمارس فقط من خلال عمل الطائفة وحدها حماية لهم من الأقنان الهاربين من الريف .

وفى مرحلة اولى قام التنافس بين التجار واصحاب الحرف داخل المدينة ، ولكن مع ازدياد اهمية المنتجات الحرفية فى التجارة ، بدأ التجار فى السيطرة على النشاط الصناعى ، الأمر الذى لم يمنع بعض التجار من ان يتحولوا الى ارباب صناعة ، وبعض ارباب الحرف من ان ينتجوا مباشرة للسوق ، ولهذا بدأ النشاط الصناعى يعرف مستوى اعلى فى تطور قوى الانتاج ويتحول نحو انتاج المبادلة الذى يهدف الى تركيم راس المال النقدى(١) .

وقد كان سكان المدن يحاولون بشتى الوسائل الحصول على عدد من الامتيازات او الاستقلال الذاتى بهدف تخفيف سيطرة سيد الأرض عليهم وامكان ممارستهم لبعض الحقوق قبل ادارة المدينة ، وانشاء محاكم خاصة بسكانها ، والاعفاء من التزامات رق الأرض لمن يسكن بها ... الخ ، وقد

---

(١) وقد تم التطور فى قوى الانتاج بفضل ادخال فنون انتاجية جديدة وادوات جديدة نقلها السوريون من شرق البحر الابيض الى اوربا الغربية ، والعرب عن طريق اسبانيا ومن خلال الحروب الصليبية .

(٢) انظر : محمد دويدار ، المرجع السابق ، ص ٧٩

ساعدت كثير من العوامل على تحقيق هذه المطالب ، ومن هذه العوامل حاجة سادة الأرض الى الأموال بصفة مستمرة ، وميل الملوك الى تدعيم قوة المدن على حساب سادة الاقطاع .

وعليه اصبح لسكان المدن وضعهم المتميز بالنسبة لسكان الريف ، وقد اخذ ذلك صورة التناقض الاجتماعي بين الريف والمدينة بالاضافة الى التناقض الذى رأينا ان الريع العينى اظهره حتى بين المنتجين انفسهم سواء كانوا من الفلاحين او الأقنان .

وقد امتد نطاق هذا التناقض ليشمل سكان المدن بين التجار وارباب الحرف ، والنبلاء الذين يحصلون على الفائض ( الريع ) ، وكذلك بين سكان المدينة من ناحية والفلاحين من ناحية أخرى .

وقد سبق ان راينا كذلك الدور الذى لعبه الريع فى تطوره حتى انتهى به الأمر الى الصورة النقدية كشكل غالب للريع ليمثل احد التناقضات الأساسية بين سيد الأرض والفلاحين انفسهم .

ولا يعنى ذلك ان التناقض كان قائما فقط بين سكان المدن ككل والريف . بل ان عدم تجانس سكان المدن كان سببا فى ابراز هذا التناقض من ناحية أخرى ، خاصة وانهم لم يمثلوا طبقة اجتماعية واحدة ، فمنهم التجار وصغار التجار والحرفيين وتجار التجزئة والعمال(١) .

**نفوذ الكنيسة(٢) :**

كان الدين فى هذه الفترة هو الشغل الشاغل للناس ، وقد اشتد نفوذ الكنيسة واخذت تحتل مكانة بارزة فى حياة الفرد العادى سواء فى

---

(١) انظر : محمد دويدار ، المرجع السابق ، ص ٨١

(٢) انظر : فى تفصيل ذلك :

ـ سعيد النجار ، تاريخ الفكر الاقتصادى من التجاريين الى نهاية التقليديين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٣ ص (٢٠ـ٢١) .

ـ لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٥٦ صفحة (٤٣ـ٥١) .

ـ محمد دويدار ، الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ، (٨٢ـ٨٦) .

— Lewis H. Haney, Hostory of Economic Thought, op: cit., pp. (97—103).

الدنيا أو الآخرة ، ومن ثم أخذت تطاول الملوك والأمراء في سلطاتهم الزمنية ، وكثيرا ما كانت لها الغلبة ، وكان لهذا أثره العميق على الحياة الفكرية في العصور الوسطى ، فقد كان الله ووجوده وصفاته محور الحياة الفكرية ، وانعكس ذلك على الفكر الاقتصادي ، ولهذا اصطبغت القرارات الاقتصادية بصبغة دينية محورها الحلال والحرام والعدالة ٠

ولعل السين توماس الاكويني – ابرز الكنسيين أو المدرسيين – St. Thomas Aquinas (١٢٢٥ – ١٢٧٤) يمثل القمة الفكرية التي وصلت اليها اوربا في العصور الوسطى لأنه ضرب في الفلسفة واللاهوت بقسط وافر ، وان كان لا يعنينا منه الآن الا افكاره الاقتصادية ٠

هذا ويتفق توماس الاكويني مع ارسطو في ان الملكية الفردية لا تتعارض والنظام الطبيعي وانها توفر الحافز الصحيح على الكفاية الانتاجية ، ويضيف توماس الاكويني ان الملكية الفردية لا تتعارض مع شيوع الاستعمال(١) ٠

ويعلق توماس الاكويني أهمية على فكرة الثمن العادل والأجر العادل ، وعنده ان القيمة صفة كامنة في الشيء ، واذا كان الأمر كذلك فان الثمن العادل هو ذلك الثمن الذي يمثل تساوي القيم المتبادلة ، اي ان ثمن كل سلعة يجب ان يعبر عن قيمتها الكامنة فيها فقط دون نقص او زيادة ، وقد لاحظ توماس الاكويني ان أجر العامل يمثل ثمن الخدمة التي يؤديها ٠ ويكون الأجر عادلا اذا كان كافيا لمعيشة مناسبة للعامل طبقا لمركزه في الحياة(٢) ٠

---

(١) فالمالك يجب أن يستخدم ملكيته للصالح العام بأن يفيد منها الفقراء ، وهو أي المالك اقرب ما يكون في منطق توماس الاكويني الى مدير الأموال المملوكة له لمصلحة المجموع ٠

ويتفق توماس الاكويني مع ارسطو في ادانة الفائدة على اسس تقترب من تلك الأسس التي قدمها الأخير ٠

(٢) انظر : سعيد النجار ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، المرجع السابق ص ٢١

ومؤدى فكرة الثمن العادل انه يوجد لكل سلعة ثمن عادل يرتكز اساسا على نفقة الانتاج التى يستطيع البائع ان يحقق على اساسها ربحا معقولا يتناسب مع مستوى المعيشة الذى يعيشه هو وافراد عائلته ٠

ومع ازدياد نشاط التاجر اعفاه الفكر المدرسي من الادانة الأخلاقية اذا ما باع السلعة بثمن أعلى مما دفعه فى شرائها فى حالة ما اذا خصص الكسب فى غرض ضرورى ونبيل ( اعالة العائلة ) وفى حالة ما اذا لم تكن لدى التاجر نية بيع السلعة ثانية وقت شرائها وكان قد حسن السلعة بأى طريق ٠

والواقع ان فكرة الثمن العادل بارتكازها على نفقة الانتاج ، جعلت التفكير فى « القيمة » فى مجال الانتاج راسخا فى وعى المنتجين باضطراد ، ومن ثم تكون قد اثبتت انها اكثر ما تركه المدرسيون أثرا فى مجال الفكر الاقتصادى ٠

ونشير بعد ذلك إلى النظام الاقتصادى الرأسمالى فى الفصل الثالث .

---

# الفصـــل الثالث

# النظـام الاقتصادى الـر أسمـالى

سبق ان راينا ان اسـلوب الانتـاج في المجتمعـات المختلفة يتطور عبر تاريخ هذه المجتمعـات ، ففي اوربا في العصـور الوسطى كان النشاط السائد هو النشاط الزراعى الذى كان يعتمد على رقيق الأرض وفقا للتفصيل السالفة الاشارة اليه .

كما انه منذ القرن الخامس عشر بدأ الانتاج الصناعى فى اوربا يتغلب على النشـاط الزراعي حيث تطور دور راس المـال ليسـيطر فى النهاية على العملية الانتاجية والتجارية ، بعد ان كان يسيطر على دائرة التبادل فقط .

واذا كانت اساليب الانتاج تتداخل ، اذ لا يوجد بينهمـا فاصل زمنى محدد ، فان ذلك يرجع الى ان اسلوب الانتاج فى مجتمع معين يمثل ظـاهرة اجتماعية متطورة ، يكون الجانب الانتاجي احد وجوهها ، ومن ثم تتراكم معها الوجوه المختلفة لذات الظاهرة سياسية كانت او اقتصـادية او اجتماعية ، وعليه يمكن طرح اسـلوب الانتاج لمجتمـع معين من خلال عرض الخصـائص الأساسية لهذا الأسـلوب فى ذلك المجتمع وفى فترة زمنية محددة .

والسؤال الآن هو : ما هى الخصـائص الأساسية لأسلوب الانتاج فى النظام الاقتصادى الراسمالي الحر ؟ وما هى الجوانب السلبية لهذا الأسلوب ؟ وما هو التطور الذى طرا على اسلوب الانتاج فى النظام الاقتصاد الراسمالى المعاصر ؟

نجيب على هذه الأسئلة فى المباحث الثلاثة الآتية على التوالي :

المبحث الأول : الخصـائص الأساسية للنظام الاقتصـادى الراسمالي الحر .

المبحث الثاني : الجوانب السلبية للنظام الاقتصادى الرأسمالى .

المبحث الثالث : الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الرأسمالى المعاصر

## المبحث الأول

## الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الرأسمالى الحر

سيطر على الفكر الاقتصادى فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مذهب الحرية الاقتصادية بما يعتبر امتدادا لفكر الطبيعيين فى هذا الخصوص ، ويعنى هذا المبدأ وجود قوانين طبيعية تحكم العلاقات الاقتصادية ، وتضمن الوصول الى افضل النتائج اذا ما تركت هذه القوانين تعمل دون تدخل يعوق من تلقائيتها ٠

وكما سيطر مذهب الحرية الاقتصادية على الفكر الاقتصادى فى الاقتصاد الرأسمالى ، فقد سيطرت تنظيمات اقتصادية على اسلوب الانتاج فى ذات الاقتصاد الرأسمالى الحر ، وهى التي يمكن ان نلخصها في الخصائص الأساسية الآتية(١) :

**اولا ـ الحرية الاقتصادية :**

تنصرف الحرية الاقتصادية التى تعتبر خصصية أولى من خصائص اسلوب الانتاج فى الاقتصاد الرأسمالى الحر الى عدم تدخل الدولة فى الحياة

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك :
ـ محمد حلمى مراد ، اصول الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص (١٤١ـ١٥٨)٠
ـ زكريا نصر ، تطور النظام الاقتصادى ، المرجع السابق،ص (١٣٢ـ١٥٧)٠
ـ رفعت المحجوب،الاشتراكية،دار النهضة العربية،١٩٦٨، ص(٧٨ـ١١١)٠
ـ احمد جامع، الرأسمالية الناشئة ، المرجع السابق، ص (١٣٠ـ١٤٤)٠
ـ محمد دويدار ، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص (٢١٢ـ٢٣٣)٠
— Goerge N. Halm Economic Sytems : A comparative analysis revised . (New York : Holt Rinhart & Winston).

الاقتصادية فى مجالات الانتاج والاستهلاك والتبادل والعمل ، ويقتضي ذلك ان يكون الفرد حرا فيما يملك ، فى ثروته ، اى فى تحديد حجم انتاجه وحجم استهلاكه ، وحرا فيما يدخر ، وحرا فى تعاقده ، ويعنى ذلك كله أن تكون الدولة فى موقف سلبى ازاء نشاط الأفراد ، وهو الموقف الذى سميت معه الدولة « بالدولة الحارسة » حيث يقتصر على تهيئة اطار عام يقوم الأفراد فى داخله بممارسة نشاطهم بحرية تكاد تكون تامة •

وقد تحقق اقتصاد « الدول الحارسة » ابتداء فى بريطانيا حيث شهدت آثار الثورة الصناعية والتحولات التى ترتبت عليها قبل غيرها من الدول الأخرى • وتجد وظيفة الدولة الحارسة خير تعبير عنها فى كتابات آدم سميث التى تتلخص فى الآتى(١) :

١ ــ حماية المجتمع من كل عنف او عدوان خارجى ، اى تقديم خدمات الأمن الخارجى •

٢ ــ تحقيق الاستقرار الداخلى ، اى تقديم خدمات الأمن الداخلى ، من شرطة وقضاء وغيره ، ويقرر آدم سميث فى ذلك ان جوهر وظيفة الدولة عنه هو حماية الملكية الفردية ضد اى عدوان داخلى •

٣ ــ القيام بالمشروعات العامة التى تمد الاقتصاد القومى بالخدمات الأساسية للانتاج ، كأعمال الرى والطرق والكبارى ، وخدمات التعليم والثقافة العامة والصحة العامة •

**ثانيا ــ تحقيق اكبر ربح نقدى ممكن :**

ان الهدف المباشر من أسلوب الانتاج فى الاقتصاد الراسمالى الحر هو تحقيق المصلحة الفردية ، وتحقيق هذه المصلحة يمكن ترجمته بتحقيق أكبر ربح نقدى ممكن •

---

(١) انظر :
Adam Smith, An Inquiry Into The Nature and Causes of the Adam Smith, .. Methuen and Co. Ltd., Fourth Edition, London 1925 Vol. 11 pp. (186—214).

والواقع ان هذا الهدف يمثل ابرز خصيصة لأسلوب الانتاج الراسمالى ، ذلك انه اذا كانت خصيصة الملكية الفردية مثلا توجد مع بعض أساليب الانتاج غير الراسمالية ، فان الدافع الى تحقيق اكبر ربح نقدى ممكن لا يمكن أن يوجد الا فى اقتصاد راسمالى • ويعنى هذا الهدف ضرورة توافر عنصرين لدى فرد معين : الأول : هو الدافع على القيام بنشاط ما ، والثانى : الرغبة فى زيادة الايردات على النفقات التى يتكبدها فى العملية الانتاجية ، اى تحقيق الربح ، واجتماع هذين العنصرين معا فى شخص واحد هو الذى يجعل هذه الخصيصة من سمات أسلوب الانتاج الراسمالى وحده •

ولا يعنى الدافع الى تحقيق اكبر ربح ممكن عدم توافر الدافع الاقتصادى بمعنى عدم توافر الرغبة فى تحقيق مكاسب اقتصادية أو نقدية ، اذ أن الدافع الى تحقيق اكبر ربح نقدى يمكن ان ينحصر اثره فى الأفراد الذين يمكنهم الحصول على ارباح كنوع متميز من الدخول ، وهم المنظمون ورجال الأعمال الذين يتحملون عنصر المخاطرة فى أسلوب الانتاج الذين يقومون به ، ولهذا يكون دافع تحقيق اقصي ربح ممكن بمثابة حالة خاصة فى نطاق أعم هو الدافع الاقتصادى •

والواقع ان الآثار التى ترتبت على تطوير اسلوب الانتاج كزيادة حجم وتحديد انواع المنتجات يرجع اساسا الى الدافع الى تحقيق اكبر ربح ممكن ، فقد ادى التنافس فى ذلك الى العمل على تحسين ادوات الانتاج ، وضغط نفقة الانتاج ، ولهذا يحرص الاقتصاديون الذين ينادون بضرورة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية على المحافظة على هذا الدافع حفاظا على استمرار تطوير أسلوب الانتاج بالرغم مما يتعرض له الاقتصاد الراسمالى فى ذلك من مثالب •

واذا كان الدافع الى الربح يمثل ، على هذا الأساس ، محرك النشاط الاقتصادى فى الاقتصاد الراسمالى ، فان بعض النشاطات الانتاجية او الحرفية تقوم بادائها الدولة اشباعا للحاجات العامة ودون أن تستهدف تحقيق اقصي ربح ممكن ، مما يعنى ان الدافع الى تحقيق اكبر ربح ممكن انما ينصرف الى اغلب النشاط الاقتصادى فى الاقتصاد الراسمالى •

**ثالثا ـ سيطرة جهاز السوق او الأثمان :**

يجرى التعامل فى الاقتصاد الراسمالى على اساس قيمة السلعة او الخدمة او بمعنى آخر نظير ثمن لها ، ويتحدد هذا الثمن عن طريق تلاقى قوى العرض والطلب فى السوق الراسمالى، ولهذا يكون جهاز السوق او الأثمان خصيصة اساسية من خصائص اسلوب الانتاج فى الاقتصاد الراسمالى ٠

فالأفراد يتخذون قراراتهم اعتمادا على الأثمان السائدة فى السوق ، والعلاقات المتبادلة والتغيرات المنتظرة فيما بينها ، ومن هنا فان جهاز الأثمان يؤدى وظيفة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستعمالات المختلفة والممكنة ، وسنرى بعد ذلك كيف يوزع المستهلك دخله المحدود بين هذه الاستعمالات ليحقق أكبر اشباع ممكن ، وكذلك الحال بالنسبة للمنظم الذى يجمع بين عناصر الانتاج المختلفة داخل الوحدة الانتاجية ، حيث يراعى الأثمان التى يدفعها للحصول على هذه العناصر ليحصل على أكبر ربح ممكن من المنتجات التى يبيعها بأفضل ثمن ممكن ٠

وعلى هذا الأساس يمكن القول بان الانتاج فى الاقتصاد الراسمالى انتاج تلقائى يتم عن طريق قوى السوق وجهاز الأثمان ، بمعنى ان جهاز السوق والأثمان هو الذى يقوم بدور المنسق فى العملية الانتاجية ٠

ولهذا يقال ان نتيجة العملية الانتاجية على مستوى الاقتصاد الراسمالى تختلف عما تستهدفه الوحدات الانتاجية التى تقوم بانتاجها استقلالا ، ومن ثم تحدث هذه النتيجة تلقائيا كمحصلة لتنفاعل قوى السوق ، فبالرغم من ان كل قرار يصدر عن وعى من جانب المنتج او المستهلك ، الا ان نتيجة هذا القرار تختلف عن النتيجة النهائية للعملية الانتاجية على مستوى السوق فى الاقتصاد الراسمالى ٠

ويحقق جهاز الأثمان وظيفة اخرى بخلاف وظيفته كأساس لكافة القرارات الاقتصادية ، ذلك انه يحقق التوازن بين الانتاج والاستهلاك فى كل فرع من فروع الانتاج ، فاذا حدث أن ازدادت الكميات المنتجة من سلعة او خدمة معينة عن الكميات المطلوبة منها ، فان ثمنها فى السوق يميل الى الانخفاض، ومن

ثم يقرر عدد من المنتجين الخروج من هذا الفرع الانتاجى ذرءا للخسـارة التى يتعرضون لها ، ويترتب على ذلك ان تقل الكميات المنتجة من السلعة الى الحد المطلوب منها وفى نفس الوقت فان انخفاض ثمن السلعة يؤدى الى زيادة الكميات المطلوبة منها مما يساهم فى سرعة تحقيق التوازن بين العرض والطلب على هذه السلعة او الخدمة .

واخيرا يؤدى جهـاز الأثمـان نفس وظيفة تحقيق التوازن بين العرض والطلب بالنسبة لكل عناصر الانتاج سـواء كانت ممثلة فى الأرض او قوة العمل او راس المـال .. وهكذا . وسنعرض الى ذلك بالتفصيل عند الاشارة الى عناصر الانتاج وتكون أثمان السـلع والخدمات الاسـتهلاكية من ناحية والسلع والخدمات الانتاجية من ناحية أخرى .

# المبحث الثانى

## الجوانب السلبية للنظام الاقتصادى الرأسمالى (١)

نعنى بالجوانب السلبية تلك المآخذ التى ترتبط بطبيعة الاقتصاد الراسمالي وجودا وعدما ، ومع انه يمكن التخفيف من حدتها الا انها تدوم بدوامه . وتستطيع ان نشير الى ابرز هذه الجوانب متمثلة فى : تبديد قدر من القوى الانتاجية ، سوء توزيع الدخول والثروات، التطور غير المتوازن، ونشير الى كل منها تباعا وبايجاز فيما يلى :

**اولا ـ تبديد جانب من الموارد الانتاجية :**

ويمكن ان نرجع ذلك الى البطالة التى تعود الى تعطل بعض الموارد الانتاجية ، ليس فقط نتيجة للازمة فى الاقتصاد الراسمالى ، وانما كذلك لتحقيق هذه البطالة بصورة دائمة مع تطور هذا الاقتصاد .

فالاقتصاد الراسمالى يمر بمراحل اربع تكون الدورة الاقتصادية ، وتسمى المرحلة الأولى بالأزمة crisis ، والثانية : مرحلة الانكماش depression والثالثة : مرحلة الانتعاش recovery ، والمرحلة الرابعة التوسع boom, expansion

والانقطاع الدورى للاداء العادى للعملية الانتاجية فى الاقتصاد الراسمالى يترتب عليه انكماش القوى الانتاجية بما يؤدى الى نقص فى استخدام الموارد الانتاجية فى انتاج السلع والخدمات ليستمد النشاط الاقتصادى تطوره من خلال دورة جديدة من الدورات السالفة الاشارة اليها ، ويمثل

---

(١) انظر : رفعت المحجوب، الاشتراكية ، المرجع السابق، ص(٨٧ـ١٠٧) .
ـ محمد دويدار ، فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، المرجع السابق، صفحة (٤٨ـ٦٦) .
ـ احمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، المرجع السابق ، ص (١٦٥ـ١٨٢) .
— Paul A. Boran, The Political Economy of Growth, London 1967.
وقد ترجم هذا الكتاب احمد فؤاد بلبع : دار القلم ، ١٩٦٧

النقص فى استخدام الموارد الانتاجية تعطلا جزئيا للقوة العاملة ولأدوات الانتاج ٠

وفيما يتعلق بالتعطل الدائم فى الاقتصاد الراسمالى ، فان ذلك ينصرف الى تعطل جزء من القوة العاملة او بعض أدوات الانتاج ، وفيما يختص بالقوة العاملة فانه يمكن التمييز بين أنواع معينة من البطالة التى يعرفها الاقتصاد الراسمالى ، فهناك البطالة المزمنة Chronical Unemployment وتتمثل فى تعطل نسبة من القوة العاملة جزئيا او كليا ، بصورة مستمرة او منقطعة ، ومن ثم يفوت على المجتمع الحصول على انتاج هذه النسبة ٠

وهناك ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment وهى بطالة تنتج عن انتقال العمال من عمل الى آخر تبعا لظروف الطلب والعرض بالنسبة لانتاج سلعة معينة ، أو تغيير ظروف العمل ويترتب على ذلك تعطل هؤلاء العمال بعض الوقت ريثما يتم تشغيلهم في عمل آخر ٠

ويضاف الى هذين النوعين من البطالة ما يسمى بالبطالة الفنية او التكنولوجية Technological Unemployment ، فمن حيث يؤدى ادخال الآلات فى العملية الانتاجية الى تسهيل العمل وزيادة الانتاج ، فانه يؤدى من ناحية اخرى الى خلق بطالة تترتب على احلال الآلات محل الأيدى العاملة ، وأوضح مثال لذلك هو صناعة تكرير البترول فى الولايات المتحدة ، ففى الفترة من عام ١٩٤٨ الى ١٩٥٤ ازداد الانتاج بنسبة ٢٢ ٪ بينما انخفض حجم العمالة من ١٤٧ الف عامل الى ١٣٧ الف عامل ومع ذلك يختفى اثر البطالة التكنولوجية بسبب التوسع السريع فى النشاط الاقتصادى ، وان كانت بصماتها تظل فى اوقات الانكماش الاقتصادى ليزداد حجم البطالة عموما فى هذه المرحلة ٠

اما بالنسبة للبطالة التى تتحقق بصورة دائمة بالنسبة لبعض عوامل الانتاج الاقتصادى الراسمالى فهى ما تسمى بالطاقة الانتاجية الزائدة

ويعنى ذلك بقـــاء قدر من الطاقة الانتاجية دون تشغيل حتى مع توفر امكانيات ذلك(١) .

ويرد وجود الطـاقة الانتاجية المعطلة الى عدم توافر ما يعرف اصطلاحا بالطلب الفعـــال ، اى عـــدم توافر الزيادة فى القـوة الشرائية ، ويرجع ذلك اساسا الى غلبة الطابع الاحتكارى على العملية الانتاجية ، ومن ثم التناقض بين الربح والأجـور ، اذا ان زيادة الربح يعنى نقصـان الأجور وبالتالى ينعدم توافر كفاية الطلب الفعال بالمعنى السالفة الاشـارة اليه لينتهى الى توافر هذا النوع من البطالة .

**ثانيا - سوء توزيع الدخول والثروات :**

راينا ان من خصـائص الاقتصاد الراسـمالى انه يقوم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وعلى العمل الأجير . والواقع انه قد ترتب على تطور العملية الانتاجية استخدام المزيد من الفن الانتاجى ومن العمال فى مكان واحد ، فضلا عن تقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجية ، ولهـذا اصبحت العملية الانتاجية عملية اجتماعية ، فكل عامل ينتج جزءا صـغيرا من النـاتج الـكلى . وكان طبيعيا والحـال كذلك ان يكون الانتاج المشترك هـذا ملكا للمجتمع ، لـكن طالما ان ملكية وسائل الانتاج لا تزال ملكية فردية ، فانه لن يـكون للانتاج سوى هدف واحد هو تحقيق اقصى ربح ممكن للملاك الراسـماليين . ويعنى ذلك ان الانتـاج لا يتوقف على حاجات الجماعة ، وانما على مصلحة الراسـماليين أساسا فى تحقيق اقصى ربح ممكن .

ويستنتج بعض الـكتاب من ذلك ان الملكية الفردية الخاصـة لعـوامل الانتـاج تتناقض مع الطبيعة الاجتماعية للعملية الانتاجية ، الأمر الذى يزداد معه التناقض بين طبقتى الراسماليين والعمال يوما بعد يوم(١) .

---

(١) انظر فى تفصيلات الطاقة الانتاجية الرائدة : بول ا. باران ، الاقتصاد السياسي والتنمية ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، المرجع السابق ، ص (٩٨-١٠٠) .

(٢) انظر : ليونتيف ، الموجز فى الاقتصاد السياسي ، ترجمة أبو بكر يوسف ، دار الكاتب العربى ، ص (٦٣) .

ويفسر ســوء توزيع الدخول والثروات بانقســام المجتمع الى طبقتين رئيسيتين متصارعتين ، الأولى : طبقـة الراسماليين التى تملك وتركز فى ايديها وسائل الانتـاج ، والثانية : طبقـة العمال التى لا تملك الا قوة عملها تبيعها كسلعة فى مقابل اجور محدودة يمنحها اياها الراسماليون .

وعلى هــذا الأساس يمكننا تفهم ظاهرة انعــدام العدالة فى توزيع الدخول بين الفئـات الاجتماعية لصالح الطبقـة الراسمالية التى تملك وسائل الانتاج وعلى حساب الطبقات غير المـالكة لهــذه الوسائل ، خاصة وان هذا التملك ياخذ صـورة « تركز » وســائل الانتـاج فى يد الطبقـة الراسـمالية وهو احد قوانين التطور الاقتصادى عند ماركس .

ولهــذا يرجع انعــدام العدالة فى توزيــع الدخول والثروات اساسا الى انخفـاض الأجور بالنسبة للأرباح ، الأمر الذى يترتب عليـه حدوث ازمات افراط فى الانتاج بالتالى .

**ثالثا - التطور غير المتوازن :**

يتطور الاقتصاد الراسمالى تطورا غير متوازن سواء كان ذلك من الناحية الزمنية او من الناحية المكانية(١) :

أما من الناحية الزمنية فقد راينا ان النشاط الاقتصادى الراسـمالى يمر بمراحل اربعة للدورة الاقتصادية ، وليس من شك فى ان انقطاع الأداء العادى للعملية الانتـاجية يؤثر على الناتج حيث تبـدا فترة جديدة للانتــاج على مســتوى أقل انخفـاضا من الفترة الســابقة عليهــا ، وبذلك يتم

---

(١) انظر : محمد دويدار ، فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، المرجع السابق ، ص (٦٢-٦٦) .

تبديد بعض الموارد الانتاجية للمجتمع فى صورة تعطل بعض العمال ، والقضاء على جزء من أدوات الانتاج وتعطل الجزء الآخر ·

وقد بلغت نسبة المتعطلين فى فترة الكساد الكبير فى السنوات من ١٩٢٩ الى ١٩٣٢ حوالى ٢٢٪ من القوة العاملة المسجلة فى بريطانيا ، كما بلغت نسبة الطاقة الانتاجية المتعطلة فى الصناعة البريطانية والأمريكية ٥٠٪(١) ·

أما من الناحية المكانية ، فان القول بأن الاقتصاد الراسمالى يتطور تطورا غير متوازن يحمل أكثر من معنى ، فقد تكون بعض قطاعات النشاط الاقتصادى الراسمالى متطورة أكثر من غيرها ، وقد تكون بعض المناطق أكثر تطورا من غيرها داخل نفس البلد الواحد ، فجنوب فرنسا وايطاليا اقل تطورا من شمالها وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية · وقد يعنى التطور غير المتوازن فى الاقتصاد الراسمالى طبيعة العلاقات بين الدول الراسمالية والدول المتخلفة ·

فمن المعروف ان التقدم الصناعى دفع الدول الراسمالية الى جلب المواد الخام من مناطق جديدة ، ومن ثم الى السيطرة على المناطق المتخلفة وادماج اقتصادها بها · وقد ترتب على ذلك - وتحقيقا لصالح الدول الراسمالية - ان تخصصت الدول المتخلفة فى انتاج المواد الأولية سواء كانت زراعية او استخراجية دون غيرها ، ومعنى ذلك قيام نوع من التخصص الدولى يلزم البلاد المتخلفة أن تظل كذلك دائما ، بلادا زراعية او استخراجية وهو ما يمثل تطورا غير متوازن لصالح الدول الراسمالية وعلى حساب الدول المتخلفة ·

---

(١) انظر : محمد دويدار ، المرجع السابق ، صفحة ٦٤ حيث اشار الى مصدر هذه النسب ·

## المبحث الثالث

## الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى :
## الرأسمالى المعاصر (١)

يتميز أسلوب الانتاج فى الاقتصاد الراسمال المعاصر بخصائص يختلف مداها عن تلك التى كانت تميز أسلوب الانتاج فى الاقتصاد الرأسمالى الحر ، واذا كان أسلوب الانتاج كموضوع لعلم الاقتصاد السياسي قد لحقه التطور عبر تاريخه الطويل ، فان ذات التطور قد أصاب أسلوب الانتاج كذلك فى نفس المرحلة الراسمالية ، ويمكن ان نوجز الخصائص الأساسية لأسلوب الانتاج فى المرحلة الراسمالية المعاصرة فى : ازدياد التدخل الحكومى ، وتعاظم دور الشركات المساهمة ، وتاثير ذلك على العلاقة بين الملكية والادارة من ناحية ، وعلى جهاز السوق والأثمان من ناحية اخرى ، ونشير الى ذلك باختصار فيما يلى :

### اولا ـ ازدياد التدخل الحكومى :

رأينا فيما سبق ان الدولة فى مرحلة الراسمالية التجارية قد تدخلت فى النشاط الاقتصادى فى سبيل البحث عن ميزان تجارى موافق من خلال توسيع نطاق السوق سواء على المستوى المحلى أو الخارجى ٠

ورأينا كذلك انه عندما تخطى الاقتصاد الرأسمالى مرحلة تركيم راس المال التجارى وبداية مرحلة التطور الصناعى ، انحسر دور الدولة ، واقتصر بعد ذلك تدريجيا على ما عرف باسم « الدولة الحارسة » ٠

---

(١) انظر : حازم الببلاوى ، اصول الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، ص (٢٩٨ــ٣٠٨) ٠

ــ السيد عبد المولى ، اصول الاقتصاد ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٥ ، ص (١٤٩ــ١٥٥) ٠

ــ بول ا · باران ، بول م · سويزى ، راس المال الاحتكارى ، ترجمة حسين فهمى مصطفى ، الهيئة المصرية للتأليف والنشر ١٩٧١ ٠

ولكن مع تطور أسلوب الانتاج تطورا غير متوازن - كما رأينا من قبل - نتيجة للتقلبات الدورية في الاقتصاد الراسمالي ، ومع زيادة حدة الأزمة الإقتصادية زيادة بلغت ذروتها في الكساد الكبير في الفترة من عام ١٩٢٩ الى عام ١٩٣٢ ، تدخلت الدولة في النشاط الاقتصادي تدخلا خرج بها عن الاطار التقليدي الذي كانت تدور فيه من قبل كدولة حارسة .

ويمكن ان نبرز أهم صور تدخل الدولة في الاقتصاد الراسمالي المعاصر فيما يلي :

١ - التدخل عن طريق السياسة المالية والنقدية ، فمالية الدولة اصبحت تستوعب في كثير من الدول الراسمالية ما يزيد عن ٢٠ ٪ من الدخل القومي ، كما ان السياسة الضريبية اصبحت تلعب دورا حيويا في توزيع الدخول ، وان كان ذلك يتوقف في النهاية على طريقة استخدام الحصيلة الضريبية ، ذلك ان اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات محدودة الدخل يتحقق من خلال التوسع في الاعانات الاجتماعية والخدمات المجانية او شبه المجانية .

كما قد ياخذ التدخل عن طريق السياسة المالية والنقدية صورة التاثير على قرارات النشاط الخاص من خلال ضمان توجيهه لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية محدودة(١) .

٢ - التدخل عن طريق مباشرة العملية الانتاجية والخدمية من جانب الدولة ، وذلك بأبعاد تفوق ما كانت تقوم به الدولة في ظل

---

(١) فمثلا قد تتدخل الدولة في تحديد كيفية توزيع الدخول نتيجة للانتاج، وتضرب دولة كالسويد مثالا في ذلك يفوق في مداه دول اقتصاد السوق ، اذ ان القرارات الاقتصادية بها لا تترك لقوى السوق التلقائية حيث تحدد الدولة اساسا الأجور والأثمان والانتاج وان كان ذلك يتم من خلال حوار بين أصحاب الشأن وهم : نقابات العمال ، وأرباب الأعمال ، وجماعات المستهلكين ، وتتدخل الدولة في توجيه وتنفيذ هذا الحوار رغم انها اقل ميلا للتاميم .

انظر في ذلك : حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص (٣٠٧-٣٠٨) .

« الدولة الحارسة » ، فمشروعات الخدمات الأساسية كالنقل والتعليم والصحة والطاقة ، والمشروعات الصناعية الحديثة التى تتطلب رءوس أموال ضخمة ( الاليكترونيات ، والبتركيماويات ، والصناعات النووية ... ) أصبحت تباشرها الدولة سواء عن طريق التاميم - وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية - او عن طريق الاستثمارات العامة أو القطاع العام الذى أصبح ينتج ما يقرب من ٣٠٪ من الناتج القومى .

٣ - تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية تاثرا بافكار « كينز » ، ذلك ان الكساد الكبير الذى بدا عام ١٩٢٩ قد لفت نظر « كينز » الى عدم صحة النظرية التقليدية التى كان يقوم بتدريسها فى جامعة كمبردج والتى كانت تقضي بان النظام الاقتصادى قادر بطبيعته على تحقيق العمالة الكاملة وان اى تقلبات تنعكس فى وجود بطالة أو عدم استخدام للموارد أو غير ذلك انما ترجع لأسباب تخرج عن طبيعة النظام الاقتصادى ذاته .

وقد راى كينز في ذلك انه بافتراض ان نوع وكمية العمل وراس المال ، وحالة الفن الانتاجي ودرجة المنافسة وأذواق المستهلكين ، ونمط توزيع الدخل القومى .. عوامل معطاة Given ، فان كينز ينتهى الى ان مستوى العمالة يتحدد بمستوى الطلب الكلى الفعلى ، ويتعين تنشيط هذا الطلب الكلى الفعال فى أوقات الكساد حتى يتحقق التوازن بينه وبين العرض الكلى ، ويقتضي تحقيق هذا التوازن فى أوقات الرخاء من ناحية اخرى منع الضغوط التضخمية .

وليس من شك فى ان تنشيط الطلب الكلى الفعال فى أوقات الكساد يتم بتدخل من جانب الدولة بالنسبة للطلب على السلع الاستهلاكية سواء كان طلبا عاما أو طلبا خاصا ، وبالنسبة للطلب على السلع الانتاجية كذلك . وكان للافكار التى تبناها كينز فى هذا الخصوص اثرها حيث سار عليها أسلوب الانتاج الاقتصادى والمعاصر .

٤ ـ ومن مظاهر تدخل الدولة فى الاقتصاد الراسمالى المعاصر ايضا الأخذ بنظام الخطة لتحقيق تدخل الدولة فى الزمن الطويل فى الحياة الاقتصادية ، ومع هذا يختلف نظام الخطة فى الاقتصاد الراسمالى عن نظام التخطيط فى الاقتصاد الاشتراكى وهو ما سنشير اليه بالتفصيل عند عرض الخصائص الأساسية لأسلوب الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى .

**ثانيا ـ تعاظم دور الشركات المساهمة :**

ان اول ما يسترعى الانتباه فى أسلوب الانتاج فى الاقتصاد الراسمالى المعاصر هو الاتجاه نحو ظهور الوحدات الاقتصادية الكبيرة ، ذلك ان الوحدات الانتاجية فى ظل الاقتصاد الراسمالى الحر كانت عادة وحدات صغيرة يسودها نظام المنافسة الكاملة ، وليس عليها الا أن تعدل من سلوكها وفقا لظروف السوق(١) .

أما فى ظل الاقتصاد الراسمالى المعاصر فقد اصبح سوق المنافسة سوقا غير واقعى على التفصيل الذى سنتعرف عليه فيما بعد ، ومن ثم اصبحت هذه السوق بمثابة استثناء على الأصل العام الذى يتمثل فى ظاهرة المشروعات الكبيرة وتركز الانتاج فى عدد محدود من الشركات المساهمة العملاقة فى ظل ما يسمى بالراسمالية الاحتكارية .

ولهذا حلت راسمالية الشركة محل راسمالية الفرد ، واصبح الراسمالى الحقيقى اليوم ليس رجل الأعمال الفردى وانما الشركة المساهمة .

وتمثل الشركة المساهمة العملاقة فى الوقت الحاضر جهازا لتحقيق اقصى ربح ممكن من خلال تركيم راس المال حيث لا يقل درجة عن المشروع الفردى فى فترة سابقة ، ومع ذلك فهذه الشركات المساهمة لا تمثل

---

(١) ولا يعنى ذلك عدم تواجد وحدات انتاجية كبيرة ، فالتاريخ يقرر ان أهم الشركات الكبيرة التى كان لها وزن فى الاقتصاد الراسمالى الحر كانت : شركات الهند الشرقية والشركة الأفريقية الملكية ، وهما بريطانيتان ، والشركة الهولندية التى كانت تسمى بشركة الهند الشرقية كذلك .

ومع ذلك كان الأصل هو قيام الوحدات الانتاجية الصغيرة التى تتنافس فيما بينها .

صورة مكبرة للراسمالى الفردى اتخذت شكل مؤسسات ، فالشركة المساهمة لها افق زمنى اطول من المشروع الفردى نظرا لأنها تضم استثمارات كبيرة ومتكاملة ، فضلا عن انها اكثر ترشيدا فى اسلوب الادارة ، ولهذا فهى تتجنب المخاطر التى يتعرض لها المشروع الفردى عن طريق اجراء التحريات والاستعدادات اللازمة لحساب هذه المخاطر ، بالاضافة الى عدم خضوعها لأى ضغط لتحقيق عائدات سريعة ، وسيطرتها على موارد كافية تعالج اى تطور جديدة بعناية وحذر ٠

وارغم من ذلك كله فان الشركة المساهمة العملاقة تستطيع استغلال المشروعات الفردية الصغيرة فى القيام بالأعمال الطليعية الحيوية لتتقدم هى على المسرح الانتاجى بالنسبة للنتائج التى تكون اكثر اشراقا فى المستقبل(١) ٠

ومن ناحية اخرى فان الشركات المساهمة تختلف عن المشروع الفردى فى ان الأولى اكثر ترشيدا من الأخير، وذلك بسبب كفاءة الرجال الذين يديرونها ، فهؤلاء الرجال هم اكثر اجزاء الطبقة المالكة نشاطا . وقد سبق راينا ان الادارة لا تخضع لاشراف حملة الأسهم ، حيث تنفصل الملكية عن الادارة فى الشركات المساهمة العملاقة ٠

**ثالثا ـ انهيار اساس السوق والأثمان :**

والشركات المساهمة بهذه الصورة تؤثر على الأثمان ، وبالتالى على سلوك الوحدات او الشركات المساهمة الأخرى ، ويعنى ذلك ان

---

(١) انظر : بول باران ، بول سويزى ، راس المال الاحتكارى ، المرجع السابق ، ص (٥٢ـ٥٩) ٠

(٢) انظر كذلك :

J. K. Galbraith, The New Industrial State, Hamish Hamilton, London 1967.

القرارات الاقتصادية اصبحت تشوبها عناصر احتكارية دون أن تسيطر قرارات كل او بعض هذه الشركات على الاقتصاد القومى فى مجموعة • ونتيجة لتغيير صورة السوق من سوق منافسة الى سوق منافسة احتكارية ـ بالمعنى الذى سنعرض له تفصيلا عند دراستنا لتكون الأثمان ، فان جهاز الأثمان قد انهار من اساسه بالمعنى التقليدى ، واصبحت الأثمان فى ظل الشركات المساهمة العملاقة لا تمثل رغبات المستهلكين وسلوكهم من خلال تخصيص جزء من موارد المجتمع للقيام بالاعلان عن المنتجات التى تنتجها حتى عند التاكيد على معنى أن المستهلك صاحب القدرة الشرائية هو الذى نعنيه فى هذا المجال •

ولهذا اصبح لفظ « سيادة المستهلك » مع هذه المؤثرات فى ذمة التاريخ •

وأمام انهيار اساس جهاز الأثمان والسوق ، ازداد تدخل الدولة فى الاقتصاد الراسمالى ، وذلك عن طريق تاميم بعض المشروعات أو القيام ابتداء ببعض الاستثمارات العامة ، فى حين اكتفت بعض الدول الراسمالية بالأخذ باسلوب التخطيط الذى يختلف فى طبيعته ووظيفته عن نظام التخطيط المركزى الذى يعتبر من الأسس أو الخصائص الأساسية لأسلوب الانتاج فى النظام الاقتصادى الاشتراكى

**رابعاً : انفصال أعمال الإدارة عن ملكية رأس المال :**

كان النموذج السائد من قبل هو أن الشخص الذى يقوم بالجمع بين عناصر الأنتاج هو المنظم ، إلا أنه بسبب انتشار المشروعات الكبيرة وضرورة الالتجاء إلى الشركات المساهمة بهدف توفير رؤوس الأموال التى يكتتب فيها عدد كبير من المساهمين ومنهم نسبة من الطبقة المتوسطة المدخرة ... فقد أدى ذلك إلى توزيع الملكية على عدد كبير من المساهمين ،وبسبب كبر حجم هذه المشروعات فقد عهد بالإدارة إلى طبقة من الفنيين الذين تلقوا تدريباً خاصاً على فنون الادارة رغم أنهم لايملكون فى الغالب أو يملكون نصيباً محدوداً من أسهم الشركة ، ومن ثم انفصلت الملكية عن أعمال الادارة وبخاصة مع وجود الشركات دولية النشاط ، الأمر الذى عظم معه دور هؤلاء المديرين فى العصر الحديث .

الثورة العلمية والتكنولوجية [1] :

لم يكن يعتقد أحد فى قدرة النظام الرأسمالى المعاصر – وبخاصة فى مرحلته الاحتكارية – على تطوير قواه الإنتاجية ، بحيث يؤدى ذلك إلى اطراد الزيادة فى قدرة المجتمع الكامنة على الإنتاج ، ففى خلال أقل من قرنين من الزمان ، أنتقلت البشرية من عصر الثورة الصناعية إلى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ، حيث أصبح العلم هو القوة الإنتاجية الأولى فى تحديد سيطرة الإنسان على الطبيعة .

ولقد عبرت الثورة العلمية والتكنولوجية عن نفسها فى صورة ثورة فى كل من العلم والانتاج اللذين أخذا يندمجان فى صورة ما يطلق عليه "الأوتوماتية" ومن هنا ، " فالاوتوماتية " أو " الآلية الذاتية " هى لب الثورة العلمية والتكنولوجية .

هذا ويمكن التمييز بين الآلية والأوتوماتية ، فالنشاط الانسانى يجرى فى أغلبه فى صورة أعمال متكررة ، ولكن هذا النشاط نوعان : عقلى وذهنى ، ولقد اتجهت الآلية للحلول محل النشاط العضلى ، أما الأوتوماتية فإنها تتجه للقيام بالأعمال العضلية والذهنية معاً ، وهذا يعنى أن الأوتوماتية امتداد لعضلات الانسان وذهنه أما الآلية فهى امتداد لعضلات الانسان فقط .

أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية :

تتمثل الثورة العلمية والتكنولوجية فى تلك التغييرات الثورية التى تحققت فى مجالات عديدة فى مقدمتها . الالكترونيات الدقيقة .والآلات الحاسبة،والإنسان الآلى ، وصناعة المعلومات ، والاتصالات . والطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء،ويمكن أن نوجزها تحت اسم : " ثورة التكنولوجيا المعلومية " وثانى هذه المجالات هو استخدام منجزات علم الأحياء والهندسة الوراثية وأبحاث الفضاء ، وتلك هى ثورة " التكنولوجيا " الحيوية " أو " تكنولوجيا " الهندسة الوراثية "

أما ثالث هذه المجالات فهو مجال تخليق المواد الجديدة واحلالها محل المواد الطبيعية القديمة على أساس التكنولوجيا الكيماوية والبتروكيماويات ،

---

[1] انظر فى تفصيلات هذا الموضوع : فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – عالم المعرفة – الكويت ، العدد ١٤٧ ، مارس ١٩٩٠ .

وترشيد الاستخدام للموارد الطبيعية وخصوصاً موارد الطاقة ، وهذه هى ثورة تكنولوجيا المواد .

وهذه الثورات الثلاث هى التى تعيد الآن تشكيل وجه الحياة فى كل أرجاء العالم الرأسمالى [١]

ونشير بعد ذلك إلى الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الاشتراكى فى الفصل الرابع .

---

[١] انظر فى تفصيل هذه الثورات الثلاث فؤاد مرسى ، المرجع السابق ، صفحة ٣٧ وما بعدها .

# الفصل الرابع

## الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الاشتراكى [1]

لبيان الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الاشتراكى فإنه يمكن أن ننهج نفس النهج بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى من خلال عرض شكل ملكية وسائل الانتاج ، ومن خلال بيان الهدف المباشر من العملية الإنتاجية ، وأخيراً فى كيفية أداء العملية الانتاجية وحيث تقوم فى الاقتصاد الاشتراكى على أساس من التخطيط المركزى الشامل .

ولأن هذه الخصائص تمثل أبرز خصائص النظام الاقتصادى الاشتراكى، فانه يتعين أن نتناولها بقليل من التفصيل ، ثم نتبعها بالاشارة بإيجاز إلى مآل الاشتراكية فى الوقت الحاضر .

### أولاً : الملكية الجماعية لوسائل الانتاج

يتميز الاقتصاد الاشتراكى بأن ملكية وسائل الانتاج فيه تأخذ شكل الملكية الجماعية ، حيث يسيطر المجتمع فيه على كل أو معظم وسائل الأنتاج على نحو يمكن من استخدام الموارد استخداماً يحقق مصلحة غالبية أفراد هذا المجتمع .

---

(1) انظر فى تفصيل ذلك

- أحمد جامع ، الاقتصاد الاشتراكى ، دار النهضة العربية ١٩٦٩ م
- محمد دويدار ، الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ، ص ( ٢٢٤ - ٢٥٥)
- فؤاد مرسى ، مدخل إلى الاشتراكية ، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، الاسكندرية ١٩٧٥م ، ص (١ - ١٨ )

- J . Wilczynski , The Elonomics Of Socialism, Allcn And Unwin , London , Second Edition 1962.

وتختلف بالطبع الملكية الجماعية بهذا المعنى عن ملكية الدولة فى الاقتصاد الراسمالى لبعض وسائل الانتاج ، سواء عن طريق التاميم أو القيام بالاستثمارات العامة ، على اساس ان الملكية العامة فى الاقتصاد الراسمالى تظل مرتكزة على الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، ومن ثم لا تؤدى الى تغيير فى طبيعة علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع ، ويظل هذا المجتمع ازاءها منقسما بين طبقة المالكين لوسائل الانتاج وطبقة العمال الذين يبيعون قوة عملهم كسلعة من السلع ، وبما يحويه ذلك من تناقضات اجتماعية بين هاتين الطبقتين ٠

وجدير بالذكر ان اختصاص الملاك بناتج هذه العملية يغذى هذا التناقض الى ان يصبح هذا الناتج من اختصاص الذين شاركوا فى الانتاج ، ولهذا فان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تعتبر فى نظر الاقتصاد الاشتراكى ضرورة اذا اريد لأسلوب الانتاج أن يتطور بمعدلات تتفق مع ما وصل اليه للمجتمع الانسانى من معرفة علمية وتكنولوجية ٠

وتقتضى الطبيعة الجماعية للملكية وسائل الانتاج توزيع الناتج الاجتماعى الصافى بين من ساهموا فى انتاجه ، وهو نمط لتوزيع الناتج على نحو يشبع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع على خلاف نمط توزيع هذا الناتج فى الاقتصاد الراسمالى حيث تختص به اساسا طبقة المالكين لوسائل الانتاج على الرغم من الطبيعة الاجتماعية للعملية الانتاجية فى الاقتصاد الراسمالى ٠

**ثانيا ــ الهدف المباشر من العملية الانتاجية هو اشباع الحاجات الاجتماعية :**

يترتب على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى أن يوجه ناتج هذه الوسائل الى تحقيق أقصى اشباع ممكن للحاجات المادية والمعنوية للمجتمع(١) اى الحاجات الاجتماعية ، وطالما أن العملية

---

(١) انظر :

Fundamental of Marxism Leninism. 2nd. ed. Progress Publishers, Moscow 1964, pp. (568—570).

الانتــــاجية توجه لاشــباع الحـاجات من خـلال ظروف المجتمع الانتـاجية والتكنولوجية وبالنسـبة لغالبية افراد المجتمع ، فان الحاجة تكتسب صـفة الاجتماعية • وعلى هـذا الأسـاس لا تعتبر الحاجة الى سـيارة خاصة مثلا حاجة اجتمـاعية ، بل تعتبر حاجة فردية اذا كانت ظروف المجتمـع الفنيـة والتكنولوجية لم تسـمح بعد بتلبيـة الحاجات الضرورية ، ولهذا قيل بحق أن الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى يتكيف وفقا للحاجات الاجتماعية •

ويكفى ذلك للرد على بعض الـكتاب(١) بقـولهم بعدم دقة راى البعض الآخر عند ابراز الهدف من العملية الانتاجية فى الاقتصاد الراسمالى والاقتصاد الاشتراكى ، على اساس أن الأول يهدف الى تحقيق اقصى ربح ممكن ، والثانى أشباع الحاجات الاجتماعية ، وصحيح أن الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى يهدفان الى اشباع الحاجات لكن تختلف بالقطع طبيعة الحاجة فى كل منهما ، فهى فى الأول حـاجة فردية أسـاسا ، وفى الثانى حاجة اجتمـاعية بالمعنى السالفة الاشارة اليه ، ويرجع اختلاف طبيعة كل منهما الى ان الحاجة الفردية ترتكز على الملكية الفردية لوسائل الانتـاج فى حين ترتكز الحاجة الاجتماعية على الملكية الجماعية لهذه الوسائل •

لكن طالما ان اسلوب الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى يستهدف اشباع الحاجة الاجتماعية وليس تحقيق الربح ، فان البحث عن طبيعة الربح يفرض نفسه في هذا الخصوص ، ويشير بعض الـكتاب(٢) فى ذلك الى أن الربح يمثل فائضا مخططا ، ويقدر كنسبة مئوية من نفقات الانتاج المخططة •

وتعمد الدولة الى خلق هذا الفائض لتستخدمه مثلا كمعيار فى الحكم على كفاءة المشروعات المختلفة ، فانخفاض الربح الذى تحققه وحـدة انتاجية معينة

---

(١) أنظر : حازم الببلاوى ، اصول الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، ص (٢٤٧-٢٤٨)

(٢) لمزيد من التفصيل أنظر :

— Gatoviski, The Role of Profit in a Socialist Economy, Soviet Review, Summer 1936 p. 19.

— Routledge and kegan Paul Lth., London, 1966 pp. (390—391).

— R. W. Davies. The Development of the Soviet Budgetary system, Combridge University Press, 1958, p. 164.

— E. G. Liberman, Once again on the Plan, Profits and Bonuses, "Problems of Economics" Vol. VII No. 9 Jan. 1965 p. 14.

— J. Wilczynski, The Economics of Socialism, op. cit., pp. (54-58).

عن الربح المخطط يعنى أنها تعمل فى ظروف تجعل النفقة المتوسطة للانتاج مرتفعة الأمر الذى يتطلب دراسة هذه الظروف لتداركها ٠

ومن ناحية أخرى فان الدولة تستخدم فائض بعض الوحدات فى تغطية العجز المحقق فى وحدات اخرى ، فضلا عن ان الأرباح المحققـــة لدى بعض الوحدات الانتاجية تذهب الى ميزانية الدولة لتمول بعض النشاط الاقتصادى بطريقة مخططة ، ومن هنا يمكن القول بان الربح فى الاقتصاد الاشتراكى يعود على المجتمع بأسره ٠

وقـد قرر ليبرمـــان Liberman ذات المعنى حيث يرى ان الربح فى الاقتصاد الاشتراكى له طبيعة خاصة تميزه عن الربح الذى يتحقق فى اقتصاد السوق ، اذ لما كانت الأثمان فى الاقتصاد الاشتراكى تعبر عن معايير العمل المبذول واللازم اجتماعيا ، فان الربح يكون مؤشرا للوفر النسبى الذى ينتج به انتاج معين حيث يخدم فى النهاية اهداف المجتمع بأكمله ٠

**ثالثا ـ التخطيط المركزى الشامل كاساس لأسلوب الانتاج الاشتراكى :**

يمثل التخطيط الاشتراكى النشاط الاجتماعى الذى يستهدف تنظيم حركة الاقتصاد القومى وتنميته ، وذلك عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الأهداف فى مجال الانتاج والاستهلاك ، وتنفيذ افضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف(١) ٠

والتخطيط الاشتراكى ـ بهذا المعنى ـ يمثل اسلوبا لادارة العمليات الاقتصادية التى تتضمن الانتاج ، والتوزيع والاستثمار والاستهلاك ، فهو اذا أداة من أدوات الاستراتيجية الاقتصـادية لتحقيق أعلى معـدل ممكن للنمو الاقتصادى او بمعنى آخر لتحقيق أقصى اشباع ممكن للحاجات الاجتماعية(٢) ٠

ويتميز التخطيط الاشتراكى بانه تخطيط شامل وملزم : فهـو تخطيط شامل بمعنى انه يحيط بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية الجماعية او على

---

(١) انظر : شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة اسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ، ص (١٠ـ١١) ٠

(٢) انظر :

R. Chwieduk et al., Economia Polityczna (Political Economy), Warsaw, Pwn. 1966 Vol. 11 p. 172.

ومشار اليه فى : J. Wilczynski ، مرجع سابق ، ص ٣٣

الأقل بالنسبة للجوانب التى تلعب الدور الاستراتيجى فى حياة الجماعة الاقتصادية ، ونظرا لوجود ارتباط عضوى بين أجزاء الاقتصاد القومى ومختلف اوجة النشاط الاقتصادى ، فان التخطيط المركزى الشامل يتطلب بالضرورة سيطرة المجتمع على كل او معظم وسائل الانتاج وذلك ليسنى للقرارات الاقتصادية أن تشمل الاقتصاد فى مجموعة ، وحتى يمكن تطبيق اية اجراءات تكفل تنفيذ هذه القرارات فعلا ومن هنا نشأ التلازم بين التخطيط الاقتصادى كظاهرة وبين التكوين الاجتماعي الاشتراكي(١) .

وفضلا عن ان التخطيط الاشتراكي يتميز بصفة الشمول ، فانه يتصف كذلك بصفة الالتزام،ويعنى ذلك أن الخطة القومية ليست مجرد برنامج توقعى لما سوف يكون عليه الاقتصاد القومى فى تطوره خلال فترة زمنية تالية،وانما هى برنامج عمل تلتزم بتنفيذه كافة الوحدات الاقتصادية كل فى حدود المهمة الموكول اليها بتنفيذها ، ولهذا تصدر الخطة القومية الشاملة فى صورة قانون ملزم يتعين تنفيذه بمجرد صدوره .

ولا تعنى صفة الالزام هذه ان الخطة تعتبر وثيقة جامدة غير قابلة للتغير طالما أن الموافقة قد تمت بالنسبة لها ، بل على العكس من ذلك فانها تتسم بالمرونة حيث يمكن ادخال تعديلات عليها خلال فترة تنفيذها طالما كانت هذه التعديلات ضرورية .

وبالمقابلة بالتخطيط المركزى الشامل الذى يتصف بالشمول والالزام وهو ما يطلق عليه التخطيط الآمر Imperative Planning ، فانه يوجد نوع آخر من التخطيط يسمى بالتخطيط التوجيهى او التاشيرى Indecative Planning حيث تاخذ به اساسا الدول الراسمالية ويعتمد التخطيط التاشيرى على عنصر الترغيب ، فمثلا قد تتدخل الدول من خلال سياسة الأثمان بحيث يصبح ثمن سلعة ما رخيصا ، فيزداد الطلب على هذه السلعة مما يعتبر نوعا من الترغيب ، كما قد يتم توجيه رجال الأعمال والمنظمين الى التركيز على انتاج سلع معينة تحقيقا لأهداف حددتها الدولة دون أن يصل هذا التوجيه الى حد الالزام، ولهذا تختلف طبيعة كل من التخطيط المركزى الشامل عن التخطيط التاشيرى او التوجيهى على عكس ما ذهب اليه بعض الكتاب(٢)

---

(١) محمد دويدار، فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى، المرجع السابق، ص (٧٨-٨٣).

(٢) انظر فى ذلك : حازم الببلاوى ، اصول الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، ص ٢٩٥

من أنه لايوجد فارق بين هذين النوعين من أنواع التخطيط الاقتصادى على أساس أفتراض أنهما مؤثران وفعالان .

والواقع أن التخطيط المركزى الشامل كسمة من السمات الأساسية فى الاقتصاد الاشتراكى يستهدف تنمية الاقتصاد القومى فى مجموعة ، ولهذا فإن جوهره هو ضمان قدر من الاستثمار الانتاجى ثم توجيهه نحو السبل التى تكفل أسرع معدل للنمو بحيث يؤدى فى النهاية إلى زيادة الدخل القومى بنسبة تزيد عن نسبة السكان ، ومن ثم ارتفاع متوسط الدخل القومى عموماً [١]

## الجوانب السلبية للنظام الاقتصادى الاشتراكى :-

نمت البيروقراطية فى المجتمع الاشتراكى ، ووصلت الدولة إلى أوج مجدها ، ومن ثم ظهرت جماعات ضغط وصاحبه نفوذ ومصالح خاصه استفادت من هذا الوضع على حساب الطبقات العمالية والشعبية ، واتخذت الدولة شكل الدولة الشمولية التى تحوز فى يدها كافة الصلاحيات السياسية ، كما اتخذت شكل " رأسمالية الدولة " التى تحوز كذلك على كافة عناصر القوة الاقتصادية.

ونتيجة لذلك ، يحلل جورباتشوف زعيم الاتحاد السوفيتى السابق هذا الواقع فيقول فى مؤلفه البريستورويكا [٢] " اكتشفنا فى البداية ، تباطؤ فى النمو الاقتصادى حيث تدهورت معدلات نمو الدخل القومى لأكثر من النصف وبحلول بداية الثمانينات ، انخفضت إلى مستوى قريب من الركود الاقتصادى ، وبدأت تتسع فى غير صالحنا الفجوة بين كفاءة الانتاج وجودة المنتجات والتطور العلمى والتكنولوجى .

أما بالنسبة للبعد الاجتماعى فى الاقتصاد الاشتراكى ، فيقول جورباتشوف فى نفس المؤلف أنه " كان لمعدلات النمو الهابطة والركود الاقتصادى أن يؤثرا على جوانب الحياة الأخرى حيث أثرت الاتجاهات السلبية بشكل خطير على المجال الاجتماعى ، فقد تلقت معها البرامج الاجتماعية والثقافية ما يتبقى فى الميزانية بعد ما يخصص للانتاج ، وبدأ فى بعض الأحيان أن اذنا صماء تعطى للمشاكل الاجتماعية ، ومن ثم بدأ المجال الاجتماعى يتخلف عن المجالات الأخرى

---

(1) Q Lange , Economic Development , Planning and International Cooperation , Central Of Egypt , Cairo 1961.

(٢) ميخائيل جورباتشوف ؛ البريسترويكا ، دار الشروق ١٩٨٨ .

ويؤكد جورباتشوف ذلك بقوله " أنه بدون تنشيط العامل البشرى أى بدون أن نأخذ فى الاعتبار مصالح الناس والمجموعات الاجتماعية المختلفة ، وبدون أن بجذبهم إلى المشاركة فى المساعى البناءة النشطة ، فسيكون من المستحيل علينا أن نحقق أيا من المهام المرسومة أو نغير الوضع فى البلاد .

ونتيجة لذلك ولغيره ، أنهار الاتحاد السوفيتى حيث تبين أن الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الاشتراكى السالفة الاشارة إليها ، وبخاصة هدف اشباع الحاجات الاجتماعية ، مسألة لاتعدو أن تكون من قبيل الفكر النظرى المنبت الصلة عن الواقع فى المجتمع السوفيتى .

# الفصـــل الخامس

## الاســلام والمشكلة الاقتصــادية

من البديهى ان نقرر ان الاسلام قد اشتمل على معالجة شئون الحياة الدنيا ومنها الأمور الاقتصادية ، كوسيلة للحياة الكريمة التى ترعى القيم ، وتنمى خصائص الانسان العليا ، وذلك فضلا عن اشتماله لشئون الحياة الأخرى للانسان .

ومفـاد ذلك أن الاسلام دين دنيـا واخرى ، ومن ثم فهـو دين كامل وشامل ، وفى هذا يقول الله تعالى : « اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا »

( المائدة / ٣ ) .

ولا يجوز عقلا ان يخلو الدين الاسـلامى مع كماله وشـموله من الأمور الاقتصادية .

وعليه فان دراسـة المسائل الاقتصادية فى الاسلام لا تتم بمعزل عن الاسلام نفسه ، الأمر الذى يعنى ان الاقتصـاد فى الاسلام يرتبط بالاســلام ككل ، ولهذا اصبح من الضرورى ان نتعرف على ابرز خصـائص هذا الاقتصاد ابتداء .

### ابرز خصائص الاقتصـاد فى الاسلام :

يتميز الاقتصاد فى الاسلام عن الاقتصـاد الوضعى بعدة خصائص يمكن ان نطرح بعضا منها فيما يلى :

### اولا ــ الاقتصاد فى الاسلام مصدره الدين الاسلامى :

اذا كان مجال الدين هو السلوك البشرى عامة بعد بالمعتقدات التى تحدد اتجاه واهداف هذا الدين ، وانتهاء بتفاصيل هذا السـلوك ، فان الاقتصـاد ينشغل بسلوك الانسان من ناحية انتاج واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات المادية ، ويعنى ذلك ان الاقتصاد انما يعالج جانبا من جوانب الدين ، ولهذا يتعين ان تكون للدين قولته بالنسبة للنشاط الاقتصادى .

وعلى هذا الاساس نجد ان الربط بين الدين والدنيا قائم في كثير من آيات القرآن الكريم ، وفي هذا يقول الله تعالى : « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا » ( القصص - ٧٧ ) ، كما يقول جل شأنه : « ارأيت الذى يكذب بالدين ، فذلك الذى يدع اليتيم ، ولا يحض على طعام المسكين ، فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يراءون ، ويمنعون الماعون» ( سورة الماعون ) .

وتجدر الاشارة الى ان التمسك بالدين يعتبر اساسا لزيادة الناتج، وذلك كما في قوله تعالى : « ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون » ( الأعراف ٩٦ ) .

ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل انه كلما ازداد صلاح الانسان ازدادت انتاجيته ، وفي ذلك يقول الله تعالى :

« وضرب الله مثلا رجلين احدهما ابكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه اينما يوجهه لا يات بخير هل يستوى هو ومن يامر بالعدل وهو على صراط مستقيم » ( النحل - ٧٦ ) .

**ثانيا - النشاط الاقتصادى فى الاسلام نشاط تعبدى :**

ونتيجة للارتباط بين الدين والدنيا في الاسلام فان الاقتصاد فى الاسلام يجمع بينهما كذلك ، فالمسلم يبتغى بنشاطه الاقتصادى مرضاة الله ، ومن ثم فهو يعمر الدنيا ليكون بحق الخليفة فى الأرض ، وليحقق الغاية من وجوده ، وهى العبادة كما قال تعالى : « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » ( الذاريات - ٥٦ ) .

وترتيبا على ذلك فان النشاط الاقتصادى فى الاسلام لا يهدف الى نفع مادى فقط ، كأى نشاط اقتصادى وضعى ، وانما يتخذ هذا الهدف وسيلة الى غاية اخرى هى إعمار الأرض وتهيئتها للحياة الانسانية ، وهى فى النهاية غاية تعبدية .

على انه اذا كان الهدف المادى هو الغاية النهائية من النشاط الاقتصادى ، فان المصلحة الشخصية لابد وان تطغى ، ويغلب الطابع الاحتكارى لهـذا النشـاط ، ويتم التهديد بالحرب فى كل حين ·

اما اذا كانت الغاية النهائيـة من هذا النشاط هى عبادة الله واعمار الأرض ، فان التفاهم لتحقيق خير المجتمع سـيسود فى النهـاية ، ولعل ذلك يعتبر من أكبر اسهامات الاسـلام فى هذا الخصـوص ·

**ثالثا ـ الاقتصاد فى الاسلام غير محايد :**

ان الاقتصاد فى الاسلام ، على عكس ما اثير حول الاقتصاد الوضـعى ، ينشغل بدراسة ما هو كائن وما يجب أن يكون وفقا للتعاليم والقيم الدينية فى ممارسة الانسان لنشاطه ، ذلك ان الاقتصاد فى الاسلام لا يستطيع ان يقف موقف الحياد من الحاجات المتعددة ، فالأنشطة المتصلة بانتاج وبيع المشروبات الكحولية مثلا قد تكون انشطة مفيدة فى الاقتصاد الوضعى ، ولكنها لا يمكن ان تكون كذلك فى ظل الاسلام بتعاليمه وقيمه التى تحرم مثل هذا النشاط مهما كان مربحا ، فالرفاهة الانسانية لا تقاس بمقياس نقدى ، وانما تقاس بالمواءمة بين كسب النقود من مصدر حلال وانفاقها وفقا لتعاليم الاسلام بما يحقق مجتمع الرحمة والعدل الذى ينشده الدين الاسلامى ·

**رابعا ـ الرقابة الذاتية والنشاط الاقتصادى الاسلامى :**

تحكم النشاط الانسانى فى الاسلام القوانين الشرعية بالاضافة الى رقابة الضمير القائمة على الايمان بالله والحساب فى الآخرة · فاذا رأى المسلم أنه قد يفلت من رقابة السلطة ، فانه موقن أنه لن يسـتطيع الافلات من رقابة الله ، وفى هذا أكبر ضمان لعدم انحراف الانسان ، ويكفى أن يتذوق المسلم قوله تعالى :

« يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور » ( سورة غافر ـ ١٩ ) · وفى هذا يختلف الأمر بالنسبة للاقتصـاد الوضعى الذى تحكمه قواعد من خلق الانسان دون ان ترقى الى رقابة الضمير القائمة على الايمان بالله والحساب فى الآخـرة ·

## المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الاسلام :-

## هل الإسلام يعترف بوجود مشكلة اقتصادية ؟

**إن نفى المشكلة الاقتصادية فى الإسلام يعنـــى :-**

**أولاً :-** أن الموارد متوافرة ، وعلى الإنسان أن يستخدمها كيف شاء وليس ذلك صحيحاً

**ثانياً :-** إذا كانت الموارد كافيه وللإنسان أن يحصـل علي مـا يشـاء منهـا دون جهـد أو عمل،فإن الحياة الدنيا تكون شيئاً آخر غير التـى قـال ا لله عنهـا " لقـد خلقنـا الانسان فى كبد " ( البلد/ ٤ ) وهذا مستحيل .

**ثالثاً :-** منافاة ذلك للفطرة الإنسانية التى جبلت على العمل وبذل الجهد وحب المـال ، يقول تعالى : " وتحبون المال حباً جما " ( الفجر /٢٠ ) ومحبة الإنسـان للشئ وحرصه على اقتنائه لاتكون إلا للشئ النادر ، وفـى هـذا جعـل الاسـلام العمـل عبادة يقول تعالى " فإذا قضيت الصلاة فانتشـروا فـى الأرض وابتغـوا مـن فضـل ا لله وأذكروا ا لله كثيراً لعلكم تفلحون " ( الجمعة / ١٠ )

**رابعاً :-** إن نفـى المشـكلة الاقتصاديـة وهـى المحـرك الرئيسـى للنشـاط الاقتصـادى عـن الاقتصـاد الإسـلامى يـؤدى إلى القـول بـأن الاقتصـاد الأخـير اقتصـاد سـاكن وليس ذلـك بصحيح .

وعلـى هـذا الأسـاس ، فـإن الاقتصـاد الإسـلامى يقـر المشـكلة الاقتصاديـة كظـاهرة أقتصاديـة ذات أسـباب إجتماعيـة أو طبعيـة حيـث تقـوم هـذه المشـكلة علـى الندرة أساسـاً ، ولكـن إقـرار النـدرة للمـوارد مـن جـانب الأقتصـاد الإسـلامى يقـوم علـى أسـاس مفهـوم خـاص اقتضتـه حكمـة ا لله تعـالى ، إذ لـو كـان بالإمكـان لكـل فـرد أن يحقق احتياجاتـه حسـبما يريـد لمـا كـان هنـاك حاجـة إلى العمـل وبـذل الجهـد وهـذا يتنافى مع السـنن الكونيـة " إنـا كـل شئ خلقنـاه بقـدر " ( القمـر/ ٤٩ )

والواقـع أن وجـود المشـكلة الاقتصاديـة يعتـبر بحـق المحـرك الرئيسـى للنشاط الاقتصادى ولو لم يكـن هنـاك مشـكلة اقتصاديـة لمـا كـان هنـاك علـم اقتصـاد .

## طبيعـة المشـكلة الاقتصاديـة فـى الاسـلام :-

لاتعنـى المشـكلة الاقتصاديـة فـى الاسـلام قلـة المـوارد أو ندرتهـا أو قصورهـا عـن إشـباع الحاجـات الإنسانية ، بـل تعنـى أنهـا أقـل مـن أن تضيـع أو تهـدر فـى أمور لافائدة منهـا . إن ممـا يـدل علـى ذلك أنـه يتحتـم الاختيـار بـين الحاجـات التـى يمكـن للمـورد أن يشـبعها بشـكل أكفـأ طالمـا أن للمـورد أكـثر مـن اسـتخدام ، ذلـك أنـه إذا لم يكـن للمـورد أكـثر مـن اسـتخدام بمعنـى إذا كـان صالحـاً لاسـتخدام وحيـد لمـا

كان هناك أى مشكلة اقتصادية بحيث يوجه للاستخدام الذى يصلح له ، والسؤل الآن هو هل الموارد فعلاً ذات استخدام وحيد ؟

إن الموارد تستخدم فى أكثر من مجال فالأرض قد تستخدم فى الزراعة أو الصناعة أو البناء ، وفى الزراعة قد تستخدم الأرض فى أنتاج الحبوب أو الفاكهة أو الزهور . إن الاقتصاد الاسلامى لايعتبر الندرة هى السبب الرئيسى للمشكلة بل أن للانسان دوراً رئيسياً فى زيادة المشكلة أو التخفيف منها ، فهناك العديد من المجتمعات الشعبية تهمل استخدامها أحياناً وتسئ استخدامها فى أحيان أخرى .

إن افتراض وجود الندرة النسبة للموارد يؤدى إلى الاستخدام الرشيد للموارد هذه ، والانسان فى حياته اليومية يمارس قراراته إعتماداً على هذه المحدودية لحفز الإنسان على الجهد والعمل وتعمير الأرض ولا يعنى ذلك الاتفاق مع الاقتصاد الرأسمالى فى هذا الخصوص ، حيث أن الرأسماليين ربطوا الندرة بشح الطبيعة واعتبروها مسلمة طبيعية ، فى حين أنها فى الاقتصاد الاسلامى ظاهرة اقتصادية ناشئة عن أسباب إجتماعية سلوكية ، كما أنها قد تكون ناشئة عن أسباب طبيعية أحياناً ، فقد تكون اختباراً وابتلاء من ا لله تعالى لعباده " ولنبلونكم بشئ من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين " ( البقرة / ١٥٥ ) " ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض " ( الأعراف/ ٩٦ ) .

إن الاقتصاد الرأسمالى حينما بحث الندرة ربطها بالحاجات اللانهائية مما يجعل الندرة أمراً حتمياً ، فى حين أن الاقتصاد الاسلامى يجعل من الندرة محركاً للنشاط الاقتصادى .

وحينما نقر مبدأ الندرة لايعنى ذلك أننا ضد الوفرة ، فالوفرة موجودة على مستوى الكون " وآتاكم من كل ماسألتموه وإن تعدوا نعمة ا لله لاتحصوها "

( إبراهيم/ ٣٤)

ولكن الفرد محكوم بزمن محدد بعيشه وعمر محدود ومن هنا تنبع مشكلة ندرة الوقت لاستخدام الموارد حتى ولو كانت متوافرة .

وليست الندرة بمستوى واحد لجميع الناس ، فقد يزداد الانسان قرباً من الندرة أو الوفرة بسبب سوء الاستخدام أو قلته أو حسن الاستخدام وكفاءته .

**مفهوم الحاجة في الاقتصاد الاسلامي :-**

يعتبر الاستهلاك هو الهدف النهائي والأخير للنشاط الاقتصادى عموماً ، وتسود الاقتصاد الوضعى النظرة المادية للحاجات ، ففى الاقتصاد الرأسمالى يتم إشباع الحاجات المادية بناء على نسب الأرباح التى يحصل عليها ملاك وسائل الانتاج حيث يهتم المنتجون بترتيب إنتاج السلع بناء على أعلى نسبة ربح يحققها إنتاج كل سلعة دون النظر إلى أهمية الحاجة أو منفعتها . أما الاقتصاد الاشتراكى فهو وان كان يستهدف نفس الهدف الا أنه سلك طريقاً آخر هو إشباع الحاجات من خلال الترتيب الذى تقره السلطات العامة ، وغالباً ما لايتوافق ذلك مع تطلعات الأفراد ، فضلاً عن تميزها بمستوى إنتاجى أقل نتيجة لانعدام الحوافز ، والبيروقراطية ، وتوجيه الموارد أساساً إلى تقوية الدولة عسكرياً وسياسياً .

والنتيجة عدم نجاح النظامين فى تحقيق الأهداف المنشودة لكل منها .

أما الاقتصاد الاسلامى فيتميز بأنه جزء من شريعة عامة كاملة وشاملة تنظر إلى الإنسان بأبعاده المختلفة والاجتماعية والروحية ، ومن ثم فهو يرفض النظرة الضيقة ذات البعد الواحد وهو البعد المادى للإنسان ، ومن هنا فإن المسلم يمارس نشاطه الاقتصادى من أجل القيام بعبادة ا لله على أكمل وجه ومن العبادة تعمير الأرض وتثميرها يقول تعالى : " هو انشأكم من الأرض واستعمركم فيها " ( هود/ ٦١ ) و مفهوم العمارة للأرض وتثميرها مفهوم واسع يشمل كافة أنواع النشاط الانسانى فى الحياة ابتداء من الدعوة إلى ا لله ونشر العدل واشاعة الأمن والسلام وأنتهاء بعمارة الأرض فى شكلها المادى ، ولهذا فإن الاسلام يحرص فى جميع تشريعاته على تحقيق الخير والنفع لأفراد المجتمع المسلم ، ومن ثم فهو لايوافق الاقتصاد الوضعى فى نظرته المحايدة للحاجة كشعور بالحرمان يقتضى من صاحبه القضاء عليه وأيا كان هذا الحرمان . إن الاسلام لايقر الحاجة دون نظر إلى مشروعيتها ومدى النفع الذى تحققه للإنسان ، فلا يعتد بالحاجة إذا كانت تتنافى مع الدين أو الصحة أو الاخلاق ، فمثلاً لايعتد الاقتصاد الاسلامى بالخمر كحاجة رغم كونها من الصناعات المربحة لأنها تتنافى مع الشرع وصحة الانسان ، وذات تأثير سلبى على النشاط الاقتصادى فى مجمله .

إن موقف الاسلام المتميز تجاه الحاجة ، والذى يهدف إلى جعلها ذات نفع طيب من خلال توفير الحاجات الاساسية المشروعة لكل فرد فى المجتمع ثم تركه بعد ذلك يحقق ما يشاء من حاجات أخرى بواسطة قدرته وجهده ومن خلال ربطها بالمشروعية إنما يساعد على تحقيق المناخ المناسب للنشاط الاقتصادى

وفى نفس الوقت يخفف من حدة المشكلة الاقتصادية من خلال الحد من تعدد الحاجات بواسطة ما يضعه من ضوابط شرعية ، وهذا ينعكس أيضاً على الموارد من أن توجه لسلع لايمكن الانتفاع بها على وجه صحيح .

الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى الاسلامى (١) :-

تحكم اسلوب الانتاج فى الاسلام المبادىء العامة السابقة الاشارة اليها ، ومع ذلك فانه يمكن القول ان ثمة خصائص اخرى يختص بها اسلوب الانتاج

---

(١) جرت العادة مؤخرا على استعارة بعض المصطلحات المعاصرة لمحاولة صياغة هيكل اسلامى فى فروع علمية مختلفة دون مراعاة للخلاف الجوهرى بين المفهوم الاسلامى والمفهوم الوضعى لهذه المصطلحات ، ومن ذلك الاقتصاد الاسلامى والطب الاسلامى ، وعلم النفس الاسلامى ... الخ .

ورغم ان هذا الاتجاه ليس له ما يبرره الا أننا نرى الابقاء على مصطلح « الاقتصاد الاسلامى » على أساس أنه اكتسب طابعا له دلالته سواء من خلال الدراسات التى طرحت بشأنه او المؤتمرات التى عقدت وتعقد من أجله .

في الاسلام، وتكمن بعض هذه الخصائص فى نظرة الاسلام الى كل من : التنمية الاقتصادية ، والعمل ، والملكية الفردية والملكية العامة ، واخيرا بالنسبة لصلاحية المناخ الاقتصادى والاجتماعى، ونشير الى كل منها باختصار فيما يلى :

**اولا ـ التنمية الاقتصادية فى الاسلام تنمية اجتماعية :**

راينا ان اسلوب الانتاج يمثل الأداة الأساسية فى مجال التنمية الاقتصادية(١) • على ان عند محاولة طرح مفهوم التنمية الاقتصادية فى الاسلام، فانه ينبغى ان نعى منذ البداية ان القرآن الكريم كتاب عقيدة وشريعة ، وهو يحتوى فيما يحتوى على بعض الأفكار الاقتصادية ، ومن ثم فان صياغة نظرية للانتاج وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية انما يكون من صنع الانسان على ضوء هذه الأفكار أو التوجيهات •

ان التنمية الاقتصادية فى الاسلام هى تنمية اجتماعية فى نفس الوقت ، وهى فرض على الفرد والمجتمع والدولة معا ، وفى ذلك يقول الله تعالى :

« هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور »(٢) •

وفى هذه الآيات يامرنا الله سبحانه وتعالى بالمشي فى مناكب الأرض والانتشار فيها ، وهو ما يتضمن معنى ممارسة كافة العمليات الانتاجية والخدمية •

---

(١) واذا كانت التنمية الاقتصادية فى الاسلام تنمية اجتماعية فى الأصل، فان الأمر لم يكن كذلك فى الفكر الوضعى ، حيث لم يكن هناك ذكر للعوامل الاجتماعية وأثرها فى عملية التنمية لفترة طويلة من الزمن، وذلك بسبب المفهوم التجريدى للاقتصاد البحث حيث شاع استخدامه فى التحليل الاقتصادى خلال القرن الحالى ، فضلا عن عدم وجود أفكار محددة لدى معظم الاقتصاديين لكيفية الربط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية •

وقد بدا بعض الاقتصاديين مؤخرا الاشارة الى هذا الربط ومنهم هاجن Hangen وهوزلتز Hoseiitz

أنظر : عبد الرحمن يسرى احمد ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ١٩٨١ ص (٦ـ٧) •

(٢) سورة الملك ، الآية ١٥

ويقول كذلك : « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله .. »(١) .

وفى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم .. »(٢) يشير المولى سبحانه وتعالى الى الانفاق من طيبات الكسب ، ولا يتصور الانفاق الا بعد الكسب او بعد الانتاج ، وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب .

هنا ويحمل لفظ العمارة او التعمير فى الاسلام مضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفى ذلك يقول الله تعالى : « هو انشأكم من الأرض واستعمركم فيها .. »(٣) .

وفى هذه الآية طلب للعمارة فى قوله تعالى « استعمركم » ، وهو طلب مطلق من الله تعالى ، ومن ثم يكون على سبيل الوجوب .

وفضلا عن ذلك ، فان قول الله تعالى : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله(٤) » ، فان ذلك يعنى اننا مطالبون بالجهاد فى سبيل الله ، وهل يكون الجهاد فعالا الا اذا دعمه اقتصاد مستقل وقوى بحيث يستمد هذا الاستقلال وتلك القوة من عملية تنموية شاملة ؟ .

هذا وتأمر الشريعة الاسلامية بممارسة النشاطات النافعة وتصفها بأنها حلال ، وتنهى عن ممارسة النشاطات الضارة تلك التى توصف بأنها حرام ، ومن هنا فان الاسلام يضع القواعد الأساسية فى مجالات التنمية والتوزيع مسترشدا بقاعدة الحلال والحرام .

ان الانتاج النافع يعتبر واجبا لا يكتمل الواجب الدينى الا به ، وما لا يكتمل الواجب الا به فهو واجب ، وعلى هذا الأساس فانه يتعين ان تتركز الموارد الاقتصادية فى انتاج السلع والخدمات النافعة التى تشبع الحاجات السوية للانسان ، والتى تتشكل وفقا للأذواق والميول التى تكونها المفاهيم والقيم الاسلامية .

---

(١) سورة الجمعة ، الآية ١٠
(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٦٧
(٣) سورة هود ، الآية ٦١
(٤) سورة الأنفال ، الآية ٣٩

وترتيبا على ذلك ، فان تخصيص الموارد وفقا لهذه القيم يأخذ أبعادا أكبر في الاسلام ، على أساس ان هذه الموارد ، بهذه الصفة ، تستطيع أن تعطى ، تحت أى مستوى فنى للانتاج ، مقدرة أكبر للاشباع ، ذلك ان تطلعات الانسان للاستهلاك المتنامى تظل منضبطة فى دائرة الحلال والحرام ، وهو ما يسد الشهوات وأنواع السلوك الضارة التى تستنزف جانبا من هذه الموارد.

ان الهدف من عملية التنمية الاقتصادية فى الاسلام ليس مجرد زيادة تيار السلع المادية لاشباع الحاجات المختلفة ، وانما تعتبر هذه الغاية فى حد ذاتها وسيلة لهدف آخر هو تحقيق العبودية لله واعمار الأرض كعبادة يثاب عليها المسلم ، وهى الغاية التى من أجلها خلق الجن والانس معا •

ان عمارة الأرض اى تنميتها ، على هذا الأساس ، لا تكون الا من منظور شامل سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادى أو الاجتماعى اى بالنسبة لهذه المستويات مجتمعة ، وهو ما يشير الى شمولية عملية التنمية فى الاطار الأسلامى •

وتجدر الاشارة فى هذا الخصوص الى ان مفهوم التنمية الشاملة فى الاسلام ينسحب الى التوزيع العادل لثمار هذه التنمية بحيث ينال كل فرد جزاء عمله بعد توفير حد الكفاية لكل فرد فى المجتمع الاسلامى(١) •

ويكفى فى هذا الشان ان نشير الى ان المال بمختلف صوره مملوك ملكية مطلقة لله تعالى ، وانه سبحانه اوجده لعباده ، القادر منهم والعاجز على السواء ، ولهذا يقول جل شانه : « والذين فى اموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم »(٢) •

ويعنى ذلك ان القادرين من هؤلاء الأفراد انما يعملون فى أموالهم وأموال العاجزين منهم عن العمل ، ولهذا فان من حق العاجز ان يحصل على جزء مما انتجه القادر لأنه مشترك معه بحقه للمالى فيما يعمل فيه ••

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك للكاتب : الاسلام والاقتصاد ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٣

(٢) سورة المعارج ، الآية (٢٤-٢٥) •

وحرصـا على التكافل الاجتماعي ، ولكي تبقى الحياة الاقتصادية والاجتماعية قادرة علي الاحتفاظ بقوة دفعها ، اخذ الاسلام بوسائل اخرى لتحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروة ومنها : الزكاة ، ونظـام الميراث ، والانفـاق بانواعه ، والكفارات ونظـام الأوقاف ، وليس هنا مجال طرح كل أو بعض هذه الوسائل ·

ثانيا ـ العمل فى الاسلام هو عماد الانتاج :

العمل هو العنصر الفعـال فى طرق الكسب التى اباحها الاسلام ، وهو الدعامة الأساسية للانتاج ، وعلى قدر عمل المسلم يكون نفعه وجزاؤه ، قال تعالى : « من عمل صالحا من ذكر او انثى وهـو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم اجرهم باحسن ما كانو يعملون »(١) ·

ومع أن الله هو الرزاق فانه قد مكن الانسان في الأرض ، ولذلك فرض عليـه ان يسـعى فيهـا ويحصـل منها على ما يشبع حاجاته ، وفى هـذا قال تعالى : « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور »(٢) ·

ولأهمية العمل ، فقد رفعه الله الى مصاف العبادات حين قال جل شأنه « علـم أن سـيكون منكم مرضي وآخرون يضربون فى الأرض يبتغـون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله »(٣) ·

ان العمل مطلوب ، خاصة وان فائدته لا تعود على العامل وحده ، بل على المجتمع بأسره ، وهنا يبرز الجانب الاجتماعى للعمل ، ولهذا كانت بعض الأعمال ، كالزراعة والحدادة والنسيج والتجارة والطب والهندسة ··· الخ : فرض كفاية فى نظر الاسلام ، أى أن المجتمع كله مسـئول عن اداء هـذه الأعمـال ·

---

(١) سورة النحل ، الآية ٩٧
(٢) سورة الملك ، الآية ١٥
(٣) سورة المزمل ، الآية ٢٠

واذا كان القيام بهذه الأعمال من واجبات الدولة والمجتمع ، فان مسئولية الدولة تنصرف كذلك الى مكافحة الأعمال السيئة التى تضر بدين المجتمع وقيمه اذا لم يمتنع الأفراد عن مقارفتها بدافع التقوى ٠

### ثالثا ـ الملكية الفردية والملكية العامة فى الاسلام :

اقر الاسلام الملكية الفردية ، وبنى كثيرا من احكامه على الاعتراف بها والتشجيع لها ، ومع ذلك فان هذه الملكية ليست ملكية اصلية وانما ظاهرية ، لأن الله هو المالك لكل شيء ٠ وفى اقرار الملكية الخاصة الظاهرية يقول الله تعالى : « انما اموالكم واولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم » (١)

ويقول : « الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار ٠٠ » (٢) ٠

ويقول رسول الله عليه وسلم : « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه » مختصر صحيح مسلم ٠

اما ما يفيد الملكية الأصلية التى لله ، فيقول الله تعالى : « الرحمن على العرش استوى ، له ما فى السموات وما فى الأرض وما بينهما وما تحت الثرى » (٣) ، كما قال جل شأنه : « قل لمن ما فى السموات والأرض قل لله ٠٠ (٤) » ٠

وقد اقتضت حكمة الله ان يستخلف الانسان فى الأرض ، فقال تعالى : « واذ قال ربك للملائكة انى جاعل فى الأرض خليفة ٠٠ (٥) » ، وهذا يفيد حث هؤلاء المالكين ملكية ظاهرة على الانفاق فى سبيل الله ، ولهذا يقول الله تعالى : « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم (٦) » ٠

وفى ذلك كله نجد ان الاسلام لمس فطرة التملك عند الانسان ، فاقر الملكية الفردية ، وفى تقريرها بتحقق التنافس لصالح المجتمع ككل ٠

---

(١) سورة التغابن ، الآية ١٥
(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٧٤
(٣) سورة طه ، الآية (٥ـ٦) ٠
(٤) سورة الأنعام ، من الآية ١٢
(٥) سورة البقرة ، من الآية ٣٠
(٦) سورة النور ، من الآية ٣٣

اما بالنسبة للملكية العامة فى الاسلام ، فللدولة ان تباشر معها بعض أوجه النشاط الاقتصادى اذا عجز الأفراد عنه أو أساءوا مباشرته ، وهى فى ذلك توازن بين مصلحة صاحب الملكية الفردية من حيث كمها او اثرها عليه من ناحية ، أو من حيث المضرة التى تصل الى غيره او مجموع افراد المجتمع من ناحية اخرى ، فاذا رجحت مصلحة صاحب هذه الملكية لا يمس حقه ، وان رجحت مضرة غيره قيدت الدولة حقه لتدفع الضرر .

والأصل فى الملكية أنها لخير الأفراد والمجتمعات معا ، ينتفعون بها على نحو ما رسم الله ، فاذا آلت المطامع بالملكية الفردية لزم ان تتدخل الدولة لاقرار كل أمر من مكانه من شرع الله .

**رابعا ـ صلاحية المناخ الاقتصادى والاجتماعى[١] :**

يختلف العديد من الاقتصاديين فى مفهوم صلاحية المناخ الاقتصادى والاجتماعى ، فالمدرسة التقليدية ترى فى هذه الصلاحية عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى للأفراد ، واعتقد شومبيتر Schumpeter أن المقصود بهذه الصلاحية هو صلاحية المناخ الملائم للمنظمين ، لأنهم هم الذين يقودون النشاط الاقتصادى .. وهكذا .

اما الاسلام ، فانه يرى أن المناخ الاقتصادى والاجتماعى لا يكون صالحا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا بالتمسك بالقيم الاسلامية المختلفة وعلى رأسها قاعدة الحلال وقاعدة الحرام ، وقد سبقت الاشارة اليها .

ان عدم التمسك بهذه القيم قد دفع المسلمين الى تقليد الانماط الفكرية والتنظيمية لبعض المجتمعات المتقدمة فى الشرق والغرب ، ولم يكن ذلك الا نتيجة لضعف الايمان بهذه القيم الاسلامية ، وبالاسلام عموما .

لقد كان من نتيجة عدم التمسك بهذه القيم تراكم الأخطاء وعدم القدرة على استخدام الكفاءات المناسبة للنشاط الاقتصادى ، وبالتالى عدم استخدام

---

(١) انظر فى تفصيلات هذا الموضوع : عبد الرحمن يسرى أحمد ، المرجع السابق ، ص ١٥ وما بعدها .

موارد المجتمع استخداما أمثلا من خلال عدم تحمل المسئولية ، وشيوع المجاملات فى غير حق وتحقيق المصلحة الشخصية أساسا .

وفضلا عن ذلك ، فان المجتمعات الاسلامية قد تعرضت لظاهرة الرشوة والفساد وخاصة فى الأجهزة الحكومية ، وهى التى تقوم بنصيب متزايد فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول المتخلفة عموما ، وفى البلاد الاسلامية على وجه الخصوص .

ان الاختلال الذى تعانى منه البلاد المتخلفة سواء من ناحية توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة ، أو من ناحية الكفاءة فى استخدام هذه الموارد سوف يزداد حدة تحت وطأة الأجهزة الحكومية المسئولة عن النشاط الانتاجى ، وفى هذا يعلن الاسلام الحرب على الرشوة حيث يقول تعالى : «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون(١) » .

وفضلا عن ذلك ، فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي والرائش اى الوسيط بينهما .

ان ترك الأخطاء وعدم العودة اليها يمثل الخطوة الأولى فى التغيير الى الأفضل وهو الرجوع الى الله ، ولهذا يدعونا المولى سبحانه وتعالى الى الاستغفار والتوبة كما فى قوله تعالى : « فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا ، يرسل السماء عليكم مدرارا ، ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهار(٢) » .

وتجدر الاشارة الى أن مفهوم الاستغفار والتوبة أشمل من بعض المفاهيم المعاصرة مثل « تصحيح المسار » أو « ثورة التصحيح » ، و « والنقد الذاتى » ... الخ ، على أساس ان الاستغفار يتضمن الاعتراف بالخطأ والرغبة المخلصة فى عدم العودة اليه بالاتجاه الى الله ، اما التوبة فتشمل الاعتراف بالخطأ والاقلاع عنه والعزم على عدم العودة اليه .

---

(١) سورة البقرة ، الآية ١٨٩

(٢) سورة نوح ، الآية (١٠-٢١)

اما الخطوة الثانية فهى صلاح الانسان من خلال الايمان بالله وكتبه ورسله ، والاقتداء برسوله الله صلى الله عليه وسلم ، ذلك انه كلما ازداد صلاح الانسان كلما ازدادت انتاجيته واتسع نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتالى ، وفى هذا يقول الله تعالى : « وضرب الله مثلا رجلين أحدهما ابكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجه لا يأت بخير هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم(١) » .

كما يقول جل شأنه : « وضرب لله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون(٢) » .

وفى هذا المعنى يقرر المولى سبحانه وتعالى كذلك : « ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى ، قال رب لم حشرتنى اعمى وقد كنت بصيرا ، قال كذلك اتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسي(٣) » .

ان هذا الايمان هو الذى يحقق ، من ناحية اخرى ، ما يمكن ان يسمى بالتماسك الاجتماعى Social Integration بين المسلمين ، وهو شرط اساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهو فضلا عن ذلك ظاهرة تدوم بدوام الايمان ، ومن ثم فلا يرجع الى مشاعر عنصرية ، كما حدث فى التجربة الالمانية فى اواخر القرن التاسع عشر ، او مشاعر طبقية كما حدث فى الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ ، أو بالنسبة للتجربة الانجليزية بعد ثورة كروموبل او فى فرنسا بعد سقوط الباستيل .

ان التماسك الاجتماعى الذى يعتبر من خلق البشر لا يدوم طويلا ، فى الوقت الذى دام هذا التماسك على أساس الاسلام قرابة سبعة قرون متتالية من ظهور الدولة الاسلامية وحتى القرن الرابع عشر الميلادى .

---

(١) سورة النحل ، الآية (١٠-١٢) .
(٢) سورة النحل ، الآية (٧٦) .
(٣) سورة طه ، الآية (١٢٤-١٢٦) .

ورغم ما حدث لهذه الدولة من مشاكل كانت كفيلة بالقضاء عليها ، الا ان المشاعر الاسلامية لا تزال تمثل البذرة الصالحة لتكوين هذا التماسك من جديد ، وهو ما يؤرق العالم غير الاسلامي ومن ثم يحرص على تفتيت المسلمين وتشتيت وحدتهم .

* * *

تلك هي اساليب الانتاج فى الأنظمة المختلفة فى محاولتها لحل المشكلة الاقتصادية ، والخصائص الأساسية التى تميز كل أسلوب عن الآخر .

ونشير بعد ذلك الى منهج البحث فى علم الاقتصاد وذلك فى الباب الثالث .

# الباب الثالث

## منهج البحث فى علم الاقتصاد(١)

يعنى منهج البحث فى علم الاقتصاد طرق الدراسة والتحليل التى تستخدم من خلال التتابع الفكرى المنتظم عند دراسة موضوع معين بهدف التوصل الى قانون عام ·

ولأن الاقتصاد السياسي علم اجتماعى - كما راينا - فان هذه الطبيعة الاجتماعية تضع له قيودا على طرق بحثه كمنهج له ؛ وتجعله عاجزا عن استخدام طريقة التجربة العلمية التى تتبعها العلوم الطبيعية عادة ، فالاقتصادى وكذلك كل عالم اجتماعى لا يستطيع ان يوفر لنفسه - وهو بصدد دراسة ظاهرة اقتصادية او اجتماعة معينة - مثل تلك الظروف التى تتوافر لعالم الأحياء او الكيمياء عندما يقوم بوضع ظاهرة طبيعية ما تحت الدراسة فى معامله لاختبارها ، ويجرى عليها تجربة يمنع فيها كافة المتغيرات من احداث تاثيرها المعتاد ما عدا متغير واحد يراد به دراسة الآثار التى يحدثها التغير فيه مما يؤدى فى نهاية الأمر الى استخلاص نتائج علمية أكثر دقة ·

ولا يعنى ذلك ان الدراسة الاقتصادية لا تتصف بالصفة العلمية اذ ان ذلك لا يقلل من اهمية النتائج التى يسفر عنها البحث فى علم الاقتصاد ·

---

(١) انظر فى تفصيل هذا الموضوع :

- عبد الحكيم الرفاعى، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق ص(١٨-٢٤)·
- فوزى منصور ، محاضرات فى اصول الاقتصاد السياسي للبلدان النامية، المنهج وقوى الانتاج ، دار النهضة العربية ٧٢/١٩٧٣ ص ١٤٥ وما بعدها ·
- احمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص (١٢-١٩) ·
- احمد رشاد موسى ، دراسة فى النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٠ ص (٣ - ٣٨) ·
- سلوى سليمان ، عبد الفتاح قنديل ، مقدمة فى علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ١٩٧٠ ص (٢٦-٣٩) ، وطبعة عام ١٩٨٥ ص (١١-٢٩) ·
- Murray N. Rothbard, Tward a Reconstruction of Untility and Welfare Economics, Center for Libertation Studies Occasional paper Series 3.

فالسلوك الانساني وان كان لا يمكن التنبؤ به بدقة ( لتاثره بعوامل كثيرة لا يمكن للباحث ان ياخذها جميعا فى اعتباره والا تعقد الموضوع بدرجة يستحيل معها البحث ) ليس سلوكا عشوائيا لأنه وثيق الصلة بعوامل تتصف بقدر من الاستقرار والثبات ، فمثلا تؤثر فى درجة اقبال الفرد على شراء سلعة ما حاجته اليها ودرجة الحاح هذه الحاجة ، وذوقه ومستوى دخله وثمنها الخ ، ولأن الثمن له دور اساسي بالنسبة لقرار هذا الفرد ، لأنه هو الذى يحدد فى النهاية مقدار ما يطلبه من السلعة ، فانه يمكن توضيح علاقة السببية الصحيحة بين المتغيرات من خلال القول بان المستهلك سوف يقبل على شراء المزيد من السلعة كلما انخفض ثمنها . وبالعكس سوف يقلل الكمية التى يشتريها كلما ارتفع ثمنها .

ولكن كيف يتم البحث في مجال الاقتصاد ؟ وما هى الشروط التي تحكم خطوات البحث ويتعين توافرها حتى يكون الاقتصاد علما(١) .

يفرق بعض الكتاب بين ما يسمى بالأحكام التقريرية او التفسيرية او الوضعية Positive statements وما يسمى بالأحكام التقديرية Normative Statements ويقصرون البحث العلمى على النوع الأول : ذلك ان الأحكام التقريرية تختص بما هو كائن فعلا ، ومن ثم فان اى اختلاف فى اى موضوع معين ينتسب الى الأحكام التقريرية يمكن حسمه باللجوء الى الحقائق المشاهدة .

اما الأحكام التقديرية فتختص بما يجب ان يكون ، ومن ثم فهى تتضمن احكاما شخصية تعكس وجهات نظر الأفراد وميولهم ومعتقداتهم الأمر الذى لا يمكن معه حسم اى خلاف بشأن الأحكام التقديرية(٢) .

---

(١) أنظر فى : — Henry C. Wallich. : Is Economics a Science ?

ومشار اليه فى Paul A. Samuelson, Readings in Economics, 6th Edition, Mc-Graw-Hill Book Company, New York 1970 pp. (5-8).

(٢) أنظر على سبيل المثال من المراجع العربية : سعيد النجار ، مبادىء الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص (٢٣-٢٦) .

ان الأحكام التقريرية بطبيعتها احكام موضوعية ، اما الأحكام التقديرية فهى بطبيعتها احكام ايضاحية تتضمن الايصاء باتباع سياسة معينة .

ومثال الأحكام التقريرية القول بان « ارتفاع الأثمان يؤدى الى انخفاض الطلب » ، « انخفاض الطلب الكلى الفعلى يؤدى الى البطالة » ، « يؤدى التضخم الى تزايد العجز فى ميزان المدفوعات » .

ومثال الأحكام التقديرية القول بان « انخفاض الأجور ظلم » ، « تخفيف حدة التفاوت بين الدخول امر واجب » ، « التنمية السريعة مطلب ضرورى » ، «يجب ان توجه الأولوية فى السياسة الاقتصادية الى القضاء على البطالة وليس الى سد العجز فى ميزان المدفوعات » ... الخ .

ومن ذلك يتضح ان الأحكام التقديرية أحكام قيمية Value judgement معيارية Normative ( أى شخصية ) تخضع لقيم الانسان ومعتقداته او انتمائه الفكرى والسياسي والاجتماعى .

ومع ان الباحث فى العلوم الاجتماعية يصعب عليه ان يجرد نفسه تماما من قيمة ومعتقداته ، فقد انتقد بعض الكتاب(١) القول بان هناك علم الاقتصاد الراسمالى الذى يمثل فكر الطبقات الراسمالية ومصالحها ، وعلم الاقتصاد الاشتراكى الذى يمثل فكر الطبقات والقوى الشعبية ومصالحها ، وقد استندوا فى ذلك على ان هذه النظرة تقضي تماما على علم الاقتصاد كعلم على قدم المساواة مع العلوم الطبيعية وتجرد الاقتصاديين من الأمانة العلمية والموضوعية فى الوقت الذى جاوز فيه الاقتصاد هذه المرحلة الدعائية ، وكون مجموعة من النظريات العلمية التى يمكن التحقق من صحتها على ضوء الواقع حيث تساعدنا على التنبؤ .

والحقيقة أن الاقتصاد السياسي لم يقترب كعلم من نفس الدرجة التى وصلت اليها العلوم الطبيعية للأسباب التى سلفت الاشارة اليها .

---

(١) انظر : حازم الببلاوى ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، ص ٥٨ حيث يشير فى ذلك الى فوزى منصور " محاضرات فى مبادئ علم الاقتصاد السياسي للبلدان النامية " دار النهضة العربية ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ص ٢٢٣

ومن ناحية اخرى فان طرح الاعتبارات الذاتية فى العلوم الاجتماعية ليس اكثر من ستار لتسريب أحكام ضمنية مستترة بدلا من عرضها للمناقشة .

والحق ان التخلص من الاعتبارات الذاتية فى العلوم الاجتماعية لا يتأتى عن طريق الفصل بين العلم من جهة والقيم الاجتماعية من جهة اخرى ، وانما يتأتى أولا عن طريق الاقرار بأن القيم الاجتماعية ظواهر تخضع للدراسة العلمية مثل سائر الظواهر الاجتماعية الأخرى ، وثانيا عن طريق التسليم بأن العلوم الاجتماعية لها القدرة على المساهمة فى وضع السياسات المختلفة(١) .

واذا كانت القيم الاجتماعية السائدة هى التى تحدد فى النهاية الغاية من كل دراسة اجتماعية كما سبق ان ذكرنا ، فان الفكر الاقتصادى يختلف فى جيل منه عن جيل آخر باختلاف القيم التى يؤمن بها كل من الجيلين ، ولهذا تتفاوت الدراسة الاقتصادية التى تصدر عن ايمان بالحرية الفردية وبين ما يصدر عن ايمان بالدولة كحقيقة اجتماعية مستقلة عن الفرد ، وتبرز فى كل منها الأحكام الذاتية الايصائية التى لا تنفصل عنها .

واذا نظرنا الى الأجيال المتعاقبة من رجال الفكر الاقتصادى نجد ان الفرق الجوهرى بينهم يتأثر الى حد كبير بالقيم الاجتماعية التى تسود بينهم ، ولهذا تتطور الأفكار الاقتصادية والاجتماعية عموما ، لأن كل محاولة فكرية اصلية لها مكانها فى سعينا الى الحقيقة .

---

(١) انظر : فوزى منصور ، محاضرات فى مبادىء علم الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨
وكذلك :

James O'Connor, Scientific and Idological Elements in the Economic Theory of Government Theory, Science and Sciety Vol. 33 No. 4, 1969 pp. 385 — 414.

وعلى هذا الأساس فاننا نرى أن الدراسة العلمية لا تقتصر على مجال الدراسة التقريرية وانما تنسحب ايضا على مجال الدراسة التقديرية وخاصة بالنسبة للعلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد ، ذلك ان القيم وما يرتبط بها من احكام شخصية هى فى حد ذاتها من اساليب التحليل الاقتصادى(١) .

**التجـريد :**

والواقع ان الظواهر التى تكون محل بحث فى العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد تؤثر فيها متغيرات كثيرة تجعلها لا تتسم بالاستقرار ، ولهـذا يلجأ الباحث الاقتصـادى مثلا الى وضع شروط مبسطة يفترض فيها غياب هذه المتغيرات ، ولذلك فان النتائج التى يستخلصها تكون متوقفة على توفر هذه الشروط المبسطة .

ويطلق تعبـير التجـريد Abstraction على هـذا الاجراء التبسيطى عندما يضطر الباحث الى اللجوء اليه عندما يتناول ظاهرة اقتصادية معينة بالتحليل حيث لا يهتم البـاحث بفرعيات هذه الظـاهرة ، وانما يركز على الخصائص العـامة الجوهرية لها ، فظاهرة الجاذبية مثلا تتحقق عنـد القاء حجر أو جسم سـائل أو غيره من الملقيـات المختلفـة الى يـكون لكل منهـا خصيصة نوعية معينة ، ولهـذا فالاهتمـام بتحـديد جوهر هـذه الظـاهرة وخصـائصها العامة دون التركيز على التفصيلات الفرعية لهـا ، يعنى القيام بعملية التجريد ، وهو ما يطلق عليه القانون العلمى للظاهرة(٢) .

**هل يعتبر الاقتصاد علما؟ :**

وللتعرف على ما اذا كان الاقتصاد يعتبر علما فانه يتعين اولا تحديد المقصود بالعلم .

---

(١) انظر :

John H. Williams, "An Economist's Confessions", The American Economic Rivew March 1962 p. 10.

(٢) انظر : ل. ليونتيف ، الاقتصاد السياسى ، أسئلة وأجوبة ، المرجع السابق ، ص (٣٣) حيث يقرر أن التجريد عند أسلاف الماركسية لم ينجح فى اكتشاف الجوهر الحقيقى للظواهر الاقتصادية والقوانين التى تحكمها ، خاصة وانه اعتمد على « الرينسونيات » دون دراسة جوهر الظاهرة وخاصة النظام الاجتماعى الذى يوجد دائما وأبدا من الناحية التاريخية كتكوين اجتماعى محدد فقط .

استخدم لفظ العلم للدلالة على معـان مختلفة ويكفى أن نشير في هذا المجـال الى ان العلم يمثل كل بحث منظم يجرى طبقـا لطرق محددة من طرق التحليل بقصـد استخلاص قوانين عامة عن الظواهر الفردية المتعـددة تبين الخصائص العامة لجزئيات الظاهرة الواحدة ، وتحدد العلاقة بين هذه الظواهر بعضها ببعض ، وتمكن من الكشف عما قد يحدث في المستقبل في كل حالة توجد فيها ظاهرة من الظواهر موضوع البحث(١) ٠

ولكى تكون المعرفة علمية فانه يتعين ان يستخدم فى عملية استخلاصها ، منهج البحث العلمى الذى يتضمن الشروط الآتية(٢) :

أولا : وصف وتقسيم الظاهرة محل البحث العلمى بالاستناد الى الملاحظة والتجربة العمليتين لموضـوع البحث ، والباحث فى حـالة الملاحظة العلميـة يرقب الظاهرة ، ويسجل حالتها كما هى ، اما فى حالة التجربة العلميـة فانه يدرس الظاهرة فى ظروف هيأها وأعدها بارادته تحقيقا لأغراضـه فى تفسير هذه الظاهرة ٠

ثانيا : أتبـاع طريقة منظمة ومحـددة للبحث عن طريق بعض ادوات التحليل ومنها ادوات التحليل المنطقى الى تضم الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية ٠٠٠ الخ ، وذلك بهدف التوصل ـ من خلال عملية التحليل ـ الى افكار أو مقولات معينة ٠

ثالثا : قيام الباحث ببناء الفروض على اساس هذه المقولات بقصد تفسير ما لوحظ من خصـائص الظاهرة محل البحث وبالاسـتعانة بالحدس والتخمين المبنى على الملاحظة والتجربة العمليتين ٠

رابعا : التحقق من صحة نتيجة عملية اسـتخلاص المعرفة اى تمحيص النظرية المستخلصة المفسرة للظاهرة لمعرفة مدى صوابها او خطئها وخاصة عند مراجعتها بالواقع وقبل العمل بها ٠

---

(١) أنظر : لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص (١٠ـ١٣)

(٢) أنظر : محمد دويدار ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السـابق ص (٣٢ـ٣٧) ٠

فالمنهج العلمى اذا هو اسلوب البحث الذى يمكن من التعرف على الواقع من خلال اساليب التحليل او البحث العلمى المختلفة .

ولأن هذا الواقع متغير ، فان المنهج العلمى يتغير تبعا لذلك .

## اساليب البحث الاقتصادى :

رأينا انه لكى تكون المعرفة علمية ، فانه يتعين ان نتبع شروطا منها الأخذ بطريقة منظمة للبحث العلمى من خلال بعض أساليب التحليل او البحث العلمى ، ومن هذه الأساليب ما يلى :

## أولا - اسلوب التحليل المنطقى :

ويتبع هذا الأسلوب من التحليل نوعان من طرق الاستدلال وهما طريقا : الاستنباط والاستقراء .

### (١) الطريقة الاستنباطية Deductive Method

وجوهر هذه الطريقة ان يبدا الباحث بوضع عدد من المقدمات التى يفترض انها صحيحة ثم يستخلص منها عن طريق التفكير العقلى والمنطقى كافة التعميمات التى تؤدى اليها والتى لم تكن ظاهرة فى الحال فيها ، وبعبارة أخرى ينتقل الباحث من معرفة مبادىء كلية مسلم بصحتها ليستنتج منها بطريق التحليل المنطقى مسائل جزئية .

ويعرف ذلك بأسلوب تركيب او بناء النماذج ، وهو بناء نظرى افتراضي وانتقائى ، اذ يقوم منشىء النموذج باختيار عدد من العوامل والعلاقات التى تبدو اكثر أهمية بهدف التبسيط ، فمثلا يمكن للباحثين ان يقيموا عددا من النماذج كل منها عن حالة سوق معينة بشروطها الخاصة ، ففى سوق المنافسة مثلا يوجد عدد كبير جدا من البائعين والمشترين ، وتماثل فى السلعة .. الخ ، وبافتراض ان البائع يهدف الى تحقيق أكبر ربح ، فانه يمكن ان نخلص الى تعميمات متعلقة بكمية السلعة وثمن كل منها ... بشرط توافر سلامة التفكير العقلى والمنطقى وصحة المقدمات الأصلية ومراعاة مدى مطابقة هذه النتائج للحياة الواقعية .

## (٢) الطريقة الاستقرائية Inductive Method

وجوهرها ان ينتقل الباحث فيها من الخاص الى العام ومن معرفة أمور جزئية مسلم بها الى وضع مبدأ عام ، وبسبب الصعوبات التى تحد من فعالية وفائدة التفكير العقلى المجرد، فان الاقتصادى يلجأ الى الطريقة الاستقرائية فى تحليله للظواهر الاقتصادية بحيث يعتمد على الوقائع التاريخية والبيانات الاحصائية والمشاهد فى الحياة الواقعية ٠

وتستخدم هذه الطريقة اساسا فى العلوم الطبيعية ، فمثلا من مشاهدة سقوط الأجسام نحو الأرض تم استنتاج قانون الجاذبية العام ٠

والواقع ان طريقتى الاستنباط والاستقراء ليستا متعارضتين ، بل على العكس فانهما متكاملتان ، ومن الأفضل للباحث الاقتصادى استخدام الطريقتين ، اى استخدام الطريقة الأخرى فى تحليل الظاهرة الاقتصادية نفسها التى اخضعت للطريقة الأولى(١) ٠

### القوانين الاقتصادية :

هذا ويطلق تعبير « القوانين الاقتصادية » على النتائج او التنبؤات او النظريات التى يمكن استخلاصها من استخدام طريقتى الاستنباط والاستقراء ، والواقع ان هذه القوانين ليست مطلقة او غير قابلة للتبديل مثل القوانين فى العلوم الطبيعية كقانون الجاذبية ، لأن موضوع الاقتصاد السياسي هو فى النهاية اشباع حاجة الأفراد الذين يعيشون فى المجتمع ٠ ولأن الفرد بطبيعته متغير ، فان هذه القوانين تكون بمثابة تقرير للاتجاهات السائدة اذا توافرت أسبابها ، فقانون الطب مثلا يقضي بانه اذا انخفض ثمن السلعة زادت الكمية المطلوبة ، ولا يمكن الاعتماد على هذا القانون لتقرير أن كل فرد من المستهلكين سيزيد من مشترياته اذا انخفض ثمن السلعة ، فقد تكون متوفرة لديه مثلا ولا يحتاج الى مزيد منها فى نفس الفترة الزمنية ٠

---

(١) انظر :

Henderson and Quandt, Microeconomic Theory, A Mathimatical Approach, Second Edition McGraw-Hill Inc., U.S.A. 1971 p. 2.

**ثانيا ــ اسلوب التحليل الرياضي :**

ويمتاز هذا الاسلوب عن الأسلوب اللفظي بانه يمكن الباحث من استيعاب كثير من المتغيرات والحقائق التي يستطيع الالمام بها دفعة واحدة ، فاكتشاف العلاقات السببية بين متغيرات متعددة واستخلاص النتائج من هذه المقدمات أمر تعجز عنه طريقتا الاستنباط والاستقراء ومن ثم برزت الرياضة كاسلوب للتحليل يذلل هذه الصعاب ، لذلك ازداد استخدام هذا الأسلوب في الاقتصاد لدرجة اقترب معها من دائرة الانضباط .

ويعتبر الرسم البياني أيضا اداة من ادوات الأسلوب الرياضي حيث ييسر التعبير عن الفكرة ويسمح باستيعابها بسرعة ، وذلك على نحو ما سنشير اليه بعد ذلك .

**ثالثا ــ اسلوب التحليل الاحصائي :**

ويتم اللجوء الى هذا الأسلوب لاختبار صحة النظريات الاقتصادية عن طريق مضاهاة نتائج وتنبؤات النظرية بالمشاهدات الواقعية من خلال تجميع قدر كاف من البيانات الاحصائية عن الظاهرة محل الدراسة .

كما يلجأ الباحث الى هذا الأسلوب لاجراء القياس الكمي للعلاقات بين الظواهر الاقتصادية عن طريق تحليل البيانات الاحصائية كقياس نسبة الزيادة المتوقعة مثلا في الانتاجية اذا زادت الأجور بنسبة معينة .

لكن الى اي حد تتوافر المعرفة العلمية في الاقتصاد ؟

يكون الاقتصاد السياسي علما اذا تجمعت بالنسبة له العناصر المكونة للعلم والتي سبق ان اشرنا اليها . لنرى ذلك بالنسبة لكل من موضوعه ومنهج بحثه(١) .

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : محمد دويدار ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، ص (٣٢ــ٤٠) .

– بالنسبة للموضوع : للاقتصاد السياسي موضوع محدد ، اذ انه يتعلق – كعلم اجتماعي – بالعلاقات الاجتماعية التى تأخذ مكانا بواسطة الأشياء المادية والخدمات ، وهو ما يميزها عن غيرها من العلاقات الاجتماعية الأخرى كالعلاقات داخل الأسرة والعلاقات السياسية وغيرها .

أما الظواهر الاقتصادية التى يتعلق بها موضوع الاقتصاد فتحكمها قوانين اقتصادية تعبر عن العلاقات الداخلية والوطيدة للظواهر وجوهرها ، وهذه القوانين موضوعية لأنها تحكم التطور الاجتماعى شأن قوانين الطبيعة ، ومن ثم فهى لا تتعلق بارادة ووعى الانسان . ويرجع استقلالها عن ارادة الانسان لأسباب منها :

١ – أن الظروف الاجتماعية التى تباشر فيها جماعة معينة نشاطها محدودة تاريخيا . فكل جيل يتلقى من الأجيال السابقة عليه تراثا من قوى الانتاج ومن العلاقات الاقتصادية كنقطة بدء فى عملية الانتاج .

٢ – النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى هى محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابكة ، ورغم أن كل من قام بجزء من النشاط قد ساهم فى تحقيق النتيجة ، الا أن هذه النتيجة لها استقلالها عن ارادة الأفراد القائمين بهذا الجزء من النشاط الاقتصادى .

وليس معنى ذلك أن أسلوب اداء هذه القوانين يتم ايضا استقلالا عن ارادة الأفراد ، اذ انه تتم التفرقة فى هذا المجال بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية Spontaneous واخرى تعمل بطريقة واعية Mode of action وفى النوع الثانى يستطيع الانسان أن يسيطر على طريقة اداء القانون الذى يحكم الظاهرة ، فمثلا اذا اكتشفنا أن هناك علاقة بين القوة الشرائية للمستهلكين ، وثمن سلعة معينة ، وأثمان السلع الأخرى التى يشتريها المستهلكون من جانب ، وبين الكمية التى يطلبها المستهلكون من السلعة الأولى من جانب آخر ، فيكون فى استطاعتنا ان نؤثر على الكمية المطلوبة بفعل واع يتمثل فى تغيير أحد هذه العوامل كأن نزيد مثلا من القوة الشرائية لكى تزداد الكمية المطلوبة .

ولأن موضوع الاقتصاد السياسي اجتماعي محوره الانسان في المجتمع ، فلا يمكن أن يكون هذا الموضوع جامدا لا يتغير بتغير الانسان ومن ثم فان الظواهر الاقتصادية في تحول مستمر تبعا لذلك ، فالانتاج الزراعي العائلي الذى كان سائدا فى القرن السادس عشر يختلف عن الانتاج الزراعي الحالي فى مزرعة كبيرة مملوكة لفرد معين ملكية خاصة ويستخدم فيها رأس المال والعمل الأجير ، وعليه فالنوع الأول من الانتاج يمثل ظاهرة اقتصادية يحكمها قانون موضوعى يختلف عن القانون الذى يحكم النوع الثانى كظاهرة اقتصادية أخرى ، ونتيجة لذلك يكون موضوع الاقتصاد فى النهاية ذا طبيعة تاريخية .

– **بالنسبة للمنهج** : يستخدم الباحث الاقتصادى كذلك المنهج العام للبحث العلمى الذى سبق الكلام عنه ، ومع ذلك يجد نفسه أقل تميزا بالنسبة للباحث الذى ينصب نشاطه على الظواهر الطبيعية ، وذلك لعدم امكان اللجوء الى التجربة على نطاق واسع فى مجال الظواهر الاجتماعية ( بالمقارنة بالظواهر الطبيعية ) اذ يكاد يستحيل على الباحث الاقتصادى أن يتوصل الى استبعاد كل القوى غير تلك التى لا يريد عزلها ليجعل منها موضوعا لملاحظته .

وبالاضافة الى التجريد ، فان الاقتصادى يتوصل عند بحثه لموضوع ما الى تنمية طرق البحث والتحليل ، يحاول بها التوصل الى وضع قريب الى اقصي حد ممكن من الظروف المثالية التى تجرى فيها التجربة العلمية طالما انه قد امتنع عليه أن يستخدم كمنهج لبحثه طريقة التجربة العلمية بالنظر الى الصفة الاجتماعية لعلم الاقتصاد .

ويرى بعض الكتاب(١) أن العلوم الاجتماعية ، والاقتصادية من بينها – شأنها شأن العلوم الطبيعية – يطبق بالنسبة لهما اسلوب التحليل المنطقى ، وان كان يكمن الخلاف بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية فى أن منهج بحث العلوم الأخيرة يبدأ من فروض تكون نتيجة للتحليل طبقا للطريقة الاستقرائية ، فى حين يبدأ التحليل بالنسبة للعلوم الاجتماعية ابتداء من

---

(١) انظر :

— Friedric A. Hayek, Individualism and Economic Order, The University of Chicago Press 1948 pp. 126—127.

عناصر معروفة سلفا عن تاريخ الظاهرة موضوع الدراسة ليستخلص الباحث عن طريق التفكير العقلي المبادىء التي لم تكن ظاهرة في الحال كمسائل جزئية ، وهو لب الطريقة الاستنباطية ، ثم يستطيع ان يستكمل تحليله من خلال اللجوء الى الطريقة الاستقرائية التى تطبق ابتداء في اطار العلوم الطبيعية .

ونخلص من ذلك الى ان الاقتصاد ينطبق عليه وصف العلم . ولكنه علم ذو طابع تاريخى اذ ان القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية المختلفة في تغير مستمر تبعا لتغير موضوع هذا العلم وهو الانسان ، ومن ثم قيل بحق ان الاقتصاد علم تراكمي ؛ فليس هناك علم اقتصادى صالح لكل اشكال المجتمع .

ولعل الطابع التاريخي للاقتصاد وما يقتضيه ذلك من تغير في القوانين الاقتصادية التى تحكم الظواهر الاقتصادية المختلفة جعل بعض الكتاب يقررون ان الاقتصاد يسعى لكي يصبح علما من العلوم على النحو المعروف في العلوم الطبيعية(١) .

ويضيف هذا الرأى انه عندما يقوم الاقتصادى بدراسة النظم الاقتصادية مثلا فهو يقوم بدراسة وصفية ، وهذه الدراسة وان كانت لازمة للتعرف على القوانين الاقتصادية الا انها ليست من قبيل الدراسة العلمية بالمعنى المستخدم في العلوم الطبيعية .

والواقع ان الدراسة العلمية كما راينا هي كل بحث علمي منتظم يجرى طبقا لطرق او اساليب التحليل السالفة الاشارة اليها بقصد التوصل الى قوانين عامة عن الظواهر الفردية المتعددة تبين الخصائص العامة لجزئيات

---

(١) انظر : حازم الببلاوى ، اصول الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، ص (٥٦-٥٩) .

وقارن : Henry V. Wallich, IS Economics a Science ?

المرجع السابق .

وكذلك : Kenneth E. Boulding, Economics As A Science, McGraw-Hill Book Company, New York 1970 pp. (1—22).

الظاهرة الواحدة . وتحدد العلاقة بين الظواهر بعضها ببعض ، وتمكن من الكشف عما قد يحدث في المستقبل في كل حالة توجد منها ظاهرة من هذه الظواهر ، فالعلم اذا هو التجميع المنتظم للخبرة البشرية الناتجة من ممارسة الواقع والتعرف عليه وممارسة التحكم فيه والاستفادة منه .

وعلى هذا الأساس فان المعرفة الاقتصادية ينطبق عليها وصف الدراسة العلمية حتى ولو كان مجالها دراسة النظم الاقتصادية ، خاصة وان كثيرا من موضوعات الدراسة الاقتصادية تتعلق بنظريات قادرة على التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية بما يمثله من دراسات وصفية وتطبيقية وهى بدورها تمثل جانبا علميا من الدراسة الاقتصادية .

**اهمية الرسوم البيانية فى التحليل الاقتصادى(١) :**

يزداد استخدام الرسوم البيانية Graphs, Charts اهمية ، وخاصة فى اطار التحليل الاقتصادى ، حيث تستهدف هذه الرسوم تبسيط الفكرة موضوع البحث ، وعدم استخدام وقت اطول فى التعرف عليها ، او الاحاطة بها .

والرسم البيانى ليس الا تصويرا لمجموعتين من الأرقام المتغيرة يرتبط كل منهما بالآخر اشد ارتباط : فاذا قرر شخص ما مثلا تنظيم ساعات العمل اليومى وخصص منها عدد ١٤ ساعة للنوم والأكل ... الخ ، فان العشر ساعات الباقية من ساعات اليوم الكامل يمكن ان تخصص للفراغ Leisure Hours ، اى للدراسة ولاستعادة النشاط اليومى .. وهكذا . ويمكن ان نتوصل الى طرق متعددة يتم بها توزيع عدد ساعات الدراسة واستعادة النشاط اليومى فى حدود العشر ساعات هذه ، فقد يتم تخصيصها كلية للدراسة ،

---

(١) انظر : R. Robinsion : Study Guide To Accompany Samuelsom : Economics, Tenth Edition, Mcgraw-Hill Book Company, New York 1976, p. 1—12.

او تخصيصها كلية لاستعادة النشاط اليومى : وقد يتم تخصيص بعض منها لهذا او ذاك . ونستطيع ان نصور ذلك كله رقميا كما يلى .

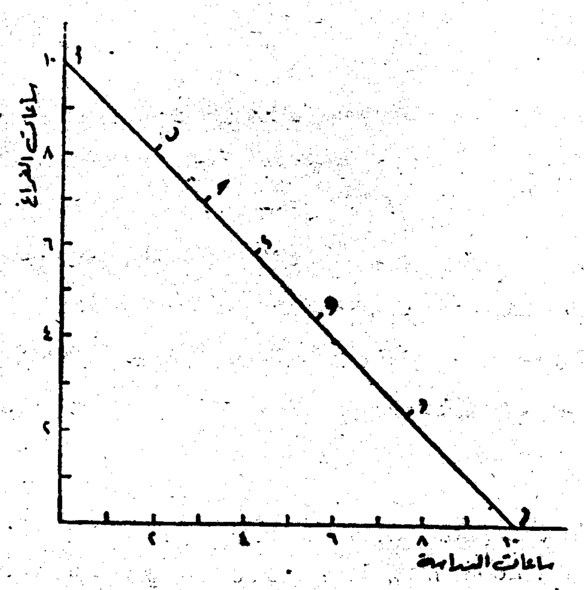
جدول رقم (٢)

امكانية تخصيص ساعات الفراغ والدراسة

| نوع الساعات | ا | ب | حـ | د | هـ | و | ز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ساعات الفراغ | ١٠ | ٨ | ٧ | ٦ | ٤½ | ٢½ | ٠ |
| ساعات الدراسة | ٠ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥½ | ٧½ | ١٠ |

ومن ناحية اخرى ، فانه يمكن تصوير هذه الأرقام بيانيا حتى أنه بمجرد النظر الى هذا التصوير نستطيع أن نتوصل فورا الى محتوى الفكرة ومضمون هذه الأرقام ، وذلك من خلال ارتباط هذه الأرقام بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وعلى نحو ما انتهى اليه الفيلسوف والرياضي الفرنسي رينيه ديسكارتز René Descarts ، وتكمن ضرورة ارتباط مجموعات هذه الأرقام فى ان كلا منهما لابد وان يكون عشر ساعات دائما .

وفيما يلى التوضيح البيانى لذلك :




شكل رقم (٢)

فالمستقيم ا ز يمثل المجموعات المختلفة من كل من ساعات الدراسة والفراغ . وذلك ابتداء من النقطة ا التي يخصص كل الوقت معها للفراغ وانتهاء بالنقطة ز التي يخصص كل الوقت معها للدراسة ، وبينهما مجموعات تمثل مزيجا من كل من ساعات الفراغ والدراسة بحيث أن ناتج جمع كل من هذه المجموعات يساوى في النهاية عشر ساعات ، ومن ثم اذا ازداد عدد ساعات الدراسة كان ذلك على حساب عدد ساعات الفراغ . ومن هنا فان زيادة ساعات الدراسة بساعة واحدة مثلا ، معناه التضحية بساعة واحدة من ساعات الفراغ والعكس صحيح . ومعنى ذلك ان الارتباط بين المجموعات المختلفة من كل من هذه الساعات العشر هو أساس الرسم البياني الذى يوضح في بساطة ميكانيكية اداء هذه المجموعات . ونظرا لأن الاقتصاد يمثل موضوعات بينها ارتباط وتأثير متبادل ، فان اهمية الرسوم البيانية تبدو واضحة في اطار التحليل الاقتصادى .

ولامكان تحقيق الفائدة من الرسوم البيانية ، فانه يتعين التعرف عليها ، وفى هذا نشير الى ما يعرف بالميل Slope ، سواء ميل الخط المستقيم أ وميل المنحنى .

**استخدام الدوال الرياضية فى التحليل الاقتصادى :**

سبق ان راينا ان التحليل المتحرك يغطى اعتبار ان المتغيرات الاقتصادية لا تتغير كلها فى آن واحد بل قد توجد بينها فوارق زمنية ، ومن ثم كانت اهمية استخدام الدوال الرياضية للتعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية .

والمتغيرات Variables اصطلاح يطلق فى الاقتصاد على اى مقادير قابلة للقياس الكمى ، وتتغير بالزيادة او النقصان .

ويرجع سبب الاهتمام بالمتغير انه قد تكون له آثار مباشرة ذات اهمية أو لأن تغيراته تمارس تاثيرا فى متغيرات اخرى تكون موضع الاهتمام كذلك .

ويأتى استخدام الدوال Functions الرياضية للتعبير الدقيق عن المتغيرات الاقتصادية والعلاقات القائمة بينهما بدلا من استخدام الأسلوب اللفظى فى التعبير عن الاتجاهات او الآثار او الأساليب المختلفة للظاهرة الاقتصادية .

والواقع ان وجود علاقة دالية Functional Relationship بين متغيرين يعنى ببساطة ان قيم كميات هذه المتغيرات مرتبطة ببعضها بصورة خاصة ، وان تغيرا ما فى احد المتغيرات سوف يؤدى الى تغير فى المتغير الآخر بشكل منظم بحيث يمكن التنبؤ بابعاد هذا التغير . ولتبسيط الامر - كما سبق ان رأينا - فاننا نفترض ان هناك متغيرين فقط بينهما علاقة دالية كما يتضح من المثال التالى : ط ا = د (ث ا) حيث ان ط = الكمية المطلوبة من السلعة ا ، ث ا = ثمن السلعة ا والحرف « د » يرمز الى كلمة « دالة » اى يتوقف على . وفى هذا يعتبر الثمن ا هو المتغير الأصلى او المستقل فى الدالة المشار اليها ، بينما ط ا متغير تابع ، بمعنى ان اى تغير فى ث ا سوف يؤدى الى تغير فى ط ا بحيث يمكن التنبؤ بمدى هذا التغير .

واذا كانت التغيرات فى ثمن السلعة تؤدى الى تغيرات عكسية فى الكمية المطلوبة من السلعة ومن ثم تكون الدالة عكسية . فان بعض التغيرات بالنسبة لثمن السلعة تؤدى الى تغيرات فى نفس الاتجاه ، ومن ثم نقول ان الدالة طردية .

وجدير بالذكر ان نشير الى ان استخدام الرياضة فى التحليل الاقتصادى بصورة متزايدة قد اثار بعض الخلاف فى الراى فيرى البعض ان استخدام الرياضة يمكن من الدقة فى التعبير عن العلاقات ، وييسر الوصول الى الاستنتاجات وخاصة عند وجود عدد كبير من المتغيرات وحيث يقتضى التحليل اخذها فى الحسبان .

كما يرى البعض الآخر انه اذا كانت الرياضة لغة اخرى ، فانها لا تستطيع ان تقدم شرحا يفوق التعبير اللفظى ، فضلا عن ان استخدام الرياضة فى التحليل الاقتصادى قد يؤدى الى تحويل جهود الباحثين فى تطوير الدراسة

الإقتصادية الي دراسة نظرية معقدة ، ومن ثم تفرغ علم الاقتصاد من مفهومه الإجتماعي بتحويله الي علم كمي وهو ليس كذلك •

والحقيقة ان الرأى الأخير اقرب الى الصواب ، ولا يعنى ذلك الخلط بين استخدام الرياضة في التحليل الاقتصادى ، واستخدامها فى الأعمال الاحصائية المتعلقة بالتحليل الاقتصادى حيث تمكننا من تحديد العلاقات بين البيانات التى نحصل عليها والتى نستطيع ان نستخلص منها بعض الظواهر العامة في الحياة العملية •

ومع ذلك فانه قد تم التنسيق اخيرا بين التحليل الاحصائى للبيانات الميدانية Empirical Data واستخدام الوسائل الرياضية فى التحليل النظرى فى علم واحد هو الاقتصاد القياسي Econometrics فالاقتصاد القياسي اذا يقوم على أساس الجمع بين الإعمال الإحصائية والأعمال التحليلية في عمل متكامل مع التعمق فى استخدام الطرق الرياضية ، مع وضع فروض Hypotheses قائمة على إفكار مقبولة فى النظرية الاقتصادية واختبار هذه الفروض •

**المتغيرات الإقتصادية الداخلية والخارجية :**

المتغيرات الاقتصادية الداخلية Endogenous هى تلك المتغيرات التى تتعرض لها النظرية بالتحليل والتفسير ، إما المتغيرات الخارجية Exogenous فهى تلك التى تتحدد بعوامل من خارج النظرية الاقتصادية ، وتهتم بها حيث تؤثر على المتغيرات الداخلية •

فاذا تغيرت ظروف المناخ بان سقطت امطار غزيرة ، أو اشتدت درجة الحرارة ، على غير المعتاد مثلا ، فان ذلك قد يؤثر تاثيرا سلبيا على الناتج الزراعى ، فهنا نكون امام عامل من العوامل الخارجية التى تؤثر على الناتج الزراعى •

**النماذج الاقتصادية : Economic Models**

يعنى النموذج الاقتصادى ، فى صورة مبسطة ، مجموعة من العلاقات التى تربط بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ، فمثلا هناك نموذج يتكون

من دالتين : دالة الطلب ودالة العرض لسلعة معينة خلال فترة معينة من الزمن .

**فمثلا :**

(١) ط ا = د (ث ا ) ، فالكمية المطلوبة من السلعة ا دالة لثمن هذه السلعة .

(٢) ع ا = د ( ث ا ) ، فالكمية المعروضة من السلعة ا دالة لثمن هذه السلعة .

(٣) ط ا = ( ع ا ) عند التوازن .

(٤) نفترض ان العوامل الأخرى التى تؤثر على الطلب على السلعة ا ، وعرض نفس السلعة ثابتة .

ومن ملاحظة هاتين الدالتين نستطيع ان نتبين ان ( ث ا ) هو المتغير الذى يربط بين دالتى الطلب والعرض ، وبملاحظة اثر حركة المتغير على كل من ط ا ، ع ا يتبين لنا كيف يتحقق التوازن ... فالعلاقة بين ث ا ، ط ا عكسية ، بينما العلاقة بين ث ا ، ع ا طردية . ولذلك فان اى ابتعاد عن نقطة التوازن يؤدى الى زيادة الفجوة بين ع ا ، ط ا والعكس صحيح .

هذا وسيزيد التصوير البيانى العلاقات التى يحتويها النموذج ايضاحا ، ولذلك يعتبر النموذج الاقتصادى بمثابة قالب تحليلى تصب فيه النظرية الاقتصادية بالتعريفات التى تحتويها ، وبفروضها الأساسية والمفسرة للتوصل الى بعض المكاسب التحليلية .

تلك هى ابرز الموضوعات التى تتعلق بالمعرفة العلمية التى تمثل الاطار العام لعلم الاقتصاد .

وسنشير بعد ذلك الى التحليل الوحدى فى القسم الثانى .

# القسم الثانى

## التحليل الاقتصادى الوحدى

باب تمهيدى : النظريات المختلفة المفسرة للقيمة

الباب الأول : نظرية الطلب ونظرية العرض

الباب الثانى : مرونة الطلب ومرونة العرض

الباب الثالث : المنفعة وطلب المستهلك : نظرية سلوك المستهلك

الباب الرابع : نظرية الانتاج والنفقة

الباب الخامس : هيكل السوق

الباب السادس : نظرية التوزيع

# باب تمهيـدى

## النظرية المختلفة المفسرة للقيمـة

اهتم الفكر الاقتصـادى التقليدى بدراسة نظرية القيمة لدرجة جعلت بعض الاقتصاديين يعرفون علم الاقتصـاد بأنه العلم الذى يبحث فى قيمـة الأشـياء ، او انه علم « الأثمـان » . ولهـذا انشغل الفكر التقليدى بصـفة اساسية بالبحث عن القـوى التى تحكم قيمة السـلعة ، وتلك التى تحكم قيمـة الدخـول المختلفـة فى صـورة أجر وربح وفائدة وريع ، ذلك أن دراسـة التوزيع لدى هـذا الفكر لم تخرج عن أن تـكون تطبيقـا لنظرية القيمة .

ولعل سبب اهتمام الفكر التقليدى بذلك يرجع الى انه اعتبر مستوى التشغيل والدخل من العوامل المعطاه ، ومن ثم ركز على نظرية القيمة والتوزيع عند الدراسة .

وبالرغم من عدم صحة ظن التقليديين فى ذلك . فان نظرية القيمة ظلت تمثل جزءا هاما من الفكر الاقتصادى والسياسة الاقتصادية ، ولهذا فاننا نبدأ عرض التحليل الوحدى بالاشارة الى النظريات الأساسية المفسرة للقيمة .

ويمكن ان نطرح ذلك بايجاز من خلال الفصول الآتية :

**الفصل الأول :** نظريات نفقة الانتاج فى تفسير القيمة ( جانب العرض ) .

**الفصل الثانى :** نظرية المنفعة الحدية للسلعة فى تفسـير القيمـة ( جانب الطلب ) .

**الفصل الثالث :** النظريات التى تعتمد على جانبى الطلب والعرض معا فى تفسير القيمة .

# الفصل الأول

## نظريات نفقة الانتاج فى تفسير القيمة

اعتمدت بعض النظريات فى تفسير القيمة على نفقة الانتاج ، وقصرها بعض الكتاب على عنصر العمل وحده ، بينما انسحبت عند البعض الآخر على عناصر الانتاج الأخرى وتشير ان هذا النطاق الى كل من آدم سميث وريكاردو وماركس من خلال المباحث الآتية :

## المبحث الأول

### نظرية القيمة عند آدم سميث(١)

بدأ آدم سميث كتابه عن ثروة الأمم Wealth of Nations ببيان ان ثروة الأمم تقاس بمقدار ما تنتجه من سلع مختلفة تكون صالحة لاشباع الحاجات ، وكلما زاد ما تنتجه هذه الأمم من السلع ازدادت ثروتها .

فالثروة(٢) اذا فى نظر سميث تتوقف على العمل المنتج ، وزيادة هذه الثروة تتوقف بدورها على عاملين :

---

(١) انظر :

— Adam Smith. An Inquiry into The Nature and Causes of the Wealth of Nations op. cit., Vol. (1), Book 1 and 2.

— J.K. Letich and Others : Theoies of Economic Growth, The Free Press. U.S.A. 1963 pp. (65—75).

— Eric Roll, A .H. story of Economic Thought, op-cit pp. (142-173).

= محمد دويدار ، دراسات فى نظرية القيمة والثمن ، دبلوم العلوم المالية والاقتصادية ، جامعة الاسكندرية ، ٧٢/١٩٧٣

(٢) يخلط آدم سميث بين الثروة والقيمة ، فيكون الفرد – فى نظره غنيا وفقا « لدرجة تمكنه من الاستمتاع بضرورات الحياة الانسانية ووسائل الراحة ... » وهذا الأمر يتعلق بالثروة فعلا اى قيم الاستعمال ، ومرة أخرى يقرر سميث ان الفرد يكون غنيا او فقيرا « بقدر كمية العمل التى يتحكم عليها » .

— انظر : Adam Smith, Wealth of Nations, op-cit, pp. (32-33).

الأول : تقسيم العمل اى زيادة انتاجية العمل .

والثاني : زيادة عدد العمال المنتجين .

فاستخدام عدد اضافي من العمال المنتجين يتطلب استخدام مزيد من وسائل الانتاج ومن ثم يحقق تراكم راس المال الموصل الى الربح .

ويفرق آدم سميث بين تقسيم العمل في المجتمع ، اى تقسيمه بين الأنشطة المختلفة في الريف والمدينة وتقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجية في الصناعة ، ويرى ان الأول يمثل خطوة نحو الشكل الأخير لناتج العمل جميعه ، كما ان كل منتج فيه مستقل عن الآخر ، وهذا النوع من تقسيم العمل قديم قدم المجتمع نفسه .

اما بالنسبة لتقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجية ، فان العامل ينتج جزءا من السلعة ، ويرتبط مع غيره من العمال في انهم جميعا يبيعون قوة عملهم الى راسمالى واحد تتركز وسائل الانتاج في يده .

ومع الزيادة المستمرة في درجة تقسيم العمل سواء في المجتمع او داخل الوحدة الانتاجية وبالتالى اعتماد افراد المجتمع على بعضهم البعض ، تبرز فكرة اعتبار تبادل المنتجات كتبادل لكميات من العمل الذى يقوم به افراد المجتمع المنتجين ، وترتيبا على ذلك تكون قيمة السلعة المنتجة هي الخصيصة الاجتماعية التى تجعلها صالحة للمبادلة ، ذلك ان جزءا من العمل الاجتماعي خصص لانتاج هذه السلعة ، ومن ثم تكون للسلعة قيمة في نظر سميث لأنها نتاج العمل الاجتماعي ولكن ليس من الضرورى بقدر ما فيها من عمل اجتماعي(١) .

وينظر آدم سميث الى النشاط الانتاجي كمجموعة انشطة تتم المبادرة فيها من جانب اصحاب رؤوس الأموال في سعيهم الى تحقيق اقصى ربح ممكن عن طريق تركيم راس المال ، وتحقيق الربح الذى يوصل الى توليد الفائض ، ذلك ان الربح كفائض يخلقه العمال ، ويحصل عليه الراسمالى ، لأن العمال

---

(١) انظر : Ibid, P. 67.

عادة يكونون فى حاجة الى رب عمل يقدم لهم العمل والأجور والمواد الأولية(١)

على انه لا يمكن التوصل الى الفائض عند آدم سميث الا من خلال نظريته فى القيمة .. فى تحديد الثمن الطبيعى ومكوناته ، ذلك ان المجتمع الذى يدرسه آدم سميث يتكون من ثلاث طبقات : العمال ويتمثل دخلهم فى الأجور ، والرأسماليون ويتقاضون الربح والفائدة على رءوس أموالهم ، وملاك الأرض ويختصون بالريع كثمن احتكار يتمتعون به بامتلاك الأرض .

وللتعرف على مدى قيمة السلعة يلزم أن نعرف كيف تقاس هذه القيمة ، وفى هذا المجال لا يبحث سميث فى شروط انتاج السلعة وانما يبحث فى شروط مبادلتها ، ذلك ان « المقياس الحقيقى » فى مفهومه لقيمة السلعة يعود الى قدرتها الحقيقية على شراء سلع اخرى فى السوق ، وهى تعبر عن نفسها بكمية العمل التى تحصل عليها فى مقابل التخلى عن السلعة فى السوق ، وبمعنى آخر كمية العمل المطلوبة مقابل التخلى عن السلعة ، وليست كمية العمل المجسدة فى السلعة المطلوبة .

ومقياس قيمة السلعة على هذا الأساس - عند سميث - مقياس عينى ، على انه اذا تحدد « المقياس الحقيقى » للقيمة يثور سؤال مؤداه ما الذى يحدد كمية العمل التى تحتكم عليها السلعة عند التبادل ؟ اى قدر ما للسلعة من قيمة ؟ وبمعنى آخر ما هو منظم هذه القيمة ؟

ويتساءل سميث نفسه عما اذا كانت كمية العمل التى تحتويها السلعة يمكن ان تكون منظما او محددا للقيمة ، واذا كان الأمر - فى نظره - كذلك فانه يفرق بين نوعين من المجتمع (٢) :

- ففى مجتمع بدائى تكون كمية العمل المستخدم فى الحصول على سلعة او انتاجها ، الظرف الوحيد الذى ينظم كمية العمل التى تحتكم عليها السلعة فى التبادل ، وهنا تميل كمية العمل هذه الى ان تتساوى مع كمية

---

(١) انظر : Ibid, P. 34.

(٢) انظر : Adam Smith, Wealth of Nations, op-cit pp. (49—62).

العمل التى تحتويها السلعة ، ومن ثم تنظم كمية العمل التى تحتويها السلعة كمية العمل التى تحتكم عليها فى التبادل .

- اما فى ظل الانتاج الرأسمالى الذى يتميز باستخدام رأس المال والعمل الأجير فانه يتعين ان يكون ثمن السلعة من الارتفاع بحيث يغطى ليس فقط أجور العمال ونفقة المواد المستخدمة ، وانما كذلك أرباح الرأسمالى .

فاذا ما اجبر العامل على ان يتخلى عن جزء من انتاج عمله لا تكفى كمية العمل التى تحتويها السلعة لتكون الظرف الوحيد الذى ينظم كمية العمل التى تحتكم عليها عند التبادل ، وانما يدخل ظرف آخر كمنظم للقيمة هو الربح والفائدة .

كذلك من الوقت الذى تصبح فيه كل الأرض فى المجتمع مملوكة ملكية خاصة ، فان جزءا آخر من نتاج العمل يتخلى عنه العامل لصاحب الأرض ويتمثل فيما يسمى بالريع(١) .

وفى المجتمعات الحديثة لم تعد كمية العمل التى تحتويها السلعة المنظم للقيمة وانما أصبح هذا المنظم هو الكيفية التى تتحدد بها مستويات التوازن بين الأجور والربح والريع التى تكون الثمن الطبيعى للسلعة(٢) أى ان مكونات الثمن الطبيعى للسلعة تعتبر المنظم للقيمة التى هى دائما كمية العمل التى تحتكم عليها السلعة فى التبادل عند آدم سميث .

---

(١) وفى هذا المعنى يقرر آدم سميث :

As soon as the land of any country has all become private property, the landords ...................... He (the labourer) must give up to the landlords a portion of what his labour either collects or producs. This portion ................. constitutes the rent of the land, and in the price of the greater part, of commodities makes a third component part.

(٢) انظر : — Adam Smith, Wealth of Nations, Ibid, P. 51.

— G.S.L. Turker, Ricardo and Marx, Economica No. 111 August 1961 P. 256.

والفائض – على هذا الأساس – يتحدد عند آدم سميث اولا : بالربح الذى يحصل عليه الراسماليون ويستخدمون به مزيدا من وسائل الانتاج وبذلك يتم تركيم راس المال والحصول على ربح اكبر وبالتالى توليد فائض اقتصادى ·

وتأخذ الفائدة التى يتقاضاها الراسمالى نظير توظيف رأسماله حكم الربح باعتبارها صورة اخري من صور الفائض الاقتصادى ·

وثانيا : بالريع الذى يحصل عليه ملاك الأراضي دون عمل يقومون به(١) ·

ولم يقتصر مصدر الفائض عند سميث على النشاط الزراعي كما هو الحال عند الطبيعيين الذين يقررون أن الفائض ( العينى ) لا يتحقق الا فى الزراعة ، بل ان كل انواع العمل المنتج فى نظره تعطى فائضا ، ولهذا ركز على العمل المنتج كوسيلة لتركيم رأس المال وتحقيق الربح وبالتالى الفائض وان كانت الزراعة فى نظره أكثر انتاجية من غيرها(٢) ·

ويمكن ان نخلص – على هذا الأساس – الى ان آدم سميث يقرر ان للسلعة قيمة لأنها نتاج عمل اجتماعى ، ويبحث سميث فى مدى هذه القيمة عن مقياس فى شروط تبادل هذه السلعة وينتهى الى ان هذا المقياس يوجد فى كمية العمل التى تحتكم عليها السلعة فى التبادل وانه مقياس عينى ثابت ·

وللتعرف على الفائض عند آدم سميث ، فانه يتساءل عما يحدد او ينظم مقدار كمية العمل التى تحتكم عليها السلعة عند التبادل ويجيب

---

(١) ادان آدم سميث جميع الطبقات غير المنتجة في المجتمع ومنها ملاك الأراضي والمسئولين عن الحرب والعدالة واعمال الخدمة البسيطة ·· حيث تتم اعالة هذه الطبقات من جانب الطبقات المنتجة وخاصة فى المجال الصناعى ·

(٢) أنظر :

Adam Smith, Wealth of Nations., op-cit pp. (313-314).

بان الأمر يختلف باختلاف المجتمع : ففي المجتمع البدائي تنظم كمية العمل هذه كمية العمل التي تحتويها السلعة ، اما في المجتمع الراسمالي فان المكونات المستقلة للثمن الطبيعي للسلعة وهي الأجور والفائدة والريع هي التي تنظم كمية العمل التي تحتكم عليها السلعة عند التبادل ، ومن ثم يظهر تبادل السلع ، وربما كانت نظرة آدم سميث للزراعة باعتبارها اكثر انتاجية من غيرها سببا لاهتمام « ريكاردو » من بعده بالنصيب النسبي لملاك الأرض « الريع » .

## المبحث الثاني

### نظرية القيمة عند دافيد ريكاردو[١]

يتوقف التطور عند دافيد ريكاردو - كما هو الحال عند آدم سميث - على تراكم راس المال ، فهو يهتم اساسا بعملية التراكم ولكن من زاوية تختلف عن تلك التي يهتم بها آدم سميث .

فآدم سميث يهتم بعملية الانتاج وتجدده حيث تتوقف عليها عملية التراكم ذاتها بينما يهتم ريكاردو باثر عملية التراكم هذه على الانصبة بالنسبة للطبقات الاجتماعية المختلفة في الدخل القومي وهي العمال وأصحاب رءوس الأموال وملاك الأرض ، وتمثل الأجور نصيب العمال ، والربح والفائدة نصيب الراسماليين ، والريع نصيب أصحاب الأرض نظير احتكار ملكيتهم لها .

ويعني هذا ان التراكم وتوليد الفائض ومن ثم التطور يتوقف اساسا عند ريكاردو على مصير النصيب النسبي لطبقة الراسمالية عبر الزمن ،

---

(١) انظر :

— David Ricardo, The Principles of Political Economy and Taxation, 1817 every man's Liberary, London T.M. Dent & Sons L.T.D.

— George J. Stiger, The Ricardian Theory of Value of distribution, The Journal of Political Economy, Columne LX, June 1952. PP. (200-207).

— Haim Brakai, The Emperical Assumptions of Ricardo's 93 Percent Labour Teory of Value, Economica volume g XXIV, No. 136 Nov. 1967 pp. (418-423).

— محمد دويدار ، دراسات في نظرية القيمة والثمن ، مرجع سابق الاشارة اليه

وبمعنى آخر على العلاقة بين الأنصبة النسبية للطبقات الاجتماعية الثلاثة السابقة فى الدخل القومى .

وللتعرف على القوانين التى تحكم توزيع الدخل القومى ، فانه يتعين بدراسة نظرية القيمة عند ريكاردو .

ويقرر ريكاردو فى هذا الخصوص ان القيمة تختلف جوهريا عن الثروة لأن القيمة لا تتوقف على الوفرة وانما على الصعوبة او السهولة فى انتاج السلعة .

ويبدأ ريكاردو عند دراسته للقيمة ببيان التفرقة التى قال بها آدم سميث بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، وبين بعض السلع التى تستمد قيمة مبادلتها من الندرة وبقيمة السلع التى تستمدها من العمل ؛ ثم يقول بان المنفعة رغم ضرورتها المطلقة لقيمة المبادلة ليست معيارا او مقياسا للقيمة .

وعليه فاذا ما كان للسلعة منفعة فانه يمكن أن تشتق قيمتها — والمقصود قيمتها التبادلية — من مصدرين :

الأول من ندرتها كاللوحات والتماثيل والصور والكتب وهى قليلة بالنسبة للسلع الأخرى ، وتتوقف على ثروة وقبول من يرغبون فى شرائها .

والثانى : من كمية العمل اللازمة للحصول عليها ، وهذا النوع من السلع هو ما يقصده بقيمة المبادلة(١) .

ويشير ريكاردو عند تحليلة للقيمة الى انه فى المجتمع البدائى تتوقف قيمة مبادلة السلع على الكمية المقارنة من العمل المبذول فى كل منها ؛ فهذه الكمية المقارنة من العمل المبذول هى التى تعتبر مقياسا ومنظما لقيمة مبادلة هذه السلع ، ويرتب ريكاردو على ذلك انه اذا كانت كمية العمل التى تحتويها السلع هى التى تنظم قيمة مبادلاتها ، فان قيمتها تزيد بزيادة كمية العمل ، وتنقص بنقصها(٢) .

---

(١) ، (٢) انظر :

David Ricardo, The Principles of Political Economy and Taxation, op-cit p. (5—7).

وفى هذا المجال يتفادى ريكاردو الخطأ الذى وقع فيه آدم سميث، ففى الوقت الذى يقرر فيه الأخير ان للسلعة قيمة لأنها نتاج العمل الاجتماعى نجده يتعثر فى تحديده لمقياس القيمة " حيث تنظم كمية العمل الاجتماعى اللازم لانتاج السلعة ـ فى نظرة ـ كمية العمل التى تحتكم عليها هذه السلعة عند التبادل فى حالة المجتمع البدائى ، وهو ما يعنى ـ عند ركاردو ان ما يحصل عليه العامل بتخليه عن السلعة سيكون متناسبا مع ما انتجه ، وبمعنى آخر تكون كمية العمل التى تحتويها السلعة مساوية لكمية العمل التى تحتكم عليها عند التبادل ، وتكون بالتالى ايا منهما صالحة لقياس التغيرات فى السلع الأخرى ، ولكنهما فى الواقع غير متساويتين لأن كمية العمل التى تحتويها السلعة تمثل مقياسا غير متغير حيث تتوقف على ظروف انتاج هذه السلعة وهى واحدة ، اما كمية العمل التى تحتكم عليها السلعة عند التبادل فمحل لتقلبات متعددة لانها تتوقف على ظروف انتاج ومبادلة السلع الأخرى بها وهى متغيرة(١) .

ويضيف ركاردو ـ فى هذا المجال ـ انه بعد ما بين آدم سميث عدم كفاية استخدام الذهب والفضة كوسيط متغير تقاس به قيمة السلع الأخرى ، اختار القمح واحيانا العمل كوسيط آخر ، وعما ـ فى راى ريكاردو ـ لا يقلان عن الذهب والفضة تغيرا(٢) .

والواقع ان سميث باعتباره للعمل كمقياس للقيمة او منظم لها لا يقصد به كمية العمل المبذولة فى انتاج السلعة ؛ اى التى تحتويها السلعة وانما كمية العمل المطلوبة فى السوق ، أو التى تحتكم عليها السلعة ، الأمر الذى جعله فى النهاية يتعثر فى تحديد مقياس او منظم للقيمة وهو ما تفاداه ريكاردو عندما جعل القيمة تتوقف على الكمية المقارنة من العمل المبذول فى كل من السلعتين المتبادلتين .

ويرى ريكاردو أنه اذا كانت القيمة النسبية للسلعة تتحدد بالكمية النسبية للعمل الذى تحتويه فان هذه الكمية تغطى فى الواقع كمية العمل الذى

---

(١) أنظر : David Dicardo, The Principles, ... Ibid, P. 7.

(٢) أنظر : David Ricardo, The Principles. ... Ibid, P. 8.

تحتويه السلعة مباشرة وكمية العمل المختزنة فى ادوات الانتاج التى تساعد في انتاج هذه السلعة اى كمية العمل غير المباشر(١) ٠

وقد ضرب لذلك مثال انتاج الجوارب الذى يتضمن اعداد الأرض لانتاج القطن الخام وغزله ونسجه وتجهيزه ثم تصنيعه فى نهاية الأمر وانتهى الى ان قيمة هذه الجوارب تتحدد بكميات العمل المختلفة التى تبذل فى الحصـــول عليها لامكان مقارنتها بقيم السلع الأخـرى ومن ثم تختلف هذه القيمة باختلاف كميات العمل المبذولة فى انتاج هذه السلع(٢) ٠

ولتوضـــيح ذلك ، ومع ادخـال العمل غير المباشر الذى تحتويه قيمة السلعة ٠ يعرض ريكاردو رايه فى تحديد القيمـة النسـبية للسـلعة ، فهو يفترض :

اولا ـ ان الجزء المستخدم من راس المـال فى كل من السلعتين المتبادلتين انتج بنفس الكمية من العمل ٠

ثانيا ـ ان الجزء الذى انتج بنفس الكمية من العمل له نفس العمر ٠

وعلى اساس ذلك ، يحدد ريكاردو المقصـود بالعمـل غير المباشر الذى يحتوى السلعة ، ويقصد به العمل فى انتاج وسائل الانتاج التى يستخدمها العامل بالاضافة الى العمل المبذول فى كل ما هو لازم لانتاجها ٠

وعليه تختلف قيمة السلع حتى ولو تساوت كمية العمل المباشر المبذول فى كل منها :

ـ ان اختلفت كمية العمل غير المباشر المبذول فى كل منها ٠

---

(١) أنظر :

Haim Barkai, The Emprical Assumptions of Ricardo's 93 Per-cent Labour Theory of value op-cit p. 194.

(٢) أنظر :

David Ricardo, The Principles, ..., op-cit pp. (13-15).

ـ او تساوت كمية العمل غير المباشر فى كل منها ، واختلف طول عمر وسيلة الانتاج ( الآلة مثلا ) ، فاذا كانت قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المباشر وغير المباشر المبذول فى انتاجها ، فان الاقتصاد فى استخدام العمل بنوعيه يؤدى الى خفض قيمة السلعة ٠

ويسرى هذا المبدا على كل حالات المجتمع البدائى والحديث ( الراسمالى ) ، بمعنى انه يستوي أن يكون العامل يحصل على كل نتاج عمله او فى الحالة التى تكون فيها وسائل الانتاج مملوكة لطبقة من الناس ، ذلك أن نمط توزيع النصيب النسبى للطبقات الاجتماعية المختلفة فى الدخل القومى لا يؤثر على القيمة النسبية للسلع ، لأن الأمر يتعلق بتوزيع قيمة منتجة فعلا ، وتعكس العلاقات الاجتماعية للانتاج التى تحدد نمط التوزيع ٠

وعليه فمقدار نسبة الأجور ارتفاعا وانخفاضا لا تكون له اهمية الا فى شأن الربح ، اذا ان الربح يرتفع او ينخفض تناسبا مع ما اذا كانت الأجور منخفضة او مرتفعة ٠

ويتناقش ريكاردو بعد ذلك التعديلات التى يمكن ان تطرا على مبدا ان قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المباشر وغير المباشر اللازم لانتاجها حيث يقرر انه فى كل حالات المجتمع يوجد اختلاف :

اولا : فى كمية العمل المبذولة فى وسيلة الانتاج الثابتة ٠

ثانيا : في طول عمر وسيلة الانتاج ٠

ثالثا : فى نسبة راس المال الثابت الى راس المال المتغير ٠

وينتهى الى ان هذا الاختلاف يؤدى الى ان تغير الأجور يؤثر تأثيرا مختلفا على السلع التى تنتج فى ظروف مختلفة ؛ ومن ثم يؤدى الى التاثير علي الربح تأثيرا مختلفا ٠

ويضيف ريكاردو سببا آخر يدخل الى جانب العمل الضرورى اللازم

لانتاج السلعة ويؤثر فى قيمة مبادلتها وهو التفاوت بين نوعى راس المال الثابت والمتداول ، ذلك ان ارتفاع الأجور يؤدى الى انخفاض الأثمان النسبية فى حالة السلع التى تكون نسبة راس المال الثابت أكبر أو عمر الآلة طويل ، ويؤدى الى ارتفاع الأثمان النسبية فى حالة السلع التى لا يستخدم فيها راس المال الثابت أو تكون نسبته ضئيلة(١) ٠

وهذا القول فى نظر ريكاردو ينطبق على كل حالات المجتمع البدائى والحديث ( الرأسمالى ) وليس على المجتمع الحديث فقط كما هو الحال عند آدم سميث ٠

تلك هى التغيرات التى تطرأ على الربح من خلال نظرية القيمة عند ريكاردو ٠

هذا وقد تطورت نظرية العمل فى القيمة على ايدى الاقتصاديين الذين جاءوا بعد آدم سميث وريكاردو امثال سينيور Senior وجون ستيوارت ميل John S. Mill الى نظرية نفقة الانتاج ، وهى اوسع مدى من نظرية العمل فى القيمة ٠

وسواء كان العمل هو نفقة الانتاج الوحيدة أو كانت نفقة الانتاج تشمل الى جانب العمل راس المال والأرض ، فان هناك انتقادات وجهت الى نظرية نفقة الانتاج من اهمها ما يأتى(٢) :

١ ـ انها لا تفسر تغير قيمة السلعة من وقت الى آخر ، فنفقة الانتاج التى بذلت فى انتاج السلعة لا تتغير بعد الانتهاء من صنعها ، ومع ذلك فان

---

(١) انظر : David Ricardo, The Principales ... Ibid PP. (23-24).

(٢) انظر : مصطفى كامل السعيد ، احمد رشاد موسى ، محاضرات فى مبادىء علم الاقتصاد الطبعة الثانية ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٥ ص (٣٠٩) ٠

كما اهتمت نظرية تفسير القيمة على أساس نفقة الانتاج فقط بجانب المنتجين اى جانب العرض وما يحددة من نفقات انتاج ، دون أن تتعرض لجانب المستهلكين اى الطلب ، ومن ثم عجزت عن تفسير اقبال المستهلكين أحيانا على سلعة يزيد ثمنها عن نفقة انتاجها ٠ وبالاضافة الى هذا عجزت هذه النظرية عن تفسير اختلاف نفقة الانتاج من منتج الى آخر فى الوقت الذى يكون فيه ثمن السلعة واحدا فى السوق ٠

انظر : محمد خليل برعى ، مبادىء الاقتصاد ، مطابع الدجوى ، القاهرة ١٩٧٥ ص (١٢٤ـ١٢٥) ٠

المشاهد ان قيمة السلع والخدمات تتغير بازيادة او النقصان واحيانا بصورة حادة بحيث تنقطع الصلة بين قيمة السلعة ونفقة انتاجها . ولقد دعا هذا النقد الاقتصادى الامريكى كارى Cary الى ان يعدل من آراء هذا الفريق بقوله ان الذى يحدد قيمة السلعة ليس نفقة انتاجها التى تمت فى الماضى ولكن نفقة اعادة انتاجها Cost of reproduction أى نفقة انتاج سلعة مماثلة فى الوقت الحاضر .

٢ - على الرغم من ان تعديل كارى قد خطا بالنظرية خطوات واسعة الى الأمام ، الا ان النظرية لا زالت قاصرة عن اعطاء تفسير صحيح لقيم كثيرة من السلع ، فطوابع البريد النادرة أو التحف الفنية الرائعة مثلا تكون نفقة انتاجها اقل بكثير من قيمتها ولهذا تم اللجوء الى معيار تفسير القيمة بالرجوع الى منفعتها ، وهو ما سنعرض له بعد ان نطرح باختصار نظرية القيمة وفائض القيمة عند ماركس .

## المبحث الثالث

### نظرية القيمة وفائض القيمة عند ماركس(١)

وهى نظرية للعمل فى القيمة ، تقدم تفسيرا لها كأساس لتحديد الأثمان لمصدر القيمة وقياسها .

ويبدأ ماركس بتحليل تبادل السلعة فى المجتمع الراسمالى مظهرا بذور التناقض فى هذا المجتمع ، وينتقل من السلعة الى شروط تبادلها ، الى النقود . ثم الى تحول النقود الى راسمال ، وفى أثناء عملية الانتاج تزداد قيمة راس المال ، وهذه الزيادة فى القيمة تجد أصلها فى شراء سلعة بواسطة الراسمالى ، وتتميز عن غيرها من السلع بأنها تنتج أثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هى ، هذه السلعة هى القدرة على العمل أو قوة العمل حيث تخلق هذه

---

(١) أنظر : كارل ماركس ، راس المال ، ترجمة الدكتور راشد البراوى ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٧

— رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٣٩ وما بعدها .

— Karl Marx, Theories of Surplus vaule (Three Volumes).

— Karl Marx, Introduction to the Critique of Political Economy.

السلعة عند العمل فائض القيمة الذى هو مصدر رأس المال ، فراس المال ينتج اذا فى عملية الانتاج الحقيقية .

هذا وتتحلل قيمة السلعة الى : ر + م + ف حيث ر تمثل قيمة الجزء من راس المال ذى القيمة الثابتة Constant Capital ( مبانى وآلات ) وهى التى تنتقل الى السلعة بفضل العمل ، م تعنى قيمة قوة العمل ( وهي نفسها سلعة تشترى بقيمتها ) المستعملة فى الانتاج ، وهى ما يسميه ماركس راس المال المتغير Variable Capital ( اى الجزء من راس المال الذى يخصص لشراء قوة العمل ) ، ف تساوى قيمة الناتج الفائض اى فائض القيمة التى ينتجها العمل ويختص بها راس المال نفسه . بمعنى آخر يقوم الراسمالى بشراء قوة العمل كسلعة فى السوق لاستخدامها في انتاج السلع ثم لا يلبث نفس الشخص أن يعود الى السوق كبائع للسلعة المنتجة ، ويمثل الفرق بين قيمة قوة العمل التى يدفعها الرأسمالى وقيمة ناتج العمل التى يحصل عليها « فائض القيمة » ، ويحصل عليها الراسمالى دون ان يدفع ما يقابله .

ويستخلص ماركس من هذا التكوين للقيمة بعض العلاقات :

$\frac{ف}{م}$ = معدل فائض القيمة ، ويمثل النسبة بين فائض القيمة وراس المال المتغير ، $\frac{ر}{م}$ = التكوين العضوى لراس المال The Organic Composition of Capital وتعنى هذه العلاقة ان رأس المال الثابت ممثلا فى المبانى والآلات وراس المال المتغير ممثلا فى الأجور التى تدفع للعمال ، هى ما يمكن ان يتحكم بها الرأسمالى فى درجة الاستغلال .

واخيرا $\frac{ف}{ر + م}$ = معدل الربح .

ونشير بعد ذلك الى نظرية المنفعة الحدية للسلعة فى تفسير القيمة .

# الفصل الثاني

## نظرية المنفعة الحدية للسلعة

ظهرت المدرسة الحدية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في انجلترا والنمسا وسويسرا على يد كل من جوشن وجيفونز وكارل مينجر وليون فالراس ، وقد كان لهم الفضل في تفسير لغز القيمة Paradox of value الذى اشار اليه آدم سميث في ان بعض السلع تكون منفعتها عالية جدا كالخبز والماء ومع ذلك تكون قيمتها التبادلية منخفضة ، بينما البعض الآخر منها كالذهب والفضة على العكس قيمته التبادلية مرتفعة ومنفعته منخفضة ٠

وفى هذا الخصوص اوضحت هذه المدرسة أن المنفعة الكلية للخبز او الماء مرتفعة بالطبع ، ولكن الكميات المتاحة منهما كبيرة بحيث يستطيع اى فرد ان يشبع حاجاته ، وتكون الاضافة المترتبة على الوحدة الأخيرة من استهلاك اى منها محدودة الاثر في منفعتها والعكس بالنسبة للذهب او الفضة . اذ بالرغم من انخفاض منفعتهما الا انه لكون الكمية المتاحة منهما محدودة ، ومن ثم فان المنفعة الحدية لمثل هذه السلع تكون مرتفعة ٠

وعلى هذا الأساس تكون المنفعة فى نظر هذه المدرسة هى المحدد للقيمة ؛ وبما ان المنفعة الحدية هى التى تحدد قيمة السلعة ، فان عنصر الندرة يدخل اساسا فى تحديد قيمة السلع ٠

وقد افترض الحديون ، وهم بصدد تحليل القيمة ، وجود المنافسة الكاملة ، وقسموا دراستهم للقيمة تبعا لتقسيم الأموال الى اموال الاستهلاك وأموال الانتاج ٠

ومن الملاحظ ان المنفعة ليست صفة موضوعية كامنة فى المنتجات أو لصيقة بها ، بل انها صفة شخصية خالصة ونسبية حيث انها علاقة مباشرة بين السلعة والانسان ومن ثم تختلف هذه المنفعة من شخص الى آخر ٠

## نقد النظرية :

اعتمدت هذه النظرية – كما رأينا – على المنفعة الحدية فى تفسيرها للقيمة ، ومن ثم الاهتمام بتحليل الطلب . ولكنها بالغت فى الاعتماد على المنفعة الحدية دون ان تأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى فى تحديد القيمة كالعوامل الشخصية والعوامل المالية ، واثر المنظمات الاجتماعية فى الطلب والعناصر الاحتكارية فى تحديد القيمة .

ولقد ادى اعتماد هذه المدرسة على « الرجل الاقتصادى » فى تحليل القيمة ، وهو لا يعدو أن يكون نوعا من التبسيط فى التحليل الاقتصادى ، ادى ذلك الى اسقاط الكثير من الاعتبارات الأخرى السالفة الاشارة اليها بخلاف عنصر المنفعة ، فى حين ان هذه الاعتبارات يمكن ان تؤثر بجوار المنفعة فى تحديد القيمة .

ومن ناحية أخرى فان الطلب العام ، اى الطلب الذى تقوم به الهيئات العامة ، وهو لا يستند الى احساسات افراد الجماعة بالمنفعة ، هذا الطلب يستند الى احساسات من يمثلون هذه الجماعة ، وكثيرا ما تختلف احساساتهم عن احساسات الجماعة ذاتها . وبالتالى فانه يصعب القول ان الطلب العام يستند الى تفضيلات الجماعة لأنه يستند الى ارادة السلطة العامة .

وكون المدرسة الحدية تعتمد على المنفعة الحدية فى تفسير القيمة فانها تهتم فقط بجانب الطلب دون جانب العرض الذى اهتمت به نظرية نفقة الانتاج .

وهذا الاتجاه من جانب هذه المدرسة معيب ايضا بعد ازدياد تدخل الدولة فى الطلب والعرض وفى الأثمان مباشرة او عن طريق فرض الضرائب ، وبعد اتساع دور العناصر الاحتكارية لأن سوق المنافسة الكاملة كما سنرى لا تعدو ان تكون حالة افتراضية غير واقعية .

ونشير اخيرا الى النظريات التى تعتمد على جانبى الطلب والعرض معا فى تفسير القيمة .

# الفصـــل الثـــالث

## النظريات التى تعتمد على جانبى الطلب والعرض معا فى تفسير القيمة

رأينا أن نظريات نفقة الانتاج اقتصرت فى تفسير القيمة على جانب العرض ، وان نظرية المنفعة الحدية اقتصرت على جـانب الطلب ، وهـذه او ذاك ، فى اقتصارها على جانب واحد ، عجزت عن تفسير القيمة · ولذلك ظهرت محاولة تهدف الى الجمع بين جانبى العرض والطلب وانتهت هذه المحاولة على يد « ألفرد مارشال » الى اساس مزدوج للقيمة ·

وقـد أسس مارشـــال افكاره فى هـذا الخصـوص على افكار جون باتيســت ســاى Jean B. Say. حيث تتوقف قيمة السلعة عند الأخير ليس فقط على مقدار العمل الذى بذل فى انتاج السلعة ، وانما كذلك على المنفعة . فكان ساى ادخل عنصرى نفقة الانتـاج والمنفعة ، وبالتالى جانبى العرض والطلب فى تفسير القيمة ·

وقد تمم ساى بوجهه نظره هذه اساسا لما اطلق عليه نظرية الازدواج او النظرية الموفقة التى نجدها أكثر نضجا عند مارشال ·

**نظرية القيمة عند مارشـــال :**

انتقد الاقتصاديون المدرسة التقليدية فى تفسير القيمة وذلك لأنها اهملت جانب الطلب ، كما انتقـدوا المدرسة الحدية لاهمالهـا جانب العرض وامام هذه الانتقادات اتجـه الاقتصـاديون وعلى رأسـهم الفرد مارشال الى ادخال جانبى الطلب والعرض فى تفسير القيمة ، ولكنهم احتفظوا فى تحليل العرض والطلب بفكرة المنفعة الحدية · وانتهى مارشـــال فى هذا الخصـوص الى أن ثمن اى سـلعة انما يتحدد بناء على التفـاعل بين طلب المسـتهلكين ، وتحدده منفعة السلعة ، وبالتحديد المنفعة الحدية لها ، وعرض السلعة ويحدده نفقة انتاجها وعلى وجه التحديد النفقة الحدية لها ·

فالمستهلك يكون على استعداد لدفع ثمن يتناسب مع المنفعة الحدية للسلعة والتى تتناقص مع تزايد الكمية المستهلكة منها .

والمنتج يكون على استعداد لبيع السلعة بثمن يتناسب مع نفقة انتاج الوحدة الأخيرة منها ، بمعنى انه حتى يمكن خلق الحافز لدى المنتج ليزيد انتاجه من السلعة بمقدار وحدة اضافية ، فلا بد ان يكون الثمن الموجود فى السوق من الارتفاع بحيث يغطى نفقة انتاج هذه الوحدة .

وعليه فان هذه النظرية عند مارشال تعتمد على جانبى الطلب والعرض وهما ما سنعرض اليهما بعد ذلك فى الباب الأول .

---

# الباب الاول

## نظرية الطلب ونظرية العرض

---

راينا ان التبادل فى الاقتصاد الراسمالى يتم على أساس قيمة السلعة او الخدمة فى السوق ، أى ثمن هذه السلعة أو الخدمة ، حيث يتحدد هذا الثمن عن طريق تلاقي قوى الطلب والعرض فى هذه السوق • ولهذا اضحى جهاز السوق او الثمن Market or Price Mehanism الخصيصة الأساسية من خصائص اسلوب الانتاج فى الاقتصاد الراسمالى •

كما راينا أن نظام السوق يحقق وظائف أخرى : فهو ينظم الانتاج عن طريق النفقات ، ومن خلال القرارات الاقتصادية التى تتم بناء على هذه النفقات أو التكاليف ، وعلى هذا النحو يتم توزيع الموارد الاقتصادية بين اوجه الانتاج المختلفة ، ومن ثم يتحقق التوازن بين العرض والطلب بالنسبة لعناصر الانتاج •

ويمكن ان نضيف فى هذا الخصوص أن جهاز السوق يحدد الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الراسمالى ، ولهذا يتيح لهذا الاقتصاد ان يعمل ويحقق تقدمه من خلال هذا الجهاز •

والواقع انه بالرغم من أن معظم التساؤلات الاقتصادية عن نظام السوق او جهاز الثمن تتم من خلال امكانيات تلاقى قوى الطلب والعرض ، فان هذا النظام او الجهاز لا يخلو من تأثيرات أخرى لا ترتبط بالسوق ذاته ، فكما ان الأفراد او الأسر مشترون وبائعون فى نفس الوقت ، فأنهم ليسوا مجرد مستهلكين ، الأمر الذى اطلق معه بعض الكتاب على النظام الاقتصادى الراسمالى عبارة « الاقتصاد المختلط(١) » •

---

(١) انظر : Robert Dorfman, The Market Mechanism; Current Issues in The Americon Economy, 1978-1979 Edition, Editd by Robert C. Puth, pp. 5—9.

ومن ناحية اخرى ، فان نظام السوق لا يولد نتائج كاملة حتى فى اطار الجانب النظرى ، ذلك أنه لا يحقق عدالة فى توزيع الدخول ، وذلك لأن الثروات والمواهب والطموح لدى الأفراد تميل لأن تكون موزعة توزيعا غير عادل .

ومع ذلك فان بعض الكتاب يرون ان نظام السوق كما يحقق حرية الاختيار للمنتجين والمستهلكين على السواء ، فانه يتمتع بالمرونة الكافية لاحداث التغيرات المختلفة بين الطلب والعرض ، ومن ثم يؤدى – فى نظرهم الى تحقيق الكفاءة[1] . Efficiency من خلال الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية ، وذلك على التفصيل الذى سلفت الاشارة اليه .

**تقسيم :**

تقتضي الاشارة الى نظام الأثمان ككل أن نعرض لكل ما يتعلق بقوى الطلب والعرض وتكون الثمن ، ولكن لأننا نستهدف فى هذا المجال أن نلمح الى تلك القوى من خلال النظرة العامة فقط ، فاننا سنقتصر على دراسة كل من أساسيات الطلب والعرض وتكون الثمن .

وبناء على ذلك يشتمل هذا الباب على ما يلى :

**الفصل الأول : أساسيات نظرية الطلب .**

**الفصل الثانى : اساسيات نظرية العرض .**

**الفصل الثالث : اساسيات نظرية الثمن .**

---

(١) انظر :
— Milton H. Spencer, Contemporary Microeconomics, op. cit., pp. 16—17.

# الفصـــل الأول

## اساسيات نظرية الطلب

يقتضي الحديث في هـذا الفصـل ان نعرض لطلب المستهلك الفـرد والعوامل التى تؤثر عليه ثم طلب السوق او الطلب الكلى ·

ونرى أن يتم ذلك من خلال المبحثين الآتيين :

**المبحث الأول :** طلب المستهلك الفرد والعوامل التى تحدده ·

**المبحث الثانى :** طلب السوق او الطلب الكلى ·

# المبحث الأول

## طلب المستهلك الفرد والعوامل التى تحدده

**الطلب الفردى :**

يقصد بالطلب الفردى او طلب المستهلك الفرد طلب اى وحدة اقتصادية لسلعة أو خدمة معينة ، وسواء كانت هذه الوحدة فردا او عائلة ذات انفاق مشترك ·

ويختلف الطلب الفردى عن الرغبة فى الحصـــول على شيء ما ، فحيث تمثل الرغبة مجـرد الأمل فى الحصــول على هـذا الشيء ، فان الطلب يتعدى حـدود هذه الرغبـة الى القـدرة على دفع ثمن هـذا الشيء فى زمن معين ، فطلب اقتناء مسـكن مثلا يقتضي على هذا الأسـاس انصراف الارادة أو الرغبة الى الحصـــول على هذا المسكن وفى ذات الوقت القدرة على دفع ثمن هـذا المسكن في زمن معين(١) ·

---

(١) لا ينفى هذا أن بعض الحاجات وخاصة الضرورية منها يهتم بها المخطط في المجتمعات الاشتراكية وذلك لتلبيتها حتى ولو لم يكن لدى أصحابها القدرة على دفع ثمنها كليا او جزئيا ، من خلال اشباع هذه الحاجة مباشرة أو عن طريق قيام الدولة بدفع اعانة تمكن من الحصول على هذه الحاجة الضرورية ، ومن ثم تتحول الرغبة الى طلب فى النهاية ·

ويتحدد الطلب فى أى وقت بمجموعة من العوامل المختلفة بعضها كمى يمكن قياسه ، والبعض الآخر كيفى غير قابل للقياس فثمن سلعة معينة أو خدمة معينة ولتكن البرتقال يحددها ثمن البرتقال نفسه والفواكه البديلة ، كما يحددها دخل المستهلكين وعددهم ، وهذه كلها عوامل كمية يمكن قياسها او حسابها رقميا ، ويضاف الى هذه العوامل عوامل كيفية اخرى مثل أذواق المستهلكين وعاداتهم ونمط الحياة التى يعيشونها .. الخ ، وهى عوامل - كما قلنا - يتعذر قياسها ، اذ لا توجد وسيلة حسابية يمكن بها التعرف على التغيرات التي تطرا على مثل هذه العوامل .

### قانون الطلب :

يمثل الطلب علاقة توضح الكميات المختلفة من سلعة معينة يرغب ويستطيع المشترى شراءها بأثمان معينة فى فترة زمنية معينة ، وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى - بخلاف الثمن - على حالها .

وفى حدود هذه العلاقة يقرر قانون الطلب انه كلما ارتفع ثمن هذه السلعة كلما قلت الكمية المطلوبة منها ، وكلما انخفض ثمن السلعة كلما ازدادت الكمية المطلوبة منها ، وذلك بافتراض بقاء تلك العوامل الأخرى ثابتة ، وهى الطريقة المعروفة بـ Ceteris Paribus وهو لفظ لاتينى يعنى Other things remain the Same اى ان كافة الظروف الأخرى تظل ثابتة .

ويعنى ذلك ان العلاقة بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة منها علاقة عكسية .

### جدول الطلب :

ومن ناحية اخرى يمثل جدول الطلب قائمة تشير الى عدد من وحدات سلعة معينة يمكن شراؤها بأثمان معينة فى فترة زمنية معينة .

ويوضح ذلك الجدول التالى .

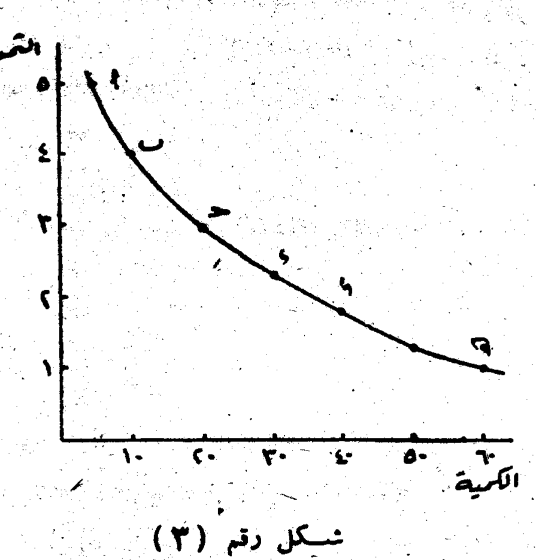
## جدول الطلب وتغير ثمن السلعة

### جـــدول رقم (٣)

| | الثمن بالجنيهات للاردب من القمح | الكمية المطلوبة |
|---|---|---|
| ا | ٥ | ٥ |
| ب | ٤ | ١٠ |
| حـ | ٣ | ٢٠ |
| د | ٢ | ٣٥ |
| هـ | ١ | ٦٠ |

فاذا كان ثمن اردب القمح خمسة جنيهات ، فان مستهلكا ما يستطيع شراء خمسة فقط ، على أنه اذا انخفض الثمن الى اربعة جنيهات ، فانه يستطيع شراء عشرة ارادب بدلا من خمسة وهكذا ، حتى انه اذا انخفض الثمن الى جنيه واحد فقط . فان المستهلك يستطيع شراء ستين اردبا من القمح .

ويمكن تمثيل هذا الجدول برسم بياني يوضح نفس النتيجة كما يلي :




شـكل رقم (٣)

ويسمى المنحنى الذى يصف العلاقة بين ثمن السلعة أو الخدمة والكمية المطلوبة منها بمنحنى طلب المستهلك ، وهو ينحدر من اعلى الى أسفل والى اليمين معبراً بذلك عن تزايد الكمية من السلعة بتناقص ثمنها وتناقص هذه الكمية بتزايد ثمنها ٠

وفى ذلك يمثل هذا المنحنى مجموعة من النقط تشير كل منها الى أكبر معدل لشراء المستهلك لسلعة معينة عند ثمن معين وفى زمن معين ، وذلك بافتراض بقاء العوامل الآخرى ثابتة ٠

ويوضح منحنى الطلب – من ناحية اخرى – انه بمثابة خط فاصل boundary line ٠ فكل نقطة أسفل هذا المنحنى ممكن شراؤها بثمن معين وفى زمن معين ، واى نقطة اعلى هذا المنحنى غير ممكنة في ظل الظروف السائدة لحظة الطلب ٠

ومن دراسة قانون الطلب وجدول الطلب ومنحنى الطلب نستطيع ان نؤكد العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وثمن هذه السلعة فى زمن معين ، وهى كذلك فى معظم الآحيان ، ويكون الميل بالتالى سالبا او متناقصا ، لكن ذلك لا ينفى ان ثمة حالات استثنائية يمكن حصرها كما يلى :

(١) حالة السلع الرديئة او الدنيا : Inferier Goods

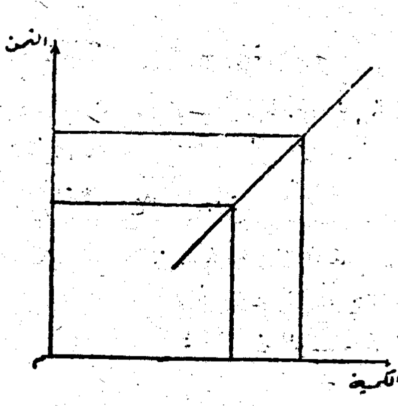
ويطلق على هذه السلع « سلع جيفن Giffen (١) وهو اقتصادى انجليزى عاش فى الفترة من عام ١٨٣٧ الى ١٩١٠ ٠ ويقصد بهذه السلع تلك التى تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك او الأسرة ، ومثال ذلك : البطاطس ، الخبز ، الزبد الصناعى ، بعض انواع الملابس المصنوعة من الأقمشة الرخيصة ٠٠ الخ ، وقد لاحظ جفن انه مع ارتفاع ثمن البطاطس اثناء المجاعة فى ايرلندا ، ازدادت الكميات المستهلكة ، والعكس كلما انخفض ثمنها ، نقصت الكميات المطلوبة منها ، وذلك خلافا للقاعدة العامة العكسية التى تحكم علاقة الثمن بالكمية المطلوبة من السلعة او الخدمة ، وتفسير ذلك انه اذا ارتفع ثمن هذه السلع مثلا نتيجة لارتفاع الأثمان عموما ، فان

---

(١) أنظر : Stigler G. J., "Notes on the History of the Giffen Paradox., in Essays in the History of Economics" The University of Chicago and London 1965, pp. 374—384.

ذلك يترتب عليه نقص الطلب على السلع الأخرى لصالح هذه السلع الرخيصة نسبيا .

ولهذا فان منحنى الطلب يأخذ في هذه الحالة الشكل رقم ( ٤ ) المبين بالرسم :




شكل رقم ( ٤ )

ويتضح من هذا الرسم ان منحنى الطلب يرتفع الى اعلى ومن اليسار الى اليمين ، ومن ثم تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها علاقة طردية والميل موجبا او متزايدا بالتالى ، وذلك على عكس القاعدة العامة في ذلك

**(٢) حالة السلع التفاخرية :** Prestige Goods

وهذه السلع ذات صفة خاصة لدى المستهلكين من أصحاب الدخول المرتفعة حيث يطلبونها اساسا بغرض المباهاة او التفاخر . ولهذا فانه من المتصور ان يكون لدى المستهلك دافع خاص لزيادة طلبه حينما يرتفع ثمنها ، كما يحتمل ان يقل الطلب على هذه السلع اذا انخفض ثمنها على اساس انها تصبح فى مكنة الكثيرين .

وتطبيقا لذلك ، فان ارتفاع اثمان الأعمال الفنية لبعض مشاهير الفن يؤكد غالبا ندرتها وقيمتها ، ولهذا فان هذا العنصر يدفع الأغنياء الى اقتناء مثل هذه الأعمال ولو من باب التفاخر ومن ثم يزداد الطلب عليها والعكس صحيح اذ ان انخفاض أثمانها قد يقلل قيمتها فى نظر مستهلكيها فيقل الطلب عليها .

ومن ناحية اخرى ، فان ارتفــاع ثمن الســلعة قد لا يعنى جودة أكبر للسلعة ذاتها ، ومن ثم فان بعض المحلات التجارية تعمد احيانا الى رفع ثمن السلعة تصريفا للزائد منها بهــدف اســتغلال الاعتقاد السائد بأن الثمن المرتفع للسلعة يعنى جودتها

**العوامل الأخرى التى تحدد طلب المستهلك(١) :**

سبق ان رأينـا تأثير ثمن السلعة او الخدمة على الكمية المطلوبة منها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ، واشرنا الى أن العوامل الأخرى هى دخــل المستهلك ، وذوقه ، واثمان السلع الأخرى ·

والواقع أنه يمكن التعبير عن العلاقة بين طلب المستهلك وهذه العوامل كما رأينا ، بالقول أن طلب المستهلك يتوقف على أو يتحدد « أى دالة » بثمن السلعة ، ودخل المستهلك ، وذوقه ، واثمان الســلع الأخرى · وتسمى هذه العــلاقة بــدالة الاســتهلاك الفرى Individueal Consumption Function وهــذه العــلاقة مركبة وتبين ان طلب المستهلك الفــرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة ·

هذا وقد رأينا أنه اذا أردنا أن نبحث طبيعة العلاقة بين التغير فى كل من هذه العــوامل والتغير فى الطلب ، فانه يتعين أن نلجــأ الى حيلة منهجية مؤداها افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة ·

ولنبحث الآن اثر تغير كل منها على الكمية المطلوبة من السلعة او الخدمة فيما يلى :

**اولا - التغير فى الدخل :**

يؤثر تغير دخل المستــهلك على الــكمية التى يقبل على طلبها من الســلعة أو الخــدمة عن طريق تأثيره على المنفعــة النهائيــة للنقــود التى تحت تصرف المستهلك ، فاذا افترضنا أن دخل المستهلك قد تغير بالزيادة ، أى اذا ازدادت كمية ما معه من نقود ، فان ذلك يؤدى وفقا لقانون تناقص المنفعة الحدية(٢)

(١) أنظر : محمد دويدار ، الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ وما بعدها ·

— R. G. Lipsey, An Introduction to Positive Economics, Weidenfeild and Nicolson, London 1974 pp. (74—77).

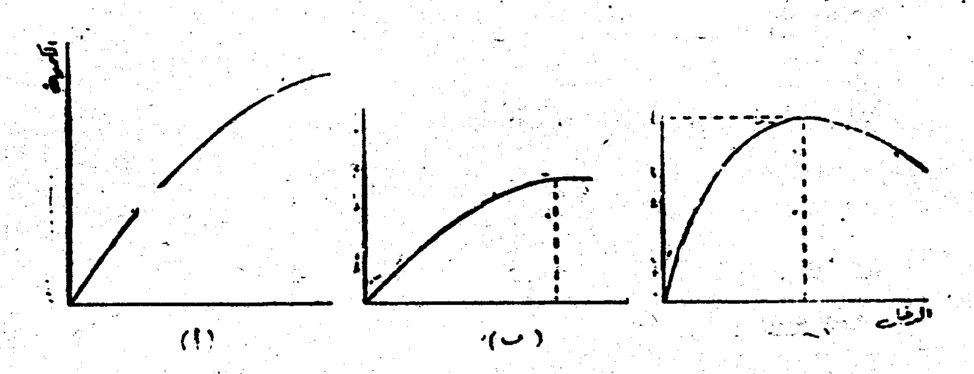
(٢) سنشير الى هذا القانون تفصيلا عنــد الحديث عن نظرية ســلوك المستهلك ·

الى انخفاض المنفعة الحدية للنقود على اساس انها سلعة ولها منفعة حدية ايضا ، اى ان ما يضحى به المستهلك من منفعة مقابل الحصول على وحدة السلعة او الخدمة عند اى ثمن يقل عما كان عليه قبل زيادة دخله .

وعلى هذا الأساس ، فان انخفاض المنفعة النهائية للنقود نتيجة لزيادة دخل المستهلك يؤدى الى زيادة الكمية التى يطلبها من السلعة او الخدمة عند كل ثمن . كما ان انخفاض الدخل يؤدى الى الاقلال من طلب المستهلك على السلع والخدمات المختلفة .

كان ذلك عن الحالة الاكثر انتشارا والتى تؤدى فيها زيادة الدخل الى زيادة الكمية المطلوبة خلال فترة معينة وبالنسبة لكل مستويات الدخل ، ويمكن التعبير عن هذه الحالة بالشكل رقم (٥) حيث يبين المنحنى بهذا الشكل ان الطلب والدخل يتغيران فى نفس الاتجاه .

على انه فى حالة استثنائية اولى لا تؤثر الزيادة فى الدخل على الكمية المطلوبة من السلعة ، وهو ما يحدث فى حالة السلع التى تشبع حاجة المستهلك بواسطتها كلية عندما يصل الى مستوى معين من الدخل .




**شكل رقم (٥)**

وفيما بعد هذا المستوى لا تؤثر تغيرات الدخل فى الكمية المطلوبة من السلعة ، فعندما يكون دخل العائلة مرتفعا ، فانها قد اشبعت كل حاجتها الى ملح الطعام مثلا بشراء كمية معينة منه ، وعليه لا يتاثر طلبها على الملح بزيادة الدخل بعد ذلك ، ويبين الشكل رقم (٥ ب) العلاقة بين الطلب والدخل فى

حالة مثل هذه السلعة اذ لا يتغير الطلب مع زيادة الدخل بعد وصوله الى مستوى معين ·

وفى حالة استثنائية ثانية قد تؤدى الزيادة فى الدخل بعد مستوي معين الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة ، وهو ما يحدث فى حالة السلع التى تكون رخيصة نسبيا ، وتمثل بديلا رخيصا لسلع اخرى ، كالخبز والبطاطس التى يتم احلال اللحوم والألبان محلها وذلك عندما يزيد الدخل ليتعدى مستوى معينا ، وتسمى السلع التى ينقص الطلب عليها مع زيادة الدخل بالسلع الدنيا او الرخيصة · ويبين المنحنى فى الشكل رقم (٥) العلاقة بين الطلب والدخل فى حالة هذه السلع حيث انه ابتداء من مستوى معين من الدخل تؤدى الزيادة فى الدخل الى نقص الكمية المطلوبة منها ·

**ثانيا ـ تأثر تغير ذوق المستهلك على طلب السلعة او الخدمة :**

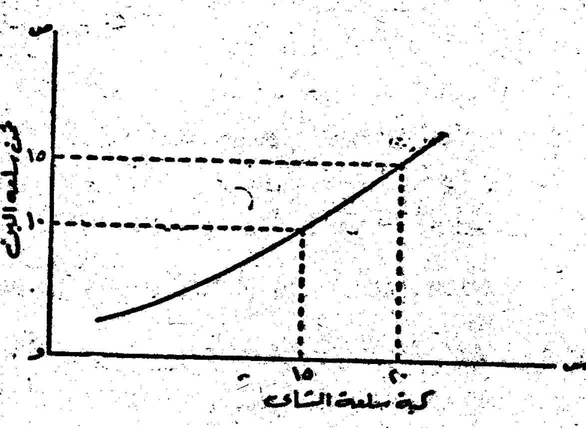
اذا افترضنا ان ذوق المستهلك تغير لصالح سلعة معينة بدلا من اخرى ولتكن البرتقال بدلا من اليوسفي مثلا ، فان هذا التغير معناه ان تقدير المستهلك لمنافع الوحدات المختلفة من البرتقال قد تغير بالزيادة ، وبعبارة اخرى ان المنفعة الحدية للبرتقال قد زادت ومن ثم يزيد المستهلك من طلبه لهذه الوحدات · اما اذا تغير ذوق المستهلك فى غير صالح سلعة البرتقال فان الكمية التى يطلبها منها تنقص على هذا الأساس ،و فى حالة زيادة طلب السلعة نتيجة لتغير ذوق المستهلك فان منحنى طلب هذه السلعة ينتقل باكمله الى اليمين كما يحدث فى حالة ازدياد دخله فى الحالة الأكثر شيوعا وفى حالة انخفاض ثمن السلعة الذى يؤثر على الكمية المطلوبة منها بالزيادة ·

**ثالثا ـ العلاقة بين التغير فى الطلب على السلعة واثمان السلع الأخرى :**

من البديهى ان نشير الى ان السلع والخدمات تنقسم الى سلع وخدمات بديلة وسلع وخدمات متكاملة ، ولهذا التقسيم اهمية عند بحث العلاقة بين التغير فى ثمن سلعة معينة والتغير فى طلب سلعة اخرى ، فاذا افترضنا وجود سلعتين بديلتين كالشاى والقهوة ، فان تغير ثمن احدهما يؤثر دون شك على طلب الأخرى ·

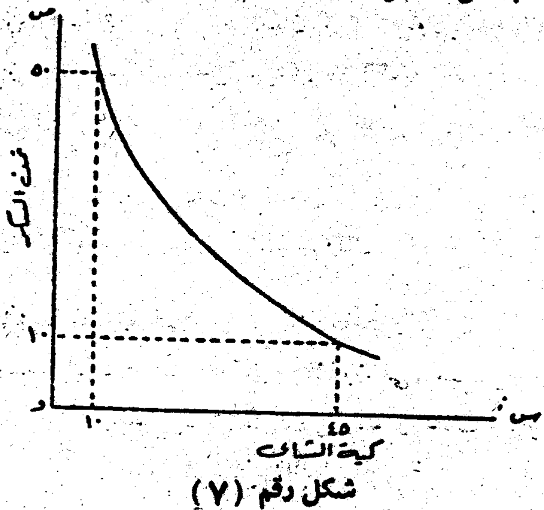
فاذا انخفض ثمن القهوة مثلا ، فان ذلك معناه زيادة الطلب عليها ، ولأن القهوة سلعة بديلة للشاى فان زيادة الطلب عليها معناه احلالها محل الشاى

اى الاقلال من الطلب على الشاى ، ويمثل هذه العلاقة الشكل رقم(٦)اذ ان ارتفاع ثمن سلعة البن يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من سلعة الشاى والعكس ، فكان العلاقة طردية بين تغير ثمن السلعة والطلب على السلعة البديلة لها ، ومن ثم يكون الميل هنا موجبا او متزايدا ، ويأخذ منحنى الطلب الشكل الموضح بالرسم ٠




شكل رقم(٦)

اما فى حالة وجود سلعتين متكاملتين كالشاى والسكر ، فان انخفاض ثمن السكر سيؤدى الى زيادة الطلب عليه ، ولأن الشاى سلعة مكملة للسكر ، فان زيادة الطلب على السكر معناه زيادة الطلب على الشاى فى ذات الوقت ،




شكل رقم (٧)

أى إن العلاقة عكسية بين تغير ثمن سلعة ما والطلب على سلعة مكملة لها ، ويوضح الشكل رقم ( ٧ ) انه في حالة ارتفاع ثمن السكر فان ذلك يؤدى الى نقص الكمية المطلوبة من الشاى والعكس . ويكون ميل منحنى الطلب هنا سالبا مثل الحالة العامة .

رابعا ـ التغير في توزيع الدخل :

يؤثر التغير فى توزيع الدخول على الطلب على مختلف السلع وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى التي تؤثر على الطلب ثابتة ، فزيادة التفاوت فى الدخول قد يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الكمالية والترفيه ، ونقص الطلب على سلع الاستهلاك الشعبى ، كما أن تقليل التفاوت بين الدخول يؤدى الى عكس هذه الظاهرة

خامسا ـ التغير في عدد السكان :

مع الأخذ فى الاعتبار افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة أى كونها لا تتغير ، فان زيادة عدد السكان أو نقص هذا العدد ، يعنى تغير عدد المستهلكين زيادة أو نقصا ، وكلما ازداد عدد السكان كلما ادى ذلك الى زيادة ما يطلبونه من سلع وخدمات .

اما من ناحية تركيب السكان ، فان الدول التي يزداد فيها عدد الأطفال ، يزداد الطلب فيها على سلع وخدمات الأطفال ، كاللعب والعربات والألبان ... وهكذا .

ومن ناحية أخرى ، فان زيادة عدد الأشخاص الذين هم فى سن الزواج تؤدى الى زيادة الطلب على المنازل لسكناهم والأثاثات بالتالى ..

اما بالنسبة للدول التى تقل فيها نسبة المواليد دون أن تعوض ذلك عن طريق الهجرة اليها ، فان سكانها يأخذون فى التناقص ، وتزداد فيها نسبة كبار السن ، ولهذا يزداد الطلب على سلع وخدمات الكهول كالمقويات ، والأسنان الصناعية ، بينما ينقص فيها الطلب على السلع التى تلزم الأطفال

**تغير ظروف الطلب وانتقال منحنى الطلب بأكمله(١) :**

سبق ان راينا ان قانون الطلب يقرر انه كلما ارتفع ثمن السلعة او الخدمة كلما قلت الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح ، اى ان العلاقة عادة ما تكون عكسية بين التغير فى الثمن والكمية المطلوبة بافتراض ثبات العوامل الأخرى .

وقد اصطلح الاقتصاديون على تسمية التغير فى الطلب المترتب على التغير في الثمن بلفظين يرتبطان باتجاهى هذا التغير هما انكماش وتمدد الطلب ، فيقال ان الطلب قد انكمش اذا نقصت الكميات المشتراه نتيجة لارتفاع الثمن ، ويقال ان الطلب قد تمدد ، اذا زادت الكميات المشتراه نتيجة لانخفاض الثمن.

ومن ناحية اخري ، يقصر الاقتصاديون لفظه « نقص » الطلب للتعبير بها عن الوضع الذي يتم فيه شراء سلعة او خدمة معينة بثمن محدد بكمية اقل مما كانت تشترى به بذات الثمن فى فترة سابقة وذلك لنقص العوامل الأخرى بخلاف الثمن مثل متوسط الدخل وذوق المستهلك واثمان السلع الأخرى والسكان ونقص عدالة توزيع الدخل .

اما « زيادة » الطلب فيتم التعبير بها عندهم عن الوضع الذى تشترى فيه السلعة او الخدمة بثمن معين ، بكمية أكبر مما كان يشترى بذات الثمن فى فترة سابقة نتيجة لزيادة العوامل الأخرى السابق الاشارة اليها .

وفى هذه وتلك تتغير الكمية المطلوبة من السلعة زيادة او نقصانا نتيجة لعوامل اخري بخلاف الثمن .

وعليه يحتفظ هؤلاء الاقتصاديون بتعبير « التغير فى الطلب » سواء بالزيادة او النقصان لحالة اخرى – خلاف تلك التى ترتبط فيها الكمية بالثمن – محورها تغير عوامل اخرى خلاف ثمن السلعة او الخدمة ، كالتغير فى

---

(١) انظر : احمد ابو سماعيل ، أصول الاقتصاد ، دار النهضة العربية ١٩٧٥ ص (٢٤٤–٢٥٢)
– أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص (١٥٧–١٨٣) .
R. G. Lipsey, P. O. Steiner, Economics, op. cit., pp: 79-80:
G. E. Ferguson, J. M. Kerps, Principles of Economics, Second Indian reprint 1972 pp. (113-115).

الدخل ، والتغير فى اثمان السلع الأخرى ، والتغير فى أذواق المستهلكين وانماط استهلاكهم .. وهكذا .

فمثلا اذا كان لدينا جدولا للطلب وحدث تغير فى متوسط دخل المستهلك بالزيادة نتيجة لزيادة التنمية الاقتصادية مثلا ، فانه فى هذه الحالة سوف تزداد الكمية المطلوبة من السلعة عند كل مستوى من مستويات الثمن ، فنجد مثلا بالجدول رقم (٤) ان الكميات التى تطلب تختلف عند مستوى الثمن ، فعند الثمن ٦٠ مثلا تزداد الكمية من ٥٠٠ الى ٧٤٠ وحدة ، وهكذا بالنسبة للمستويات الأخرى من الثمن حيث تحصل على كميات جديدة عند كل ثمن يمثلها العمود ط ٢ .

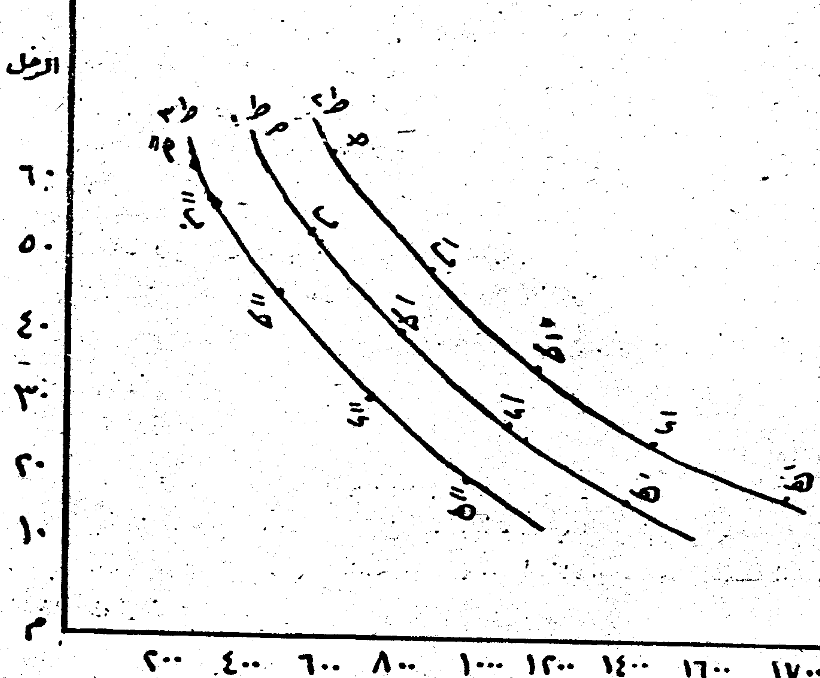
أما اذا حدث تغير فى دخل المستهلك بالنقصان ، فانه نتيجة لذلك تنخفض الكميات المطلوبة من السلعة او الخدمة عند كل مستوى من مستويات الأثمان ، لنحصل على كميات جديدة كتلك المبينة بالعمود ط ٣ من نفس الجدول .

جدول الطلب وتغير دخل المستهلك

جدول رقم (٤)

| الأثمان بالجنيهات | الكميات المطلوبة ( ط ١ ) قبل تغير الدخل | الكميات المطلوبة ( ط ٢ ) بعد زيادة الدخل | الكميات المطلوبة ( ط ٣ ) بعد انخفاض الدخل |
|---|---|---|---|
| ٦٠ | ٥٠٠ | ٧٤٠ | ٣٠٠ |
| ٥٠ | ٦٠٠ | ٨٤٠ | ٤٠٠ |
| ٤٠ | ٧٥٠ | ٩٥٠ | ٥٠٠ |
| ٣٠ | ١٠٠٠ | ١٢٥٠ | ٧٠٠ |
| ٢٠ | ١٤٠٠ | ١٧٠٠ | ٩٥٠ |

ويمكن تمثيل هذا الجدول بيانيا كما يوضحه الشكل رقم ( ٨ ) ، فالمنحنى ط ١ يوضح الحالة الأصلية للطلب ، وعند زيادة الطلب نتيجة لزيادة الدخل مثلا ينتقل هذا المنحنى بأكمله الى اليمين ونحصل على منحنى جديد هو ط ٢ ، ويعنى ذلك ان الكميات المطلوبة عند كل ثمن قد زادت عما كانت عليه .




شكل رقم ( ٨ )

أما فى حالة نقص الطلب فان المنحنى ط ١ ينتقل باكمله الى اليسار ويتخذ وضع المنحنى ط ٣ معبرا فى ذلك عن نقص الطلب نتيجة لانخفاض الدخل ٠

وليست تغييرات الدخل هى السبب الوحيد الذى يؤدى الى تغيير ظروف الطلب واحداث الزيادة او النقص فى الكمية المطلوبة من السلعة او الخدمة ، وانما توجد هناك اسباب اخرى سبق أن اشرنا اليها وهى بالاضافة الى تغيرات الدخل ، تغيرات ذوق المستهلك ، وتغيرات اثمان السلع الأخرى ، التغير فى توزيع الدخل ، التغير فى عدد السكان ٠

**دالة الطلب : Demand Function**

قد يكون من التبسيط استخدام الرموز الرياضية فى ايضاح ما سلف بيانه ، ومن ثم نشير فى ذلك الى دالة الطلب ٠

فقد راينا فيما سبق انه يترتب على تغير ثمن السلعة او الخدمة تغير في الكمية المطلوبة منهـا ، ويعنى ذلك أنه توجـد علاقة دالية بين الطلب والثمن يتوقف فيها التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة على التغير في ثمن هذه السلعة ، وهكذا يكون الطلب هو المتغير التابع والثمن هو المتغير المستقل

كما راينا أن طلب المستهلك يتحدد بمجموعة من العـوامل الأخـرى بخلاف ثمن السلعة هى اثمان السلع الأخرى البديلة والمكملة ، والدخل النقدى للمستهلك ، وذوقه ، ويطلق على العلاقة التى تجمع بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة والثمن وهذه العوامل الأخرى دالة طلب المستهلك ، ويمكن ان نعبر عنها جبريا كما يلي :

ط ا = د ( ث ا ، ث ب ، ث م ، ى ، ذ ) حيث ان ط ا = الكمية المطلوبة من السلعة ا ، ث ا = ثمن السلعة ا ، ث ب = ثمن السلعة البديلة ب ، ث م = ثمن السلعة المكملة م ، ى = الدخل النقدى للمستهلك ، ذ = ذوق المستهلك .

وجدير بالذكر ان نشير الى انه اذا كان هنـاك اكثر من سـلعة بديلة او مكمـلة فانه يمكن ان ندرجهـا بقولنـا ث ب١ ، ث ب٢ ، ث ب٣ .... وكذلك ثم١ ، ثم٢ ، ثم٣ ، .. وهكذا .

فاذا افترضنا بقاء العوامل الاخرى بخلاف الثمن ثابتة ، فان :

ط ا = د (ث ا) . وفى هذه الحالة يكون شكل المعادلة كما يأتى :

ط ا = د ( ث ا ، ثب̅ ، ثم̅ ، ى̅ ، ذ̅ )

بمعنى أن وضع علامة ( — ) فوق الرمز يشير الى ان المتغير ثابت ، اى بافتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة .

وقد يتم اظهار المتغيرات التى نفترض بقاؤها ثابتة فى صورة اخرى هى :

| | |
|---|---|
| ط ا = د ( ث ا ) | ث ب<br>ث م<br>ى<br>ذ |

فما كتب الى يسار الخط العمودى يفترض بقاؤه ثابتا .

ومع ان قانون الطلب يوضح ان منحنى الطلب ذو انحدار او ميل سالب الا ان الطلب على بعض السلع السالفة الاشارة اليها ذو انحدار او ميل موجب على التفصيل السابق ٠

## المبحث الثانى

### طلب السوق او الطلب الكلى

يمثل طلب السوق الكميات التى يطلبها المستهلكون فى ظل الأثمان المختلفة للسلعة ، بمعنى ان طلب السوق يتكون من مجموع ما يطلبه المستهلكون لهذه السلعة فى ظل ثمن معين وفى فترة زمنية محددة ٠

ويوضح الجدول رقم (٥) طلب السوق ، بافتراض ان عدد المستهلكين ثلاثة فقط هم : أ ، ب ، جـ ٠

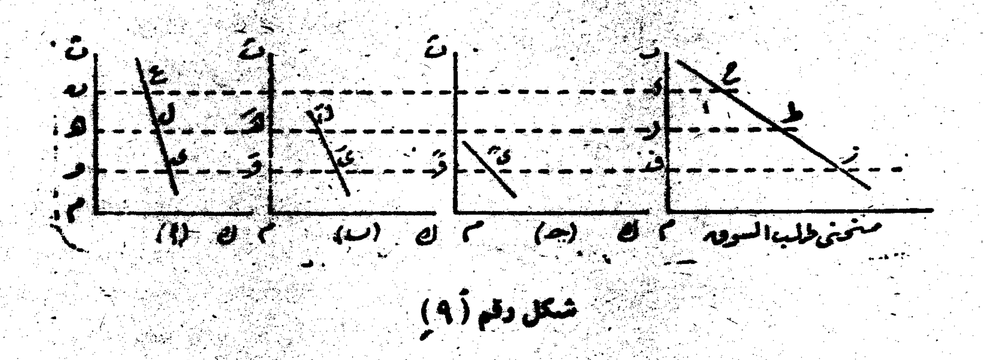
طلب السوق

جدول رقم (٥)

| ثمن السلعة | طلب المستهلك (أ) | طلب المستهلك (ب) | طلب المستهلك (حـ) | طلب السوق (أ+ب+حـ) |
|---|---|---|---|---|
| ٥ | ١ | ٣ | صفر | ٤ |
| ٤ | ٢ | ٤ | ١ | ٧ |
| ٣ | ٣ | ٥ | ٣ | ١١ |
| ٢ | ٤ | ٧ | ٥ | ١٦ |
| ١ | ٥ | ٨ | ٧ | ٢٠ |

والأصل ان نهتم بطلب المستهلك الفرد كوسيلة لمعرفة منحنى طلب المستهلكين جميعهم اى طلب السوق كله على السلع والخدمات ٠ ومنحنى طلب السوق فى ذلك ــ كما راينا ــ ليس الا نتيجة لجمع الكميات المختلفة من سلعة او خدمة معينة يطلبها الأفراد عند ثمن معين لهذه السلعة او الخدمة٠

ويمكن تصوير منحنى طلب السوق عندما نفترض ، كما فى الشكل رقم (٩) ، ان السوق الخاص بسلعة معينة مكون من نفس المستهلكين الثلاثة أ ، ب ، جـ ، فاذا تم رسم منحنى طلب كل منهم على هذه السلعة فانه




شكل رقم (٩)

يلاحظ انه عندما يكون ثمن السلعة مرتفعا جدا كما يمثله المستقيم م نَ فان واحدا من المستهلكين فقط وهو (أ) يقبل على طلبها ، وتكون الكمية التى يطلبها عند ذلك الثمن ع ن هى الكمية التى يطلبها السوق كله منها عند نفس الثمن وهى الكمية د ح ، فاذا انخفض ثمن السلعة الى م هـ بدلا من م ن ، فان (أ) يزيد من الكمية التى يطلبها منها بطبيعة الحال فتصبح هـ ل. وبالاضافة الى ذلك يقدم (ب) على كمية منهـا هى هـَ لَ ، ومن ثم تكون الكمية التي يطلبها السوق كله عند الثمن م هـ مساوية هـ ل + هـَ لَ أى الكمية ر ط على الشكل الخاص بمنحنى طلب السوق . وكلما انخفض ثمن السلعة كلما ازدادت الكمية التى تطلب منها فى السوق ليس فقط لأن المستهلكين السابقين لها يزيدون من الكميه التى يطلبونها منها ، وانما لأن انخفاض الثمن يؤدى الى اجتذاب مستهلكين جدد الى الاقبال على طلبها .

ويمثل المنحنى ح ط ز طلب السوق على السلعة حيث امكن اشتقاقه من منحنيات طلب المستهلكين الثلاثة أ ، ب ، جـ على تلك السلعة ، وهو ــ

كمنحنيات الطلب الأخرى – ينحدر من أعلى الى أسفل والى اليمين معبرا بذلك عن تزايد الكمية المطلوبة من السلعة او الخدمة بانخفاض ثمنها وتناقصها بارتفاع هذا الثمن .

ويعتبر منحنى طلب السوق على السلعة او الخدمة الخطوة الأولى لتفهم كيفية تكون أثمان السلع والخدمات بصفة عامة ، اما الخطوة الثانية فهى دراسة عرض تلك السلع أو الخدمات والعوامل التى تؤثر فى هذا العرض ، وهو ما سوف نبحثه بعد ذلك في الفصل الثانى من خلال الاشارة الى اساسيات نظرية العرض .

---

# الفصـــل الثانى

## اساسيات نظرية العرض

### العرض الفردى :

يقصد بالعرض الفـردى او عرض المنتج الفرد الكميات المختلفـة من السلعة أو الخدمة التى يرغب المنتج او المنظم او المشروع فى انتاجها ويستطيع بيعها عنـد ثمن معين وفى زمن معين ، ومن هنا فلا يمكن دراسـة العرض – شـأن الطلب – الا عند ثمن معين وفى زمن معين ، ذلك أن عرض السـلعة او الخدمة يختلف عند ثمن وزمن معين عنه عند ثمن وزمن آخر ٠

وينقسم الزمن أو المدة فى هذا المجال الى مدة قصيرة جدا ومدة قصيرة ومدة طويلة ٠ فالمدة القصيرة جدا هى تلك التى لا تسمح بأى تغير فى الانتاج واذا أريد تغيير المعروض خلالها ، فان ذلك يتوقف على تغيير المخزون ٠

اما المدة القصيرة فهى تلك التى تسمح باجراء تعديلات فى الانتاج عن طريق تغيير العناصر المتغيرة فى الانتـاج أى زيادة الانتاج او انقاصـه دون تغيير فى الطاقة الانتاجية ٠

وتعنى المدة الطويلة تلك المدة التى يمكن فيها اجراء كافة التغيرات بما فيها الطاقة الانتاجية كالمبانى والآلات ، وانتقال عناصر الانتـاج بين الفروع الانتاجية المختلفة ٠

والمـدة فى ذلك ليست مدة زمنية محددة بيوم او شهر او سنة ، وانما هى مجموعة من الاعتبارات التى تشير الى مدى قدرة المنتج او المنظم على اجراء التعديلات المطلوبة فى المشروع ، فاذا كانت هذه التعديلات محدودة بحيث لا تسمح باجرائها الا امكانيات محدودة قلنا ان المدة اللازمة لاجرائها قصيرة جدا حتى ولو استمر القيام بهذه التعديلات المحدودة لسنوات ٠

اما اذا كانت هذه الاعتبارات تسمح بها امكانيات اكبر قلنا ان المدة اللازمة قصيرة او طويلة حسبما انتهينا اليه ، حتى ولو تم اجراؤها فى أيام أو أسابيع ، ولذلك فان المدة هنا تمثل أداة تحليلية أكثر منها واقعة زمنية ٠

وإذا كان العامل الرئيسي الذى يحكم طلب السلعة او الخدمة هو المنفعة ، كما سنشير الى ذلك تفصيلا فيما بعد ، فان العامل الرئيسي الذى يحكم عرض السلعة هو النفقة التى يتكبدها المنتج فى سبيل انتاج السلعة ، وهنا يوازن المنتج بين ما يكلفه العرض من نفقة وما يأتى به من ايراد ، اذا أن المنتج يهدف الى رفع الايرادات عن النفقات بأكبر قدر ممكن ، أى يهدف الى تحقيق اكبر ربح ممكن .

وليس من الضرورى ان تتطابق الكمية المعروضة مع الكمية المنتجة ويرجع ذلك الى ما يأتى(١) :

أولا : قد تقل الكمية المعروضة من السلعة عن الكمية المنتجة منها خلال فترة معينة من الزمن كنتيجة لاضافة جزء من المنتج الى المخزون من السلعة ، وقد تتم هذه الاضافة بارادة المنتجين أنفسهم او تنفيذا لسياسة حكومية معينة سواء تتعلق الأمر بالمحافظة على مستوى اثمان السلعة أو تكوين احتياطى مع سلع تعتبر استراتيجية .

ثانيا : قد تقل الكمية المعروضة من السلعة او الخدمات عن الكمية المنتجة منها نتيجة العطب او التلف الذى يلحق بالسلعة بعد او اثناء انتاجها كبعض الفواكه والخضروات .

ثالثا : قد تقل الكمية المعروضة كذلك من السلعة او الخدمة من الكمية المنتجة منها خلال فترة انتاجية معينة نتيجة للاستهلاك الذاتى داخل الوحدة الانتاجية ، ويظهر ذلك على وجه الخصوص فى الكثير من المنتجات الزراعية .

وبالرغم من كل ذلك فان الارتباط قوى بين الكميات المعروضة من السلع او الخدمات والكميات المنتجة منها خلال فترة معينة ، ذلك أن التغيرات التى تصيب الكمية المنتجة من السلعة ويترتب عليها تغيرات فى الكمية المعروضة غالبا ما تكون فى نفس الاتجاه .

---

Benham F., Economics, Sixth Edition, Pitman and Sons, LDT London 1960 pp. 192—193.

ومع هذا فان اهمية التعرف على مدى تطابق الكمية المعروضة مع الكمية المنتجة من سلعة أو خدمة معينة فى فترة زمنية معينة تبدو عند محاولة التنبؤ بعرض السلع القابلة للتخزين ، فمثلا عند محاولة للتنبؤ بالكمية المتوقع عرضها من سلعة معينة مثل القمح فى وقت ما فى المستقبل فانه يجب أن تدخل اعتبارنا ما يحتمل سحبه أو اضافته من او الى الاحتياطى المخزون .

## جدول العرض الفردى :

يشير جدول العرض الفردى الى عدد الوحدات التي يرغب البائعون ويستطيعون بيعها من سلعة معينة عند اثمان مختلفة فى فترة زمنية معينة ، ومن الجدول رقم (٦) يتضح لنا أن ارتفاع الأثمان يؤدى الى تمدد الكميات التى يعرضها المنتجون للبيع ، وأن انخفاض الأثمان يؤدى الى انكماش الكميات التي يعرضها المنتجون للبيع .

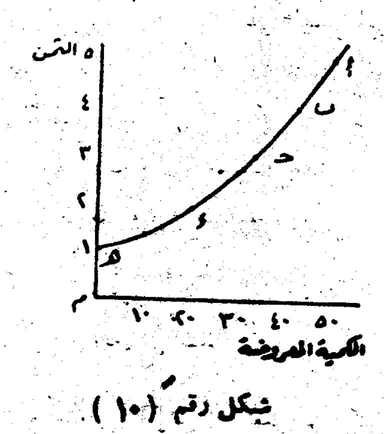
جدول العرض الفردى
جدول رقم (٦)

| | القيمة بالجنيه | الكمية المعروضة بالطن |
|---|---|---|
| ا | ٥ | ٥٠ |
| ب | ٤ | ٤٢ |
| حـ | ٣ | ٣٣ |
| د | ٢ | ٢١ |
| هـ | ١ | — |

## منحنى العرض :

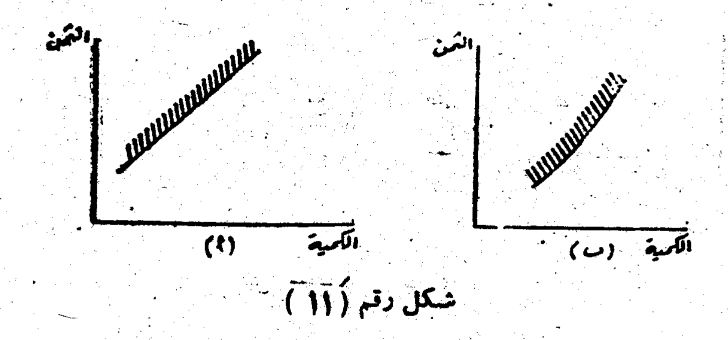
هذا ويوضح الشكل البيانى رقم (١٠) مضمون هذا الجدول ، فكل نقطة على منحنى العرض تمثل علاقة بين الثمن والكمية ، وينحدر منحنى

العرض الى أعلى من اليسار الى اليمين مشيرا بذلك الي حقيقة هامة هي أن الكمية المعروضة من السلعة تختلف باختلاف الثمن ، ذلك ان ارتفاع الأثمان يؤدى الى تمـدد الكميات المعروضـة حيث تزداد أرباح المنتجين عادة ، ومن ثم يزداد ما يعرضـونه من السلع ، ويزداد عدد المنتجين الذين يدخلون حلبة الانتـاج .




شكل رقم (١٠)

هذا ويأخذ منحنى العرض شكل الخط المستقيم الذى ينحدر من أعلى اليمين الى أسـفل اليسـار اذا كـان التغير فى الثمن بكمية ثابتة يؤدى الي تغير فى الكمية المعروضة بكمية ثابتة أيضـا كما يتضح من الشـكل (١١) أ . ويأخذ منحنى العرض شكل المنحنى وينحدر من اعلى اليمين الي أسفل اليسار أيضا اذا كان التغير في الكمية المعروضة بكمية متغيرة او العكس كما يوضحه الشكل (١١) ب .




شكل رقم (١١)

هذا ويمكن أن نلاحظ على منحنى العرض الملاحظات الآتية :

أولا : يعبر عن العرض بمنحنى وليس بنقطة ، ذلك ان العرض يمثل علاقة بين أثمان افتراضية وكميات مقابلة لها ، ولا يمثل كمية واحدة عند ثمن معين ، فالعرض هو كل الكميات المعروضة عند كل الأثمان الممكنة .

ثانيا : ان منحنى العرض ينحدر من أعلى اليمين الى أسفل اليسار ويفسر الانحدار على هذا النحو بطبيعة العلاقة الطردية التى تقوم بين التغير فى الثمن والتغير فى الكميات المعروضة ، وهذا ما يعنى أن ارتفاع الثمن يؤدى الى تمدد الكميات المعروضة وان انخفاضه يؤدى الى انكماشها ، ومن ثم يكون ميل منحنى العرض موجبا او متزايدا تبعا لهذه العلاقة الطردية .

ثالثا : تعبر درجة ميل منحنى العرض عن مدى استجابة التغير فى الكميات المعروضة على اثر تغير معين فى الثمن .

رابعا : لا يستطيع منحنى العرض أن يعبر عن أكثر من متغيرين هما الثمن والكمية المعروضة ، ولكن الكمية المعروضة لا تتوقف على الثمن فقط وانما على ظروف اخرى للعرض اهمها نفقة الانتاج وأثمان السلع المنافسة وعرض السلع المتكاملة واخيرا رغبة المنتجين ، والعادات الاجتماعية السائدة ، ولكننا فى هذا المجال - وكما سبق أن راينا بالنسبة للطلب ، نركز فقط على العلاقة بين تغيرات الكميات المعروضة بافتراض ثبات ظروف العرض الأخرى .

خامسا : يفصل منحنى العرض بين الكميات الممكن عرضها والكميات التى لا يمكن عرضها ، فهو يبين الحد الأدنى لما يقبل المنتجون عرضه عند ثمن معين ، فكافة الكميات التى تقع تحت المنحنى تكون كميات لا يقبل المنتجون عرضها بعكس الكميات التى تقع فوق المنحنى فيمكن عرضها بأثمانها .

**قانون العرض :**

رأينا أن منحنى العرض ينحدر الى اعلى من اليسار الى اليمين ، ويعكس ذلك مضمون قانون العرض اذ أن الكمية المعروضة من سلعة معينة تختلف

عـادة باختلاف الثمن ، وذلك بافتراض ثبات الظروف او العوامل التى قـد تحدد او تؤثر على الكمية المعروضة من هذه السلعة ٠

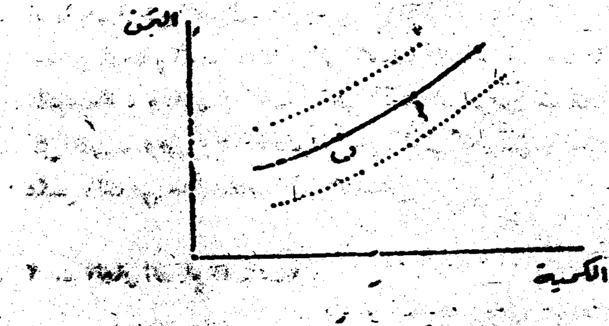
فاذا ازداد الثمن فان ذلك يســتتبع عادة زيادة الـكمية المعروضة اى تلك الكمية المقدمة للبيع مباشرة ، واذا انخفض الثمن انخفضت عادة كذلك وبالتالى تلك الكمية ٠

ويشير تعبير « عادة » الى ان هذا هو الغالب من الأمور ، ومع ذلك فقد يتم عرض كميات متزايدة من السلعة أو الخدمة عند نفس الثمن او حتى عند ثمن اقل ، بمعنى ان العلاقة تكون عكســية بين الثمن والكمية المعروضــة من السلعة ، ويتحقق هذا على الأخص عندما يريد المنتج او البائع أن يحصـل على دخل معين نتيجة لبيعه سلعة فى السوق ، فاذا كان ثمنها منخفضا عما كان يتوقعه ، فانه يزيد الكمية المعروضة بالقدر الذى يحصـل من ورائه على الدخل الذى يريده ، وكلما ازداد انخفاض الثمن كلما ازدادت الكمية التى يعرضها من السلعة ، ومن ثم ياخذ شكل المنحنى وضعا مختلفا بحيث ينحدر من اعلى اليسار الى اسفل اليمين ٠

والأصل أن هذا الاستثناء يتحقق بالنسبة للسلعة التى تكون المصـدر الأساسي او الوحيد لحصول المنتج على دخله كما هو الحال بالنسبة للعامل الذى يبيع قوة عمله كسلعة فى السوق ٠

**التحرك على منحنى العرض وانتقال منحنى العرض :**

راينا الآن ان الكمية المعروضة لا تتاثر فقط بالثمن وانما تتاثر ايضـا بظروف العرض السالفة الاشارة اليها ، ولما كان من غير اليسير أن ناخذ هذه المؤثرات جميعها فى الاعتبار ، فاننا نفترض عند دراسة علاقة الثمن بالعرض مثلا أن باقى هذه المؤثرات ثابتة ٠ والتفرقة بين تاثر الكمية المعروضة بالثمن ، وبين تاثرها بظروف العرض تظهر بيانيا بين التحرك على منحنى العرض من نقطة الى اخرى ( الانتقال من النقطة ا الى النقطة ب فى الشـكل ( ١٢ ) وبين انتقال المنحنى برمته الى اليمين او اليسار ) ٠




شكل رقم (١٢)

وتكتسب التفرقة بين تأثر الكمية المعروضة بالثمن وتأثرها بظروف العرض أهمية من ناحية أخرى حيث يطلق على الحالة الأولى تمدد أو انكماش الكمية المعروضة ، وعلى الحالة الثانية زيادة أو نقصان الكمية المعروضة ، وهو ما سبق أن رأيناه كذلك بالنسبة للعوامل الأخرى بخلاف الثمن التي تؤثر على الطلب .

**ظروف العرض :**

نشير فى هذا المجال الى التغيرات التى تطرأ على الكمية المعروضة نتيجة للعوامل أو الظروف الأخرى غير الثمن ، وأهم هذه العوامل هى : نفقة الانتاج ، وأثمان السلع المنافسة للسلعة المعروضة ، وعرض السلع المتكاملة ، وارادة المنتجين والعادات الاجتماعية فى استهلاك السلعة .

**١ ـ نفقة الانتاج :**

رأينا أن العامل الرئيسي الذى يحكم عرض السلعة هو النفقة التى يتكبدها المنتج فى انتاج هذه السلعة حيث يوازن المنتج بين ما يكلفه عرض السلعة من نفقة وبين ما يحصل عليه من ايراد ، ولهذا فان زيادة النفقات تؤدى الى نقص الكمية التى يقبل المنتج عرضها أو أن يمتنع كلية عن العرض ومن ثم ينتقل منحنى عرض السلعة أو الخدمة بأكمله الى اليسار ، أما فى حالة زيادة الايراد نتيجة لنقص النفقة ، فانه ينتقل بأكمله الى اليمين .

وتتأثر نفقات الانتاج اما بتغير نسب العناصر المكونة لها او نتيجة للتقدم الفنى ، فنفقات الانتاج تزداد مثلا مع زيادة اثمان عناصر الانتاج المستخدمة أو زيادة فرض الضرائب أو رسوم الانتاج ، كما ان التقدم الفنى يزيد من كفاءة عناصر الانتاج المستخدمة فى العملية الانتاجية ، وبالتالى تنخفض النفقات المتوسطة ، ويكون المنتجون على استعداد لعرض كميات أكبر من السلعة عند كل ثمن ، وفى تلك الحالة ينتقل منحنى العرض باكمله الى اليمين ويحدث عكس ذلك في حالة تدهور الفن الانتاجي ·

## ٢ ـ اثمان السلع المتنافسة :

تؤثر كذلك اثمان السلع المتنافسة او البديلة على عرض السلعة ، اذ أن المنتج لا يأخذ فى الحسبان فقط نفقة الانتاج التى يتحملها ، بل انه يأخذ ايضا فى الاعتبار أثمان السلع المتنافسة من ناحية العرض ·

وتكون السلع متنافسة العرض اذا كان انتاجها يحتاج الى ذات عناصر الانتاج، فالأرض الزراعية مثلا تصلح لانتاج القمح او الشعير او القطن··الخ، فاذا ارتفع ثمن سلعة من هذه السلع ، وظلت اثمان السلع الأخرى ثابتة ، وكانت نفقة الانتاج واحدة او متقاربة ، فان المزارع قد يتجه الى انتاج المحصول ذى الثمن الأعلى ، ولهذا فان ارتفاع اثمان السلع المتنافسة يؤدى الى نقص عرض السلعة والعكس بالعكس ·

## ٣ ـ عرض السلع المتكاملة :

اذا كانت السلع تنتج فى ذات العملية الانتاجية كانتاج القطن وبذرة القطن ، قصب السكر والسكر والمولاس ، فان السلع هذه تعتبر متكاملة ، فاذا ارتفع ثمن قصب السكر مثلا فان ذلك يستتبع ارتفاع ثمن السكر ، ومن ثم يزداد عرض السكر ·

## ٤ ـ ارادة المنتجين والعادات الاجتماعية فى استهلاك السلعة :

اذا اتجهت ارادة المنتجين للاحتفاظ بسلعة ما ، فان ذلك يؤدى الى تقليل عرضها ، واذا انصرفت هذه الارادة الى الاقلال من الاحتفاظ بها ، فان ذلك يؤدى الى زيادة عرض السلعة ·

ومن المشاهد ان القطاعات الزراعية وخاصة فى الدول المتخلفة تسودها ظاهرة الاستهلاك الذاتى حتى ولو ارتفعت اثمان السلع الزراعية ، ومن ثم يقل عرض هذه السلع حيث يتم استهلاك جزء منها من جانب المنتجين لها .

ومن ناحية أخرى فان عادة تقديس الأبقار فى بعض البلاد تمنع من ذبحها وينقص بالتالى عرض لحومها بالرغم من ارتفاع اثمانها .

**دالة العرض :**

راينا أن عرض المنتج او المشروع يتحدد بمجموعة من العوامل او الظروف هى ثمن السلعة ، واثمان السلع المعروضة الأخرى واثمان عوامل الانتاج ، ومستوى الفن الانتاجى ، واخيرا اهداف المنتجين ورغباتهم .

ويطلق على العلاقة التى تجمع بين الكمية المعروضة من سلعة معينة وهذه العوامل الرئيسية المحددة لها داله عرض المشروع ، ويمكن ان نعبر عنها كما يلى :

عا = د (ثا ، ث١ ، ٠٠ ، ثا ــ ١ ، و١ ، ٠٠ ، وم ، ف ، هـ )

حيث ترمز عا الى عرض السلعة ا ، ثا الى ثمن هذه السلعة ، ث١ ٠٠ ، ثا ــ ١ الى اثمان كافة السلع المعروضة الأخرى ، و ١ ، ٠٠٠ وم الى اثمان كافة عوامل الانتاج اللازمة لانتاج السلعة ، ف الى حالة الفن الانتاجى ، هـ الى اهداف المنتجين ورغباتهم .

وهكذا تكون الكمية المعروضة من السلعة هى المتغير التابع ، وتكون كافة هذه العوامل والظروف هى المتغيرات المستقلة .

ومن الصعب تحليل اثر كل هذه العوامل او الظروف على الكمية المعروضة مرة واحدة ، الأمر الذى قمنا معه ببحث اثر كل منها على ذات الكمية فيما سبق ، ومن ثم فلسنا بحاجة الى تكرار الاشارة الى هذا الأثر من جديد .

**عرض السوق او العرض الكلى :**

أشرنا من قبل الى عرض المنتج او المشترى ، وهو فى نفس الوقت اللبنة الأولى فى التوصل الى عرض السوق او العرض الكلى .

وللتوصل الى عرض السوق فاننا سنفترض أن مجموع المنتجين او البائعين هو ثلاثة فقط ، اذ لا يعدو أن يكون عرض السوق الا مجموع عرض المنتجين او البائعين فى لحظة زمنية معينة وبثمن معين ٠

وفيما يلى جدول عرض السوق على هذا الأساس :

جدول عرض السوق

**جدول رقم (٧)**

| ثمن الوحدة بالجنيهات | الكمية التى يعرضها المنتج ( أ ) | الكمية التى يعرضها المنتج (ب) | الكمية التى يعرضها المنتج (حـ) | الكمية المعروضة فى السوق |
|---|---|---|---|---|
| ٥ | ٥٢ + | ٥٦ + | ٦٠ | = ١٦٨ |
| ٤ | ٤٦ + | ٤٩ + | ٥٠ | = ١٤٥ |
| ٣ | ٣٦ + | ٤٢ + | ٤٠ | = ١١٨ |
| ٢ | ٣٦ + | ٢٨ + | ٢٦ | = ٨٠ |
| ١ | – + | ١٥ + | ١٠ | = ٢٥ |

ونستطيع أن نستنتج من هذا الجدول أن منحنى عرض السوق يأخذ نفس شكل منحنى عرض المنتج او المشروع الفردى ، اى انه يتجه من اسفل الى اعلى والى اليمين مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة ٠ ومعنى ذلك أن الكمية التى يعرضها المنتجون تتمدد اذا ارتفع الثمن ، وتنكمش اذا انخفض ثمن الوحدة من السلعة او الخدمة كقاعدة عامة ٠

ونشير بعد ذلك الى اساسيات نظرية الثمن فى الفصل الثالث ٠٠

# الفصـــل الثالث

## اساسيات نظرية الثمن

اشرنا في الفصول السابقة الى العوامل التي تحدد كلا من الطلب والعرض في السوق بالنسبة لسلعة معينة بهدف التعرف على ثمن هذه السلعة اساسا في سوق معينة وفي فترة زمنية محددة ٠

والواقع ان ثمن السلعة او الخدمة يتحدد في السوق الحرة بتفاعل قوى العرض والطلب لكن ما هو المقصود بالسوق ابتداء وفي هذا النطاق ؟

### معنى السوق :

قد يرى البعض ان السوق يمثل المكان الذى يلتقي فيه البائع والمشتري مباشرة او عن طريق الوســطاء بحيث تؤثر الأثمان المدفوعة في اي جانب من السوق على الأثمان المدفوعة في الجانب الآخر ٠

كما قد يرى البعض الآخر ان السوق هو المكان الذى يتم فيه نقل ملكية السلعة ، وهنا لا يشترط التواجد المادى للسلعة لأن الخاصية المميزة للسوق هي نقل الملكية ٠ ويؤيد الراى الأخير ان بعض الأسـواق تهتم اسـاسا بنقل الملكية دون الانتقال المـادى للســلعة ، ومن أمثلتها سـوق الصرف وسـوق الأوراق المـالية ٠

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد السوق بانه المجال الذى تعمل فيه القوى المحددة للاثمـان حيث يتم نقل الملكية الذى يصـطحب في كثير من الأحيان بالانتقال المـادى للسلعة ، وفي هنا تعتبر السوق قائمة اذا كانت هناك وسيلة للاتصال بين مجموعة من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة بثمن معين وفي زمن معين حتى ولو عن طريق البرق او المراسلة أو غير ذلك من الطرق ٠

والسؤال الذى يثور الآن هو كيف نتعرف على الطريقة التي يتحدد بها ثمن سلعة معينة ؟

الواقع ان منحنى طلب السوق او الطلب الكلى ، ومنحنى عرض السوق أو العرض الكلى يمكن جمعهما فى خريطة واحدة · على ان أهم ملاحظة فى ذلك هي ان هذين المنحنيين يتلاقيان ، ومن تلاقيهما يتكون ثمن السوق لسلعة معينة في لحظة معينة ، ونقطة تلاقيهما تسمى بنقطة التوازن Equilibrium Point

وهى حالة توازن تتحقق بين قوى متعارضة هى قوى العرض والطلب الكليين ويمكن ان نتعرف على ذلك من خلال الجدول والرسم البيانى التاليين :

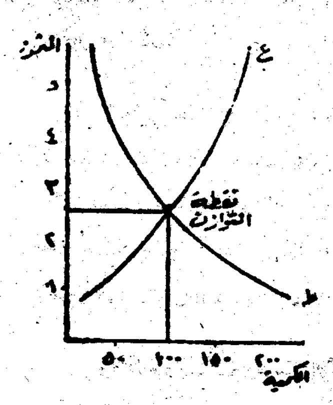
تلاقى العرض الكلى والطلب الكلى

جدول رقم (٨)

| الثمن بالجنيهات للوحدة | العرض الكلى | الطلب الكلى |
|---|---|---|
| ٥ | ١٦٨ | ٣٥ |
| ٤ | ١٤٥ | ٥٥ |
| ٣ | ١١٨ | ٨٢ |
| ٢ر٥ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ٢ | ٨٠ | ١٢٣ |
| ١ | ٢٥ | ٢٠٥ |

فتلاقى منحنى الطلب والعرض الكليين هو اذا سبب تكون الثمن ، ونقصة التوازن تتحقق عند الثمن ٢ر٥ حيث تتحدد الكمية عنده بـ ١٠٠ وحدة من السلعة موضوع التبادل ·

اما عند الثمن خمسة جنيهات للوحدة فتكون الكمية المعروضة ١٦٨ وحدة ، والكمية المطلوبة ٣٥ وحدة أى أن الفائض فى العرض عند هذا الثمن هو = ١٦٨ - ٣٥ = ١٣٣ وحدة ·




شكل رقم (١٣)

وطالما ان البائعين أو المنتجين لديهم مزيدا من وحدات هذه السلعة بأكثر مما يقبل شراءه المشترون فإن البائعين سيتنافسون ومن ثم ينخفض ثمن بيع الوحدة من هذه السلعة .

على أنه عند أى ثمن أقل من ٥ر٢ الذى تتحدد عنده نقطة التوازن عن الكمية المعروضة السالفة الاشارة اليها ، فان الكمية المطلوبة تزداد فمثلا عند الثمن ١ تكون الكمية المطلوبة ٢٠٥ وحدة والكمية المعروضة ٢٥ وحدة ، ويكون الفائض فى الطلب الكلى بالتالى هو = ٢٠٥ - ٢٥ = ١٨٠ وحدة .

وعند الثمن ٥ر٢ جنيه للوحده من السلعة تكون الكمية كما راينا وكما هو موضح بالشكل رقم (١٣) هى ١٠٠ وحدة ، اى ان الكمية المطلوبة تتساوى فيها مع الكمية المعروضة ومن ثم يسمى هذا الثمن بثمن التوازن .

وسنعود الى تفصيلات اخرى عن هذه النقطة حينما نعرض لسوق المنافسة الكاملة او الصافية فى اطار الاشارة الى هيكل السوق فى الباب الخامس .

وظائف السوق :-

للسوق خمس وظائف مختلفة ، وتختلف الكيفية التى يقوم السوق بأداء هذه الوظائف تبعاً لاختلاف النظام الاقتصادى السائد .

وفيما يلى بيان بهذه الوظائف :-

١- يقوم السوق بتحديد قيم السلع والخدمات ، ومن هنا فإن الأثمان هى مقياس القيمة ، وهى الموجهة للإنتاج ، كما أن طلب المستهلكين هو دالة الثمن .

٢- ينظم السوق الإنتاج ، ويتحقق ذلك عن طريق النفقات أو التكاليف، ذلك أن المنظم إنما يسعى إلى تحقيق أكبر إنتاج بنفقات معينة أى أكبر إنتاج بأقل نفقات، ويتم ذلك عن طريق توزيع الموارد توزيعاً أمثلاً Best Allocation Of Resources ، أى استخدام الموارد فى إنتاج السلع الأكثر ملاءمة لهذه الموارد .

٣- القيام بتوزيع السلع ، فهؤلاء الذين ينتجون بكثرة يشغلون النصيب الأكبر ، فالأفراد أو الموارد إنما يحصلون على عوائدهم وفقاً لما ينتجونه ، وعليه فإن أكثر الأفراد إنتاجية هم الذين يملكون أكثر الموارد إنتاجية ومن ثم يستطيعون السيطرة على أغلب السلع والخدمات .

٤- يقوم السوق بتحديد الانصبة ، ومن ثم يقتصر الاستهلاك الجارى على الإنتاج الموجود بافتراض عدم الاستيراد من الخارج .

٥- يتكفل السوق بالادخار والاستثمار .ذلك أنهما يتمان نتيجة لظروف السوق ، لكى يمكن للنظام الاقتصادى أن يعمل ويتحقق التقدم الاقتصادى .

مفهوم نظرية الثمن :-

وتسمى نظرية الثمن Price Theory بنظرية الاقتصاد الوحدى ، Micro Economic Theory وكلمة Micro كلمة يونانية معناها "صغير" ، ولا يعنى ذلك أن نظرية الأثمان صغيرة أو قليلة الأهمية ، فالموضوعات التى تتعلق بالاقتصاد الوحدى أكثر من تلك التى تتعلق بالاقتصاد التجميعى Macroeconomics ، ذلك أن " الوحدية " تعنى " التفريد " Disaggregation للمتغيرات التجميعية Macroeconomic Variables :

كالاستهلاك والاستثمار والادخار على مستوى الاقتصاد القومى .

ولايعنى ذلك أن الاقتصاد الوحدى لاينشغل بالتجميع ، فمنحنى طلب السوق ، وهو أحد مكونات التحليل الوحدى ، ما هو إلا تجميع لمنحنيات طلب الأفراد وإن كان التجميع فى الاقتصاد الوحدى لايتناول معالجة الانفاق الاستهلاكى ولا يتناول الاستثمار فى المشروعات ولايتناول الانفاق الحكومى على مستوى الاقتصاد القومى .

إن نظرية الأثمان تعنى مبدئياً بتدفق السلع والخدمات من قطاع الأعمال إلى قطاع الأفراد وتدفق الخدمات الانتاجية من قطاع الأفراد إلى قطاع الأعمال فهى تتناول تكوينات هذه التدفقات وتشرح كيفية تحديد أثمانها .

مجال استخدام نظرية الأثمان :-

إن المعالجة النظرية TheoreticlApproach لايعطى فكرة وافية أو حقيقية عن الحياة الواقعية ، ذلك أن هذه المعالجة النظرية تستخدم نماذج نظرية Abstract Modelsوذلك فى محاولة شرح الكيفية التى تحدد بها الأثمان وإيضاح كيفية توزيع الموارد أو تخصيصها للاستعمالات المختلفة .

والنظرية الاقتصادية بوجه عام ونظرية الأثمان على وجه الخصوص يمكن استخدامها أساساً للتنبؤ ، ولايعنى ذلك التنبؤ بالمستقبل ، وانما يعنى عمل تنبؤات مشروطة كمثل قولنا لو حدث شئ معين فإن نتائج معينة ستترتب على ذلك .

ولعل أحد نماذج الاقتصادالوحدى نموذج العرض والطلب ، ومع هذا النموذج فإن تنبؤات مشروطة يمكن تقريرها ، فمثلاً نستطيع أن نقول : لو أن منحنى الطلب انحداره سالب ( إلى أسفل من جهة اليسار ) ، ولو أن منحنى العرض إنحداره موجب ( إلى أعلى من جهة اليسار ) فإن إرتفاع الثمن عن ثمن التوزان سوف يؤدى إلى إحداث فائض فى السوق .

ولاتختلف العلوم الطبيعية ( كالفزياء مثلاً ) كثيراً عن العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد فى هذا الخصوص،ففى علم الفزياء لو اسقطنا قطعة من الحجر وريشة نعام من إرتفاع واحد وفى وقت واحد فى منطقة مفرغة من الهواء فسوف تصل كل من قطعة الحجر وريشة النعام إلى الأرض فى نفس اللحظة،أما إذا أزلنا فرض تفريغ الهواء فإن قطعة الحجر سوف تصل إلى الأرض أسرع من ريشة النعام وذلك نتيجة لمقاومة الهواء المحددة ومن هنا فإننا قد غيرنا التنبؤات بتغيير

وعليه فإن طريقة التنبؤات المشروطة هي الطريقة الممكن استخدامها في نظرية الأثمان .

وفضلا عن ذلك ، فإن نظرية الأسعار ( الأثمان ) يمكن استخدامها في تحليل تصرفات الحكومة حينما تلجأ للتأثير على الإقتصاد القومي ، فمن الممكن دراسة سياسة الحكومة التي تؤثر على اثمان السلع والخدمات وكيف أن هذه السياسة تؤثر عى توزيع أو تخصيص الموارد ، فنظرية الأثمان تمكننا من عمل التنبؤات المشروطة .

ونشير بعد ذلك إلى مرونة الطلب ومرونة العرض وذلك في الباب الثاني .

# الباب الثانى

## مرونة الطلب ومرونة العرض

المرونة هى درجة استجابة Responsiveness المتغير التابع للمتغير المستقل ، وتمثل الكمية المطلوبة او المعروضة من سلعة معينة المتغير التابع والثمن هو المتغير المستقل ، ومن ثم تتأثر الكمية فى تغيراتها بتغيرات الثمن ·

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نشير الى درجة حساسية او استجابة الكمية المطلوبة نتيجة لتغيرات الثمن اى الى مرونة الطلب ، والى درجة استجابة الكمية المعروضة نتيجة لتغيرات الثمن كذلك أى الى مرونة العرض ·

ويمكن ان يتم ذلك من خلال الفصلين الآتيين :

**الفصل الأول :** مرونة الطلب ·

**الفصل الثانى :** مرونة العرض ·

# الفصـــل الأول

## مرونة الطلب

تعتبر المرونة أحد مقاييس درجة استجابة التغيرات في متغير معين وذلك نتيجة التغير فى متغير آخر • وتسمى درجة تغير الكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة لتغير ثمنها بمرونة الطلب بالنسبة للثمن ، وان كان يطلق عليها مرونة الطلب فقط • Price Elasticity of Demand

وقد رأينا ان الكمية لا تتأثر فقط بتغير ثمن السلعة ، وانما تتغير كذلك استجابة للتغير فى الدخل او فى أثمان السلع الأخرى ، ولذلك فانه يمكن ان نضيف الى مرونة الطلب ( بالنسبة للثمن ) نوعين آخرين من مرونة الطلب هما : مرونة الطلب بالنسبة للدخل • Income Elasticity of Demand
مرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الأخرى • Crooss-elasticity

### اولا – مرونة الطلب بالنسبة للثمن :

وهى تبين درجة استجابة التغيرات فى الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات فى ثمنها ، بمعنى ان الكمية هى المتغير التابع للثمن الذى يمثل المتغير المستقل •

وتعرف القيمة العددية التى تحدد درجة مرونة الطلب بمعامل مرونة الطلب ، ويمكن التعبير عن ذلك بالقول بان :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{نسبة التغير فى الكمية المطلوبة نتيجة للتغير فى الثمن}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$$

$$= \frac{\text{التغير فى الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{التغير فى الثمن}}{\text{الثمن}}$$

وفى شكل رياضي فان معامل مرونة الطلب =

$$\text{م ط} = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta ث}{ث} = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$$

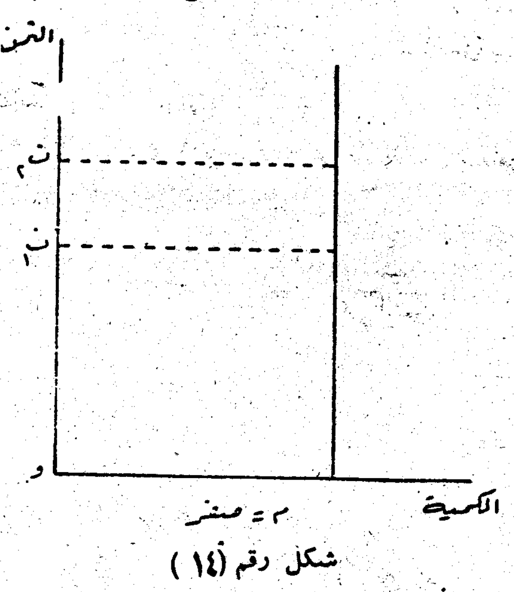
وعادة ما تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن سالبة الاشارة ، لأن العلاقة بين الثمن والكمية علاقة عكسية ، وان كان العمل قد جرى على عدم كتابة هذه الاشارة السالبة .

ومن البديهي أن نشير الى أن هذا التعريف للمرونة يفترض بقاء الاشياء الأخرى ثابتة .

هذا ويرجع الفضل الى مارشال في استعارة تعبير المرونة من علم الفيزياء وادخاله في علم الاقتصاد حيث يقرر أن « مرونة أو استجابة الطلب في السوق تكون كبيرة أو صغيرة تبعاً لما اذا كانت الكمية المطلوبة تزيد كثيرا أو قليلا نتيجة لانخفاض معين في الثمن ، وتنقص كثيرا أو قليلا لارتفاع معين في الثمن[1] » .

**انواع مرونة الطلب بالنسبة للثمن :**

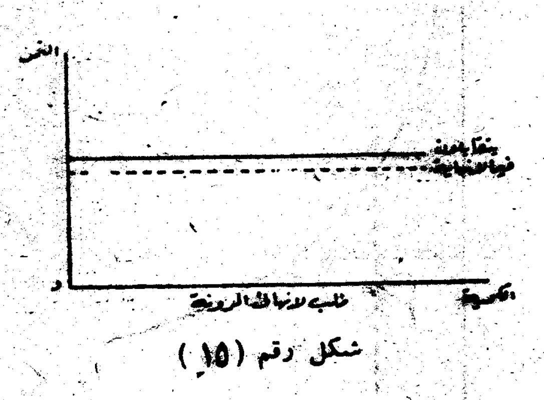
اذا كان تغير ثمن السلعة لا يؤدي الى تغير في الكمية المطلوبة من هذه السلعة ، فان الطلب يسمى عديم المرونة Prefectly Inelastic وتساوى المرونة في هذه الحالة الصفر ، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (١٤) .




شكل رقم (١٤)

(١) انظر :
Marchal Alfred, Principles of Economics Mac Millan & Co. Ltd, London 1962 p. 86.

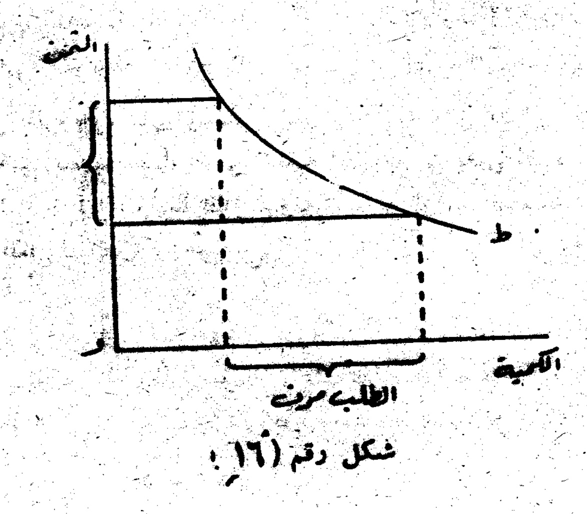
اما اذا كان التغير فى الثمن تغيرا متناهيا فى الصغر يؤدى الى تغير الكمية المطلوبة من السلعة او الخدمة تغيرا غير محدود فان الطلب على هذه السلعة او الخدمة يسمى طلبا لا نهائى المرونة Prefectly Elastic تساوى المرونة فى هذه الحالة مالا نهاية ، وذلك كما يوضحه الشكل رقم (١٥) :




شكل رقم (١٥)

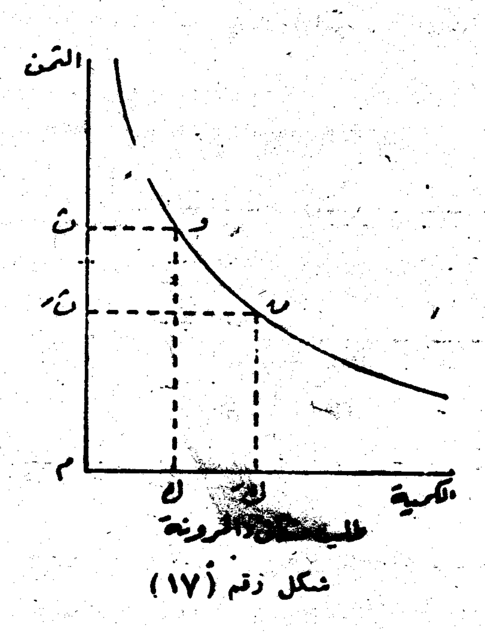
وتعتبر هاتان الحالتان نادرتين .

اما اذا نتج عن تغير الثمن بنسبة معينة تغير بنسبة اكبر فى الكمية المطلوبة ، فان الطلب على السلعة يسمى بالطلب المرن ، Relatively Elastic وتكون المرونة اكبر من الواحد الصحيح م = > ١ ، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (١٦) :




شكل رقم (١٦)

على أنه اذا تسبب تغير في الثمن بنسبة معينة في احداث تغير في الكمية بنفس نسبة تغير الثمن ، فان الطلب على هذه السلعة يسمى بالطلب متكافيء المرونة Unitary Elastic ، وتكون المرونة مساوية في هذه الحالة للواحد الصحيح م = ١ ، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (١٧)

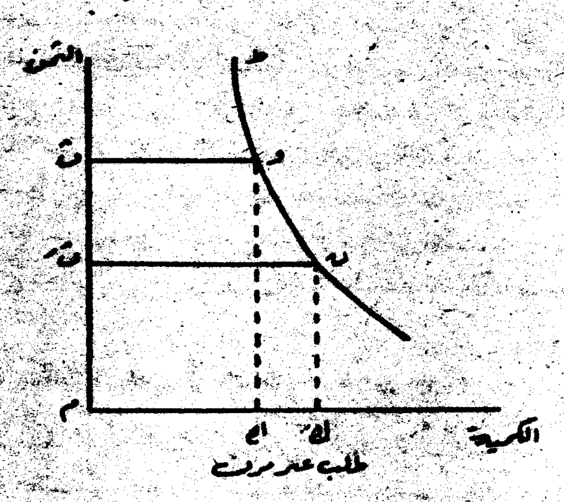



شكل رقم (١٧)

وتفسير ذلك انه عندما كان الثمن م ث كانت الكمية م ك ، وهنا يكون ايراد البائعين ممثلا بالمستطيل مثوك . ومن ناحية اخرى اذا انخفض الى مثَ بدلا من مث فان الكمية تزداد الى م كَ بدلا من مك ويكون ايراد البائعين ممثلا بالمستطيل مكَنثَ ، وفي هاتين الحالتين او اى حالات اخرى ضمن الطلب المتكافيء المرونة . فان اى نسبة تغير في الثمن بالزيادة أو بالنقصان يقابلة تغير عكسي بنسبة مساوية في الكمية المطلوبة من نفس السلعة وبالتالى في ايراد البائعين لها ، ولهذا تظل المرونة مساوية للواحد الصحيح ، ومن ثم يظل الايراد الكلى للبائعين كما هو .

لكن اذا كانت نسبة التغير في الثمن قد ترتب عليها تغير أقل من نسبة التغير في الكمية المطلوبة ، قيل بان الطلب على هذه السلعة غير مرن Relatively Inelastic . وتكون المرونة في هذه الحالة اقل من الواحد الصحيح

م = < ١ ، وذلك كما يتضح من الشكل رقم ( ١٨ )




شكل رقم ( ١٨ )

فحينما انخفض الثمن من مث الى مثَ فان ايراد البائعين قد انخفض من مثوك الى مثَنكَ ، وفي هذا فان نسبة التغير في الثمن تقابلها نسبة تغير اقل في الكمية المطلوبة من السلعة او الخدمة ، ومن ثم يقل الايراد الكلي للبائعين لهذه السلعة في هذه الحالة ، ولعل هذا وذاك يفيد في التعرف على اثر او اهمية المرونة على نحو ما سنشير اليه فيما بعد ·

**ثانيا ـ مرونة الطلب بالنسبة للدخل :**

تمثل مرونة الطلب بالنسبه للدخل مدى حساسية الكمية المطلوبة من السلعة او الخدمة نتيجة للتغير في الدخل ، وتحدد هذه المرونة بنفس اسلوب تحديد مرونة الطلب بالنسبة للثمن ·

اى ان مرونة الطلب الدخلية = $\frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$

على أن من اهم العوامل التى تؤثر على مرونة الطلب بالنسبة للدخل على السلع ترتيب هذه السلع في الأهمية بين السلع المختلفة ، فكلما احتلت سلعة معينة مكانة بين المستهلكين كلما ازدادت مرونة الطلب عليها بالنسبة للدخل والعكس ا ـ

وتكتسب مرونة الطلب بالنسبة للدخل أهميـة خاصة فى الدول التى تأخذ بنظام التخطيط الاقتصادى الشامل ، اذ يكون من الضرورى أن تاخذ هذه الدول فى اعتبارها مقدار الزيادة فى الدخل الناشئة عن الزيادة فى الاستثمار وما ستؤدى اليه هذه الزيادة فى الدخل من زيادة فى الطلب على مختلف السلع والخدمات بحيث تزيد من الاستثمارات المخصصة لانتاج السلع التى تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل عليها مرتفعة ، وتقلل من الاستثمارات التى تكون مخصصة لانتاج السلع التى تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل عليها منخفضة •

**ثالثا – مرونة الطلب التبادلية أو المتقاطعة : Cross - Elasticity**

تحدد مرونة الطلب التبادلية بنفس الأسلوب السابقة الاشـارة اليه بالنسبة لمرونة الطلب سواء بالنسبة للثمن أو الدخل ، ويعنى ذلك ان :

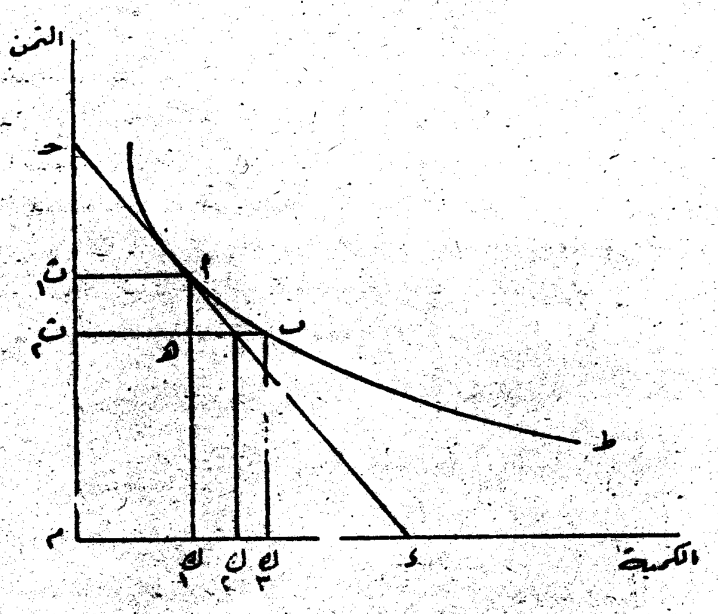
$$\text{مرونة الطلب التبادلية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة من السلعة}}{\text{التغير النسبى فى اثمان السلع الأخرى}}$$

ويلاحظ فى هذا الخصوص انه فى حالة السلع البديلة تكون مرونة الطلب موجبة بسبب طردية العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن السلعة البديلة لها ، وتكون مرونة الطلب التبادلية سالبه فى حالة السلع المتكاملة او المكملة لهـا وذلك طبقا للقاعدة العـامة فى ان العـلاقة عكسية عادة بين الكمية المطلوبة من سـلعة معينة وثمن هذه السـلعة ومن ثم يكون الميل سالبا والمرونة بالتالى سالبة •

وتساعد فكرة المرونة وتعريفها بهذه الحدود على وصف نوعين لها هما : مـرونة القـوس Arc Elasticity ، ومرونة النقطـة Point Elasticity

**١ – مرونة القوس أو المرونة بين نقطتين :**

تتمثل مرونة القوس فى انها مقياس لدرجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة لتغير ثمن هذه السـلعة والتى يظهـرها منحنى الطلب (ط) على جزء محدود منه مثل الجزء أ ب بالشكل رقم ( ١٩ )




شكل رقم (١٩أ)

وطبقاً لتعريف المرونة السالفة الاشارة اليه فان مرونة الطلب م ط

$$\frac{\Delta\,\text{ك}}{\Delta\,\text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

وحيث انه بانخفاض الثمن من م$\text{ث}_1$ الى م$\text{ث}_2$ فان الكمية قد تغيرت بالزيادة من م$\text{ك}_1$ الى م$\text{ك}_2$

وعليه فان $\Delta$ ك = م$\text{ك}_2$ – م$\text{ك}_1$ = $\text{ك}_1\text{ك}_2$ وذلك عندما انخفض الثمن من م$\text{ث}_1$ الى م$\text{ث}_2$ اى عندما انخفض الثمن بمقدار $\Delta$ ث = م$\text{ث}_1$ – م$\text{ث}_2$ = $\text{ث}_1\text{ث}_2$.

ويعنى ذلك ان قيمة التغير فى كل من الكمية والثمن معلومتان ، اى ان $\Delta$ ك ، $\Delta$ ث معروفتان والمطلوب معرفة كل من ك ، ث .

ومن تعريف المرونة السابق نستطيع ان نتوصل اليهما من خلال ان

م ط = $\frac{\Delta\,\text{ك}}{\Delta\,\text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$ ، وتعنى ث الثمن الأصلى وهو م $\text{ث}_1$ ، ك الكمية

الأصلية وهي مك١ . ومع ذلك فان مط تواجه مشــكلة مؤداها ان قيمة هذه المرونة تختلف اذا كان الوضع الأصلي هو النقطة ا او ب على منحنى الطلب ، وذلك ان مرونة القوس تعتمد على نقطة البدء ، وتزداد هذه المشكلة حدة اذا ابتعدت هذه النقطة عن تلك ولذلك يلجأ الى اخذ متوسط القيمتين على حدى القوس بالنسبة لكل من الثمن والكمية ، ومن ثم تكون ك = مك١ + مك٢ /٢ ، ث = م ث١ + مث٢/٢ وتكون مرونة القوس اذا هي :

$$\text{م ط} = \frac{\text{ك}_1\,\text{ك}_2}{\text{ث}_1\,\text{ث}_2} \times \frac{(\text{م ث}_1 + \text{م ث}_2)/2}{(\text{م ك}_1 + \text{م ك}_2)/2}$$

وبضرب كل من البسط والمقام × ٢ نجد ان

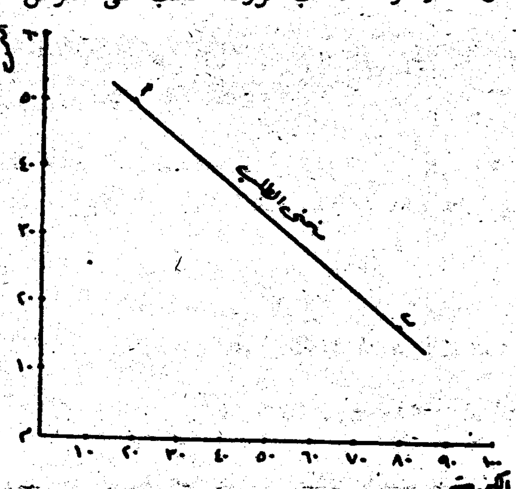
$$\text{م ط} = \frac{\Delta\,\text{ك}}{\Delta\,\text{ث}} \times \frac{\text{م ث}_1 + \text{م ث}_2}{\text{م ك}_1 + \text{م ك}_2}$$

$$\text{أى} = \times \frac{\Delta\,\text{ك}}{\Delta\,\text{ث}} \times \frac{\text{مجموع الثمنين}}{\text{مجموع الكميتين}}$$

ويمكن أن نجرى مثالا حسابيا لذلك :

**حساب مرونة الطلب بالنسبة للقوس :**

اذا كان لدينا منحنى معين للطلب حيث يتم الانتقال من نقطة الى اخرى عليه ، ونريد ان نقدر او نحســب مرونة الطلب على القوس المحصــور بين




شكل رقم (٢٠)

نقطتين عليه هما ا ، ب ، فانه يمكن ان نتوصل الى ذلك بالاستعانة بالشكل البياني رقم

فعند النقطة ا تكون $ك_{1} = ٢٠$ ، $ث_{1} = ٥٢$

وعند النقطة ب تكون $ك_{2} = ٨٠$ ، $ث_{2} = ١٧$

$$\text{إذا م ط} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \times \frac{\text{مجموع الثمنين}}{\text{مجموع الكميتين}}$$

$$= \frac{٨٠ - ٢٠}{٥٢ + ١٧} \times \frac{٥٢ + ١٧}{٨٠ + ٢٠}$$

$$= \frac{٦٠}{٣٥} \times \frac{٦٩}{١٠٠} = ١٫٢ \text{ ( تقريبا )}$$

ويمكن ان نتوصل الى نفس النتيجة اذا اعتبرنا ان النقطة الأولى على ذات المنحنى او القوس هي (ب) بدلا من ( ا ) ، ومنها يتم الانتقال الى النقطة ( ا ) .

ومن ناحية اخرى ، يمكن اثبات مرونة القوس او المرونة بين نقطتين بطريقة اخرى حسابيا .

$$\text{فقد سبق ان رأينا المرونة} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ث}}{\text{ث}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \times \frac{\text{ث}}{\Delta \text{ث}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

واذا فرضنا اننا نريد قياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن بين النقطتين ا ، ب في الشكل رقم ( ٢١ ) .

وإذا فرضنا أنه :

الثمن      الكمية

عند النقطة (أ) : $ث_١ = ١٠٠$ ، $ك_١ = ١٠٠٠$

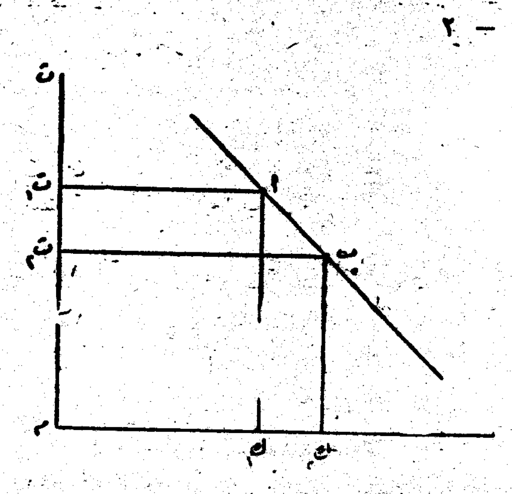
وعند النقطة (ب) : $ث_٢ = ٩٠$ ، $ك_٢ = ١٢٠٠$

وإذا أردنا حساب المرونة بين النقطتين :

أ ، ب مبتدئين من الوضع عند النقطة (أ) ومستخدمين تعريف المرونة السابق فان :

$$م = \frac{٢٠٠}{-١٠} \times \frac{١٠٠}{١٠٠٠}$$

$$= -٢$$




شكل رقم (٢١)

وإذا أردنا قياس المرونة مبتدئين من الوضع عند النقطة (ب) الى (أ) بدلا من (أ) الى (ب)، فان :

$$م = \frac{-٢٠٠}{١٠} \times \frac{٩٠}{١٢٠٠} = -١٫٥$$

وفى هذا المثال الحسابى للمرونة بين نقطتين على منحنى الطلب نجد ان المرونة تتقارب كلما تقاربت النقطتان المراد قياس المرونة بينهما ، وكلما بعدت هاتان النقطتان كلما اختلفت النتيجة التى نحصل عليها ، وقد امكن تفادى هذه النتيجة فى المثالين السابقين عندما لجأنا الى اخذ متوسط القيمتين على حدى القوس بالنسبة لكل من الثمن والكمية .

## ٢ ـ مرونة النقطة :

ومعها يمكن استخدام نفس الشكل رقم (٢٢) حيث يتم قياس مرونة الطلب عند النقطة ا مثلا ، وليس بين النقطتين ا ، ب كما هو الحال في شأن مرونة القوس .

وللتوصل الى مرونة الطلب عند هذه النقطة نقوم برسم مماس لمنحنى الطلب حيث يقطع المحور الصادي في حـ والمحور السيني في د كما هو موضح بالشكل رقم (٢٢) . فاذا انخفض الثمن من م$\text{ث}_1$ الى م$\text{ث}_2$ ، فان الكمية تتمدد من م$\text{ك}_1$ الى م$\text{ك}_2$ . ومع ذلك فانه اذا كان انخفاض الثمن محدودا بحيث كانت النقطة ب قريبة جدا من النقطة ا ، فان الكمية م$\text{ك}_2$ تكون مساوية تقريبا للكمية م$\text{ك}_1$ ، وقد تم رسمها بهذه الصورة على الشكل البياني للتوضيح فقط .

وبالرجوع الى المعادلة الخاصة بتعريف مرونة الطلب بالنسبة للقوس والتي تتزايد دقتها كلما اقتربت ا من ب اى :

$$\text{م ط} = \frac{\text{ك}_1\ \text{ك}_2}{\text{ث}_1\ \text{ث}_2} \times \frac{\text{م ث}_1\ (\text{الثمن الأصلي})}{\text{م ك}_1\ (\text{الكمية الأصلية})}$$

فانه طبقا لتشابه المثلثات القائمة نجد ان :

$$\frac{\text{ك}_1\ \text{ك}_2}{\text{ث}_1\ \text{ث}_2}^{(1)} = \frac{\text{ك}_1\ \text{ى}}{\text{م ث}_1} \quad \text{حيث ان} \quad \frac{\text{ب ا}}{\text{هـ ا}} = \frac{\text{ك}_1\ \text{ى}}{\text{ا د}_1\ \text{ا}}$$

ولهذا فان مرونة الطلب بالنسبة للثمن عند نقطة معينة تصبح كما يلي :

$$\text{م ث} = \frac{\text{ا}_1\ \text{ى}}{\text{م ث}_1} \times \frac{\text{م ث}_1}{\text{م ا}_1} = \frac{\text{ك}_1\ \text{ى}}{\text{م ك}_1}$$

وحيث أن $\frac{\text{ا}_1\ \text{ى}}{\text{ك}_1\ \text{م}} = \frac{\text{ا ى}}{\text{ا حـ}}$ حيث أن المثلث ى و قائم الزاوية والمستقيم ك١ا مواز للمستقيم حـم (على أساس القاعدة التي تقرر ان المستقيم الموازى لأحد أضلاع المثلث القائم الزاوية يقطع الآخرين بنسبة واحدة) .

---

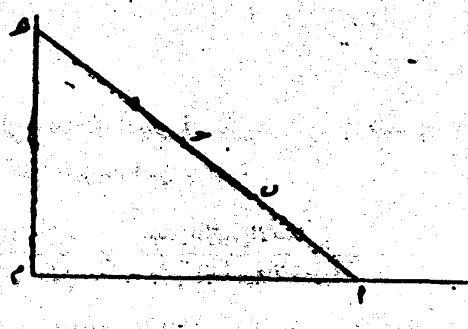
(١) لاحظ انه كان يتعين وضع $\text{ك}_2\ \text{ك}_3$ بدلا من $\text{ك}_1\ \text{ك}_2$ ، ولكننا افترضنا أن التغير محدود جدا ومن ثم تكاد تنطبق $\text{ك}_3$ على $\text{ك}_2$ .

$$\therefore \text{م ط ث} = \frac{\text{ا ء}}{\text{ا ح}}$$

وهذا هو مقياس مرونة الطلب عند النقطة ا ٠

على انه اذا كان منحنى الطلب خطا مستقيما ( للتيسير فقط ) فانه طبقا للقواعد السالفة الاشارة اليها يمكن قياس مرونة الطلب على نقطة مختلفة عليه ولتكن النقط د ، جـ ، ب كما يتضح من الشكل رقم (٢٢) بالنسب :

$$\frac{\text{ا ء}}{\text{ء هـ}} ، \frac{\text{ا ح}}{\text{ح هـ}} ، \frac{\text{ا ب}}{\text{ب هـ}}$$ على التــوالى ، ومعنى ذلك ان مرونة الطلب عنـد هــذه النقط من مرونة اكبر من الوحدة ، الى مرونة تســاوى الوحدة الى مرونة اقل من الوحدة ٠



شكل رقم (٢٢)

**امكانية قياس المرونة من خلال حجم الانفاق على السلعة :**

اذا كان التغير فى مجموع المبالغ التى تنفق على الســلعة يسـير فى عكس اتجاه التغير فى الثمن ينخفض بارتفاع الثمن ويرتفع بانخفاض الثمن ، فان الطلب على هذه السلعة يكون مرنا ٠ وتفسير ذلك ان الطلب المرن يعنى أن الكميات المطلوبة من السلعة تتجاوب تجاوبا كبيرا مع التغيرات فى الأثمان ، ذلك انه مع ارتفاع ثمن السلعة بنســبة معينــة تنخفض الكمية المطلوبة منها بنسبة اكبر من نسبة ارتفاع ثمنها ، الأمر الذى يترتب عليه انخفاض مجموع الانفاق على السلعة ، والعكس صحيح فى حالة انخفاض الثمن ٠

ومن ناحية اخرى يكون الطلب على السلعة غير مرن ( قليل المرونة ) اذا ارتفع مجموع المبالغ التى ينفقها المشترون على السلعة اذا زاد ثمنها والعكس فى حالة انخفاض الثمن ، ومعنى هذا انه اذا كان التغير فى مجموع المبالغ

التى تنفق على السلعة يسير فى نفس اتجاه التغير فى الثمن يرتفع بارتفاع الثمن وينخفض بانخفاضه كان الطلب على السلعة غير مرن ٠

ويعني ذلك ايضا أن الكميات المطلوبة من السلعه تتجاوب تجاوبا قليلا مع التغيرات فى الأثمان ، فيترتب على ارتفاع ثمن السلعة بنسبة معينه انخفاض الكميات المطلوبة منها بنسبة أقل من نسبة الارتفاع الحاصلة فى الثمن ، مما يترتب عليه فى النهاية ارتفاع مجموع الانفاق على السلعة والعكس فى حالة انخفاض الثمن ٠

ويكون الطلب متكافىء المرونة اذا بقيت مجموع المبالغ المنفقة على السلعة دون تغيير فى حالة انخفاض او ارتفاع الثمن ، فالطلب المتكافىء المرونة ـ ومعامل المرونة الخاصة به يساوى واحدا صحيحا ـ يعنى ان التغير فى الثمن بنسبة معينة سواء بالارتفاع أو الانخفاض يترتب عليه تغير عكسي فى الكميات المطلوبة بالانخفاض أو الارتفاع بنفس النسبة مما يؤدى الى ثبات مجموع المبالغ المنفقة على السلعة

ويتضح مما سبق أن الطلب يستجيب للتغير فى الثمن ، ولكن درجة هذه الاستجابة ليست واحدة بالنسبة لكل السلع والخدمات عند زيادة معينة أو نقص معين فى ثمن السلعة او الخدمة ، وعلى أساس قياس مرونة الطلب ، فاننا نجد ان قيمة مرونة الطلب بالنسبه لثمن السلعة قد تكون بين الصفر والمالا نهاية ٠

ويمكن تصوير درجات المرونة ـ بعد ان اشرنا الى قياسها ـ كما يتضح من الجدول الآتى (١) ٠

---

(١) انظر :

H. G. Lipsey, An Introduction to Positive Economics, op-cit p. 102.

ـ محمد دويدار ، المرجع السابق ، ص ٣١٧

## جدول رقم (٩)

| القياس العددى للمرونة | البيان اللفظى للمرونة | المصطلح الفنى للمرونة | ما يحدث لمجموع انفاق المستهلك على السلعة في حالة انخفاض الثمن | ما يحدث لمجموع انفاق المستهلك على السلعة في حالة ارتفاع الثمن |
|---|---|---|---|---|
| صفر | لا تتغير الكمية | عديم المرونة | ينقص الانفاق | يزيد الانفاق |
| اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح | تتغير الكمية بنسبة اقل من نسبة تغير الثمن | غير مرن | | |
| واحد صحيح | نسبة تغير الكمية هى نفس نسبة تغير الثمن | متكافىء المرونة | لا يتغير الانفاق | لا يتغير الانفاق |
| اكبر من الواحد الصحيح واقل من المالا نهاية | نسبة التغير فى الكمية اكبر من نسبة التغير فى الثمن | مرن | يزيد الانفاق | ينقص الانفاق |
| المالا نهاية | يكون التغير فى الكمية لا نهائى عند اى تغير يسير فى الثمن | لا نهائى المرونة | | |

**العوامل التى تؤثر على مرونة الطلب :**

المرونة مسألة نسبية تختلف من شخص الى آخر ، ومن طبقة اجتماعية الى اخرى ، ومن زمان الى آخر ، ويعني ذلك انه توجد بعض العوامل التى تجعل الطلب علي بعض السلع والخدمات مرنا وعلى البعض الآخر غير مرن ، ومن اهم هذه العوامل ما يلي :

**اولا – استعاضة السلعة بسلعة بديلة :**

فكلما امكن الاستعاضة بسلعة ما عن سلعة آخرى ، وكلما كانت هناك سلع اخرى بديلة يمكن ان تحل الى درجة كبيرة محل سلعة ما ، ادى ذلك الى جعل الطلب على تلك السلعة او الخدمة اكثر مرونة ، وعلى العكس اذا لم تتوافر بدائل عن السلعة كانت مرونة الطلب على هذه السلعة صغير :

وهذا امر طبيعي اذ كلما ازداد ما يضحي به المستهلك من منفعة فى سبيل الحصول على الوحدات الأخيرة من سلعة أو خدمة معينة بسبب ارتفاع ثمنها ، كلما ازداد الدافع له عن التحول عن استهلاك تلك الوحدات الى وحدات اضافية من السلعة او الخدمة البديلة ، وبمعنى آخر كلما ارتفع ثمن السلعة ، فان ذلك يمثل دافعا قويا للمستهلك لاحلال وحدات من السلعة البديلة التى لم يرتفع ثمنها ، وفى هذا تلعب وسائل الدعاية والإعلان دورها فى تعريف المستهلك بوجود سلع بديلة ٠

ويكون هذا التحول من السلعة او الخدمة او اليها اكثر ظهورا بالطبع كلما ازدادت درجة استعاضة سلعة ما باخرى ، أي كلما ازدادت درجة قابليتها للاستبدال ، وذلك بفرض ان اثمان السلع والخدمات المستعاضة لم تتغير :

**ثانيا – نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على السلعة :**

وتتوقف مرونة الطلب علي سلعة أو خدمة ما أيضا على ما اذا كانت تمتص جزءا قليلا أو كبيرا من دخل المستهلك ، فكلما كانت نسبة ما ينفقه المستهلك على هذه السلعة او الخدمة من دخله صغير كلما كانت مرونة الطلب صغيرة ، وكلما ازدادت نسبة ما ينفق على السلعة او الخدمة من دخل المستهلك ، كلما كان الطلب عليها اكثر مرونة ، ومثال ذلك ان ارتفاع ثمن ملح الطعام مثلا لن يؤدى الى انكماش الطلب عليه الا بنسبة محدودة جدا ،

فى حين أن ارتفاع ثمن المنسوجات يؤدى الى انكماش الطلب عليها بنسبة كبيرة ، ويرجع ذلك الى زيادة نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على المنسوجات بالمقارنة بنسبة ما ينفقه على ملح الطعام ·

وتفسير ذلك واضح ، اذ انه اذا كان المستهلك ينفق نصف دخله مثلا على سلعة معينة ثم انخفض ثمنها بنسبة ٥٠ ٪ ، فانه يستطيع أن يحصل من تلك السلعة على نفس الكمية التى كان يحصل عليها من قبل من خلال انفاق ربع دخله فقط ، فكان انخفاض ثمن السلعة قد حرر ربع دخل المستهلك للانفاق على السلع والخدمات ، والمستهلك حينئذ يزيد من استهلاكه لتلك السلعة او الخدمة لسببين ، الأول : انخفاض ثمن السلعة بالنسبة لأثمان السلع والخدمات البديلة ، والثانى : ازدياد دخله الحقيقى نتيجة لانخفاض ثمنها ·

ولا شك أن تلك الزيادة فى الاستهلاك تفوق الزيادة التى كانت تنجم لو ان انخفاض ثمن السلعة اقتصر على العامل الأول اى عامل الاستبدال ، مما يعنى فى النهاية ان كون السلعة تمتص جزءا كبيرا من دخل المستهلك فان ذلك يزيد من حساسية الكمية المطلوبة منها بالنسبة لتغيرات الثمن ومن ثم يزيد من مرونة الطلب عليها والعكس بالعكس ·

**ثالثا ـ السلع الضرورية والسلع الكمالية :**

رأينا ان فكرة المرونة نسبية وتختلف باختلاف الزمان والمكان ، ولأن صفة السلع كضرورية او كمالية مسالة نسبية كذلك ، فانه لا يمكن قبول القول المطلق بأن الطلب على السلع الضرورية غير مرن والطلب على السلع الكمالية مرن ، ذلك انه كلما اعتاد الانسان على استخدام سلعة معينة وصعب عليه أن يستغنى عنها ، كلما كان لذلك اثره فى مرونة الطلب على السلعة ، فالشاى والبن والسجاير ولو انهم لا يمثلون ضرورة من الناحية الطبيعية الا انهم بحكم العادة يمثلون امرا حيويا للفقراء والأغنياء على السواء ومن ثم يكون الطلب على هذه السلع طلبا غير مرن فى هذه الحدود ·

وتفسير ذلك انه اذا ارتفع ثمن هذه السلع مثلا بنسبة معينة ، فان المستهلك لا يستطيع أن يقتطع من استهلاكها قدرا كبيرا ، نظرا لأن المنفعة الحدية للوحدات المتبقية تتصاعد بسرعة كلما تقدم فى ذلك الاقتطاع ، ومثل

هذه السلعة اذا لا يمكن الاستغناء عنها بسهولة ويقال بالتالى عنها انها ضرورية وأن الطلب عليها غير مرن .

وعلى العكس من ذلك اذا كان الاستغناء عن الوحدات الأخيرة من سلعة معينة لا يؤدى الى ارتفاع المنفعة الحدية للوحدات المتبقية بسرعه . بمعنى ان المستهلك يمكنه عند ارتفاع ثمنها ان يستغنى بسهولة عن بعض وحدات هذه السلعة ، فانه يمكن القول ان هذه السلعة أو الخدمة كمالية .

وعليه فان السلع والخدمات الضرورية تتأثر بتغيرات الثمن بنسبة اقل من السلع والخدمات الكمالية ، اى ان الطلب على السلع والخدمات الضرورية قليل المرونة .

**رابعا ـ حجم دخل المستهلك :**

وتتوقف أيضا مرونة الطلب على السلعة او الخدمة على مقدار الدخل الذى يحصل عليه المستهلك ، فبالنسبة للاغنياء فانه بالنظر لكبر حجم دخولهم تصبح المنفعة النهائية للنقود بالنسبة اليهم ضئيلة بحيث ان التغيرات المعتادة فى الأثمان لا تكون ذات تاثير كبير فى الطلب على السلع والخدمات ، ومن ثم يكون طلبهم هنا فى مجموعة قليل المرونة .

اما بالنسبة للفقراء فانه لضآلة دخلهم تقتصر فى طلبها على السلع والخدمات الضرورية ، ولهذا يكون طلبها فى مجموعة قليل المرونة .

**خامسا ـ الاستعمالات المختلفة للسلعه وتكاملها مع السلع الاخرى .**

اذا كان للسلعة استعمال واحد كالكبريت او ملح الطعام فان الطلب عليها يكون قليل المرونة ، اما اذا كانت السلعة متعددة الاستعمال فان الطلب عليها يكون مرنا لأنه فى الحالة الأخيرة يترتب على ارتفاع ثمن السلعة تجنيب بعض الاستعمالات الأقل أهمية ، وفى حالة انخفاض ثمنها يزداد الاقبال على استعمالها فى اغراض اخرى طالما انها متعددة الاستعمال .

اما اذا كانت السلعة تتكامل فى استعمالها مع السلع الأخرى ، فان التغير فى ثمنها لن يؤثر كثيرا على الكميات المستخدمة من هذه السلع ، بمعنى

ان يكون الطلب عليها غير مرن ، فارتفاع ثمن البنزين مثلا لا يؤثر فى مجموعه على الكميات المطلوبة من السيارات ، وارتفاع ثمن الخبز وحده لا يؤثر كثيرا على الكميات المطلوبة من الجبن او المربى .

والواقع ان مرونة الطلب تتوقف اساسا على عامل وجود البديل ومدى كمال هذا البديل ، وعليه فان العوامل الأربعة الاخيرة السابقة الاشارة اليها يمكن ارجاعها لنفس فكرة البديل ، وان كانت هذه العوامل الأربعة مجتمعة تسمح بتفسير اوفى لفكرة البديل ومدى تأثره بالظروف المختلفة سواء من ناحية الدخل او طبيعة السلعة ذاتها .

سادسا ـ عامل الزمن :

افترضنا حتى الآن ان التاثيرات التى تطرا على كمية السلعة نتيجة لتغيرات الثمن تتم مباشرة ، والواقع انه كلما ازدادت الفترة الزمنية التي تعقب تغير الثمن كلما إزداد وضوح تأثير التغير على الكمية المطلوبة من السلعة او الخدمة .

فتحديد وجود البديل مثلا يتوقف على عامل الزمن ، وكلما طالت الفترة الزمنية كلما كان وجود البديل اسهل ، كما ان المستهلك يكتسب عادات جديدة مع الزمن ، ومن هنا يغير من نمط حياته وفقا للظروف الجديدة ، فالتعود على شراء أنواع معينة من السلع او الخدمات من بائع معين لا يسمح مباشرة بتغيير البائع فى حالة تغيير الثمن من جانبه بالزيادة ، وانما قد يتم ذلك بعد فترة من الزمن يعدل فيها المستهلك من عادته ، كما انه اذا توافر عند بعض المستهلكين قدر معين من السلعة التى انخفض ثمنها ـ بافتراض انها قابلة للتخزين ـ فان انخفاض الثمن لا يؤثر على طلب هؤلاء المستهلكين للسلعة الا بعد نفاذ ما لديهم منها ، وهكذا فان مرونة الطلب تكون اكبر فى المدة الطويلة(١) .

اهمية مرونة الطلب(٢) :

تحدد اعتبارات المرونة سلطة المنتج ( او المنتجين ) فى تحديد الثمن ،

---

(١) انظر : محمد ابراهيم غزلان ، فى مبادىء الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص (٢٧ـ٢٩) .

(٢) انظر : رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، الجزء الثانى ، القيمة والتوزيع ، دار النهضة العربية ١٩٦٦ ص ١١٦ وما بعدها .
ـ محمد سلطان أبو علي ، محاضرات فى الاقتصاد التحليلي ، دار الجامعات ١٩٦١ ، ص (٥٣ـ٥٤) .

وتؤثر بالتالى تغيرات الثمن على الايراد الكلى ، كما تحدد المرونة من الذى يتحمل عبء الضريبة ، وتؤثر اعتبارات المرونة ايضا فى حصيلة الضريبة ومدى تقلبات الأثمان ، ونشير الى ذلك فيما يلى :

**أولا – اثر مرونة الطلب فى سلطة المنتج فى تحديد الثمن :**

اذا كان الطلب مرنا ، بمعنى ان اى تغيير ولو يسير فى الثمن يؤدى الى تغيير كبير فى الكمية المطلوبة وبالتالى فى الايراد الكلى ، فان سلطة المنتج فى تحديد الثمن تكون محدودة ، وتفسير ذلك ان رفع الثمن بمعرفة المنتجين فى حالة الطلب المرن سوف يترتب عليه انخفاض الايراد الكلى ، ويكون من صالحهم على عكس ذلك ان يخفضوا الثمن ، لأن انخفاض الثمن ولو بنسبة يسيرة يؤدى الى زيادة الطلب مما يؤدى الى ارتفاع الايراد الكلى بالتالى .

وليس من صالح المنتج بالطبع أن يقوم بخفض الثمن الى ما لا نهاية ، اذ ان الطلب عند المستويات الدنيا من الثمن يصبح قليل المرونة ، بحيث ان اى انخفاض فى الثمن ولو كان كبيرا لا يؤدى الا الى ارتفاع يسير فى الكمية المطلوبة وبالتالى فى الايراد الكلى .

اما اذا كان الطلب غير مرن ، فانه لا يكون من صالح المنتج خفض الثمن لأن انخفاض الثمن ، ولو بنسبة كبيرة ، لن يؤدى الا الى ارتفاع يسير فى الكمية المطلوبة ، وبالتالى الى انخفاض الايراد الكلى . وعلى العكس من ذلك ، يكون من صالح المنتج فى حالة الطلب غير المرن رفع الثمن ، لأن ارتفاع الثمن ولو بنسبة كبيرة لن يؤدى الا الى انخفاض يسير فى الكمية المطلوبة ، مما يؤدى الى ارتفاع الايراد الكلى ، وطبيعى ان يأخذ المنتج فى اعتباره انه لا يمكن رفع الثمن الى مالا نهاية خاصة وان درجة مرونة الطلب ترتفع عموما عند المستويات العليا من الثمن .

**ثانيا – اثر المرونة فى تحديد من يتحمل عبء الضريبة وحصيلتها :**

اذا فرضت ضريبة معينة على سلعة ما ، فان المنتج يحاول ان يلقى بعبئها على المستهلك وذلك عن طريق تضمينها الثمن ، ولكن سلطة المنتج فى ذلك هى نفس سلطته فى رفع الثمن ، لأن تحميل الضريبة على السلعة لا يعدو ان يكون رفعا للثمن بمقدار الضريبة ، ولذلك تتحدد سلطة المنتج فى هذا المجال بدرجة مرونة الطلب . فاذا فرضت الضريبة على سلعة ذات طلب مرن مرونة لا نهائية ، فان المنتج لا يستطيع ان ينقل اى قدر منها الى

المستهلك ، اى لا يستطيع أن يرفع الثمن بأى قدر من الضريبة ، ذلك لأن اى ارتفاع ولو يسير يؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضا كبيرا وبالتالى انخفاض الايراد الكلى وهو ما يحرص المنتج على تجنبه .

أما فى حالة الطلب عديم المرونة ، فان المنتج يستطيع ان يحمل الثمن بمقدار الضريبة بالكامل ، اى يستطيع ان ينقل العبء الضريبى الى المستهلك بالكامل ، ويعنى ذلك ان ارتفاع الثمن بمقدار الضريبة لن يؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة ، وبالتالى لا يؤدى الى انخفاض الايراد الكلى للمنتج .

والواقع أن حالة الطلب المرن مرونة لا نهائية والطلب عديم المرونة تعتبران حالتين استثنائيتين ، والغالب أن يكون الطلب مرنا أو غير مرن ، وهنا يقسم عبء الضريبة بين كل من المنتج والمستهلك تبعا لدرجة مرونة الطلب ، بمعنى ان المنتج لن يستطيع أن يرفع الثمن بمقدار جزء فقط من الضريبة ، وانه فى حالة الطلب المرن فان المنتج سوف يتحمل الجزء الأكبر من عبء الضريبة والمستهلك الجزء الأقل ، اما فى حالة الطلب غير المرن فان المنتج يستطيع ان ينقل الجزء الأكبر من مقدار الضريبة الى المستهلك اى يرفع ثمن السلعة بمقدار كبير من الضريبة .

وتتدخل كذلك مرونة العرض فى هذا المجال بمعنى أن تقسيم عبء الضريبة يتوقف على مدى مرونة الطلب وعلى مدى مرونة العرض ، وسوف نشير الى مرونة العرض فيما بعد .

وهكذا تلعب المرونة دورا فى رسم السياسة الضريبية وسياسة الأثمان ، ذلك أنه اذا كانت الدولة تريد أن تلقى بعبء الضريبة على المستهلك فانها تفرض الضريبة على السلع ذات الطلب قليل المرونة ، واذا ارادت أن يتحملها المنتج ، كان من المتعين أن تفرض الضريبة على سلع ذات طلب مرن .

ومن ناحية اخرى فان مرونة الطلب تؤثر فى حصيلة الضريبة ، فكلما ارتفعت درجة المرونة بمعنى انخفاض الكمية المطلوبة على اثر ارتفاع الثمن ، انخفضت الحصيلة الضريبية والعكس صحيح . اى أن حصيلة الضريبة تتناسب تناسبا عكسيا مع درجة المرونة ، فهى تنخفض بارتفاعها وترتفع بانخفاضها ، وعليه يتعين على الدولة ان تتخير وعاء الضريبة على السلع ذات الطلب غير المرن اذا كان غرضها ماليا بحتا .

**ثالثا - مرونة الطلب وتقلبات الأثمان :**

تؤثر مرونة الطلب على مدى تقلبات الأثمان ، فكلما كانت مرونة الطلب كبيرة كانت تقلبات الأثمان محدودة ، ويعنى ذلك ان ارتفاع الثمن فى هذه الحالة يؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضا كبيرا مما يؤدى الى تحديد الارتفاع فى ثمنها .

وكلما كانت مرونة الطلب قليلة ، كلما كانت تقلبات أثمانها كبيرة ويعنى ذلك ايضا ان ارتفاع الثمن فى هذه الحالة لا يؤدى الا الى انخفاض يسير فى الكمية المطلوبة ، وعلى ذلك لا يوجد ما يمنع من ارتفاع الثمن ارتفاعا كبيرا .

ونشير بعد ذلك الى مرونة العرض فى الفصل الثانى من هذا الباب .

---

# الفصــل الثاني

## : مرونة العرض -

يقصد بمرونة العرض Elasticity of Supply مــدى الاســتجابة فى زيادة إنتاج سلعة معينة وعرضـها نتيجة لزيادة ثمنها او نقص هـذا الانتـاج والعرض نتيجة لانخفاض الثمن ٠

وتعرف القيمة العددية التى تحدد درجة مرونة العرض بمعامل مرونة العرض ٠ ويجب لقيـاس مرونة العـرض ان نقارن التغير النسبى – كما كان الحال بالنسبة لمرونة الطلب – وليس التغير المطلق ٠

ومن هنا فان معامل مرونة العرض ٠

$$= \frac{\text{التغير فى الكمية المعروضة}}{\text{الكمية الأصلية}} \div \frac{\text{التغير فى الثمن}}{\text{الثمن الأصلى}}$$

وفى شكل نسبة مئوية فانه يساوى $= \frac{\text{النسبة المئوية للتغير فى الكمية المعروضة}}{\text{النسبة المئوية للتغير فى الثمن}}$

وفى شكل رياضي فان معامل مرونة العرض =

$$م ع = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta ث}{ث}$$

$$= \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$$

حيث م ع = معامل مرونة العرض

$\Delta$ ك = مقدار التغير فى الكمية المعروضة

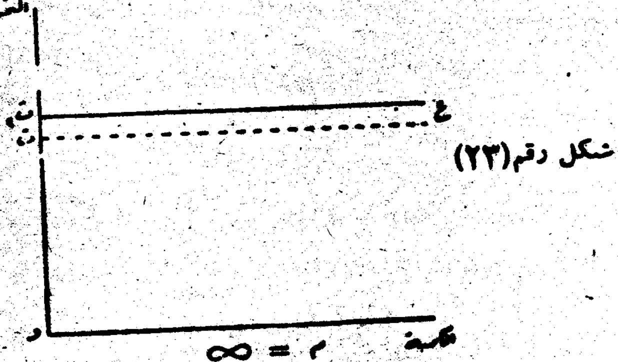
ك = مقدار الكمية المعروضة الأصلية

$\Delta$ ث = مقدار التغير في الثمن .

ث = الثمن الأصلي .

ويمكن أن نميز ايضا بين خمس حالات لمرونة العرض كما كان الحال بالنسبة لمرونة الطلب :

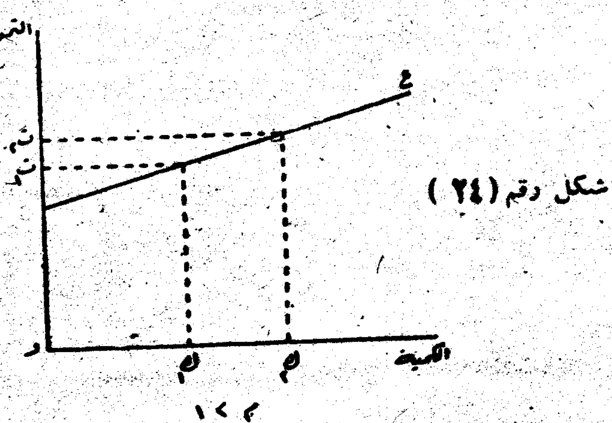
١) عرض لا نهائي المرونة : وتبلغ قيمة معامل المرونة فيه مالا نهاية حيث أن م = ∞ ، وفي هذه الحالة فان أي تغير ولو طفيف في الثمن




شكل رقم (٢٣)

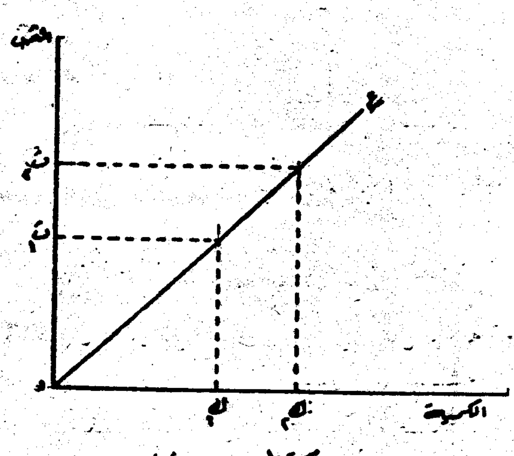
يؤدي الى تغير لا نهائي في الكمية المعروضة ، وهنا يكون البائعون مستعدين لبيع كل ما يطلبه السوق من السلعة عند ثمن معين ، لكنهم لن يبيعوا شيئا من السلعة عندما ينخفض الثمن ولو بقدر محدود .

(٢) عرض مرن : وفيه تبلغ قيمة معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح وأقل من مالا نهاية ( ∞ > م > ١ ) ، وبذلك يؤدي تغير في الثمن بنسبة مئوية معينة الى تغير في الكمية المعروضة بنسبة مئوية اكبر .



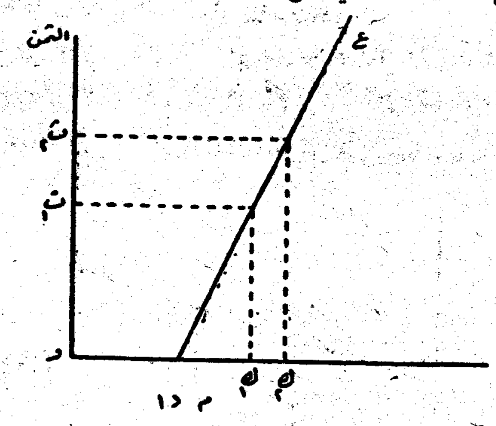

شكل رقم ( ٢٤ )

(٣) عرض متكافىء المرونة : وتبلغ قيمة معامل المرونة فيه واحد صحيح ( م = ١ ) ، وهنا فان اى تغير فى الثمن بنسبة مئوية يحدث تغيرا فى الكمية المعروضة بنفس النسبة ·



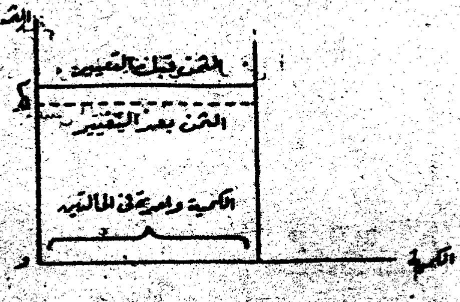

شكل رقم ( ٢٤ ) ( ١ )

(٤) عرض غير مرن : وفيه تبلغ قيمة معامل المرونة اقل من الواحد الصحيح واكبر من الصفر ( ١ > م > صفر ) ، ويترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينة فى هذه الحالة تغيرا فى الكمية المعروضة بنسبة مئوية اقل ·




شكل رقم ( ٢٤ ) ( ٢ )

(٥) عرض عديم المرونة : وتبلغ قيمة معامل المرونة معه صفرا ( م = صفر ) ، وفى ذلك لا يترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينة احداث أى




شكل رقم (٢٤ / ٣)

تغير في الكمية المعروضة من السلعة كما يتضح من الشكل رقم (٢٤/٣) .

وجدير بالذكر ان نشير الى ان المعادلة التى تقيس مرونة العرض بالنسبة للثمن مماثلة لتلك التى رأيناها عن مرونة الطلب بالنسبة للثمن ، ويتمثل الفرق بينهما في ان الكمية تشير الى السلعة التى يعرضها البائعون وليس الى الكمية التى يطلبها المشترون .

وعليه فإن المعادلة السالفة الاشارة اليها لمعامل مرونة الطلب وهى

$$\frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

هي التي يمكن على اساسها قياس مرونة العرض .

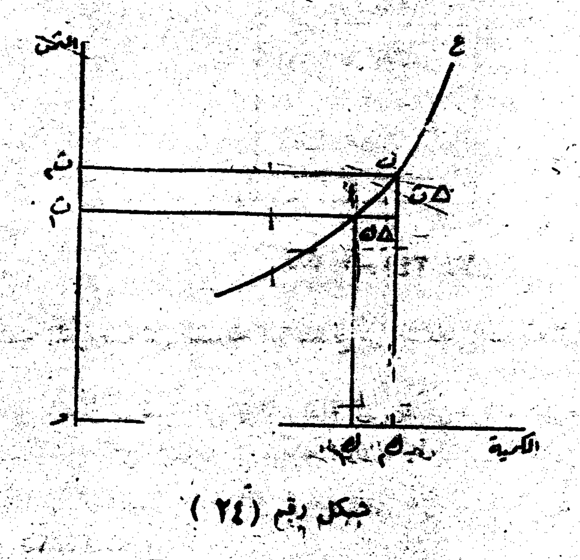
وطالما ان الثمن والكمية المعروضة يتغيران عادة في نفس الاتجاه فان مرونة العرض بالنسبة للثمن تكون اشارتها موجبة ومن ثم يكون الميل موجبا او متزايدا بعكس اشارة مرونة الطلب التي هي عادة سالبة .

مرونة القوس : Arc Elasticity

باستخدام المعادلة السابقة نجد أنه نتيجة لارتفاع الثمن من و ث١ الى و ث٢ كما هو موضح بالشكل رقم (٢٤/٤) تحددت الكمية من و ك١ الى و ك٢ ، وفي هذا فان مرونة القوس اب تتحدد على ضوء مرونة القوس بالنسبة لمرونة الطلب السالفة الاشارة اليها وتحددها المعادلة الآتية :

$$= \frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ ث}} \times \frac{\text{مجموع الثمنين}}{\text{مجموع الكميتين}}$$ خاصة اذا ابتعدت النقطة ا عن النقطة ب

وذلك على النحو الذي سبقت الاشارة اليه بالنسبة لمرونة الطلب .

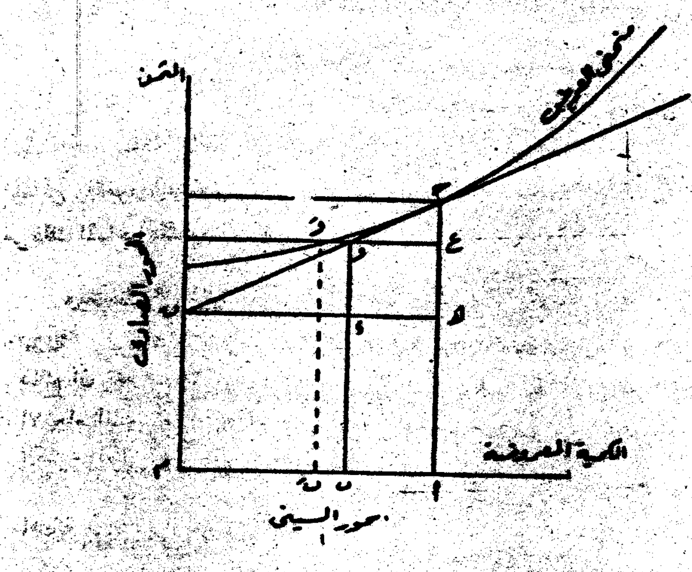



شكل رقم ( ٢٤ )

**مرونة النقطة : Point Elasticity**

اذا اردنا ان نقيس مرونة العرض على نقطه على منحنى العرض ولتكن النقطه (جـ) فى الشكل رقم ( ٢٤ )، فاننا نرسم مماسا لمنحنى العرض عند تلك النقطة ، فاذا مر المماس المذكور بنقطة الأصل (م) كانت مرونة العرض عند النقطة (جـ) مساوية للوحدة ، أما اذا قطع ذلك المماس المحور الصادى ، فان مرونة العرض عند النقطة (جـ) تكون اكبر من الوحدة . وبالعكس اذا قطع ذلك المماس المحور السينى فان مرونة العرض عند النقطة (جـ) تكون اقل من الوحدة ، وذلك على التفصيل السالفة الاشارة اليه .

ولكن ما هو سبب ذلك ؟ نعلم ان تعريف مرونة العرض هو نسبة التغير فى الكمية المعروضة من السلعة او الخدمة مقسومة على نسبة التغير فى الثمن . فاذا افترضنا ان الثمن السائد للسلعة هو اجـ تغير بالانخفاض فأصبح ا ع ، فان الكمية المعروضة تقل من م ا الى م ب ، وكما اوضحنا عند عرض مرونة الطلب فانه اذا كان التغير فى الثمن طفيفا فان النقطتين جـ ، ن تتقاربان




شكل رقم ( ٢٥ )

بحيث يمكن اهمال الفرق بينهما ، وبالتالي النقطتين ب ، بَ . وعلى ذلك تصبح الكمية المعروضة بعد انخفاض الثمن في العرض هي مب . ويكون مقدار التغير في الثمن هو انخفاض قدره جع ، وفي الكمية المعروضة انخفاضا قدره عو وتكون نسبة التغير في الكمية المعروضة هي $\frac{\text{وع}}{\text{ام}}$ ونسبة التغير في الثمن هي $\frac{\text{جع}}{\text{جا}}$

وعلى ذلك تكون مرونة العرض عند النقطة ج مساوية $\frac{\text{وع}}{\text{ام}} \div \frac{\text{جع}}{\text{جا}}$

$$= \frac{\text{وع}}{\text{ما}} \times \frac{\text{جا}}{\text{جع}} = \frac{\text{وج}}{\text{جع}} \times \frac{\text{جا}}{\text{ام}} \qquad \frac{\text{نه}}{\text{دج}} \times \frac{\text{جا}}{\text{ام}}$$

( بالتشابه بين المثلثين وجع ، ن د ج ) = $\frac{\text{م ا}}{\text{هج}} \times \frac{\text{جا}}{\text{ام}}$

( لأن نه = م ا ) = $\frac{\text{اج}}{\text{هج}}$

وهذه النسبة تساوى الواحد الصحيح اذا مر المماس المرسوم عند النقطة جـ بنقطة الأصل م ، وتكون اكبر من الواحد الصحيح اذا مر ذلك المماس بالمحور الصادى كما هو موضح بالرسم ، وتكون اقل من الوحدة اذا مر ذلك المماس بالمحور السينى .

ويلاحظ ان مرونة العرض عامة كمية موجبة بصرف النظر عن قيمتها المطلقة ، وهنا بعكس مرونة الطلب التى تكون كمية سالبة ، والسبب فى ذلك ان تغيرات الأثمان تؤدى الى تغيرات فى الكمية المعروضة فى نفس الاتجاه الذى تغير فيه الثمن ، بينما تؤدى الى تغيرات فى اتجاه معاكس فى الكمية المطلوبة من السلعة او الخدمة .

**اهمية مرونة العرض(١) :**

لمرونة العرض كما لمرونة الطلب اهمية اهمية اقتصادية ، اذ انها تحدد سلطة البائعين او البائع فى تحديد الثمن ، كما انها تحدد مدى تقلبات الأثمان واخيراً تحدد من يتحمل عبء الضريبة وحصيلتها ، وسنعرض لذلك باختصار كما يلى :

**اولا ـ مرونة العرض وتحديد الثمن :**

اذا كان عرض السلعة مرنا امكن للبائعين او البائع التحكم فى الثمن عن طريق التحكم فى تغيرات العرض ، فهم يستطيعون ان يقللوا من العرض فى حالة العرض المرن فيرتفع الثمن ، ولذا فان العرض المرن يعطى للبائعين سلطة كبيرة فى تحديد الثمن ، اما اذا كان العرض غير مرن فان سلطتهم فى التحكم فى تغييرات العرض وبالتالي في تغيرات الثمن تكون محدودة .

**ثانيا ـ مرونة العرض وتقلبات الأثمان :**

تلعب مرونة العرض دورا مماثلا لمرونة الطلب فى تحديد مدى تقلبات الأثمان ، ذلك ان تقلبات الأثمان تكون محدودة فى حالة العرض المرن ، وتكون شديدة فى حالة العرض غير المرن . فاذا كان العرض مرنا ، فان المنتج يستطيع التحكم بقدر اكبر فى الكمية المعروضة ، وبالتالى يعمل على

---

(١) انظر : رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، ص (١٨٠-١٨٢)

الحد من انخفاض او ارتفاع الأثمان كما يتفق ومصلحته ، أما اذا كان العرض غير مرن فان التغير فى الثمن ولو كان كبيرا لا يقابلة الا تغير فى الكمية المعروضة ومن ثم فانه لا يوجد من جانب العرض ما يحد من ارتفاع او انخفاض الثمن ، ولهذا تكون تقلبات الأثمان كبيرة فى هذه الحالة .

**ثالثا – مرونة العرض وعبء الضريبة :**

يتوقف تحديد من يتحمل عبء الضريبة على مدى مرونة عرض السلعة ، فاذا فرضت الضريبة على سلعة عرضها مرن مرونة لا نهائية ، فان البائعين يستطيعون ان يلقوا بعبء الضريبة كلها على المشترى ، اذ يلجئون الى تخفيض العرض وبالتالى الى رفع الثمن بما يتضمن عبء الضريبة كلها . واما اذا كان عرض السلعة عديم المرونة فان المنتجين وقد امتنع عليهم أن يتحكموا فى العرض لا يستطيعون ان يلقوا بأى قدر من الضريبة على المشترى .

ومع ذلك فاننا رأينا ان هاتين الحالتين تعتبران استثنائيتين بالنسبة لمرونة الطلب ، وهما كذلك بالنسبة لمرونة العرض ، فالغالب اما ان يكون العرض مرنا او غير مرن ، فاذا كان العرض مرنا قل نصيب المنتج او البائع من عبء الضريبة وازداد نصيب المشترى منها ، اما اذا كان العرض غير مرن أو قليل المرونة ارتفع نصيب البائع من عبء الضريبة وقل نصيب المشترى منها .

ونشير بعد ذلك الى نظرية سلوك المستهلك فى الباب الثالث .

# الباب الثالث

## المنفعة وطلب المستهلك : نظرية سلوك المستهلك(١)

يثور بهذه المناسبة سؤال مؤداه كيف يقرر المستهلك الفرد او العائلة شراء أي من السلع المختلفة الموجودة فى السوق ؟

الواقع ان المستهلك فى هذا الخصوص يستهدى بالحصول على اكبر اشباع ممكن او منفعة ممكنة على اساس انه على درجة معينة من « الرشد الاقتصادى » اى انه يتخذ قراراته بعد تفكير وروية كبيرتين ، وفى ذلك نشير الى فكرة المنفعة والمنفعة الحدية •

### فكرة المنفعة :

رأينا ان الندرة عنصر هام فى جعل السلع والخدمات سلعا وخدمات اقتصادية ، وهذا ما يميزها عن السلع والخدمات الحرة او المطلقة Free Goods كالشمس والهواء كما رأينا أن الندرة مفهوم نسبي لانها تمثل علاقة بين كمية الأشياء الموجودة فعلا والكمية التى يشعر الأفراد انهم بحاجة اليها •

وتجدر الاشارة الى انه ليس كل شيء نادر يكون سلعة اقتصادية ، فالزلزال نادر الوقوع ولكنه ليس سلعة اقتصادية لأننا لا نحتاج اليه ولا نرغب فيه ، فالرغبة فى السلعة او الخدمة تنجم اذا عن كونها تتضمن منفعة لهذه السلعة او الخدمة وعلى هذا الأساس تعنى المنفعة قابلية السلعة او الخدمة لاشباع الحاجة •

هذا ويعطى استهلاك السلعة فى نظر بنتام Bentham منفعة ، وتتحدد عند رفاهة الفرد اذا حصل على اكبر قدر من المنافع • ومن ثم اكبر قدر من الاشباع •

---

(١) لمزيد من التعمق انظر :

Sctott Word, Thomas S. Robertson (Editors,) Consumer Behavoir : Theoretical Sources, Prentice-Hall, Inc, Englewood cliffs. New Jersey, 1973.

وبديهي ان هذا القدر من الاشباع او المنافع يتناقص كلما تقدم المستهلك في استهلاكه للسلعة او الخدمة ، بمعنى ان المنفعة التى تعود من استهلاك الوحدة الاضافية منها تكون أقل من المنفعة التى تعود من سابقتها ٠

ويستمر هذا التناقص حتى تنعدم منفعة الوحدة الاضافية من السلعة حيث يكون قد تم القضاء نهائيا على الشعور بالحرمان اى على الحاجة وبالتالي يكون المستهلك قد وصل الى مرحلة الاشباع الكامل ، وتعرف هذه الظاهرة بظاهرة تناقص المنفعة او قانون المنفعة الحدية Law of Diminishing Margnial Utility .

وقد اكتشف الاقتصاديون خلال القرن الأخير فكرة المنفعة الحدية Marginal Utility واستخدموها لتوضيح السلوك الاقتصادى للمستهلك ٠

كما ان بعض الاقتصاديين مثل ستانلى جيفونز ، وكارل منجير ، وليون فالراس ، والفريد مارشال ٠ اعتبروا أن المنفعة يمكن قياسها عدديا Cardinal ، ومن ثم فإن المستهلك قادر على ان يعين لكل سلعة يستهلكها رقما يمثل مقدار هذه المنفعة(١) وعلى ضوء ظاهرة تناقص المنفعة فان كل سلعة تستهلك تقل منفعتها الحدية ، اى منفعة مضافة باستهلاك وحدة أخرى من السلعة ، وان هذه المنفعة الحدية تتناقص كلما استهلكت وحدات أكثر فاكثر من السلعة ٠

وتشير المنفعة الكلية Total Utility الى مجموعة منافع الوحدات التى يستهلكها الفرد أو العائلة من سلعة معينة فى فترة زمنية معينة ٠

اما المنفعة الحدية Marginal Utility فتعنى التغير فى المنفعة الكلية الناتج عن زيادة الكمية المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة فى زمن معين ، ويعنى ذلك انها ليست منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة ٠

---

(١) انظر :

Stigler, George, J., The Development of Utility Theory", In his Essays in the History Economics, Chicago, 1965, PP 66-98.

والجدول التالى يوضح المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

( المنفعة الكلية والمنفعة الحدية )

جدول رقم (١٠)

| وحدات السلعة | المنفعة الكلية ( وحدة منفعة ) | المنفعة الحدية ( وحدة منفعة ) |
|---|---|---|
| صفر | صفر | صفر |
| ١ | ٤ | ٤ |
| ٢ | ٧ | ٣ |
| ٣ | ٩ | ٢ |
| ٤ | ١٠ | ١ |
| ٥ | ٨ | ٢ – |
| ٦ | ٥ | ٣ – |

فعندما يستهلك المستهلك وحدة اضافية من السلعة يقل حماسه لهذه السلعة ، ومن ثم يحصل على منفعة أقل من الوحدة المضافة ، وهكذا حتى نصل الى المرحلة التى تكون فيها حاجة المستهلك قد اشبعت تماما من هذه السلعة وذلك بعد استهلاكه للوحدة الرابعة حيث لا يحصل على أي اشباع بعدها اذ تصبح المنفعة الحدية سالبة .

**فروض قانون تناقص المنفعة الحدية :**

يقوم قانون تناقص المنفعة الحدية على أساس فروض معينة نشير الى ابرزها فيما يلى :

١ – أن تكون الوحدات المتتالية من السلعة او الخدمة المستهلكة متجانسة ، فاذا كانت الوحدة التالية على الوحدة الثالثة مثلا من نوع افضل ، فانه من من الجائز أن تحقق قدرا أكبرا من منفعة الوحدة الثالثة ، فضلا عن أن عدم تجانس السلعة او الخدمة انما يعنى أن قانون تناقص المنفعة الحدية يرجع الى أسباب اخرى غير طبيعة السلعة ذاتها .

٢ – أن يتم استهلاك السلعة فى شكل وحدات مناسبة وعلى فترات ملائمة متصلة زمنيا ، فتناول البرتقالة الأولى فى فترة تبعد عن الثانية كثيرا لا تضمن معه أن تكون منفعة البرتقالة الثانية أقل من منفعة البرتقالة الأولى .

٣ – الا تكون السلعة نادرة او ذات ذكرى عزيزة ، ذلك أن زيادة هذه السلعة قد تزيد معها المنفعة الحدية باضطراد كما هو الحال بالنسبة لطوابع البريد أو العملات الأثرية او بعض الصور التى تحمل ذكريات معينة .

٤ – أن يكون المستهلك شخصا عاديا ، فلا يكون بخيلا مثلا والا كانت المنفعة الحدية للنقود تتزايد لديه بكثرة ما يحوزه منها .

اما عن اهمية هذا القانون فتتلخص فى أنه يلعب دورا فى تفسير سلوك المستهلك من حيث كيفية توزيع دخله وبين أوجه الاستهلاك المختلفة مما يبرر دور هذا القانون فى تحديد السياسة الضريبية للدولة ، لأنه اذا ازدادت ثروة الفرد أو دخله فان ذلك يعنى تقص المنفعة الحدية لما معه من نقود بالنسبة للفقير ، ومن ثم يخضع الغنى بالضرورة لضرائب ذات معدل أعلى ، وليست الضرائب التصاعدية الا تطبيقا لهذا القانون .

**فائض المستهلك : Consumer's Surplus**

من الممكن قياس فائض المستهلك فى شكل وحدات منفعة تعبر عن الاشباع الاضافى الذى حصل عليه المستهلك نتيجة لشرائه السلعة ، أو فى شكل مقدار النقود التى تعبر عن هذا الاشباع ، وذلك بافتراض ان المنفعة قابلة للقياس .

والجدول التالى يوضح الأرقام المستخدمة لتحديد مركز توازن المستهلك وفائض المستهلك .

جدول رقم (١)

| وحدات السلعة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ | ١١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ثمن الوحدة بالقروش | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ |
| المنفعة الحدية بالقروش | ٢٠ | ١٩ | ١٨ | ١٧ | ١٦ | ١٥ | ١٤ | ١٣ | ١٢ | ١١ | ١٠ |

وبالنظر الى الجدول يتضح ان المستهلك يمكن ان يتوازن اذا اشترى واستهلك ١١ وحدة ، فالمنفعة المكتسبة من انفاق آخر قرش تعادل المنفعة المضحى بها من انفاق هذا القرش .

ويتحدد فائض المستهلك عند مركز التوازن على الأساس الآتي :

فائض المستهلك = (٢٠ + ١٩ + ١٨ + ١٧ + ١٦ + ١٥ + ١٤ + ١٣ + ١٢ + ١١ + ١٠) − ١٠ × ١١

= ١٦٥ − ١١٠ = ٥٥ قرشا

وعلى ذلك فان فائض المستهلك يساوى الفرق بين المنفعة الكلية للكمية المستهلكة من السلعة والمنفعة الحدية مضروبة فى عدد الوحدات المستهلكة .

## توازن المستهلك(١) :

### أولا - مدخل المنفعة العددية : Cardinal Utility

يستهدف أى مستهلك من خلال انفاق دخله على السلع والخدمات الحصول على اقصي اشباع ممكن لحاجاته ، ويخضع فى سبيل ذلك لنوعين من القيود : الأول هو ان الدخل محدد وثابت عند مبلغ معين فى فترة زمنية معينة ، ويعنى ذلك انه كلما زاد انفاق المستهلك على سلعة ، كلما

---

(١) انظر بصفة خاصة : محمد ابراهيم غزلان، فى مبادىء الاقتصاد، نظرية القيمة والتوزيع ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٨ ص ٢٤-٢٧ وكذلك :

— R.G. Lipsey, P.O. Steiner, Echonomics op cit p. 143-144

نقص مقدار ما يتبقى لديه من دخل للانفاق على السلع الأخرى ، فى الوقت الذى يحصل فيه على منفعة حدية قليلة نسبيا فى حالة حصوله على كمية كبيرة نسبيا من سلعة معينة والعكس ٠

الثانى : هو أن أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية محددة وتعتبر معطيات للمستهلك لأنه لا يستطيع بمفرده التأثير فيها ٠

ومشكلة المستهلك على ضوء ذلك هى كيفية توزيع دخله المحدود بين السلع والخدمات المختلفة والمحددة أثمانها فى السوق بحيث يحصل على اقصى منفعة كلية ممكنة ٠

واذا ما افترضنا ان المستهلك من الرشد بحيث انه يوجه انفاقه الى الوجهة التى تعطى له منفعة أكبر دون اى إعتبار آخر ، فانه فى هذه الحالة سيقوم بعمل مقارنة بين المنافع الحدية للسلع المختلفة من ناحية ، وبين أثمان هذه السلع من ناحية اخرى ، ويقوم بالطبع بشراء تلك السلع التى تعطى له منفعة أكبر او تتساوى على الأقل مع منفعة وحدة النقود ٠

والأصل ان المستهلك يحقق اكبر منفعة ممكنة من انفاق دخله اذا كانت المنفعة التى تعود عليه من انفاق آخر قرش على كل من اوجه الانفاق المختلفة متساوية ، اى اذا كانت المنفعة التى تعود عليه من القرش الأخير الذى ينفقه على السلعة (أ) تساوى المنفعة التى تعود عليه من القرش الأخير الذى ينفقه على السلعة (ب) ثم السلعة (جـ) وهكذا ، ذلك انه عندما تتساوى المنافع الحدية التى تعود على المستهلك من القرش الأخير الذى ينفقه على كل السلع والخدمات المختلفة لا تصبح له اية مصلحة فى تحويل جزء من إنفاقه على احدى تلك السلع والخدمات الى الانفاق على سلعة أو خدمة اخرى ، ويكون فى هذه الحالة فى حالة توازن ٠

اما اذا لم تتساو المنفعة الحدية التى تعود على المستهلك من القرش الأخير الذى ينفقه على اوجه الانفاق المختلفة ، فانه لا يكون فى حالة توازن بالنسبة لتوزيع دخله بين السلع والخدمات المختلفة ، ويتعين عليه اذا اعادة توزيع دخله لتحقيق حالة توازن جديدة تتساوى فيها المنفعة التى تعود عليه من القرش الأخير الذى ينفقه على أوجه الانفاق المختلفة ٠

واذا كانت قسمة المنفعة الحدية للسلعة او الخدمة على ثمنها تعطينا فكرة عن مقدار المنفعة الحدية التى يحصل عليها المستهلك نتيجة لانفاقه وحدة نقدية واحدة على هذه السلعة ، فان المستهلك يكون فى حالة توازن بالنسبة لتوزيع دخله بين السلع والخدمات المختلفة اذا :

$$\frac{\text{م ح}_1}{\text{ث}_1} = \frac{\text{م ح}_2}{\text{ث}_2} = \frac{\text{م ح}_3}{\text{ث}_3} = \ldots\ldots = \text{ن}$$

حيث أن م ح$_1$ هى المنفعة الحدية للسلعة او الخدمة الأولى ، ث$_1$ ثمنها ، م ح$_2$ هى المنفعة الحدية للسلعة او الخدمة الثانية ، ث$_2$ ثمنها وهكذا ، م ح ن تساوى المنفعة الحدية للنقود . وبالطبع ثمن النقود هو الوحدة أى يساوى واحدا صحيحا .

## كيفية توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار :

ومع ذلك قد يحدث الا ينفق المستهلك جميع دخله على السلع والخدمات الاستهلاكية مفضلا ادخار جزء منه ، ومن السهل ان ندرس كذلك كيفية توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار على ذات النسق الذى عرضناه قبل ذلك مباشرة بافتراض ان المستهلك ايضا شخص رشيد ويهدف من الحصول على توزيع دخله بين الادخار والاستهلاك على اكبر منفعة ممكنة ، ومن ثم يوازن بين منفعة الوحدة الأخيرة من النقود التى تخصص للاستهلاك ومنفعة الوحدة الأخيرة من النقود التى تخصص للادخار ، ويتحدد الاستهلاك والادخار اذا عند تساوى المنفعة الحدية للنقود المخصصة للاستهلاك والمنفعة الحدية للنقود المخصصة للادخار لأن هذه المساواة هى التى تحقق للمستهلك اكبر منفعة ممكنة من توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار بحيث ان تحويل اية وحدة نقدية من الاستهلاك الى الادخار او العكس يؤدى الى تخفيض المنفعة الكلية . وتسمى حالة تساوى المنفعة الحدية للاستهلاك والمنفعة الحدية للادخار « بتوازن الدخل » .

ويتوقف حجم الادخار وحجم الاستهلاك على الدخل الصافى ، والتوقعات الخاصة به ، وعلى عدة عوامل شخصية ، والعادات الاجتماعية التى تتمثل أساسا فى الرغبة فى تكوين احتياطى لمواجهة الحوادث المتوقعة وغير المتوقعة ، والانتفاع بالفائدة ، وتحسين الحالة فى المستقبل ... الخ ، فكل هذه العوامل تؤثر فى حجم الادخار والاستهلاك ·

**تقسيم الوقت بين العمل والفراغ :**

ولأن الوقت الذى يخصصه المستهلك للقيام بعمل منتج يعتبر من ضمن محددات مقدار الدخل الذى يحصل عليه المستهلك ، فاننا سنقتصر فى هذا المجال على هذا العنصر للاجابة على التساؤل الخامس بالدافع الذى يجعل المستهلك يخصص قدرا من وقته للقيام بعمل منتج أى الحصول على دخل ؟ أى تقسيم الوقت بين العمل والفراغ على أساس أن الأول يعتبر مصدرا من مصادر الدخل ·

فالمستهلك فى محاولة لاشباع حاجته يقوم بتخصيص مجهود القيام بعمل منتج يحصل منه على دخل ينفقه فى اشباع حاجاته ، ولأن ذلك يستغرق جانبا من وقته الذى يتحدد فى الأصل بأربع وعشرين ساعة يوميا ، فانه يتعين عليه أن يوازن بين القدر من وقته الذى يخصصه للاستهلاك وهو ما نسميه بالفراغ والقدر الذى يخصصه للعمل المنتج ، وعلى ذلك فالمستهلك يوزع الوقت اليومى بين العمل والفراغ بحيث تكون المنفعة التى تعود عليه عن طريق الحصول على دخل من الساعة الأخيرة التى يخصصها للقيام بعمل منتج مساوية للمنفعة التى تعود عليه من الساعة الأخيرة التى يخصصها للفراغ · وعندئذ لا يكون من صالحه أن يغير من توزيع وقته ·

**ثانيا – مدخل المنفعة الترتيبية . Ordinal Utility :**

من المآخذ التى وجهت الى فكرة المنفعة العددية فى توازن المستهلك انهـا :

أولا : تفترض قابلية المنفعة للقياس مطلقا : حيث أنها تؤسس تحليها على تساوى المنافع الحدية لوحدة النقود فى جميع الاستعمالات . وثانيا : تفترض ثبات المنفعه الحدية للنقود كلما أنفق المستهلك وحدات نقدية أكثر على سلعة ما .

والواقع أن تحليل المنفعة العددية يتطلب قياس المنفعة باستخدام وحدات من النقود أو غيرها ، و لأن المنفعة مسألة شخصية ، وتقوم على التقدير الشخصي الذى يختلف من مستهلك الى آخر ، فان عملية تقويمها تصبح بالتالى عملية شخصية بحتة . وتكون المنفعة بالتالى غير قابلة للقياس قياسا موضوعيا على الأقل بصورة كاملة(١) ، ولهذا ابتكر الاقتصاديون نظرية حديثة تنحصر فى بيان الأهمية النسبية لسلعة ما مقدرة بوحدات من سلعة أخرى ، وهو مايعرف بالقياس الترتيبى Ordinal Measurement ويمكن أن يتم ذلك من خلال ما يعرف بمنحنيات السواء أو منحنيات عدم الاهتمام ، فما هى اذا منحنيات السواء وما هى خصائصها ؟

**منحنيات السواء :**

تبنى الاقتصادى الايطالي ويلفريدو باريتو Viltredo Pareto فى عام ١٩٠٦ فكرة الاقتصاد الانجليزى أدجورث الذى يعتبر أول من استعمل منحنيات السواء فى عام ١٨٨١ .

وقد رأى باريتو انه لا يمكن قياس المنفعة بطريقة كمية فى شكل أرقام عددية وذلك لأن المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من السلعة امر شخصي ولا يمكن بالتالي قياسها موضوعيا او كميا (٢) .

---

(١) انظر :

ARMEN A. ALCHIAN, The Measuring of Utitity Measurement, Micro-economics, Selected Readings Edited by Edwin Mansfield pp. (31 — 51).

(٢) فالقول مثلا بان منفعة سلعة معينة تساوى عشرة لا يعطى لنا معنى منضبطا : بعكس القول بان وزن سلعة ما يساوى عشرين كيلو جراما ، وطول سلعة أخرى يساوىعشرة أمتار ، ذلك لأن الكيلوجرام والمتر وحدتان من وحدات قياسي الأوزان والأطوال وهو ما لا يتحقق بالنسبة للمنفعة التى ترتكز على معايير شخصية لا يمكن قياسها كميا .

ورأى بعض الاقتصاديين أمثال هيكس والين(١) بعد ذلك أن المستهلك عند اختياره بين السلع والخدمات المختلفة لا يقوم بقياس المنفعة التي تعود عليه من استهلاك كل منها، وانما يبني اختياره فقط على افضلية الحصول علي وحدات اضافية من هذه السلعة او تلك وذلك خلال مدة محددة . ذلك أن مجرد تفضيل سلعة على اخرى لا يعتبر قياسا لوحدات المنفعة التي تعود من استهلاك كل منها • ولأن تفضيل سلعة على اخرى يعتبر امرا خارجيا ملموسا بخلاف المنفعة التي تعتبر مسألة شخصية ومن ثم لا يمكن قياسها : فان تفضيلات المستهلك في حد ذاتها تكفي لتحليل تصرفاته بالنسبة لاشباع حاجاته من السلع والخدمات المختلفة في فترة معينة ، ولهذا يمكن ان تطرح جانبا فكرة المنفعة ومحاولات اعتبارها قابلة للقياس ويؤخذ بفكرة التفضيل كما توضحها منحنيات السواء •

ولتوضيح فكرة منحنيات السواء (٢) فاننا نفترض أن المستهلك يشتري سلعتين فقط $س_١$ ، $س_٢$ بأثمان معينة ، وانه اذا عرضت عليه مجموعة معينة من السلعتين مثل $٤س_١ + ٥س_٢$ ، وعرضنا عليه مجموعة اخرى تحتوي على وحدات أكثر من كلتا السلعتين مثل $٥س_١ + ٦س_٢$ فلا شك ان المستهلك سيفضل المجموعة الثانية على الأولى لانها تتضمن علاوة على ما كان معروضا عليه في المجموعة الأولى وحدات اخرى من ذات السلعتين . أما اذا انقصنا ما نعرضه على المستهلك من كلتا السلعتين بأن عرضنا عليه $٣س_١ + ٤س_٢$ فانه سيفضل بالقطع المجموعة الأولى على تلك المجموعة •

لكن اذا انقصنا ما نعرضه على المستهلك من احدى السلعتين وزدنا ما نعرضه عليه من السلع الأخرى ، بأن عرضنا عليه مثلا $٣س_١ + ٦س_٢$

---

(١) أنظر :

Allean, R.G.D. and Hocks, "A Reconsideration of the theory of Value, Economica, 1, February, May 1934.

(٢) أنظر :

Hendreson J.M., Quandt R. E. Microecomic Theory, op-cit. pp: 10—11

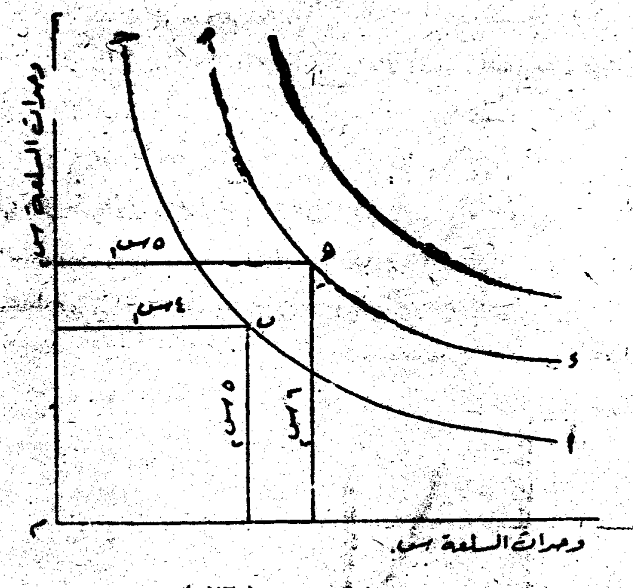
فلا يمكن أن نقطع بما اذا كان سيفضل المجموعة الأولى على تلك المجموعة او العكس . فاذا كان ما اقتطع منه من السلعة س١ يفوق من حيث الأفضلية فى نظره ما اضيف الى السلعة س٢ فانه حينئذ يفضل المجموعة الأولى واذا كان ما اقتطع من السلعة س١ يقل اهمية فى نظره عما أضيف الى السلعة س٢ فانه يفضل المجموعة الجديدة .

اما اذا كان ما اقتطع من السلعة س١ يعادل تماما من حيث الأفضلية فى نظره ما اضيف الى السلعة س٢ فان المستهلك يكون فى هذه الحالة إمام مجموعتين « سواء » فى نظره ، ومن ثم لا « يهتم » بايهما يفضل ؛ بل « يتردد » ازاءهما .

وعلى هذا الأساس يمكن تكوين مجموعات لا حصر لها من السلعتين س١ ، س٢ تتساوى فى الأفضلية مع المجموعة الأولى ٤س١ + ٥س٢ عن طريق اقتطاع وحدات مختلفة من احدى السلعتين وتعويض هذا الاقتطاع بما يساويه فى الأفضلية – فى نظر المستهلك – من السلعة الأخرى .

ويمكن تمثيل تلك المجموعات بمنحنى سواء للمستهلك – او كما يسميه بعض الكتاب منحنى عدم اهتمام – فى أفضليته لمجموعة معينة من السلعتين س١ ، س٢ ، وتمثل كل نقطة عليه مجموعة معينة من السلعتين س١ ، س٢ تتساوى فى الأفضلية – فى نظر المستهلك – مع أى مجموعة اخرى على نفس المنحنى ، وذلك كما يتضح من الشكل رقم ( ٢٦ )

ويمكن بالمثل الحصول على مجموعات لا حصر لها من هاتين السلعتين السلعتين س١ ، س٢ تقع على منحنى قريب من المحورين تفضل مجموعة تتساوى فى الأفضلية فى نظر المستهلك مع اى مجموعة اخرى حيث يفضلها على المجموعة ٤س١ + ٥س٢ مثل المجموعة ٥س١ + ٦س٢ ، ويمكن تمثيل تلك المجموعات بدورها بمنحنى سواء آخر مثل المنحنى ء هـ و ، ونفس النتيجة يمكن الحصول عليها من منحنيات سواء اخرى لنحصل فى النهاية على مجموعة من منحنيات السواء تسمى خريطة السواء Indifference Map ويتضح منها انه كلما ابتعد منحنى السواء عن المحورين كلما كانت المجموعات التى يمثلها اكثر افضلية فى نظر المستهلك والعكس صحيح .




(شكل رقم (٢٦))

**خصائص منحنيات السواء[١] :**

تتلخص هذه الطبيعة فى أنها أولا : لا تتقاطع ، وان لها ثانيا : ميل سالب وانها ثالثا : محدبة عند نقطة الأصل · ونشير الى كل منها فيما يلى :

**اولا ـ منحنيات السواء لا تتقاطع ·**

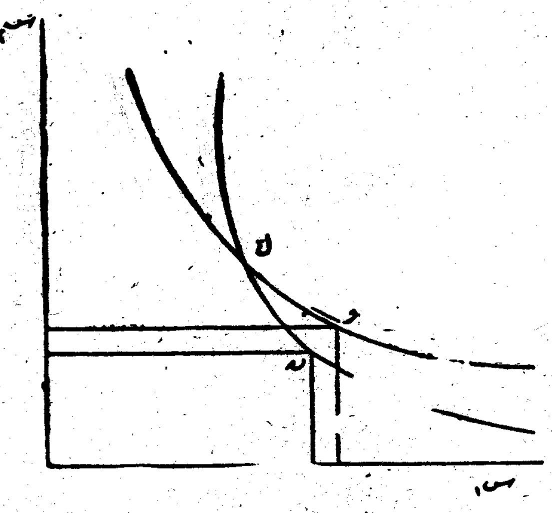
ذلك أنه لو تقاطع المنحنيان مثلا منها لكانت نتيجة ذلك أن مجموعة من السلعتين ص١ + س٢ تقع على منحنى قريب من المحورين تفضل مجموعة اخرى تقع على منحنى السواء البعيد عن المحورين وذلك مخالف لما سبق ان أشرنا اليه ·

(١) انظر : ـ محمد ابراهيم غزلان ، فى مبادىء الاقتصاد ، نظرية القيمة ، المرجع السابق ، ص (٦٠ـ٦٦) ·

ـ رفعت المحجوب ، المرجع السابق ، ص (٨٦ـ٩٣) ·

G. J. stigler, The Theory of Price N. T. Marmillan 1949 pp. 71 ets.

يوضح الشكل رقم (٢٧) أن مجموعتي السلعتين $س_1$ ، $س_2$ الممثلتين بالنقطتين ل ، ن تقعان على منحنى سواء واحد اى انهما تتساويان من ناحية الأفضلية فى نظر المستهلك . كذلك الحال بالنسبة للمجموعتين ل ، و . ومعنى ذلك ان المجموعتين الممثلتين بالنقطتين و ، ل متساويتان فى نظر المستهلك من حيث الافضلية وذلك محال بالطبع لأن المجموعة الممثلة بالنقطة (و) تفضل المجموعة الممثلة بالنقطة (ن) لاحتواء الأولى على كميات أكبر من السلعتين $س_1$ ، $س_2$ وواضح ان هذا التناقض نشأ من جعل المنحنيين متقاطعين فى حين ان الأصل أن منحنيات السواء لا تتقاطع .

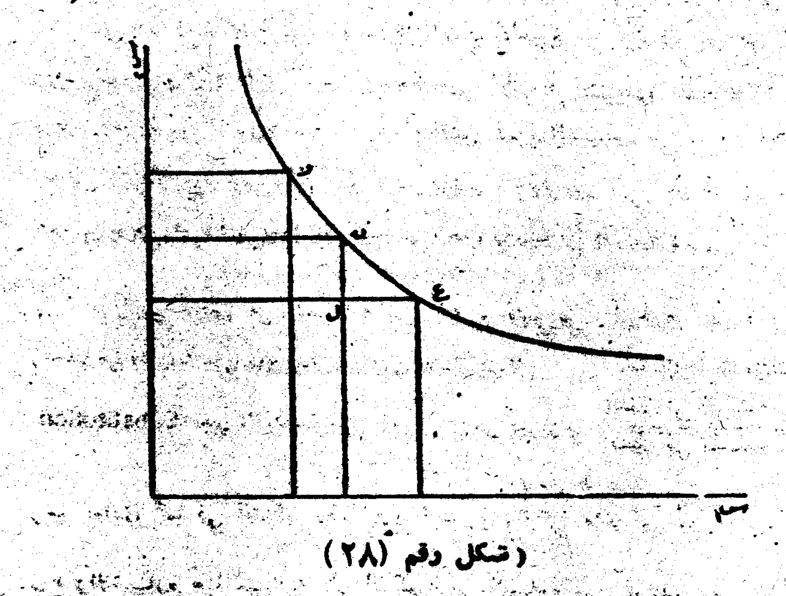


(شكل رقم (٢٧))

**ثانيا ـ منحنيات السواء لها ميل سالب :**

ينحدر منحنى السواء من أعلى الى اسفل والى اليمين ، وهذه الخاصية ناشئة عن ضرورة انقاص ما نعرضه على المستهلك من احدى السلعتين عندما نزيد ما نعرضه عليه من الأخرى ، ذلك أن الاحتفاظ بنفس المستوى من الاشباع مع نقص كمية احدى السلعتين يستلزم ارتفاع كمية السلعة الأخرى ، وتلك هى الوسيلة الوحيدة لابقاء المستهلك على ذات منحنى السواء ، اى الحصول على مجموعات مختلفة من السلعتين $س_1$ ، $س_2$ تتساوى فيما

بينهـا فى نظر المستهلك من حيث الأفضـلية • ففى الشكل رقم (٢٨) اذا



( شكل رقم (٢٨) )

عرض على المستهلك المجموعة من السلعتين س، ، س٢ المثلة بالنقطة (ن) ، ونريد بعد ذلك أن نعرض عليه مجموعة اخرى مساوية لها من ناحية الأفضلية مثل النقطة (ع) أو النقطة (و) ، فاننا فى هذه الحالة اما أن نزيد من كمية السلعة س، المعروضة عليه وننقص فى ذات الوقت من كمية السلعة س٢ كما نفعل مثلا فى المجموعة الممثلة بالنقطة (ع) أو العكس كما نفعل مثلا فى المجموعة الممثلة بالنقطة ( و ) ، فاننا نجد ان النقط المتوالية و ، ن ، ع تنحدر من أعلى الى اسفل والى اليمين على منحنى السواء ليدل ذلك على ضرورة نقص كمية احدى السلعتين عند زيادة كمية السلعة الأخرى حتى يظل مستوى الاشباع ثابتا ، ويكون المنحنى فى كل أجزائه منحدرا من أعلى الى اسفل والى اليمين وبالتالى يكون ذا ميل سالب أو متناقص •

ثالثا — منحنيات السواء محدبة عند نقطة الأصل :

يتناقص قدر السلعة س٢ اللازم لتعويض المستهلك عن وحدة واحدة من السلعة س، كلما اتجهنا مع منحنى عدم الاهتمام من أعلى الى أسفل ،

ويرجع ذلك الى انه كلما ازدادت كمية السلعة $س_1$ ( بالاتجاه مع المنحنى من اعلى الى اسفل ) كلما قلت اهمية الوحدات الاخيرة من تلك السلعة فى نظر المستهلك ، وكلما قلت كمية السلعة $س_2$ اللازمة لتعويض المستهلك عن وحدة واحدة من السلعة $س_1$ . ومع تناقص كمية السلعة $س_2$ تزداد اهمية الوحدات الأخيرة منها فى نظر المستهلك ، ويترتب على ذلك ان يحتاج المستهلك الى كمية اقل منها لتعويضه عن وحدة واحدة من السلعة $س_1$ .

ويسمى القدر من السلعة $س_2$ اللازم لتعويض المستهلك عن وحدة واحدة من السلعة $س_1$ بالمعدل الحدى للاستبدال Marginal Rate of Substitution بين السلعتين $س_1$ ، $س_2$ ، وهو يساوى $\frac{\text{التغير فى السلعة } س_2}{\text{التغير فى السلعة } س_1}$

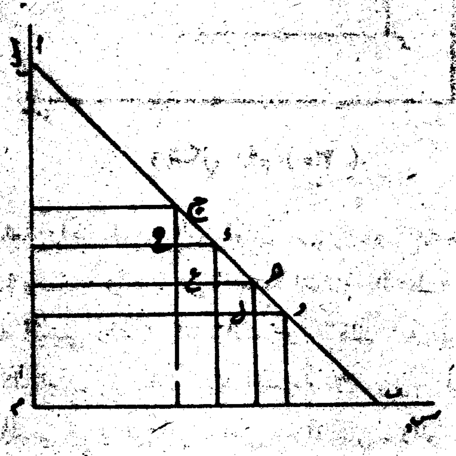
وهو يعادل كما فى الشكل رقم (٢٨ النسبة $\frac{ج ك}{ل ع}$ مثلا اى ميل المستقيم ن ع والاشارة هنا سالبة لأن الكمية من السلعة $س_2$ تتناقص فى الوقت الذى يتزايد معه استهلاك السلعة $س_1$ وان كان لا يتم الاهتمام بالاشارة السالبة فى المناقشات العادية .

ونخلص من ذلك الى اننا نقرأ على منحنى السواء الأهمية الحدية لسلعة ما مقدرة بسلعة اخرى ، وهو ما يعنى ان شكل منحنى السواء او بمعنى آخر درجة ميل منحنى السواء تحدد الأهمية الحدية لسلعة ما مقدرة بسلعة اخرى ، اى ان المعدل الحدى للاستبدال يتوقف على مدى ميل منحنى السواء ، فيأخذ هذا المعدل فى التناقص اذا ما اتجهنا مع المنحنى من اعلى الى اسفل وذلك لأن انحدار المنحنى يقل فى هذا الاتجاه . وتستند هذه الظاهرة الى مبدأ تناقص المنفعة الحدية كما راينا ومن ثم لا يمكن توضيحها بيانيا الا اذا كان منحنى السواء محدبا من نقطة الأصل اى الا اذا كان انحداره يقل عند الاتجاه من أعلى الى اسفل .

ذلك عن خصائص منحنيات السواء والشكل المالوف لها ، على اساس ان هذه المنحنيات تفترض درجة ما من القابلية للاستبدال بين السلع والخدمات

التي يختارها المستهلك ، إذ أن ذلك هو ما يقتضيه امكان تعويض المستهلك عن بعض ما يعرض عليه من سلعة أو خدمة .

على أن السلع والخدمات تختلف فيما بينهما من حيث قابليتهـا للاستبدال ، فمن المتصور أن يكون منحنى السـواء خطا مستقيما وذلك في حالة ما اذا كانت السلع التي يتم استبدال وحدات منها محل الأخرى تشكل كل منها بديلا كاملا للأخرى كما يتضح من الشكل رقم ( ٢٩ ) .



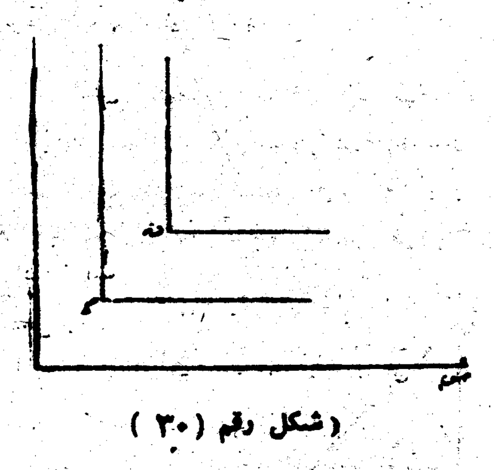
( شكل رقم ( ٢٩ ) )

والواقع أن السلعة س٢ والسلعة س١ تشكلان في هذه الحالة سلعة واحدة ، بمعنى أن معدل الاستبدال يكون معهما ثابتا مهما ازدادت الكمية التي في يد المستهلك من السلعة س١ ونقصت من السلعة س٢ وهذا يعنى أن يكون منحنى السـواء خطا مستقيما ليترجم ثبات المعدل الحدى اى أن :

$$\frac{\text{جـ ح}}{\text{ح ء}} = \frac{\text{ء ع}}{\text{ع هـ}} = \frac{\text{هـ ل}}{\text{ل و}}$$

. وطالما أن المعدل الحدى للاستبدال اى النسب المشار اليها يساوى ميل المستقيم جـ د ، د هـ ، و هـ ، فانه كلما صغر حجم المثلث جـ ح د مثلا كان المستقيم جـ د أقرب للانطباق على منحنى السواء في صورته الأولى ومن ثم يصبح ميل هذا المستقيم هو ميل المماس الذي يمكن رسمه لمنحنى السواء أو بمعنى آخر هو ميل المستقيم جـ ء بافتراض أن منحنى السواء يأخذ في هذه الحالة شكل الخط المستقيم .

ومن المتصور من ناحية اخرى أن يأخذ منحنى السواء شكل مستقيمين متعامدين كما يتضح من ( شكل رقم ( ٣٠ ) وعنا لا يستطيع المستهلك



( شكل رقم ( ٣٠ )

استهلاك سلعة واحدة من السلعتين بمفرده وانما يتعين عليه أن يستهلكهما معا وبنسبة واحدة هي النسبة الممثلة بالنقطة م او ن ومن امثلة ذلك قفاز اليد اليمنى وقفاز اليد اليسرى . ذلك أنه مهما زدنا ما تعرضه عليه من احدى السلعتين مع ثبات كمية السلعة الأخرى . فانه لن يستفيد من تلك الزيادة وبالتالى لن ينتقل الى منحنى سواء اعلى ، والوسيلة الوحيدة الى انتقاله الى منحنى سواء اعلى هى أن تعرض عليه كمية اكبر من كلتا السلعتين كما تمثلها النقطة ن فى الشكل .

وحقيقة الأمر أن شكلى منحنى السواء رقمى ( ٢٩ ، ٣٠ ) قليلا الأهمية من الناحية العملية ، والمهم أن نشير الى أن درجة تحديد منحنى السواء لا ينكر حقيقة المنفعة ، ولا يرفض ادخالها فى تحليل طلب المستهلك بين السلعتين اللتين تكونان محل اختيار المستهلك .

ويعنى ذلك أن تحليل تصرفات المستهلك عن طريق منحنيات السواء لا ينكر حقيقة المنفعة ، ولا يرفض ادخالها فى تحليل طلب المستهلك وانما يصيغ التحليل فقط بطريقة لا تدعو الحاجة فيه الى قياس المنفعة قياسا كميا وذلك من خلال سلم التفضيل ، أى بافضلية الحصول على وحدات اضافية من سلعة او أخرى خلال فترة معينة وعلى نحو ما رأينا ذلك تفصيلا .

والآن كيف يتم توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء ؟

**توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء :**

ينصرف توازن المستهلك الى تحقيق اكبر منفعة ممكنة من توزيع دخله بين الاستعمالات الاستهلاكية المختلفة فى ضوء دخل معين للمستهلك وثمن محدد بالسوق .

فالفرض اذا ان المستهلك يملك دخلا نقديا معينا هو الكمية من النقود الممثلة على الشكل رقم (٢١) بالمستقيم م ن وأنه يخصصها كلها للانفاق على السلعة س، أو غيرها من السلع . واذا افترضنا ان المستهلك يستطيع ان يشترى بكل هذه النقود التى يمثلها المستقيم (م ن) عند ثمن السوق الكمية (م ك) من السلعة س، ، فان ثمن الوحدة من السلعة س، = $\frac{م ن}{م ك}$

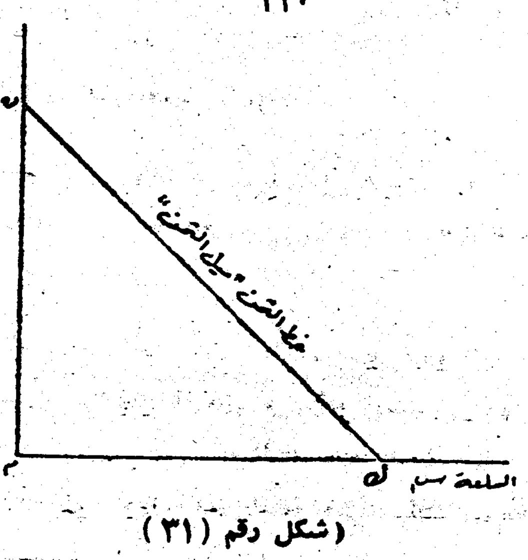
وبايصال (ن،ك) يصل الى الخط (ن ك) وهو ما يعرف بخط الثمن أو بميل الثمن لأننا يمكننا ان نعتمد على هذا الخط فى معرفة الثمن وهو = $\frac{ن م}{م ك}$

وهذا الخط (ن ك) يبين من ناحية أخرى فرص المستهلك التى يسمح بها دخله (م ن) فى الحصول على الوحدات المختلفة من السلعة س، بافتراض ثبات ثمن السوق ، ومن هنا يسمى « بخط فرص الثمن » أو « خط الميزانية » أو « خط الثمن » . Price Line, Budget Line

---

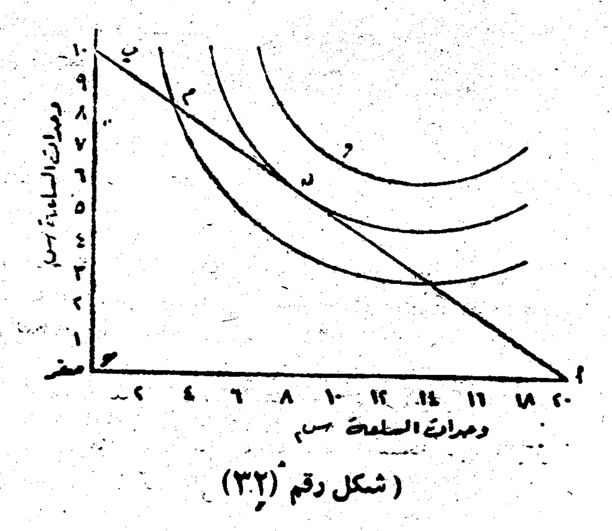
(١) أنظر فى تفصيل ذلك ايضا : صبحى تادرس قريصة : محمد على الليثى ، محمد محروس اسماعيل ، نعمة الله ابراهيم : مقدمة فى علم الاقتصاد ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٥ ص (١٠٨-١٢٦) .

- الفرد . و . ستونير ، هيج ، النظرية الاقتصادية ، ترجمة صلاح الصيرفى ، مطبعة المسلة ١٩٦٢ ص ١٠٩ وما بعدها .




(شكل رقم (٣١))

لكن كيف يتوازن المستهلك من خلال استخدام خط الثمن وخريطة منحنيات السواء(١) ؟ نفترض ان المستهلك يفاضل بين سلعتين س١ ، س٢ ، وانه من خلال استخدام خط الثمن ومنحنيات السواء يمكنه ان يفاضل بين المجموعات المختلفة من السلعتين س١ ، س٢ التى تعطيه أكبر اشباع ممكن ، ولهذا يمكن ان نجمع بين خريطة منحنيات السواء وخط الثمن فى شكل واحد هو الشكل رقم (٣٢) :




(شكل رقم (٣٢))

وبمقارنة المجموعات الثلاثة التي تمثلهـا النقط م ، ن ، و الواقعة على منحنيات السواء نجد ان المستهلك يحصل على أكبر اشباع ممكن اذا حصل على المجموعة (و) ، الا انه لن يستطيع الحصول على تلك المجموعة لأنها تخرج عن خط الثمن ، اى تقع خارج حدود امكانياته من ناحية الدخل .

كما أن المستهلك يستطيع أن يشترى المجموعة التى تمثلها النقطة (م) لأنها تقع على خط الثمن ؛ ولكن المستهلك الذى يسعى لتحقيق اكبر اشباع ممكن من توزيع انفاقه المحدود على هاتين السلعتين سوف لا يقبل شراء المجموعة التى تمثلهـا النقطة (م) لأنه يستطيع شراء مجموعة اخرى لا تقع فقط على خط الثمن - اى فى حدود امكانياته - وانما تعطيه أشباعا أكبر من المجموعة السابقة ، وهذه المجموعة هى التى تمثلهـا النقطة (ن) ، وهى التى تحقق للمستهلك توازنا حيث يتلامس خط الثمن مع منحنى السواء .
وعليه فان النقطة (ن) هى نقطة تماس بين خط الثمن ومنحنى السواء ، ويعنى ذلك أن ميل منحنى السواء عند هذه النقطة يتساوى مع ميل خط الثمن .

فميل منحنى السواء $\frac{\Delta ص_1}{\Delta س_2}$ اى المعدل الحدى للاستبدال بين السلعتين س١ ، س٢ ، أما ميل خط الثمن عند اى نقطة فهو ثابت وهو يساوى $\frac{ب جـ}{أ جـ}$ .

ولكن ب جـ = عدد الوحدات من السلعة س١ التى يمكن أن يشتريها المستهلك لو انفق كل دخله علي السلعة س١ ، أ جـ = عدد الوحدات من السلعة س٢ التى يمكن ان يشتريها المستهلك لو انفق كل دخله على السلعة س٢ .

ولو رمزنا للدخل المخصص للانفاق بالرمز (د) وثمن الوحدة من السلعة س١ بالرمز (ل) وثمن الوحدة من السلعة س٢ بالرمز (هـ) فانه يمكن تعريف ب جـ ، اجـ كما يلى :

$$\text{ب ح} = \frac{\text{د}}{\text{ل}} = \frac{\text{الدخل}}{\text{ثمن السلعة س}_1} = \text{عدد وحدات السلعة س}_1$$

$$\text{أ ح} = \frac{\text{د}}{\text{هـ}} = \frac{\text{الدخل}}{\text{ثمن السلعة س}_2} = \text{عدد وحدات السلعة س}_2$$

$$\therefore \text{ميل خط الثمن} = \frac{\text{د}}{\text{ل}} \div \frac{\text{د}}{\text{هـ}} = \frac{\text{د}}{\text{ل}} \times \frac{\text{هـ}}{\text{د}} = \frac{\text{هـ}}{\text{ل}}$$

وعليه يتحقق توازن المستهلك عندما يتعادل المعدل الحدى للاستبدال بين السلعتين $\text{س}_1$ ، $\text{س}_2$ مع النسبة بين ثمنيهما اى $\frac{\Delta \text{س}_1}{\Delta \text{س}_2} = \frac{\text{هـ}}{\text{ل}}$ (١)

وقد يبدو شرط توازن المستهلك الذى حصلنا عليه من استخدام منحنيات السواء مختلفا عنه فى حالة استخدام فكرة المنفعة الحدية ، والحقيقة غير ذلك ، ويمكن اثبات هذا • فالمعدل الحدى للاستبدال بين السلعتين $\text{س}_1$ ، $\text{س}_2$ ، هو ذلك الجزء من السلعة $\text{س}_1$ اى $\Delta \text{س}_1$ الذى يحصل عليه المستهلك لتعويضه عن تضحيته بجزء من السلعة $\text{س}_2$ اى $\Delta \text{س}_2$ ولكى تكون المنفعة التى يضحى بها المستهلك متعادلة مع المنفعة التى يحصل عليها من عملية الاحلال عند الحد ، فانه يجب أن يتعادل $\text{س}_1 \times \text{م ح س}_1$ ( المنفعة الحدية للسلعة $\text{س}_1$ ) مع $\text{س}_2 \times \text{م ح س}_2$ ( المنفعة الحدية للسلعة $\text{س}_2$ ) •

اى انه يجب أن تكون $\Delta \text{س}_1 \times \text{م ح س}_1 = \Delta \text{س}_2 \times \text{م ح س}_2$

أو $\frac{\Delta \text{س}_1}{\Delta \text{س}_2} = \frac{\text{م ح س}_2}{\text{م ح س}_1}$ (٢)

ومن مقارنة (١) ، (٢) نجد ان :

$$\frac{\text{م ح س}_2}{\text{م ح س}_1} = \frac{\text{هـ}}{\text{ل}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{م ح س}_2}{\text{هـ}} = \frac{\text{م ح س}_1}{\text{ل}}$$

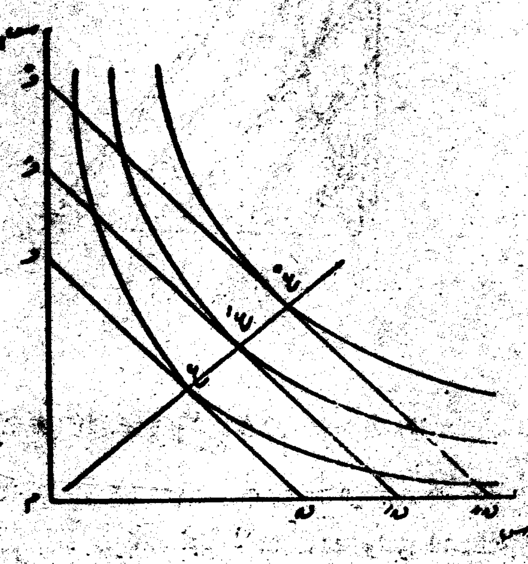
وهذا معناه أن شرط توازن المستهلك يتحقق عندما تتعادل المنافع الحدية للسلع المختلفة منسوبة الى اثمانها ، وهو نفس شرط التوازن الذى حصلنا عليه من استخدام فكرة المنفعة الحدية ، وعليه فان استخدام منحنيات للسواء قد حرر نظرية طلب المستهلك من افتراض قياس المنفعة فضلا عن تحقيق نفس النتائج من التحليل ·

**اثر التغير في الدخل على توازن المستهلك :**

اذا زاد دخل المستهلك ، فان خط الميزانية او خط الثمن سيحتفظ بميله ــ طالما أن الأثمان النسبية باقية على حالها ، ولكنه سينتقل الى أعلى اى جهة اليمين حيث أن المستهلك يستطيع ان يحصل على كمية اكبر من السلعتين مقابل دخله النقدى الذى ازداد

على انه في حالة نقصان دخل المستهلك ، فان خط الميزانية او خط الثمن ينتقل موازيا لنفسه الى اسفل اى جهة اليسار ، وذلك بافتراض بقاء الأثمان النسبية على حالها كذلك ·

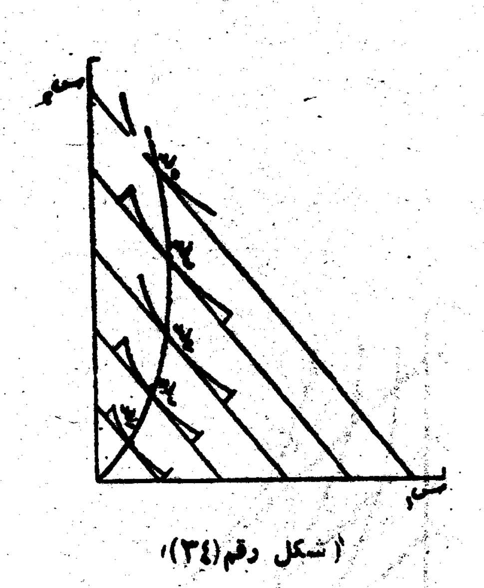
وتبين خطوط الميزانية و ن ، وَ نَ وً نً ، كما هو موضح فى الشكل (٣٣) كيف تتغير مشتريات المستهلك عندما يتغير دخله ، ذلك انه



(شكل رقم (٣٣) )

على كل خط من هذه الخطوط نجد نقطة توازن ، اى نقطة التماس مع اعلى منحنى سواء وهى النقطة ع ، ع َ ، ع َ فى ذات الشكل ، ويبين المنحنى ع ، ع َ ، ع كيف تتغير الكمية المطلوبة من السلع التى يستهلكها المستهلك وهى هنا س، ، س، تبعا لتغيرات دخله ، ويسمى هذا المنحنى منحنى الاستهلاك ـ الدخل Income-Consumption Curve (ICC) ويسمى احيانا بمنحنى انجل .

فاذا تعلق الأمر بسلعة من السلع الدنيا او الرديئة وهى التى أطلق عليها سلع ( جفن ) مثل الملابس الرديئة الصنع او اللحوم منخفضة النوع والتى لا يستخدمها الا المستهلك الفقير ، ولتكن هى السلعة س، كما يتضح من الشكل (٣٤) ، فاننا نجد ان نقطة التوازن تنتقل من ع، الى ع، بحيث تمثل النقطة الأخيرة كمية اقل من السلعة س، بالرغم من ان ع، تقع على خط ميزانية أعلى وتمثل دخلا أكبر للمستهلك بالتالى .



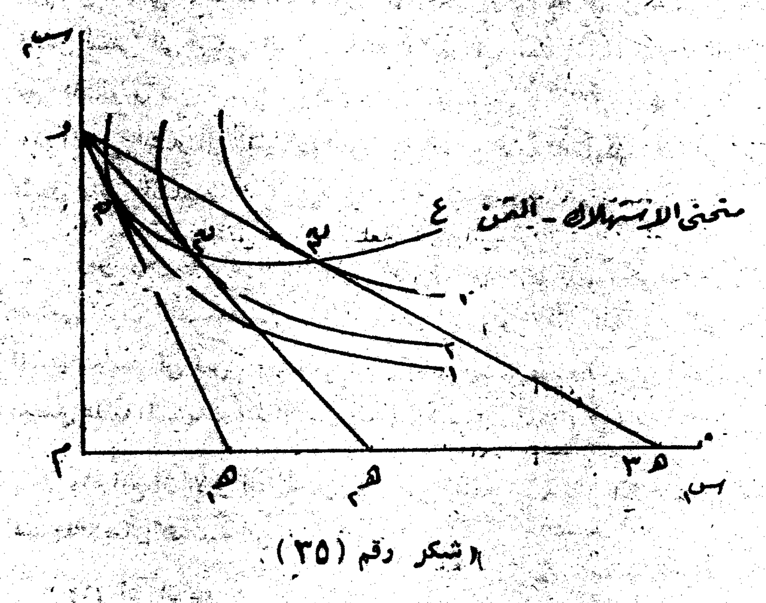
( شكل رقم (٣٤) )

**أثر تغير ثمن السلعة على الكمية المطلوبة منها :**

اذا افترضنا أن ثمن احدى السلعتين ولتكن س، قد تغير ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، وهى دخل المستهلك وثمن السلعة الأخرى

وخريطة سواته التي تعكس تفضيلاته .. فان السؤال الذي يطرح نفسه هو : ما أثر ذلك على مشتريات المستهلك من السلعتين ؟

الواقع ان المستهلك يستطيع بعد انخفاض ثمن السلعة س١ ان يحصل على الكمية م هـ٢ بدلا من م هـ١ التي كان يمكنه الحصول عليه قبل انخفاض الثمن كما هو موضح بالشكل رقم (٣٥).




شكل رقم (٣٥)

اما بالنسبة للسلعة س٢ التي لم يتغير ثمنها ، فان المستهلك اذا انفق كل نقوده عليها ، فانه يستطيع أن يحصل على نفس الكمية منها وهي م و ويمثل الشكل (٤٢) عددا من خطوط الميزانية ونقط التوازن المناظرة بحيث انها تكون المنحنى و ا ن ن ن ع الذى يبين اثر التغيرات في ثمن السلعة س١ على المشتريات من كل من السلعتين س١ ، س٢ . ويسمى هذا المنحنى منحنى الاستهلاك - الثمن Price-Consumption Curve

وجدير بالذكر ان نشير الى ان منحنى الاستهلاك - الدخل السابقة الاشارة اليه يبدأ من نقطة الأصل م حيث لا يستطيع المستهلك بدخل مقداره صفر أن يشتري أيا من السلعتين س١ ، س٢ . على أن منحنى الاستهلاك -

الثمن وع بالشكل رقم (٤٢) يبدأ من النقطة و على المحور الراسي وهى النقطة التى تمثل الكمية التى يمكن ان يحصل عليها المستهلك من السلعة $س_٢$ حيث لم يتغير ثمنها اذا قام بانفاق كل دخله عليها .

ويمكن ان نشتق منحنى طلب المستهلك على السلعة التى تغير ثمنها وهى $س_١$ من منحنى الاستهلاك – الثمن اى المنحنى وع ذلك أن اى خط من خطوط الثمن ينبنى على اساس البيانات المتعلقة بكل من كمية النقود المخصصة للانفاق على السلعتين $س_١$ ، $س_٢$ ، وثمن هاتين السلعتين ، كما أن نقط التوازن على هذا المنحنى تشير الى الكميات التوازنية التى يطلبها المستهلك عند كل ثمن من اثمان هاتين السلعتين .

ومن توفر هذه البيانات يمكن التوصل الى رسم بيانى يبين فيه على المحور الراسي اثمان السلعة $س_١$ مثلاً ، وعلى المحور الأفقى الكميات التى يطلبها المستهلك عند كل ثمن ، والمنحنى الذى يمكن رسمه فى ذلك يبين الكميات التى يحصل عليها المستهلك عند الأثمان المختلفة لهذه السلعة(١) .

والواقع ان الأثر الناتج عن تغير ثمن سلعه معينة على الكميه التى يطلبها المستهلك يمكن تقسيمة الى اثرين(٢) :

(١) أثر الدخل .

(٢) أثر الاستبدال .

فاذا افترضنا أن مستهلكا ما كان متوازنا ؛ ومن ثم فانه يحصل على الكمية التوازنية من كل من السلعتين $س_١$ ، $س_٢$ بعد انفاق دخله عليها .

---

(١) انظر فى ذلك على سبيل المثال :

Milton H. Spencer.
Microeconomics, op. cit., p. 139.

(٢) انظر فى ذلك : – محمد على الليثى ، نعمة الله نجيب ابراهيم ، مقدمة فى التحليل الاقتصادى دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ ، صفحة ١٥٩ – ١٦٣ . – عبد الرحمن يسرى احمد ، اسس التحليل الاقتصادى ، مؤسسة شباب الجامعات ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ صفحة ٨٢ – ٨٧

فاذا حدث بعد ذلك أن انخفض ثمن السلعة س$_1$ ، فان هذا يؤثر – كما رأينا – على مشترياته من كل من السلعتين اذ تزداد القوة الشرائية للمستهلك مما يؤدى الى زيادة المشتريات من كل من السلعتين بافتراض انهما ليستا من السلع الرديئة او الدنيا ( التى ينقص الطلب عليها بزيادة الدخل ) . فأثر الدخل اذن هو الأثر على مشتريات المستهلك الناتج عن زيادة دخله الحقيقى عند انخفاض ثمن السلعة س$_1$ ، مع ملاحظة ان اثر الدخل يشير الى التغير الناتج فى المشتريات وليس الى التغير فى الدخل الحقيقى للمستهلك .

ويتضح من ذلك أيضا ان انخفاض ثمن السلعة س$_1$ يعنى زيادة افضليتها بالقياس الى السلعة س$_2$ عما كانت عليه قبل انخفاض ثمنها . ونتيجة لذلك فان المستهلك يزيد من استهلاك السلعة س$_1$ على حساب ما يشتريه من السلعة س$_2$ على اساس أن السلعة س$_1$ اصبحت ارخص نسبيا عما كانت عليه من قبل وهذا هو اثر الاستبدال .

ويتضح من كل ذلك ان انخفاض ثمن سلعة ما ولتكن س$_1$ يؤثر على طلب المستهلك ، وقد راينا انه يمكن تقسيم هذا الأثر الى شقين :

١ – اثر الاستبدال والذى يؤدى دائما فى حالة انخفاض ثمن السلعة الى تمدد الطلب عليها ، وفى ارتفاع الثمن يؤدى ذلك الى انكماش الطلب عليها .

٢ – اثر الدخل والذى يؤدى الى زيادة الطلب على السلعة فى حالة انخفاض الثمن ، والى نقص الطلب فى حالة ارتفاع الثمن مالم تكن السلعة من السلع الرديئة أو الدنيا . ونتيجة لذلك ، وباستثناء هذا الاحتمال ، فان منحنى الطلب على السلعة لا بد وان يكون سالب الميل او الانحدار ، أى أن انخفاض ثمن السلعة لابد وان يؤدى الى تمدد الطلب عليها . بل انه حتى اذا كانت السلعة رديئة فان منحنى الطلب عليها يكون سالب الميل ما لم يكن اثر الدخل أقوى من أثر الاستبدال ، ذلك ان اثر الاستبدال الناتج عن انخفاض ثمن السلعة يتخذ دائما صورة تمدد فى الطلب عليها . يضاف الى هذا ما يتوقع من ضآلة اثر الدخل فى الحياة العملية بالنسبة لمعظم السلع الاستهلاكية لأن

انفاق المستهلك على سلعة واحدة يمثل جزءا ضئيلا من ميزانيته ، ولهذا فان انخفاض ثمن هذه السلعة فقط لن يؤدى الى زيادة دخله الحقيقى الى حد كبير ٠

**توازن المستهلك – نظرية التفضيل المستبان :**

رأينا ان المنفعة مسألة شخصية لا يمكن قياسها ، وان سلوك المستهلك فى ظل خريطة منحنيات السواء هو انه يدلى بتفضيلاته بين المجموعات المختلفة من السلع والخدمات وبالتالى فانه يمكن اجراء القياس الترتيبى أو النسبى للمنفعة ٠

ومع ذلك فان توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء تعرض للنقد من جديد بسبب الفروض الخاصة بخريطة السواء ، ذلك ان النظرية الحديثة – كما سميت – تحتوى على عدد محدود من منحنيات السواء وهو فرض غير واقعى ، فضلا عن انها تفترض ان المستهلك سيوضح كافة المجموعات السلعية المحتملة التى يرغب فيها ، كما انها تفترض ان هذه المستهلك لديه القدرة على ترتيبها عند مستويات مختلفة وكثيرة جدا من الاشباع ، وذلك يعنى من ناحية أخرى أن السلع متاحة بوحدات مجزأة فى كل الأحوال ٠

وفى جميع هذه الفروض فان هذه النظرية – نظرية توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء – تكون غير واقعية ، ذلك ان المستهلك عادة لا يقوم باعداد بيان شامل للتفضيلات الا بشكل تقريبى جدا ، بالاضافة الى الشك فى قدرته أو استعداده لقياس المنفعة ترتيبا ، او مكنته لشراء جزء من تليفزيون أو ثلاجة مثلا ٠

لكل ذلك وضع الأستاذ سامولسون Samuelson أسلوبا جديدا لا يتطلب من المستهلك ان يمدنا باية معلومات عن نفسه ، ويعرف هذا الأسلوب بنظرية التفضيل المستبان أو المستوضح[1] ٠

Revealed Preference Theory

---

(١) وانظر كذلك على سبيل المثال :

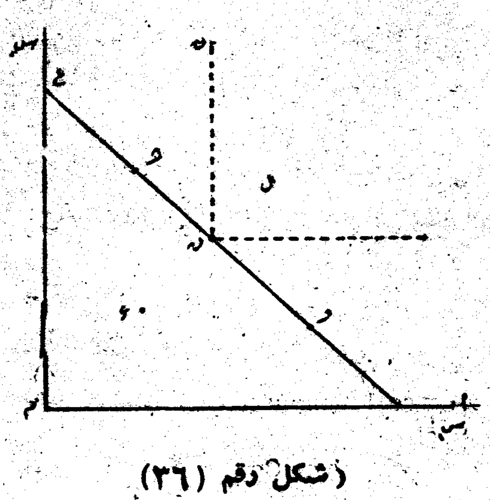
Samuelson, Paul A."A Note on the Pure Theory of Consumer's Behavior" Economica, February 1838 pp. 61—71.

George J. Stigler, The Theory of Price, Macmillan Pubilshing Co. Inc. New York 1966 pp. 68—70.

وطبقا لهذه النظرية ، فان المستهلك يستطيع فقط ان يرتب كافة البدائل من السلع والخدمات ويقارن بينها ، أي ان تفضيلاته سوف تتضح أو تتبين له Reveald وذلك مع أخذ ثبات الذوق وتناسق السلوك – أي عدم وجود تناقضات في تصرفاته – في الاعتبار .

فمثلا اذا قام هنا المستهلك بترتيب عدد محدود من البدائل ، فانه يمكن أن يرتبها ترتيبا قويا حيث يفضل السلعة $س_١$ على السلعة $س_٢$ ، على السلعة $س_٣$ .. وهكذا ؛ ومن هنا فليس بشرط ان يكون المستهلك أمام حالة سواء او عدم اهتمام كما هو الحال بالنسبة لخريطة منحنيات السواء ، يكفي أن يختار المستهلك هنا أفضل السلع المتاحة له ، وبذلك يكون اختياره قد وضح ، فالتفضيل كان لاختيار السلعة المطلوبة ووضعها في مرتبة أعلى . ويمكن أن نقول على ضوء ذلك ان المستهلك اشترى السلعة $س_١$ لأن تفضيلها على السلعة $س_٢$ قد اتضح له .

ويمكن ابراز الفكرة أكثر اذا افترضنا أن اختيار المستهلك قد وقع – كما هو موضح بالشكل رقم (٣٦) – على المجموعة (ن) التي تقع على خط الثمن ع ع من السلعتين $س_١$ ، $س_٢$ ، ويشير ذلك الى أن هذه المجموعة ذات أفضلية على كافة المجموعات الأخرى التي تقع على ذات خط الثمن او خط الميزانية .



(شكل رقم (٣٦))

على أنه اذا افترضنا تعدد خطوط الثمن ، فان اى مجموعة تقع على خط ثمن أدنى ولتكن (د) تكون ايضا ادنى فى الأفضلية من المجموعة (ن) التى تقع على خط الثمن الأعلى .

اما المجموعه (ل) التى تقع على خط ثمن اعلى فانها تكون افضل بالطبع من المجموعة الأصلية (ن) لاحتوائها على كميات أكبر من السلعتين س١ ، س٢

أما اى مجموعة داخل المساحة عنن فانها تحتوى على كمية اقل من السلعة س١ وكمية اكبر من السلعة س٢ ، وللمستهلك ان يفاضل بين أى منها والمجموعة الأصلية الممثلة بالنقطة (ن) .

ومن كل ذلك نستطيع أن نقرر ان ثمة فروضا منطقية تبنى عليها نظرية التفضيل المستبان وهى :

(١) منطقية التفضيلات ، فليس من الممكن أن تكون المجموعة (ن) مفضلة على المجموعة (هـ) مثلا وتكون المجموعة (هـ) مفضلة فى نظر المستهلك وفى ذات الوقت على المجموعة (ن) ، ومن هنا يقال بضرورة افتراض ثبات ذوق المستهلك وعدم تناقض سلوكه .

(٢) فكرة التعدى Notion of Transitivity ، فاذا كانت المجموعة (ن) مفضلة على المجموعة (هـ) ، والمجموعة (هـ) مفضلة على المجموعة (د) ، فان ذلك يعنى أن المجموعة (ن) مفضلة على المجموعة (د) .

(٣) تعدد خطوط الميزانية ، وبالتالى سيعثر المستهلك على المجموعة التى تلائم خط ميزانيته ومن ثم يقوم بشرائها فى ظل افتراض ثبات ذوقه وتناسق سلوكه .

والواقع ان التحليل الذى تقيمه نظرية التفضيل المستبان لا يعدو أن يكون هو نفسه التحليل بمنحنيات السواء او عدم الاهتمام ولكن دون منحنيات سواء أو عدم اهتمام ، ومن ثم فهى ليست نظرية ثالثة تقف على

تتم المساواة مع مدخلى للنفعة العددية والمنفعة الترتيبية ، وأنها لا تعدو أن تكون حذقا لعنصر اساسي من عناصر التحليل الأخير وهو منحنيات السواء(١) ٠

ويلاحظ ان الأستاذ ساموالسون نفسه لم يشر الى طريقة التفضيل المستبان فى الطبعات الأخيرة من مؤلفه فى علم الاقتصاد وانما استخدم طريقة المنفعة العددية والمنفعة الترتيبية فى شرحه لنظرية سلوك المستهلك ٠

ونشير بعد ذلك الى نظرية الانتاج والنفقة فى الباب الرابع ٠

---

(١) أنظر فى ذلك : احمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول ، التحليل الاقتصادى الجزئى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ ، ص ٤١١ ـ ٤١٢

# الباب الرابع

## نظرية الانتــاج والنفقة

مقــدمة :

يتوقف عرض السلعة او الخدمة على امكانية انتاجها ، والانتاج هو الجهد الانساني الواعي الذى يبذل لجعل الموارد الاقتصادية صالحة لاشباع الحاجات الانسانية سـواء عن طريق خلق المنفعة التى تشبع بها هذه الحاجات أبتداء ، او زيادة هذه المنفعة فى السلعة او الخدمة لتكون أكثر صلاحية لاشباع هذه الحاجات ٠

والانتاج بهذه الصــورة لا يعدو ان يكون عملية تحويل لبعض الموارد الاقتصادية لتحقيق منفعة أكثر فى صــورة اخرى ، ولا يعنى ذلك بالضرورة اجراء تغييرات فى خصائص المواد او الســلع الوسيطة الداخلة فى العمليـة الانتاجية ، فقد يقتصر الانتاج على مجرد نقل وحفظ المنتجـات مما يزيد من منفعتها ، وهناك صور متعددة من المنفعة هى : منفعة الشكل ، ومنفعة المكان ، ومنفعة الزمان ، ومنفعة الحيازة(١) ٠

ويقصد بمنفعة الشكل تلك المنفعة التى تنتج نتيجة لتغير شكل المـادة كدور الفلاح والصانع الذى ينحصر فى تحويل العناصر الموجودة فى الأرض والهـواء والمـاء الى مادة معينة ، وكذلك تحـويل المـواد الأوليـة الى مادة مصنوعة ٠

---

(١) انظر :

Thomas J. Hailstones, J. Harvey Dodd, Economics, An Analysis of Principles and Policies, Fifth Edition South Western Pubilishing Co. Cinennatie, Ohio 1965 p. ets.

ويقصد بمنفعة المكان نقل المنتجات الى مناطق أخرى غير مناطق انتاجها حيث تزداد منفعتها ، أما منفعة الزمان فتتحقق مثلا بتخزين مادة غذائية معينة حتى وقت تزايد الحاجة اليها فتزداد منفعتها .

أما عن منفعة الحيازة أو الملكية فان السلعة تصبح أكثر نفعا بعد اتخاذ الخطوات اللازمة لاعطاء صاحبها حقوق الملكية القانونية ، فخدمات المحامي مثلا الذى يعمل بفحص عقود الملكية وتحريرها تزيد من منفعة هذه الأموال .

وعليــه فان عامل النقل ، والتاجر ، والمحامي ، بالاضــافة الى الفــلاح والصانع يسمون منتجين طبقا لهذا المفهوم للانتــاج . ويختلف هذا المفهوم بالطبع عن آراء كل من الطبيعيين وآدم سميث عن الانتاج حيث قصر الطبيعيون الانتاج على النشاط الزراعي واستبعد آدم ســميث من نطاق الانتاج خدمات كثيرة منها الدفاع والعدالة والطب .

تقسـيم :

تلك كانت فكرة عامة عن مفهـوم الانتاج ، ونرى أن نشـير في هــذا الخصوص الى عناصر الانتاج واشكال المشروعات الاقتصادية المختلفة .

ولأن العامل الرئيسي الذي يحكم عرض السلعة يتمثل في النفقة التي يتكبدها المنتج في سبيل انتاج السلعة ، فانه يتعين كذلك أن نشير الى العلاقة بين تغيرات نفقة الانتاج والكمية المنتجة .

ونستطيع أن نعرض الى ذلك من خلال الفصلين الآتيين :

**الفصل الأول** : عناصر الانتاج واشكال المشروعات المختلفة .

**الفصل الثاني** : العلاقة بين تغيرات نفقة الانتاج والكمية المنتجة .

# الفصـــل الأول

## عناصر الانتـــاج وأشـــكال المشروعات المختلفة[1]

كان التقسيم التقليدى لعناصر الانتاج يتضـــمن الأرض ( الطبيعـــة ) ، والعمل ، ورأس المـــال ، وقـــد اضـــيف الى هذا التقســـيم عنصر رابع هـــو التنظيم ، ورغم الانتقادات التي وجهت الى هذا التقسيم ، فان السبب فى ابقاء الاخذ به هو توضيح بعض الوقائع الاقتصادية ٠

ولان عناصر الإنتاج لا تكتسب أهمية أكبر إلا من خـــلال تجميعها بنسب معينة وفى اطار فن انتاجي معين ، فانه يتعين أن نشـــير الى دالة الانتـــاج ، فضلا عن التعرف على أقصي إنتاج بديل ممكن وهو ما يعرف بنفقة الفرصة البديلة ٠ ويمكن ان نشـــير الى ذلك من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : عناصر الانتاج ٠

المبحث الثاني : دالة الانتاج ونفقة الفرصة البديلة ٠

## المبحث الأول

### عناصر الانتـــاج

**اولا ـ الأرض ( الطبيعة )** Nature

يشمل عنصر الأرض كافة الظـــروف الطبيعية المحيطة بالآنســـان ، التى تؤثر فى نشاطه الاقتصادى من حيث المناخ والموقع الجغرافى ومدى توفر المواد الأولية ، ولهذا يعتبر من هذا العنصر ما يحويه باطن الأرض من معادن وقوى

(١) انظر فى تفصيل ذلك بالاضافة الى المراجع السالفة الاشارة اليها :
ـ أحمد ابو اسماعيل ، اصول الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص (٧٤ـ١٣٠)
ـ سعد ماهر حمزة ، علم الاقتصاد ، دار المعارف بمصر ١٩٦٧ صفحة ( ١٩٩ ـ ٢٤٦ ) ٠

الانتاج الزراعى ، وموارد الطاقة الموجودة فى باطن الأرض كالفحم والبترول او على سطحها كانحدارات المياه واشعة الشمس ٠

وهذه الموارد الطبيعية تتغير سواء بالنقصان أو الزيادة بمرور الزمن ؛ فهى تنقص باستهلاكها تدريجيا كما هو الحال بالنسبة للغابات وحقول البترول ، وتزداد من خلال اكتشاف موارد جديدة او تطوير الخبرة الفنية والعلمية ٠

ثانيا ـ العمل Labour

والعمل هو المجهود الارادى الواعي الذى يستهدف منه الانسان انتاج السلع والخدمات لاشباع حاجاته ٠ والعمل بهذا المعنى لا يتضمن مجهود الحيوانات او مجهود الانسان لغير انتاج السلع والخدمات ٠

والأصل ان الانسان حر في اختيار نوع العمل الذى يقوم به أى فى اختيار المهنة التى يريدها ، وقد سبق ان رأينا عدم توافر هذه الحرية كاملة فى النظم الاقتصادية السابقة عبر تطورها ، سواء كان ذلك فى العصور القديمة وانتشار نظام العبيد او فى العصور الوسطى وقيامها على اساس نظام رق الأرض او فى ظل نظم الطوائف بعد ذلك ٠٠ وهكذا ٠

اما فى العصر الحديث فان مبدا حرية العمل مسلم به فى ظل الشروط والأوضاع التى تنظمها بعض القوانين فى ذلك ٠

هذا وتعتبر ظاهرة تقسيم العمل ظاهرة قديمة وان كان المعنى الذى انصرفت اليه هذه الظاهرة ابتداء كان تقسيم العمل الحرفى أى ان يزاول كل فرد مهنة أو حرفة واحدة دون غيرها مستعينا بدخله منها لاشباع حاجاته من السلع والخدمات الأخرى التى ينتجها منتجون آخرون ٠ وقد عم انتشار ظاهرة تقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجية فى العصر الحديث وخاصة العمل الصناعى ، ويعنى ذلك أن تتخصص المشروعات المختلفة فى الصناعة الواحدة اما فى انتاج أجزاء معينة من السلعة النهائية او فى مراحل معينة من مراحل انتاجها ٠

على ان ما يعنينا فى ذلك بالطبع هو تقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجية ، ويترتب على هذا النوع من تقسيم العمل ما يلى :

أولا : يكتسب العامل مهارة كبيرة عن طريق تخصصه فى القيام بعملية واحدة مبسطة يقوم بها ، فضلا عن أن تقسيم العمل يجعله يتكيف مع استخدام الآلة فى العملية الانتاجية ، ومن ثم يؤدى تقسيم العمل أيضا الى تيسير مهمة المخترعين لتطوير وتحسين الآلة من خلال أدائها فعلا ، خاصة وأنه طالما كانت العملية التى يراد اختراع الآلة لتاديتها مبسطة كلما كانت مهمة المخترع ابسط وأيسر .

ثانيا : يؤدى تقسيم العمل كذلك الى تقليل نفقة الانتاج حيث يساعد على القيام بالانتاج الكبير الذى تنخفض معه هذه النفقة ، وتخفيض نفقة الانتاج يؤدى الى زيادة ارباح المنتجين وتشجيعهم على التوسع فى الانتاج وخفض اثمان المنتجات فى المدة الطويلة الأمر الذى يتحسن معه مستوى المعيشة فى النهاية .

وليس من شك فى أن تقسيم العمل يؤدى من ناحية اخرى الى تقصير فترة التدريب العملى وييسر بالتالى دخول فئات جديدة من العمال غير المدربين الى صناعة معينة ، او انتقال فئات من العمال المدربين من صناعة الى اخرى ولهذا يصبح الحصول على عمل آخر أكثر يسرا امام هؤلاء العمال ، وذلك بالرغم مما ينسب لتقسيم العمل من عيوب اهمها قتل روح الابتكار والتفكير بالنسبة للعامل من ناحية ، وتوفير عدد من العمال بسبب انتشار استعمال الآلات من ناحية أخرى(١) .

ومع ذلك يبقى لتقسيم العمل اهميته وفائدته التى تفوق كثيرا عيوبه حيث تحققت به تطويرات جوهرية فى العملية الانتاجية لصالح المجتمع فى النهاية .

---

(١) ومع استمرار الاختراعات وانتشار المشروعات التى تنتج بها آلات الإنتاج ذاتها تخف حدة هذا العيب ، وان كان التخصص الدقيق الذى يمكن ان يكتسبه العامل قد يحول دون عملية انتاج فنية أخرى على أساس أنه يقتضى منه فترة مران طويلة نسبيا .

ثالثـا - رأس المـال Capital

يمكن تعريف رأس المـال بانه مجموعة غير متجانسة من العناصر التى تأخذ معناها الاقتصادى من قدرتها على تحقيق نتيجة معينة عند استخدامها فى الانتـاج ، وهى توفير تيار من السـلع والخدمات فى تواريخ محـددة فى المستقبل (١) .

واذا كان الاقتصاديون القدامى رأوا ان راس المـال منتج فى عمليه انتاج سابقة ويستخدم فى عملية انتاج جديدة مفرقين فى ذلك بين الأرض وراس المـال على أساس ان الأولى أصلية ولا تهلك بعكس رأس المـال ، فان كلا من الأرض وراس المـال يحتاج الى صيـانة ، خاصـة وأن معظم الأراضي يتعين ترشيد اداتها والحفاظ على تربتها من خلال وسائل الري والصرف ، واستخدام المخصبات الكيماوية والدورات الزراعية المناسبة . وعليه فان الاقتصاديين المحـدثين يدخلون الارض ضمن تعريف رأس المـال على عكس الاقتصاديين التقليدين .

والي جانب راس المال الفنى الذى يقصد به مجموع الأدوات والآلات المادية المستخدمة فى الانتاج والتى تؤدى الى زيادة انتاجية العمل ؛ يرى بعض الاقتصادين(٢) ظهور مفاهيم اخرى لراس المـال ، منها راس المال المحاسبى يعنى به مجمـوعة للقيم النقدية التى تحتفظ بقيمتها مثبتة نتيجة خصم الاستهلاكات ، وراس المـال القانونى الذى يشمل كافة الحقوق او الأصول المالية التى تدر لصاحبها دخلا .

والواقع ان راس المـال المحاسبى والقانون بهذه الصفة تغلب عليه طبيعة الثروة دون رأس المـال ، حيث ان الثروة تعنى مجموع ما تحت يد الفرد من قيم استعمال فى لحظة معينة ، ويسـتوى فى ذلك ان تاخذ الشكل العينى كأرض او سلع انتاجية أو استهلاكية او اوراق مالية أو مبلغ من النقود ؛ ومن هنا فان الثروة اعم من راس المال ، ولهذا نفضل أن يقتصر لفظ راس المـال

---

(١) ، (٢) أنظر د. حازم الببلاوى ، اصول الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، صفحة ٣٠٤ (٢٠٨ - ٣٠٩) .

على المعنى الأول وهو الأدوات والآلات التى تستخدم فعلا فى العملية الانتاجية فى فترة زمنية معينة ٠

على ان ابرز تقسيمات راس المال هى تقسيمه الى راسمال ثابت Fixed Capital ورأسمال متداول Circulating Capital وراس المال الثابت لا يستهلك بالاستعمال مرة واحدة فى الانتاج مثل المبانى والآلات حيث يدخل فى أكثر من عملية انتاجية ٠

اما راس المال المتداول فهو الذى يستهلك بالاستعمال مرة واحدة بمعنى انه يتحول أو يتغير خلال العملية الانتاجية ، ومثله المواد الأولية التى تدخل فى العملية الانتاجية كالفحم والصوف والقطن وغير ذلك من المواد ٠

وللتفرقة بين راس المال الثابت والمتداول اهمية كبيرة عند المنتج لأنه يدخل فى حسابه تلك التفرقة عندما يقوم بتقدير نفقة انتاج السلعة او الخدمة التى ينتجها ٠ ذلك ان ما يتكلفه المنتج فى سبيل شراء المواد الأولية ومواد الوقود وغير ذلك يعتبر جزءا من نفقة الانتاج الكلية للسلعة أو الخدمة ، أما راس المال الثابت فلا يحتسب من قيمته فى تلك النفقة الا ما يستهلك من تلك القيمة فعلا فى عمليات الانتاج ٠

**عملية تكوين راس المال :**

يتكون راس المال عن طريق عمليتين هما : الادخار والاستثمار :

**أولا ـ الادخار Saving**

يعنى الادخار اقتطاع جزء من الدخل الذى يحصل عليه الفرد وحبسه عن انفاقه فى أغراض الاستهلاك ، والادخار بهذا المعنى يمثل عملية سلبية بحتة لا يتم معها تكوين راس مال ، حيث تسمى هذه العملية بالاكتناز Hoarding ، هذا ويتوقف حجم المدخرات فى الدولة على العوامل الآتية :

١ ـ حجم الدخل القومى : فكلما ازداد حجم الدخل القومى كلما ازداد مقدار الادخار فى الدولة ، والعكس بالعكس ٠ ولهذا تزداد نسبة الادخار فى الدولة

الغنية عنها في الدولة الفقيرة ، ذلك ان زيادة الدخل القومي بها تتضمن زيادة دخول الأفراد في نفس الوقت وبالتالي زيادة نسبة الادخار . اما الدول الفقيرة فانه نظرا لضآلة الدخل القومي بها وبالتالي دخل الأفراد بها ، فان النسبة المخصصة من دخولهم للاستهلاك تزداد ويقل او ينعدم القدر المخصص منها للادخار .

٢ - كيفية توزيع الدخل القومي : قد يظل مستوى الدخل القومي باقيا دون تغيير ، ولكن قد تزداد دخول بعض الافراد وتقل دخول البعض الآخر في الدولة ، ونكون بالتالي أمام توزيع جديد للدخل القومي يترتب عليه تغيير مقدار الادخار الكلي للدولة . فكلما ازداد دخل بعض الأفراد حتى في الدول الفقيرة كان ذلك دافعا لقيامهم بالعبء الأكبر من عملية الادخار . وآية ذلك أن هؤلاء الأفراد بحكم ثرائهم يكونون قد استوفوا حاجاتهم أو كادوا ، ومن ثم يكون الدافع لاشباع المزيد من هذه الحاجات محدودا ليترك فرصة أكبر للمزيد من الادخار .

وعلى هذا الأساس اذا اعيد توزيع الدخل في الدولة لصالح الطبقات ذات الدخول المحدودة من خلال الضرائب التصاعدية ، مثلا ، فان ذلك يؤدى الى ارتفاع مستوى الاستهلاك من ناحية ، وانخفاض حجم المدخرات من ناحية أخرى في الدولة ، وان كانت هذه النتيجة لا تزال محل شك حتى الآن .

٣ - توقعات الافراد بالنسبة لدخولهم في المستقبل : فاذا كانت هذه التوقعات يغلب عليها طابع التفاؤل ازداد انفاق هؤلاء الافراد . في الوقت الذى يدفعهم التشاؤم نتيجة لقلة الدخل أو انقطاعه مثلا الى الادخار لتأمين حياتهم في المستقبل ، وعلى هذا الاساس كلما ازداد تطبيق القوانين الاجتماعية التى تؤمن الافراد ضد الشيخوخة والعجز والوفاة والبطالة ، فان ميل هؤلاء الافراد للادخار يقل والعكس بالعكس .

٤ - توقعات الأفراد بالنسبة لقيمة النقود ومستقبل أموالهم : فاذا توقع الأفراد أن انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة ارتفاع الأثمان ، أو اذا توقع الأفراد فرض ضرائب عالية على أموالهم أو احتمال مصادرتها ، فان ذلك يؤدى الى تفضيل هؤلاء الأفراد للانفاق الحال على الادخار في المستقبل .

٥ - سعر الفائدة Rate of Interest فكلما ازداد سعر الفائدة كلما شجع ذلك الافراد على الادخار والعكس صحيح .

**ثانيا - الاستثمار Investment**

رأينا ان الادخار يمثل عملية سلبية لا يتم معها تكوين رأس المال ، ولهذا يتعين ان يعقب الادخار عملية أخرى ايجابية هي الاستثمار لتحقيق هذا الهدف ، ويؤدى الاستثمار الى اشراك الأموال المدخرة فى عملية الانتاج .

وقد يقوم المدخر بنفسه باستثمار أمواله المدخرة فى الانتاج ، كما انه قد يقوم بوضع الأموال المدخرة هذه تحت تصرف اشخاص آخرين يقومون باستخدامها فى العملية الانتاجية ، وذلك عن طريق المساهمة فى أحد المشروعات كشريك بشراء حصة أو سهم ، أو عن طريق اقراض المبالغ التى يدخرها نظير الحصول على فائدة حيث يقوم المقترض عادة باشراكها فى العمليات الانتاجية المختلفة .

ويتوقف حجم الاستثمار على ضوء ذلك ، فى نظر كينز Keynes على عاملين :

الأول : سعر الفائدة Rate of Interest

ومن المعروف أن سعر الفائدة هو الذى يحدد مقدار العائد الذى يحصل عليه شخص معين من احتفاظه بمبلغ معين فى بنك معين : وهو الذى يحدد كذلك مقدار المبلغ الذى يدفعه شخص ما للبنك نظير اقتراض مبلغ ما للقيام باستثمار ما . وكلما كان سعر الفائدة منخفضا كلما شجع ذلك رجال الأعمال على الاقتراض والقيام بتنفيذ المشروعات الاستثمارية على أساس ان نفقة المبالغ اللازمة للتنفيذ تكون منخفضة ، والعكس صحيح ، ذلك أن ارتفاع نفقة الأموال اللازمة من خلال ارتفاع سعر الفائدة يثبط همم رجال الأعمال فى هذا الخصوص .

هذا ويتوقف سعر الفائدة على عرض النقود أى كمية النقود المعروضة وعلى طلبها أى تفضيل النقود كنقود سائلة ، فاذا زادت كمية النقود مع ثبات الطلب عليها انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح .

ولا يكفى سعر الفائدة وحدة لتقرير القيام باستثمار معين أو عدم القيام به ، ذلك انه عند قيام رجل الأعمال أو المنظم بالاستثمار فى اصل راسمالى فأنه يقوم بتقدير مجموع الغلات النقدية الصافية التى يغلها ذلك الأصل طوال فترته الانتاجية .

والمقصود بالغلات النقديه الصافية هى مقدار أيرادات هذا المشروع بعد خصم كافة النفقات فيما عدا الفائدة المدفوعه لاقتراض رأس المال اللازم للحصول على هذا الأصل ، وكذلك نفقات أقساط الاهلاك .

ويتأثر تقدير هذه الغلات النقدية الصافية بالعوامل المحددة للاستثمار فهى تتاثر بتوقعات رجال الأعمال عن الأحوال الاقتصادية ، وتتاثر بظهور الاختراعات وارتفاع مستوى الدخل ، وانخفاض مستوى الضرائب ونفقات الصيانة ونفقات التشغيل عموما .

الثانى : الكفاءة الحدية لرأس المال Marginal Efficiency of capital وبعد تقدير رجال الأعمال لمجموع صافى الغلات النقدية التى يدرها اصل راسمالى معين ، فانهم يقومون بخصم هذه الغلات النقدية بسعر خصم بحيث يجعل القيمة الحالية لهذه الغلات الصافية مساوية لنفقة الأصل ، وقد أطلق كينز على سعر الخصم هذا عبارة الكفاءة الحدية لراس المال .

فالكفاءة الحدية لرأس المال إذا هى عبارة عن سعر الخصم الذى يجعل القيمة الحالية لمجموع الغلات النقدية الصافية التى يدرها الأصل الرأسمالى ، طيلة فترة حياته الانتاجية ، مساوية لنفقة هذا الأصل ( ثمن العرض ) .

والاستثمار ، اى الطلب على السلع الاستثمارية يتوقف — على هذا الأساس — على الموازنة بين سعر الفائدة من ناحية ، والكفاءة الحدية لرأس المال من ناحية أخرى ، فاذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة اقبل المنتجون على طلب اموال الاستثمار ومن ثم يزداد حجم الاستثمار ، لكن اذا تساوت الكفاءة الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة توقف الأفراد عن المزيد من الاستثمارات .. ومن هنا تتوقف عملية الاستثمار على الموازنة بين سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال ، من خلال تصرفات المنتجين وتوقعاتهم بالنسبة للربح ..

• تفسير ذلك أن المعدات الرأسمالية لها قيمة بسبب تيار الدخل — الذى تغله ، ومن ثم فمقدار ما يدفع فى هذه المعدات كثمن لها انما يتوقف على مقدار ما تنتجه خلال السنة وعلى سعر الفائدة •

فإذا فرضنا أن أصلا من الأصول الرأسمالية ؛ ولتكن آلة ، يدر دخلا قدره ١٠٠٠ جنيه سنويا طوال فترته الانتاجية ؛ فان مثل هذه الآلة تكون قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه عند سعر فائدة ١٠ ٪ لأن ١٠٠٠٠ جنيه تستثمر بسعر فائدة ١٠ ٪ تدر دخلا قدره ١٠٠٠ جنيه •

• وتساوى هذه الآلة ٢٠٠٠٠ جنيه لو أن سعر الفائدة كان ٥٪ بدلا من ١٠٪ لأن استثمارا قدره ٢٠٠٠٠ جنيه يدر دخلا سنويا قدره ١٠٠٠ جنيه اذا كان سعر الفائدة ٥ ٪ •

والمعادلة المطبقة فى هذا الشأن هى •

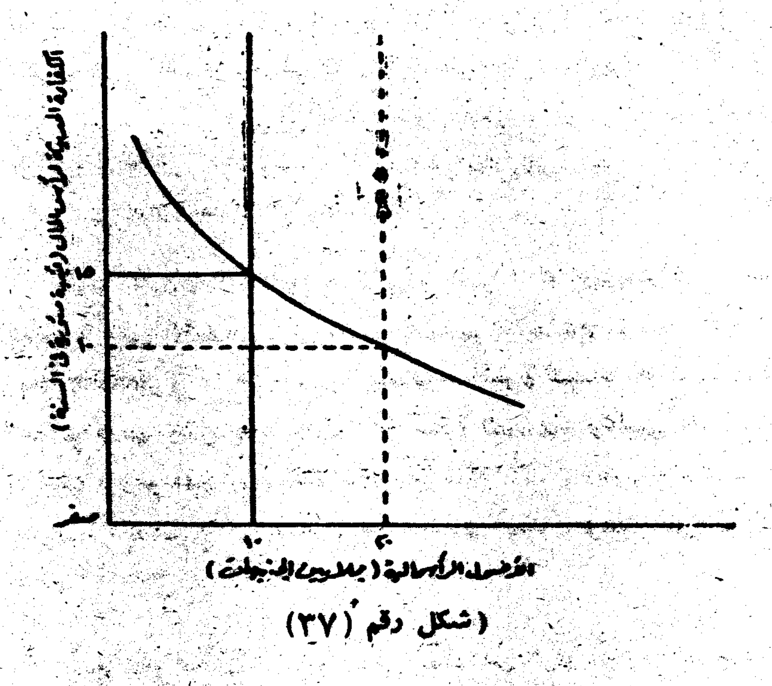
$$\text{قيمة الأصل} = \frac{\text{الدخل الذى يدره هذا الأصل}}{\text{سعر الفائدة}}$$

$$١٠٠٠٠ = \frac{١٠٠٠}{١٠ ٪}$$

$$٢٠٠٠٠ = \frac{١٠٠٠}{٥ ٪}$$

وعلى هذا الأساس ؛ فان الكفاءة الحدية لرأس المال تبين العلاقة بين الأصول الرأسمالية الموجودة بالمجتمع وبين العائد الذى يغله ما يقابل جنيه اضافى واحد من المعدات الرأسمالية •

ويوضح الشكل رقم (٣٧) منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال الذى يمثل العلاقة بين معدل العائد الذى يغله جنيه اضافى واحد من المعدات الرأسمالية وبين رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية ومن الملاحظ ان هذا المنحنى ينحدر من أعلى الى أسفل والى اليمين موضحا أن معدل هذا العائد ينخفض بزيادة رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية بسبب انطباق قانون تناقص الغلة الذى سنشير اليه فيما بعد •




(شكل رقم (٣٧)

فاذا بلغ رصيد المجتمع من الأصول الراسمالية في سنة معينة (ر١) فان سعر الفائدة عند التوازن يكون ١٥ ٪ لأنه عند سعر فائدة اقل من ذلك فانه يكون اقل من معدل الفائدة التى تدره هذه الاصول ، فاذا ازدادت الاصول الراسمالية فى المجتمع الى (ر٢) ، فان عائد راس المال وبالتالى سعر الفائدة سينخفض الى ١٠ ٪ مثلا ٠

رابعا ـ التنظيم Entrepreneurship

يقصد بالتنظيم تنظيم الانتاج ، وهو وظيفة المنظم Enterpreneur الذى يمثل الشخص أو الهيئة التى تعمل على التوفيق بين عناصر الانتاج بالنسب اللازمة لانتاج السلعة أو الخدمة بقصد الحصول على الربح ٠

ولأن المنظم ينتج للسوق فانه يتعرض للمخاطر من خلال العوامل التى تحكم طلب المستهلك او اثمان السلع والخدمات الداخلة فى العملية الانتاجية ، ولهذا فان الصفة التى يجب توافرها ابتداء فى المنظمين هى

قدرتهم على التنبؤ باحوال طلب وعرض السلعة وآثار انشاء مشروع ما ٠ والواقع ان حركات الأثمان تساعد المنظمين على انتاج السلع والخدمات المطلوبة والاعراض عن السلع التى يقل الطلب عليها ، ومن ثم فهو يرتاد ميادين الانتاج التى يشتد الطلب عليها ويخرج تدريجيا من تلك التى ينقص الطلب عليها ، ليعمل على التوازن بين الانتاج والاستهلاك ٠

وقد كانت وظيفة المنظم هذه هى ما يقوم به المنظم فعلا ، ولذلك اهتم به بعض الاقتصاديين فى الماضى ، ومنهم الاقتصادى جوزيف شومبيتر J. Schumpeter الذى يقرر ان المنظم هو المحرك للنشاط الاقتصادى فى المجتمع ، فهو الذى يقوم باستمرار بعملية التجديد وتطبيق المخترعات الحديثة ، وهو الذى يستخدم طرقا جديدة للانتاج ، ويقوم بفتح اسواق جديدة ، ويتوصل الى مصادر جديدة للمواد الخام ، ويعمل على اعادة تنظيم الصناعة ٠

ومع ذلك فقد رأينا عند عرض خصائص الراسمالية المعاصرة ان انتشار الشركات المساهمة العملاقة أصبح ظاهرة لصيقة بتلك الراسمالية ، وترتيبا على ذلك لم يعد المنظم يتحمل بالمخاطرة الا بقدر راسماله الذى يساهم فيه ، ومن ثم يكون المساهمون هم الذين يتحملون بالمخاطرة أساسا وليس المنظم بمفرده ، خاصة وان الادارة فى الوقت الحاضر يقوم بها طبقة من المديرين المحترفين ٠

**من هو المنظم فى المشروعات المختلفة ؟**

والواقع أن شخصية المنظم قد تكون واضحة ، وقد تكون صعبة التحديد حسب أشكال المشروعات ، ففى المشروع الفردى يكون المنظم هو أيضا صاحب راس المال ومدير المشروع ، وفى شركات التضامن يقوم الشركاء المتضامنون بوظيفة الادارة وتحمل المخاطر ، اما بالنسبة للشركات المساهمة ، فيرى البعض ان المساهم هو المنظم ، ولكنه ينزل عن بعض اختصاصاته لمجلس الادارة ٠ ويرى آخرون أن المساهم يكون منظما فى نطاق المبلغ الذى استثمره فى المشروع ٠

وازاء الاختلاف فى ذلك فاننا نؤكد ما سبق ان رايناه بالنسبة للشركات المساهمة العملاقة وهو أن طبقة المديرين المحترفين لأعمال الادارة هم المنظمون الحقيقيون .

أما فى المشروعات المملوكة للدولة ، فان الحكومة هى التى تقوم بدور المنظم ، وفى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية يعتبر المستهلكون هم المنظمون . أما فى تعاونيات الانتاج فان العمال يعتبرون منظمين لأنهم يملكون ويديرون المشروع تعاونيا .

**نقد التقسيم السابق لعناصر الانتاج :**

ينتقد بعض الاقتصاديين المحدثين تقسيم عناصر الانتاج الى طبيعة ( أرض ) ، وعمل ، وراسمال ، وتنظيم ، من نواحى معينة اهمها ما يلى :

أولا : ليس هناك عنصر متجانس تماما من هذه العناصر ، فالعمل مثلا يجتمع تحته عناصر مختلفة مثل عمل الطبيب وعمل العامل فى الحقل او المنجم او المرعى ..... الخ ، وتختلف مساحات الأرض فى خصوبتها وتربتها ، ويشتمل راس المال على وحدات غير متماثلة كالعدد والآلات والسلع الراسمالية ، ومن هنا فتقسيم عناصر الانتاج - فى راى هؤلاء الاقتصاديين - الى أربعة اقسام ليس كافيا .

ثانيا : التفرقة بين الأرض وراس المال لا تستند على أسس اقتصادية ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك عند عرض راس المال .

ثالثا : التفرقة بين العمل والتنظيم تفرقة اولية ، لأن ما يميز العمل هو النشاط والذكاء والمقدرة على التصرف ، ويتفاوت الأفراد فى ذلك ، ومن ثم ليس بصحيح أن المنظم وحده هو الذى يتمتع بصفات تجعله بمفرده قادرا على التنبؤ وتحمل مخاطر الانتاج .

وينتهى هؤلاء الاقتصاديون الى أن تقسيم عناصر الانتاج - على هذا الأساس - تقسيم معيب . وبرغم وجاهة نواحى النقد هذه فقد اخذنا بهذا التقسيم لمجرد تسهيل عرض بعض الوقائع الاقتصادية .

## اشكال المشروعات المختلفة

يمكن تعريف المشروع Firm بانه الوحدة الفعالة فى انجاز القرارات فيما يتعلق بالانتاج ، وتختلف أنواع المشروعات بحسب النظرية الى طبيعة ملكيتها او حجمها أو طابعها الاقتصادى او القانونى ، واذا ركزنا أساسا على الجوانب الاقتصادية للمشروعات المختلفة ، فانه يمكن أن نشير الى أهم أنواع أو اشكال هذه المشروعات فيما يلى :

### اولا : المشروع الفردى Individual Proprictorship

يقوم بالمشروع الفردى شخص واحد تتوافر فيه صفة الرأسمالى والمنظم والمدير ، والمشروع الفردى بهذه الصورة يمثل الشكل الأول للمشروعات الراسمالية فى مستهل الثورة الصناعية ، وان كان لا يزال قائما الآن فى كثير من الدول المختلفة ٠

والمشروع الفردى يتحمل المخاطر جميعها ، ومن ثم فلديه حافز قوى على الانتاج وتصريف المنتجات ، واذا كان يمكن تكوين المشروع الفردى بسهولة فانه يمكن انهاؤه بيسر كذلك .

على أن المشروع الفردى من ناحية أخرى تكون موارده المالية محدودة ، ويصعب تطبيق تقسيم العمل داخله بدقة ، فضلا عن أن تعرضه للمخاطرة يضعف من مركزه خاصة وأنه يعتمد على شخص واحد .

ومع ذلك فان هذا النوع من المشروعات يجد مجالات أوسع فى نطاق الزراعة وتجارة التجزئة وفى الدول المتخلفة عموما ، فضلا عن أن بعض المشروعات تتناسب طبيعتها مع الطابع الفردى .

**ثانيا : شركات التضامن(١) Partinership**

تتكون شركة التضامن من شريكين أو أكثر تربطهما صلة وثيقة ، ويلتزم كل شريك بتقديم حصة من رأس المال بغرض عمل مشترك وتقسيم الأرباح الناشئة بينهم . ونظرا لضرورة توافر عنصر الثقة بين الشركاء فان مسئولية كل شريك عن ديون الشركة تكون غير محدودة بحصته بل تنسحب الى كل أمواله وثروته . ولهذا فللدائن أن يرجع بكافة ديونه على اى شريك خاصة اذا كان مليئا ليستوفى حقوقه منه .

واذا كانت شركات التضامن تستطيع أن تحصل على موارد مالية أكثر من المشروعات الفردية لزيادة عدد الشركاء فيها ، فضلا عن امكانية تعبئة الكفاءات وحسن الادارة والاشراف بما له من أثر على حسن أداء العملية الانتاجية وتحقيق ما يسمى بالوفورات الخارجية ، فان عنصر المسئولية غير المحدودة فيها يجعل الشركاء فى هذه الشركات لا يتحمسون للتوسع فيها ، خاصة وأن احتمال ظهور الخلاف بين الشركاء يكون قائما بما يؤثر على حسن الادارة ، فضلا عن أن وفاة أحد الشركاء أو افلاسه أو جنونه ينهى حياة الشركة ، ولهذا لا تتمتع هذه الشركات كثيرا بصفة الدوام .

---

(١) ويطلق عليها بالفرنسية Société en nom collectif

ثالثا : شركات التوصية البسيطة(١) Limited Partinership

تتكـون شركات التوصـية البسـيطة من نوعين من الشركاء : شركـاء متضامنين ، شركاء موصين • ويكون حكم الشركاء المتضامنين فى شركات التوصية البسطية هـو ذات حكم الشركاء المتضـامنين عموما فى شركات التضامن • أما بالنسبة للشركاء الموصين فى شركات التوصية البسيطة فان دورهم يقتصر على تقديم حصة من رأس المـال ، ولا يسأل الشريك الموصى عن ديون الشركة الا فى حدود هذه الحصة ، وتتوافر الحاجة الى هذا النوع من الشركات مثلا فى حالة اكتشاف اختراع من جانب بعض الأفراد ، ولتطبيق هذا الاختراع فانهم يلجئون الى بعض الراسماليين يشاركونهم الأمل فى نجاح تطبيق هذا الاختراع •

ومـع ذلك فان هـذا النوع من الشركات تلحقه ذات عيـوب شركات التضامن السالفة الاشارة اليها ، فضلا عن أن عـدم اشراك الشركاء الموصـين فى الادارة قد يؤدى الى أساءة استعمال السلطة من جانب الشركاء المتضـامنين فى هذا النوع من الشركات •

رابعا : شركات التوصية بالأسهم Société en Commandité Par Action

رأينا أن شركات التضامن ـ والشركاء المتضامنين فى شركات التوصـية البسيطة ـ تعتمد فى تكوينها أساسا على الثقة بين هؤلاء الشركاء ، وحتى بالنسبة للشركاء الموصـين فى الشركات الأخـيرة يلزم توافر الثقة والأمل ابتداء بينهم وبين شركائهم المتضامنين فى هذه الشركات ، ولهذا يطلق على هـذه الشركـات شركـات أشـخاص لاعتمادهـا على بعض صـفات هؤلاء الأشخاص •

ونظرا لأن شركات التضـامن ـ وتلحقها فى تلك شركات التوصـية البسيطة ـ تعجز عن ارتياد المشروعات الصناعية الكبرى للأسباب التى سلف

---

(١) ويطلق عليها بالفرنسية Société en Commandite Simple واختصار Commandite، ويسمى الشريك الموصى Commannditaire

أن اشرنا اليها بشأنها ، فان أنواعا أخرى من الشركات تتخذ شكلا آخر أكثر مرونة من الناحية المالية ولا تعتمد على الثقة أو التعارف بين الشركاء ، ولهذا سميت بشركات الأموال ، ومن هذه الشركات شركات التوصية بالأسهم والشركات المساهمة .

وتشبه شركة التوصية بالأسهم شركة التوصية البسيطة تماما فيما عدا أن الشركاء في شركة التوصية بالأسهم يشتركون بأسهم وليس بحصص ، فضلا عن أنه يمكن للشريك الموصى فى شركة التوصية بالأسهم أن يتنازل عن اسهمه فى حين يعلق التنازل عن حصة الشريك الموصى فى شركة التوصية البسيطة على رضاء الشركاء الآخرين .

ويعنى هذا وذاك أن مسئولية الشريك فى شركة التوصية بالأسهم تكون محدودة بقيمة ما دفعه من رأس المال فى صورة أسهم ، ومع ذلك فان عيوب شركات التضامن تظل كما هى بالنسبة للشركاء المتضامنين فى شركات التوصية بالأسهم .

وتعتبر شركة التوصية بالأسهم مرحلة انتقالية بين شركات الأشخاص وشركات الأموال لأنه بينما تنطبق جميع الأوصاف التى للأسهم فى الشركات المساهمة على أسهم الشركاء الموصين ، الأمر الذى يضعها فى جانب شركات الأموال ، الا أن قيود التضامن بالنسبة للشركاء المتضامنين يجعلها من شركات الأشخاص .

**خامسا : شركات المساهمة Corporation, Société Anonyme**

تعتبر الشركات المساهمة الشكل النهائى الذى وصلت اليه أنواع المشروعات ، وفى هذا النوع من التنظيم تختفى شخصية المساهمين ، ومن ثم تكون شركة أموال خالصة حيث تبرز أهمية المبالغ التى يساهم بها هؤلاء المساهمون فى رأس المال .

ولأهمية الشركات المساهمة فى الاقتصاد القومى ، اهتم بها المشرع فى كل دولة وأحاط تكوينها باجراءات معينة تبين حقيقة وضعها ووضع المساهم فيها قبل أن يقدم على الاكتتاب بأمواله فى رأسمالها(١) .

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك فى مصر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة والتعديلات اللاحقة عليه .

وتجمع الشركات المساهمة رأس المال اللازم لمزاولة نشاطها من طريقين : الأسهم والسندات .

ويمثل السهم Share, Action نصيبا فى رأسمال الشركة المساهمة ، ولهذا فهو يخول صاحبه الحق فى الحصول على ربح تحدده القيمة الاسمية للسهم الذى يحمله ومقدار الربح الصافى للشركة ، ومن ناحية اخرى يكون لصاحب السهم الحق فى المساهمة فى ادارة الشركة عن طريق التصويت فى الجمعية العمومية الخاصة بها وكذلك فى الحصول على قيمة أسهمه كلها أو بعضها عند انقضاء الشركة ووفقا لما يتبقى من أصولها بعد سداد الديون التى عليها .

وتختلف الأسهم باختلاف أنواعها من حيث الحق فى الحصول على ربح لها ، فهناك أسهم الامتياز والأسهم العادية والأسهم المؤجلة وحصص التأسيس .

أما عن سهم الامتياز Preference Share فيكون لصاحبه الحق فى الحصول على ربح ثابت حتى فى السنوات التى لا يتحقق فيها ربح ، ويتراكم هذا الحق فى الأرباح سنة بعد أخرى ، ومن ثم تسمى بأسهم الامتياز التراكمية Cunmulative ، وقد يكون سهم الامتياز غير تراكمى non- Cumulative بمعنى أن هذا السهم يحصل على الربح فى السنوات التى يتحقق فيها هذا الربح فحسب .

وأما الأسهم العادية فهى تلك التى تحصل على نسبة من الأرباح الصافية للشركة ، وهذه النسبة تتقلب بين سنة وأخرى حسب نسبة الربح ، ولهذا فانه فى خسارة الشركة أو عدم تحقيقها لأى ربح فان السهم العادى لا يحصل على أرباح .

وبالنسبة للأسهم المؤجلة Deferred share فان المؤسسين يستولون عليها فى غالب الأحيان للحصول على ما يتبقى من أرباح بعد اجراء التوزيع على المساهمين ، وكثيرا ما يكون المبلغ المتبقى فيها كبيرا .

ومن ناحية أخرى قد يكون السهم لحامله ، Au porture وتنتقل ملكيته عن طريق المناولة ، وقد يكون السهم اسميا Nominatif فتنتقل ملكيته عن طريق القيد فى دفاتر الشركة ، وقد يكون السهم مختلطا

Mixte يضم جزءا منه اسميا والجزء الآخر يتكون من الكوبونات Coupons التى تصرف على أساسها الأرباح .

أما عن السند Bond, obligation فانه يمثل حصة لحامله فى دين على الشركة ، فصاحب السند يقرض الشركة مبلغا معينا ومن ثم فهو مجرد دائن يحصل على فائدة . ولهذا يقال أن حامل السند دائن فى حين يكون حامل السهم شريكا .

وترتيبا على ذلك فان حامل السند لا يشترك فى ادارة الشركة لمجرد كونه دائنا للشركة بعكس حامل السهم الذى يشترك من خلال التصويت فى الجمعية العمومية ، وفضلا عن ذلك فان لحامل السند أن يستوفى قيمة دينه عند انقضاء الشركة قبل أن يحصل حامل السهم على قيمة سهمه ، ويرجع ذلك الى أن حامل السند لا يتحمل أى مخاطرة فى العملية الانتاجية بعكس المساهمين الذين يتحملون هذه المخاطرة .

وفى الوقت الذى يحصل فيه حامل السهم على ربح Profit فان حامل السند يحصل على فائدة Interest والربح يتقلب عادة ، أما الفائدة فهى ثابتة لأنها لا ترتبط بظروف الانتاج أو بحساب الأرباح والخسائر .

سادسا : المشروع العام Public Entreprise

يتميز المشروع العام بأن الدولة تقوم فيه بدور المنظم سواء من خلال حكومة مركزية أو سلطة محلية ، ومن أمثلة ذلك مشروعات البريد والتلغراف والسكك الحديدية وتقوم بها الحكومة المركزية غالبا ، ومشروعات المياه والكهرباء والمواصلات وتقدم بها المجالس المحلية عادة .

ويمكن من ناحية أخرى التمييز بين طرق استغلال المشروعات العامة فى : مشروعات الاستغلال المباشر ، ومشاطرة الاستغلال ، والامتياز ، وأخيرا مشروع الاقتصاد المختلط .

ويعتبر مشروع الاستغلال المباشر أو الريجى La Régie الشكل القديم للمشروعات العامة ، وفيه تقدم السلطة العامة رأس المال وتتولى الادارة وتتحمل المخاطرة . وليس لهذا المشروع ذمة مالية مستقلة أو ميزانية مستقلة ، ومن ثم فهو لا يتمتع بالشخصية القانونية المستقلة .

واذا كان هذا النوع من المشروعات يقع تحت رعاية الدولة بصفتها القائمة عليها ، فان عيوبا يمكن أن تلحق به ، ومنها : خضوعه للاجراءات الروتينية ، وتعرضه للتيارات السياسية ، وصعوبة تقدير ربحية هذه المشروعات أو نتيجة أعمالها بدقة ، وانعدام المصلحة الشخصية للقائمين بادارة المشروع ، فهم موظفون عموميون لا ترتبط أجورهم بمعدل معين للانتاج ، وانما يحصلون على أجورهم حتى ولو لم ينجح المشروع .

وأما بالنسبة لمشروعات مشاطرة الاستغلال Régie Intéressée فان القائمين بادارة المشروع فيها يشاركون فى شطر من الأرباح ، ويدفعهم ذلك الى محاولة زيادة ربحية المشروع من خلال زيادة الكفاءة الانتاجية له ، ويغطى هذا بالطبع الى حد معين العيب الموجه الى مشروع الاستغلال المباشر من حيث انعدام المصلحة الشخصية لدى القائم بتنظيمه .

ويختلف نظام الامتياز Concession عن نوعى المشروعات السالفة الاشارة اليهما فى أن الدولة لا تقوم بتنظيم أو ادارة المشروع فيه من خلال تملكها له كليا أو جزئيا ، وانما تقوم بمراقبته فقط عن طريق اشتراط شروط معينة عند منح عقد الامتياز . فقد تمنح الدولة حق استغلال المشروع لفرد أو شركة ، وتشترط فى ذلك عدة شروط فى مصلحتها أو مصلحة جمهور المتعاملين مع هذا النوع من المشروعات أو مصلحة العاملين بهذا المشروع ، وقد كانت شركة النور والمياه بالإسكندرية وشركة ترام القاهرة من ضمن هذا النوع من المشروعات قبل انتهاء فترة امتيازها وأيلولتها للسلطة العامة أو المحلية .

وفيما يتعلق بمشروعات الاقتصاد المختلط ، فان الدولة تقوم فيها بمشاركة الأفراد فى ملكية المشروع ، وتشارك بالتالى فى تحمل مخاطر العملية الإنتاجية ، وتعتبر مشروعات الاقتصاد المختلط صورة من صور تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ، وقد سبق أن أشرنا الى هذه الصورة عند دراسة أساليب الانتاج المختلفة لحل المشكلة الاقتصادية .

وتحصل الدولة بموجب شركات الاقتصاد المختلط عادة على نسبة ٥١٪ من رأس المال فى حالة قيام المشروع على شكل شركة مساهمة ، وتحقق الدولة بالنسبة لهذه الشركات رقابة داخلية بعكس نظام الامتياز الذى تتوافر معه رقابة خارجية فقط ، وبالاضافة الى ذلك فان مجرد مشاركة الدولة للأفراد فى تحمل مخاطرة هذه المشروعات يبث الثقة فى نفوس الأفراد خاصة فى الحالات التى يترددون فيها عند تكوين هذه المشروعات ، واذا كانت المشروعات المختلطة محدودة فى مصر ، ومنها

شركة الحديد والصلب وشركة الخزف والصيني ، فانه قد اتسع نطاقها من جديد خاصة بعد اعتناق سياسة الانفتاح الاقتصادى ٠

**سابعا : الجمعيات التعاونية(١) Co-operative Societes**

ظهرت الحركة التعاونية نتيجة استغلال الطبقات الرأسمالية للعمال والمستهلكين ، ولهذا أخذ بعض المفكرين يبحثون عن حلول لذلك وخاصة منذ القرن التاسع عشر ، وكان على رأس هؤلاء روبرت أوين Robert Owen الذى يعتبر أبا للتعاون فى العالم ، حيث كان يستهدف نظاما يلغى فيه الربح باعتباره دافعا للاحتكار والاستغلال فى النظام الرأسمالى ، وقد قام بتجربة تعاونية هى انشاء جمعية تعاونية استهلاكية فى « روشديل » عام ١٨٤٤ فى بريطانيا حيث انتقلت هذه التجربة بعد نجاحها الى دول أخرى ٠

وتتعدد أنواع الجمعيات التعاونية ، ويمكن الأخذ بتقسيم ثلاثى فى هذا الخصوص محوره عنصر الربح الذى تحققه الجمعية ، فاذا كان يوزع هذا الربح بحسب كمية المشتريات التى يبرمها العضو مع الجمعية فان هذه الجمعية تعتبر من الجمعيات التعاونية للمستهلكين ، اما اذا كان توزيع الربح يتم بحسب ما يقدمه العضو من عمل ، فان الجمعية هنا تكون جمعية العمال للانتاج ٠ وأما اذا كان الربح يوزع بحسب ما قدمه كل شخص من حصص فى رأس المال أو المواد الأولية ، فان الجمعية هنا تسمى جمعية التعاون المهنية ٠

ويرى بعض الكتاب أنه ممكن من الوجهة العملية رد هذه الأنواع الثلاثة من الجمعيات التعاونية الى نوعين فقط هما :التعاونيات الاستهلاكية والتعاونيات الانتاجية(٢) ٠

هذا وتحكم التعاون مبادىء معينة هى :

١ ـ ديمقراطية الادارة ، فكل شخص له صوت one vote one person وهذا بعكس شركات المساهمة اذ أن لكل سهم فيها صوتا واحدا ٠

٢ ـ الفائدة المحدودة على راس المال ، وهذه الفائدة يحددها التشريع الذى ينظم أحكام التعاون ٠ وعلاوة على أن هذه الفائدة محدودة ،

(١) أنظر : ـ جابر جاد عبد الرحمن ، اقتصاديات التعاون ، فى البنيان التعاونى ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ ، ـ شمس الدين خفاجى ، تشريعات التعاون ، « فكر وقانون » مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٦٦ ، ـ كمال ابو الخير ، النظم التعاونية فى الدول المختلفة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٦٧ ، ـ أحمد حسن البرعى ، الحركة التعاونية من الوجهتين التشريعية والفكرية ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٦

(٢) انظر : سعد ماهر حمزة ، علم الاقتصاد ، المرجع السابق ، صفحة ٢٣١

فانه لا يتم دفعها الا اذا تحققت أرباح فعلا ، ويوضح ذلك أن الجمعيات التعاونية تقلل ما أمكنها من أهمية رأس المال ٠

٣ ـ العائد على المعاملات ، فالأصل فى الجمعيات التعاونية أنها تؤدى خدماتها للأعضاء بسعر التكلفة ، ولكن الاعتبارات العملية تجعلها تتصرف فى أرباحها الصافية على أساس : تكوين احتياطيات لمواجهة المستقبل ، دفع الفائدة المحدودة على رأس المال ، الانفاق على الخدمات الاجتماعية التى تقدمها للأعضاء بنسبة جهودهم فى الجمعية سواء تمثل هذا الجهد فى نسبة مشترياتهم من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، أو نسبة عملهم فى الجمعيات التعاونية للانتاج ٠

ولأن التعاونيات تحل محل الوسيط Middle man بين تاجر الجملة أو المنتج من ناحية ، والمستهلك فى الجمعيات التعاونية من ناحية أخرى فان هذه التعاونيات توفر لأعضائها ربح الوسطاء وتوزعه عليهم فى صورة عائد باعتباره جزءا من الثمن الذى دفعوه للسلع التى اشتروها ٠

٤ ـ العضوية المفتوحة ، فباب العضوية لمن يريد أن يشترك فى الجمعية مفتوح بالشروط القائمة ، ولهذا فرأس مال الجمعية لا يحدد مقدما ، ويستطيع العضو أن ينسحب من الجمعية فى أى وقت ، ومن ناحية أخرى فان أسهم الجمعية تصدر بالقيمة الاسمية وبلا أى زيادة ٠

هذا وتجدر الإشارة إلى أن اتجاها يسود الآن يعرف بالخصخصة أو التخصيصية حيث تتحول معه الملكية العامة إلى الملكية الخاصة أو على الأقل تدار بأسلوب الإدارة الخاصة بهدف تحقيق الكفاءة الإقتصادية .

هذا وسنشير فى المبحث الثانى إلى دالة الإنتاج ونفقة الفرصة البديلة.

ونشير الى دالة الانتاج ونفقة الفرصة البديلة فى المبحث الثانى من هذا الفصل ٠

## المبحث الثانى

### دالة الانتاج ونفقة الفرصة البديلة

**دالة الانتاج ـ Production Function**

تعرف دالة الانتاج بأنها العلاقة الفنية Technical Relationship بين عناصر الانتاج المستخدمه فى العمليه الانتاجية وبين حجم الناتج ٠ او بمعنى آخر هى اصطلاح يطلقه الاقتصاديون على العلاقة بين معدلات المستخدم من عناصر الانتاج ومعدل الانتاج من سلعة معينة ، فدالة الانتاج اذا تعبر عن الطريقة الفنية التى تستخدم فى انتاج سلعة معينة من خلال نمط العلاقة بين المدخلات من ناحية والمخرجات من ناحية أخرى فى فترة زمنية معينة ٠

ويمكن التعبير عن دالة الانتاج رياضيا كما يلى :

ك = د ( ع ، س ، ص ) ٠

حيث ك = الكمية المنتجة من السلعة ( المخرجات ) ، أما المدخلات فهى عناصر الانتاج المستخدمة فى العملية الانتاجية من عمل ورأسمال وارض ٠

فالكميات المنتجة اذا هى دالة Function ( اى تتوقف على ) كميات عناصر الانتاج ع ، س ، ص المستخدمة فى فترة زمنية معينة ٠

**نفقة الفرصة البديلة ـ Opportunity Cost**

يمكن تعريف نفقة الفرصة البديلة لانتاج وحدة من سلعة معينة بأنها اقصى قيمة انتاج بديل يمكن الحصول عليه من عناصر الانتاج التى استخدمت فى انتاج هذه الوحدة ، فمثلا اذا افترضنا أن هناك مساحة محدودة من الأرض ولتكن فدانا مثلا ويمكن زراعته سنويا اما شعيرا أو قمحا أو قطنا ، وان

هذا الفدان ينتج ٩ أرادب شعير أو ١٠ أرادب قمح أو ٧ قناطير قطن ، واذا كان ثمن اردب الشعير ٧ جنيهات والقمح ١٠ جنيهات وقنطار القطن ٥٠ جنيها ، فان القيمة الصافية لانتاج هذا الفدان من الشعير تكون ٦٣ جنيها ومن القمح ١٠٠ جنيها ومن القطن ٣٥٠ جنيها .

واذا كان الفدان الذى يزرع قمحا أو شعيرا ينتج محصولا آخر كالطماطم مثلا قيمته الصافية مائة وخمسون جنيها بالاضافة الى كل من القمح والشعير فى ذات الفترة الزمنية التى تستغرقها زارعة القطن ، فان القيمة الصافية لانتاج هذا الفدان من هذه المحصولات يمكن ان تكون كالآتى :

قيمة انتاج الفدان من الشعير والمحصول الإضافى = ٦٣ + ١٥٠ = ٢١٣ جنيها .

قيمة انتاج الفدان من القمح والمحصول الاضافى = ١٠٠ + ١٥٠ = ٢٥٠ جنيها .

قيمة انتاج الفدان من القطن = ٧ × ٥٠ = ٣٥٠ جنيها .

وترتيبا على ذلك يمكن القول بان نفقة الفرصة البديلة للفدان المستخدم فى زراعة الشعير والمحصول الاضافى ليست ٢١٣ جنيها ، ولكنها تعادل قيمة أعلى انتاج آخر لهذا الفدان وهى ٣٥٠ جنيها ، وهى اقصي قيمة انتاج ضحينا بها لتخصيص هذا الفدان لانتاج الشعير والمحصول الاضافى .

وعليه فان تخصيص هذا الفدان لانتاج الشعير لا يحقق اقصي قيمة انتاج ممكنة من زراعة هذه المساحة بالشعير والمحصول الاضافى اذ ان قيمة الشعير والمحصول الاضافى تقل بمقدار ( ٣٥٠ – ٢١٣ ) = ١٣٦ جنيها.

ومن ناحية أخرى اذا تمت زراعة هذا الفدان قطنا وقيمة انتاجه كما رأينا ٣٥٠ جنيها ، فان تكلفة فرصته البديلة اى قيمة اقصي انتاج بديل هو ٢٥٠ جنيها أى قيمة انتاج القمح والمحصول الاضافى .

ويفيد هذا التحليل البسيط فى التعرف على مفهوم « الكفاءة الانتاجية » لوحدة انتاجية معينة حيث يمكن ان تقاس بالنسبة بين قيمة الانتاج الفعلى لهذه الوحدة وقيمة أقصى انتاج لها أى = $\frac{\text{قيمة الانتاج الفعلى}}{\text{قيمة أقصى انتاج}}$

وباستخدام الأرقام الانتاجية للفدان السالفة الاشارة اليها ، فانه يمكن حساب الكفاءة الانتاجية مثلا لناتج الشعير والمحصول الاضافى بقسمة الناتج الفعلى على قيمة أقصى انتاج بديل له اى $\frac{٢١٢}{٣٥٠}$ . ويعنى ذلك ان هذا الفدان لم يستخدم فى انتاج يحقق فيه اقصى كفاءة انتاجية ممكنة ، ذلك ان الكفاءة الانتاجية لعنصر انتاج معين تصل الى أقصى حد ممكن عندما تصبح هذه النسبة واحدا صحيحا ، اى عندما تتعادل قيمة الانتاج الفعلى لعنصر الانتاج مع قيمة اقصى انتاج له . ويتم ذلك اذا زرع هذا الفدان قطنا وفقا للمثال السابق .

ولكن اذا افترضنا ان للعنصر الانتاجى استخداما واحدا ، فان تكلفة الفرصة البديلة تكون مساوية للعنصر بالنسبة للصناعة التى تستخدم فيها هذا العنصر . ومع ذلك فان هذا الفرض نادر الحدوث ، ولا ينفى ذلك ان تكون انتاجية هذا العنصر كبيرة فى استخدام معين ، ومحدودة جدا فى استخدام آخر ، ويحقق هذا العنصر الفرق بين الانتاجيتين اذا تم استخدامه فى المجال الأول .

ونشير بعد ذلك الى العلاقة بين تغيرات النفقة وتغيرات الكمية المنتجة وذلك فى الفصل الثانى من هذا الباب .

# الفصل الثاني

## العلاقة بين تغيرات النفقة وتغيرات الكمية المنتجة

تشبه نظرية الانتاج نظرية طلب المستهلك الفرد في نواحي متعددة ، ذلك إن المنشأة في النظرية الأولى تقابل المستهلك في الثانية ، وكما أن المستهلك يسعى الى تحقيق أقصى قدر من الاشباع من خلال الكيفية التي يوزع بها دخله للحصول على السلع التي يطلبها ؛ فان المنشأة في نظرية الانتاج تسعى الى تحقيق أكبر قدر من الانتاج من خلال قدر معين من النفقات وعن طريق الكيفية التي يمكن بها لهذه المنشأة ان تمزج بها عناصر الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية .

ومع ذلك فان ابرز اختلاف بين النظريتين هو ان دخل المستهلك يكون موضوعا تحت تصرفه بقدر محدد ، في حين أن النفقات يمكن تغييرها بالنسبة للمنشأة وحسب ظروفها المختلفة وذلك بامكانيات أكبر من دخل المستهلك .

ويمكن لتحليل نظرية الانتاج وبالتالي دراسة النفقات في علاقتها بالكمية المنتجة من السلعة أو الخدمة أن تتبع طريقة من اثنتين كما هو الحال بالنسبة للطلب : فهناك طريقة تقليدية تقابل طريقة التحليل التقليدية للمنفعة في نظرية الطلب هي دراسة قانون النسب المتغيرة ، وطريقة ثانية هي طريقة الناتج المتساوى والنفقات المتساوية Isoquant and Isocost التي تقابل طريقة منحنيات السواء في نظرية الطلب .

ويثور بهذه المناسبة سؤال مؤداه ماذا يحدث لنفقة الانتاج اذا ازاد المنتج من الكمية التي ينتجها عن طريق زيادة جميع عناصر الانتاج ، وهو ما يعرف بعلاقة نفقة الانتاج بحجم المشروع .

ومعنى ذلك أن دراسة النفقات في علاقتها بالكمية المنتجة تقتضي الاشارة الى المباحث الآتية :

المبحث الأول : قانون النسب المتغيرة .

المبحث الثاني : منحنيات الناتج المتساوى والنفقات المتساوية .

المبحث الثالث : علاقة نفقة الانتاج بحجم المشروع .

# المبحث الأول

## قانون النسب المتغيرة
## Law of Variable Porportions

يستطيع المنتج أو المشروع أن يتوصل الى زيادة الناتج عن طريق زيادة بعض عناصر الانتاج دون البعض الآخر ، وهذا المفهوم هو الذي يعنيه قانون النسب المتغيرة أو ما يطلق عليه قانون تزايد الغلة وتناقصها Law of Increasing and Decreasing Returns أو قانون تناقص الغلة Law of Diminishing Returns.

ومن هنا فانه يمكن للمنتج أن يزيد من حجم الناتج من خلال زيادة احد عناصر الانتاج مع ثبات باقي العناصر . وفي هذه الحالة نجد ان الناتج الكلي يزداد : ولكن بعد حد معين فان معدل زيادة الناتج الكلي يأخذ في التناقص ، أي ان الناتج الحدي يتناقص . فاذا ما استمرت الزيادة في استخدام عنصر الانتاج المتغير ، فان الناتج الكلي سوف يصل الى اقصى حد ممكن ثم يأخذ بعد ذلك في التناقص .

وليس بشرط أن يتم تثبيت جميع عناصر الانتاج فيما عدا عنصرا واحدا حتى ينطبق هذا القانون . بل انه ينطبق في حالة ما اذا كانت جميع عناصر الانتاج تتغير بنسبة أقل من النسبة التي يتغير بها هذا العنصر الاخير ، ولهذا عرف هذا القانون بقانون النسب المتغيرة (١) .

والواقع أن الذي يحكم تغيرات الناتج الكلي هو الناتج الحدي الناشيء عن اضافة الوحدة الأخيرة من العنصر المتغير من عناصر الانتاج .

وجدير بالذكر أن نشير الى أن قانون تناقص الغلة قد ينطبق أو لا ينطبق بالنسبة للوحدات الأولى من العنصر المتغير المستخدمة مع العناصر الأخرى الثابتة ، فقد يكون تناقص الغلة واضحا بالنسبة للوحدات الأولى من

---

(١) قد تمتزج عناصر الانتاج بنسب ثابتة نتيجة لزيادة عنصر الأرض والعمل مثلا بنفس النسب خلال مراحل العملية الانتاجية ، ويترتب على ذلك زيادة الناتج الكلي بمعدل ثابت ، الأمر الذي يتولد عنه أيضا ثبات الناتج المتوسط والناتج الحدي .

عنصر الانتاج المتغير ، ويحدث ذلك عند استخدام كميات أكبر من السماد مع مجموعة ثابتة من البذور والأرض والآلات · كما ان مرحلة تزايد الغلة قد تتميز بها مرحلة زيادة الوحدات الأولى من عنصر الانتاج المتغير قبل أن تبدأ مرحلة الغلة المتناقصة ، وذلك مثل حالة عنصر العمل المستخدم فى تشغيل مصنع من حجم معين · ذلك ان استخدام وحدات من عنصر العمل أقل مما يتطلبه حجم المصنع يؤدى الى العمل بكفاءة أقل ، وعليه فان زيادة عنصر العمل بوحدات صغيرة متساوية يؤدى الى زيادة متتالية فى الانتاج الى أن يصل حجم الانتاج الى حد معين ثم يبدأ مرحلة تناقص الغلة فى الظهور ·

ويمكن ان يوضح ذلك الجدول رقم (١٢) على أساس ثبات عنصرى الأرض ورأس المال وتغير عنصر العمل ، حيث يمكن اضافة وحدات متماثلة من العمل الى هذين العنصرين الثابتين ··· ولنرى الآن ماذا يحدث لعدد الوحدات المنتجة اى الناتج الكلى والناتج الحدى من القمح مثلا ·

فاذا بدأنا بتشغيل عامل واحد فى السنة فاننا نحصل على ٥٠٠ اردب قمح مثلا ، ويمثل هذا الرقم الناتج الكلى Total Product والناتج المتوسط Average Product والناتج الحدى Marginal Product فى نفس الوقت ·

على انه اذا أضفنا عاملا آخر ، فانه يضيف ١٠٠٠ اردب ويكون الناتج المتوسط ٧٥٠ أردب والناتج الحدى ١٠٠٠ اردب ، وهكذا يتضح ان الناتج الحدى ارتفع من ٥٠٠ اردب الى ١٠٠٠ اردب ·

ونستطيع أن نتوصل الى الناتج المتوسط بقسمة الناتج الكلى على عدد العمال أى $\frac{٢}{١}$ ، اما الناتج الحدى الذى يتمثل فى الاضافة الى الناتج الكلى الناشئة عن اضافة عامل واحد فنستطيع أن نتوصل اليه اذا بقسمة التغير فى الناتج الكلى $\triangle$ (٢) على التغير فى عنصر العمل $\triangle$ (١) اى $\triangle$ (٢) ÷ $\triangle$ (١) ·

على انه يتضح من الجدول أن الناتج الكلى يزداد مع اضافة عنصر العمل حتى العامل العامل السابع ثم يثبت هذا الناتج مع اضافة العامل الثامن وبعد ذلك يبدأ قانون تناقص الغلة فى الانطباق · ونلاحظ من هذا الجدول ان استخدام

أثر زيادة عنصر العمل على الناتج

جدول رقم (١٢)

| (١) العنصر المتغير (العمل السنوى) | (٢) الناتج الكلى السنوى (بالأردب) (١ × ٣) | (٣) الناتج المادى المتوسط (بالأردب) ٢ ÷ ١ | (٤) الناتج المادى الحدى (بالأردب) △ (٢) ÷ △ (١) | |
|---|---|---|---|---|
| ١ | ٥٠٠ | ٥٠٠ | ٥٠٠ | المرحلة الأولى |
| ٢ | ١٥٠٠ | ٧٥٠ | ١٠٠٠ | |
| ٣ | ٣٠٠٠ | ١٠٠٠ | ١٥٠٠ | |
| ٤ | ٤٠٠٠ | ١٠٠٠ | ١٠٠٠ | |
| ٥ | ٤٨٠٠ | ٩٦٠ | ٨٠٠ | المرحلة الثانية |
| ٦ | ٥٤٠٠ | ٩٠٠ | ٦٠٠ | |
| ٧ | ٥٦٠٠ | ٨٠٠ | ٣٠٠ | |
| ٨ | ٥٦٠٠ | ٧٠٠ | صفر | |
| ٩ | ٥٥٠٠ | ٦١١ | ١٠٠ – | المرحلة الثالثة |
| ١٠ | ٥٣٠٠ | ~~٣٥٠~~ ٥٣٠ | ٢٠٠ – | |

سبعة عمال مع وحدة واحدة من الارض ينتج اكبر كمية من الناتج الكلى وهى ٥٦٠٠ اردب قمح .

ونظرا لأن الناتج الحدى الناشيء عن اضافة وحدة واحدة واخيرة من العنصر المتغير هو الذى يحكم مراحل ازدياد الناتج وتناقصه ، فانه يمكن استخدام تعبير الناتج المادى الحدى Marginal Physical Product أو الناتج الحدى اختصارا للدلالة على قانون تناقص الغلة بحيث يمكن أن يسمى بقانون تناقص الناتج الحدى ، ويوضحه العمود الرابع من الجدول حيث يزداد هذا الناتج حتى العامل الثالث ثم يبدا فى التناقص مع اضافة وحدات متتابعه من عنصر العمل حتى يصل الأمر الى اقصي ناتج كلى ممكن عند العامل الثامن وهو ٥٦٠٠ اردب ويكون الناتج الحدى عنده صفرا .

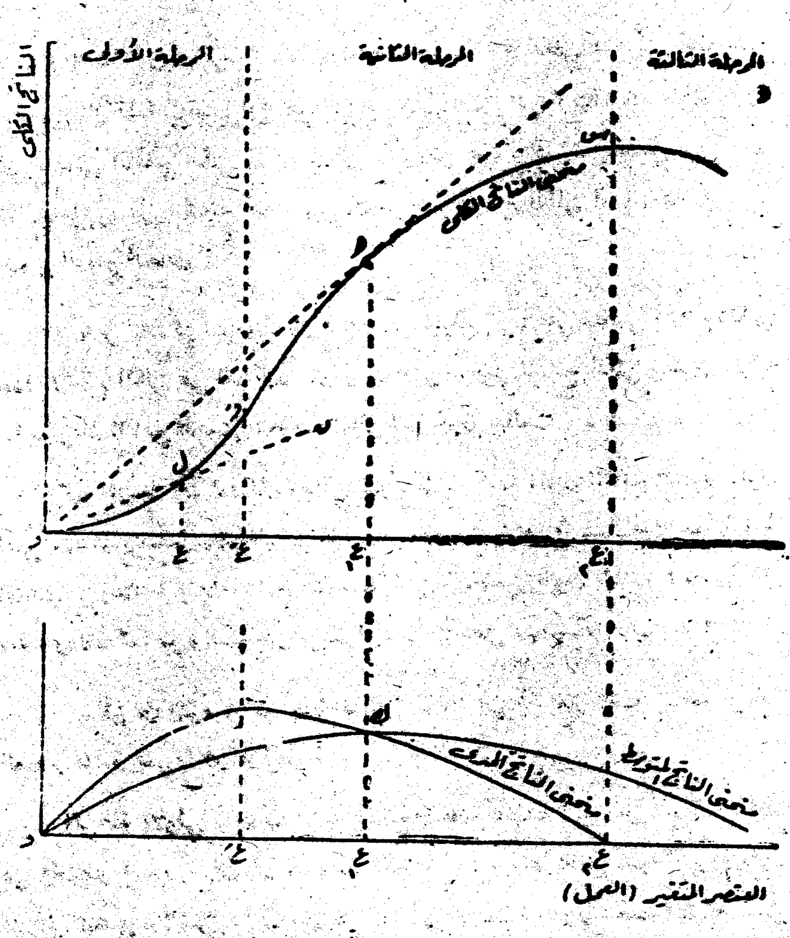
ويمكن ايضاح قانون تناقص الغلة من خلال الشكل البيانى رقم (٤٥) حيث يمثل المحور الرأسمالى اجمالى الناتج والمحور الأفقى عدد الوحدات المستخدمة من العنصر المتغير ( العمل ) مع مجموعة الأرض وراس المال الثابتة .

وجدير بالذكر ان نشير الى ان منحنى الانتاج الكلي مقعر الى أعلى لوحدات العمل الأولى ،ويعنى ذلك ندرة هذه الوحدات بالنسبة لكمية و مجموعة الأرض وراس المال الثابتة . وبزيادة وحدات العمل المستخدمة حتى النقطة (ع) يزداد الانتاج تدريجيا بمعدل متزايد حتى النقطة (ر) حيث يبدأ عندها ظهور قانون تناقص الغلة ، ومن ثم يزداد هذا الناتج زيادة متناقصة حتى يبلغ القدر من عنصر العمل ع، ، وعنده يبلغ الناتج الكلى اقصي زيادة ممكنة عند النقطة (س) .

ويترتب على استمرار زيادة الوحدات المستخدمة من العنصر المتغير ( العمل ) مع نفس المجموعة الثابته تناقص الانتاج الكلى فيما بعد تلك النقطة .

ويمثل الناتج المتوسط على منحنى الناتج الكلى عند نقطة عليه ميل المستقيم الواصل من تلك النقطة الى نقطة الأصل (و) ، فمثلا ميل المستقيم ول يمثل منحنى الناتج المتوسط عند النقطة ل ، اى $\frac{ل ع}{ع و}$ أى مقدار الناتج الكلى الممثل بالمستقيم لع مقسوما على عدد العمال الممثل بالمستقيم ع و .

ويلاحظ من رسم مستقيمات مختلفة مماثلة للمستقيم ون أن الناتج المتوسط يستمر فى الزيادة بازدياد عنصر العمل المتغير حتى يصل الى اقصاه عند النقطة (هـ) أو عند النقطة ك ثم يتناقص بعد ذلك ٠




( شكل رقم ( ٣٨ ) )

أما بالنسبة لمنحنى الناتج الحدى ، فانه يبين – كما رأينا الزيادة فى الناتج الكلى الناشئة عن اضافة وحدة واحدة جديدة من العمل ، ويمثل منحنى الناتج الحدى عند اى نقطة على منحنى الناتج الكلى ميل المماس لذلك المنحنى عند تلك النقطة ، فميل منحنى الناتج الكلى عند النقطة هـ هو ميل المماس

عنـد تلك النقطـة اى $\frac{هـ ع_1}{ع_1 و}$ وهـو يمثل منحنى الناتج الحـدى ، وعند النقطة (هـ) يتساوى كل من الناتج الحدى والناتج المتوسـط ، ويتضح ذلك من النقطة (ك) على ذات المنحنيين .

ويلاحظ من رسم مماسات مختلفة لمنحنى الناتج الكلى عند كل نقطة عليه ان ميل ذلك المماس يبدأ أولا فى التزايد حتى يصل الى اقصاه عند النقطة (و) على منحنى الناتج الكلى ثم يأخذ فى التناقص بعد ذلك حتى يصل ميل ذلك المماس الى صفر عند النقطة (س) على منحنى الناتج الكلى أو النقطة $ع_2$ على منحنى الناتج الحدى .

وجدير بالذكر ان نشير الى انه عند النقطة (س) على منحنى الناتج الكلى يبدأ الانتاج الكلى في التناقص اى يتغير ميل منحنى الناتج الكلى ليكون سالبا مما يعنى ان الناتج الحدى يتحول بالتالى لأن يكون سالبا .

كما نلاحظ انه اذا كان الناتج المتوسـط متزايدا ، فان الناتج الحدي يكون اعلى منه ، وعندما يبلغ الناتج المتوسط اقصـاه ، فانه يتسـاوى مع الناتج الحدى ، وعندما يبدأ الناتج المتوسط في التناقص يكون الناتج الحدى اقل منه ، وذلك كما هو واضح من الرسم البيانى الأسفل من الشكل رقم ( ٣٨ ) .

ويمكن ان نتوصل من هذا الشكل كذلك الى ان تغير الغلة نتيجة لزيادة العنصر المتغير يمر بثلاث مراحل :

**المرحلة الأولى** : ومعها يزيد الناتج الكلى بنسبة اكبر من نسبة الزيادة فى العنصر المتغير ، اى ان النفقات المضافة ينتج عنها ناتج كلى اكبر ويكون الناتج الحدى اذا متزايدا بمعدل متزايد حتى النقطة (و) وعند هذه النقطة يصل الناتج الحدى الى أعلى قيمة له وتمتد هذه المرحلة من صفر للعنصر المتغير الى النقطة (وَ) هذه .

ونلاحظ أن هناك زيادة فى هذه المرحلة فى كل من النـاتج المتـوسط والناتج الحـدى ، ولكن معدل الزيادة فى الناتج الحدى أكبر من مثيله فى

الناتج المتوسط ، مما يؤكد زيادة الناتج المتوسط ، وذلك امر طبيعي اذ انه اذا كانت مثلا آخر درجة للامتحان الشهري للطالب اعلى من المتوسط السابق ، فان ذلك يعني أن المتوسط سيزداد والعكس صحيح .

**المرحلة الثانية :** ومعها يزداد الناتج الكلي بنسبة اقل من نسبة الزيادة في العنصر المتغير . ومن ثم تقل الزيادة في الناتج الكلي عن النفقات المضافة ، وتبدأ هذه المرحلة من النقطة وَ الى النقطة سَ وهي التي يتزايد معها الناتج الكلي بنسبة متناقصة أي التي يتناقص معها الناتج الحدي .

وعند النقطة س يبلغ منحنى الناتج الكلي اقصى مستوى له ، وعند هذه النقطة يصبح الناتج الحدي مساويا للصفر .

ويلاحظ ان المرحلة الثانية تتميز بتناقص كل من الناتج الحدي والناتج المتوسط ، الا ان الناتج الحدي لا يزال موجبا بسبب استمرار زيادة الناتج الكلي .

**المرحلة الثالثة :** وتتميز هذه المرحلة بتناقص الانتاج الكلي باستمرار زيادة العنصر المتغير ، الامر الذي ينعكس على الناتج المتوسط في صورة تناقص مستمر . كما ينعكس على الناتج الحدي الذي يصبح سالبا بسبب تناقص الانتاج الكلي .

وعلى هذا الأساس يمكن القول بان المرحلة الثانية تمثل أحسن (توليفة) من العنصر المتغير ( العمل ) والعناصر الثابتة اذ انها اكثر كفاءة في استخدام هذه ( التوليفة ) . فمجموعة العمل والأرض ورأس المال التي تؤدي الى جعل كفاءة العمل أكبر ما يمكن تقع على الخط الفاصل بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية ، كما ان مجموعة العمل والأرض ورأس المال التي تؤدي الى جعل كفاءة الأرض ورأس المال اكبر ما يمكن تقع على الخط الفاصل بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة .

أما في مرحلة تناقص الغلة فقد لاحظنا انه اذا زدنا أحد عناصر الانتاج المتغيرة ( العمل ) مع ثبات العناصر الأخرى ، فان زيادة العنصر المتغير لوحدات

متساوية ومن نفس الكفاءة تؤدى بعد حد معين الى تناقص الناتج الحدى والناتج المتوسط ، ويفسر ذلك ان عنصر الانتاج المتغير اصبح يعتبر بديلا ناقصا لا كاملا عن عنصر الانتاج الثابت ، والا كان من الممكن أن ننتج بعنصر واحد فقط من عناصر الانتاج وهو أمر مستحيل .

هذا وقد لوحظ قانون تزايد الغلة وتناقصها فى واقع الحياة العملية ، ذلك أن المزارع مثلا يقوم بزراعة الأرض الأكثر خصوبة ابتداء ثم ينتقل بعد حد معين من استغلالها باضافة عمال متتاليين الى أرض أقل منها خصوبة ، وما كان يتم الانتقال بالطبع اذا كان المزارع قد أمكنه الحصول على ذات القدر من الانتاج الذى ينتجه العامل الأول .

ويعتبر الاقتصادى الانجليزى دافيد ريكاردو David Ricardo أول من صاغ قانون تناقص الغلة عام ١٨١٥ بالنسبة للنشاط الزراعى ومع ذلك فان هذا القانون ينطبق على كافة النشاطات الانسانية ، وان كان ينطبق على الزراعة بصورة أوضح .

ونتابع بعد ذلك الاشارة الى منحنيات الناتج المتساوى والنفقات المتساوية وذلك فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

## المبحث الثانى

### منحنيات الناتج المتساوى والنفقات المتساوية

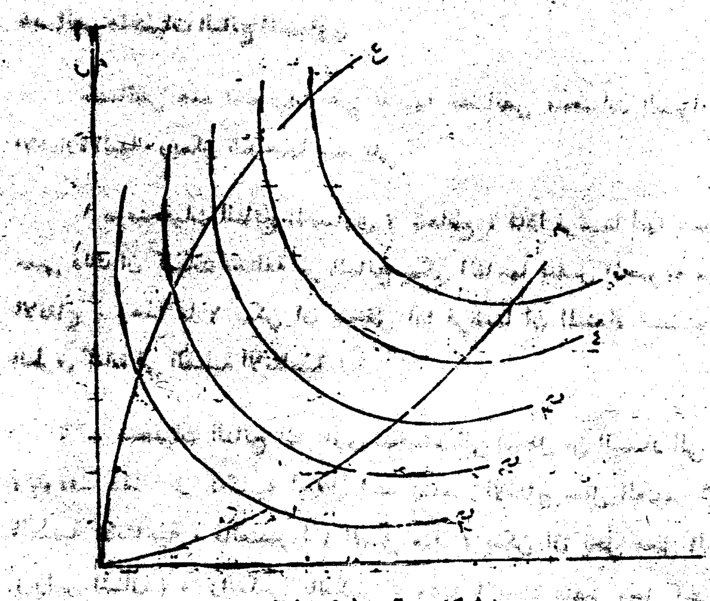
يمكن التعبير عن دالة الانتاج بيانيا باستخدام منحنيات سواء الانتاج Production Indifference Curves والتى تسمى كذلك بمنحنيات الناتج المتساوى Isoquant فضلا عن استخدام منحنيات النفقات المتساوية Isocost ونشير الى كل منهما فيما يلى :

**اولا ـ منحنيات الناتج المتساوى** Isoquant

يتماثل منحنى الناتج المتساوى مع منحنى السواء السالفة الاشارة اليه بالنسبة لنظرية سلوك المستهلك ، بحيث يوضح منحنى السواء ـ كما

رأينا – المجموعات المختلفة من سلعتين تحققان اشباعا متساويا للمستهلك ، فان منحنى الناتج المتساوى يوضح المجموعات المختلفة من عنصرين من عناصر الانتاج التى تستطيع المنشأة او المشروع بواسطتهما أن تنتج كمية من الناتج تتساوى عند كل مجموعة اخرى من هذين العنصرين من عناصر الانتاج ؛ ومن هنا سمي هذا المنحنى بمنحنى الناتج المتساوى .

ويصور الشكل رقم (٣٩) عددا من منحنيات الناتج المتساوى ، وكل منحنى منها يبين طرق المزج المختلفة بين هذين العنصرين وليكونا ا ، ب ويمكن ان نحصل من وراء كل طريقة منها على كمية معينة من الناتج ، فالمنحنى ن٢ مثلا هو احد منحنيات الناتج المتساوى ، وأى نقطة عليه توضح المجموعات المختلفة من عنصرى الانتاج ا ، ب التى تنتج ن٢ ، اى تنتج ٣ وحدات من السلعة ن والمنحنى ن٤ يبين كافة صور المزج بين نفس العنصرين ا ، ب التى يتكن معها انتاج ٤ وحدات من السلعة ن ، وذلك خلال فترة معينة من الزمن ... وهكذا بالنسبة لباقى المنحنيات . وكما تعلم فان كل منحنى



( شكل رقم (٣٩) )

للناتج المتساوى انما يبين كافة التوليفات من عنصرى الانتاج ا ، ب التى يمكن للمشروع أن يستخدم أيا منها من أجل انتاج الكمية نفسها من الناتج اى التى تمثل كل نقطة منها ناتجا متساويا تماما لما تمثله أى نقطة اخرى.

وبديهى أن نقرر ان كمية الناتج تزداد كلما ازداد عدد الوحدات المستخدمة من عنصرى الانتاج ا ، ب معا وفي نفس الوقت ، والعكس بالعكس وحيث ان عدد هذه الوحدات من عنصرى الانتاج يتزايد مع الابتعاد عن نقطة الأصل م فى خريطة منحنيات الناتج المتساوى ، ويتناقص عند الاقتراب من هذه النقطة ، فان معنى ذلك ان كمية الناتج الكلى تتزايد كلما ابتعدنا عن نقطة لأصل فى خريطة منحنيات الناتج المتساوى ، وعليه تكون الكمية ن، من الناتج هى اصغر الكميات لأنها اقرب المنحنيات الى نقطة الأصل م ، وتكون الكمية ن، إكبر الكميات لأنها ابعد الكميات عن نقطة الأصل م ، وتكون الكميات من هذا الناتج فى كافة المنحنيات مرتبة ترتيبا تصاعديا بحسب رقم المنحنى الذى يمثلها .

**خصائص منحنيات الناتج المتساوى :**

خصائص هذه المنحنيات هى نفسها خصائص منحنيات السواء السالفة الاشارة اليها . ويمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - منحنيات الناتج المتساوى لا تتقاطع ، فاذا فرضنا انها تتقاطع لكان معنى ذلك ان كميات مختلفة من الناتج يمكن انتاجها بنفس المجموعة من عناصر الانتاج ، وهذا ما لا يمكن أن يتحقق اذا فرضنا ان المنشأة تستخدم اكثر الطرق كفاءة فى العملية الانتاجية .

٢ - منحنيات الناتج المتساوى تنحدر الى اسفل من اليسار الى اليمين ، ويتوقف ذلك على امكانية احلال أحد عناصر الانتاج محل العنصر الآخر فى العملية الانتاجية . فالعنصر ا ( العمل مثلا ) يمكن أن يحل محل العنصر ب ( رأس المال ) ، والعكس بالعكس ، وعندما يحل عنصر محل آخر ، فانه اذا استخدمنا كمية اقل من عنصر فلا بد وان نستخدم كمية اكبر من العنصر

الآخر لتعويض الكمية التي نقصت من العنصر الأول اذا اردنا ان تظل كمية الانتاج على ما هي عليه ، ومعنى ذلك أن منحنى الناتج المتساوى ينحدر من اليسار الى اليمين ٠

٣ – منحنيات الناتج المتساوى محدبة عند نقطة الأصل ، وهذه الخاصية مترتبة على انه وان كانت عناصر الانتاج يمكن احلالها محل الآخر الا انها لا تعتبر بدائل كاملة Perfect Substitute .

فاذا اخذنا العمل ورأس المال كعنصرين من عناصر الانتاج مثلا ، فان احلالهما محل بعضهما يكون في حدود معينة ، فكلما استخدمت المنشأة كميات اكبر من العنصر (ب) وكميات اقل من العنصر ( أ ) ، كلما اصبح من الصعب احلال وحدات اضافية من (ب) محل ( أ ) ٠ وتسمى هذه الظاهرة او المبدأ بمبدأ تناقص معدل الاحلال الحدى لعنصر الانتاج (ب) محل عنصر الانتاج ( أ ) ٠ وعلية فان معدل الاحلال الحدى لعنصر الانتاج (ب) محل عنصر الانتاج (أ) هو عبارة عن عدد الوحدات من عنصر الانتاج ( ب ) اللازمة لتحل محل وحدة واحدة من عنصر الانتاج ( أ ) بشرط بقاء الانتاج دون تغيير ٠

ويقاس معدل الاحلال الحدى لعنصر الانتاج (ب) محل عنصر الانتاج ( أ ) ، عند اى نقطة على منحنى الناتج المتساوى بميل هذا المنحنى عند هذه النقطة ٠

كما يمكن قياسه ايضا بالانتاج الحدى لعنصر الانتاج ( أ ) مقسوما على الانتاج الحدى لعنصر الانتاج (ب) ٠ فاذا فرضنا ان الانتاج الحدى لعنصر الانتاج ( أ ) = $\frac{١}{٢}$ وحدة من (ن) عند نقطة معينة على منحنى الناتج المتساوى، وان الانتاج الحدى لعنصر الانتاج ( ب ) عند نفس النقطة = وحدة واحدة من (ن) ، فان عدد الوحدات اللازمة (ب) لتعوض عن نقص وحدة واحدة من ( أ ) هي $\frac{١}{٢}$ وحدة من ( ب ) ٠ اى ان معدل الاحلال الحدى لعنصر الانتاج ( ب ) محل عنصر الانتاج ( أ ) عند هذه النقطة يساوى الانتاج الحدى للعنصر ( أ ) مقسوما على الانتاج الحدى للعنصر ( ب ) = $\frac{\frac{١}{٢}}{١} = \frac{١}{٢}$

ومن البديهي أن نشير الى ان امكانية الاحلال المستخدمة في العملية الانتاجية تتحدد اولا بعوامل فنية ليس للاقتصادي دخل فيها ، ولهذا يسمى معدل الاحلال الحدى هذا بالمعدل الحدى للاحلال الفني ·

Marginal Rate of Technical Substitution

والواقع انه لانتاج كمية معينة من الانتاج ولتكن ن، فلا بد وأن تكون هناك كمية دنيا من العنصر (أ) لانتاج هذه الكميه ، ويكون عندها ميل منحنى الناتج المتساوى يساوى صفرا ، فالعنصر (ب) استمر في احلاله محل العنصر (أ) طالما ان هذا الاحلال كان ممكن وذلك لانتاج الكمية ن، · والانتاج الحدى للعنصر (ب) اصبح صفرا عند هذه النقطه ، ومعنى ذلك أن الوحدة الاخيرة من العنصر (ب) لا تضيف شيئا الى الناتج الكلى ، واستمرار اضافتها تجعل الانتاج الحدى للعنصر (ب) سالب والانتاج الكلى يتناقص · على أنه للمحافظه على كميه الناتج ن، فان كمية اكبر من العنصر أ ، والعنصر ب يجب ان تستخدم ، ومن هنا يتجه منحنى الناتج المتساوى الى اعلى والى اليمين · واستخدامات مجموعات من عناصر الانتاج على الجزء المنحدر الى أعلى والى اليمين مع منحنى الناتج المتساوى ليس اقتصاديا لأنه يعنى زيادة تكاليف الانتاج دون مبرر لمجرد انتاج الكميه ن، ·

ولذلك فان الخط م هـ يوصل النقط التى يكون عندها منحنيات الناتج المتساوى أفقيه ، ويسمى بالخط الفاصل Ridge line حيث يوضح الحد الأدنى من كميات العنصر اللازمة لانتاج الكميات المختلفه من السلعه ن ، وهذا الخط يوضح الخط الفاصل بين مجموعات العنصرين ب ، أ التى يمكن أن تستخدمها المنشأة وتلك المجموعات التى يكون استخدامها غير اقتصادى ·

أما الخط م ع فهو خط فاصل ايضا ويوصل النقط التى تكون عندها منحنيات الناتج المتساوى رأسيه عند النقط التى يصبح من غير الممكن بعدها أن يحل العنصر أ محل العنصر ب ، ومن ثم فالناتج الحدى للعنصر (أ) عند هذه النقط يساوى صفرا ومعدل الاحلال الحدى للعنصر (ب) محل

العنصر ( أ ) يساوى صفرا . فاذا استخدمنا كمية أكبر من العنصر ( أ ) فان الناتج الحدى للعنصر أ يكون سالبا .

وعليه فان كل المجموعات من عنصرى الانتاج أ ، ب التى من الممكن استخدامها اقتصاديا تقع بين الخطين م ف ، م ع .

ثانيا – خط النفقات المتساوية Isocost line curve :

يوضح خط النفقات المتساوية المجموعات المختلفة من عنصرى الانتاج أ ، ب اللذين يمكن أن تستخدمها المنشأة بعد أن تشتريهما أى بعد أن تدفع فيهما نفقات معينة . ويقابل خط النفقات المتساوية خط الميزانية فى تحليل نظرية سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء ، الذى يوضح الكميات المختلفة من السلعتين أ ، ب التى يمكن للمستهلك الحصول عليهما بالأثمان السائدة وبدخله المحدود .

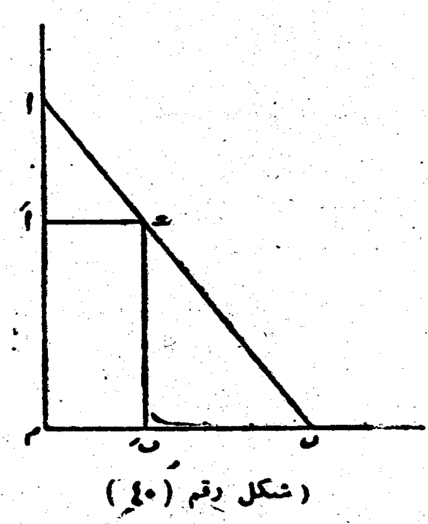
وعليه فان خط أو منحنى النفقات المتساوية يحتوى على توليفات مختلفة من وحدات عنصرى الانتاج أ ، ب حيث يمكن للمشروع أن يحصل عليها على أساس الثمن السائد فى السوق أى بمبلغ معين لنفقة الانتاج ، وإذن تتساوى النفقة التى يتعين أن يتحملها المشروع فى سبيل الحصول على أى توليفة من التوليفات التى تدل عليها مختلف نقط هذا الخط ، ولهذا سمى بخط النفقات المتساوية (١) .

ويتخذ خط النفقات المتساوية الصورة الموضحة بالشكل رقم ( ٤٠ ) ، فاذا افترضنا أن المشروع يستخدم عنصرين من عناصر الانتاج هما أ ، ب ( العمل ورأس المال ) . وانه يحصل من هذين العنصرين على أية توليفة تدل عليها مختلف نقط خط النفقة المتساوية أ ب ، فهو يستطيع أن ينفق

---

(١) يكون منحنى النفقات المتساوية فى صورة خط مستقيم ، على أساس أن السوق السائد هى سوق المنافسة الكاملة لعنصرى الانتاج المستخدمين فى العملية الانتاجية حيث تكون أثمانها ثابتة مهما اختلفت الكميات المستخدمة منها . أما اذا افترضنا اختلاف الأثمان باختلاف الكميات المستخدمة ، فان هذا الخط يصبح فى شكل المنحنى .

كل ما يدفعه فى سبيل الحصول على العنصر (أ) فقط ، وهنا لن يحصل على اى شيء من عنصر الانتاج الآخر ( ب ) وهنا سيحصل على م ا فقط ، كذلك فانه يستطيع ان ينفق كل ما يدفعه فى سبيل الحصول على عنصر الانتاج (ب) ومن ثم لن يحصل على شيء من عنصر الانتاج الآخر (أ) ، وفى ذلك يحصل على م ب فقط ٠




( شكل رقم (٤٠) )

ومع ذلك فان المشروع يستطيع أن يحصل على توليفات متعددة من عنصرى الانتاج أ ، ب ، وهى توليفات يدل عليها فقط هذا الخط ، فالمجموعة ( جـ ) تدل على مقدار من عنصر الانتاج ا قدرة م اَ ومقدار من عنصر الانتاج ب قدرة م بَ

وكما هو واضح فان خط النفقة المتساوية ا ب هو خط مستقيم على اساس ان :

$ا\,ث_{ا} + ب\,ث_{ب} = ن$ حيث أن ا ، ب هما عنصرا الانتاج ، $ث_{ا}$ ، $ث_{ب}$ هما ثمن الوحدة من عنصر الانتاج ا والوحدة من عنصر الانتاج ب على التوالى ، ن هى مبلغ نفقة الانتاج الثابت ٠

وتعنى هذه المعادلة الخطية أن حاصل جمع المقدار الذى يحصل عليه المشروع من عنصر الانتاج (ا) مضروبا فى ثمن الوحدة منه ، والمقدار الذى

يحصل عليه من عنصر الانتاج (ب) مضروبا فى ثمن الوحدة منه انما يساوى مقدار المبلغ الذى يخصصه المشروع لنفقة الانتاج ٠

ومن الجدير بالذكر ان نشير الى ان ميل خط النفقات المتساوية يتوقف على ثمن الوحدة من عنصر الانتاج (أ) ، وثمن الوحدة من عنصر الانتاج (ب) ، ويعبر هذا الميل عن معدل ثمن الوحدة من عنصر الانتاج (ب) الى ثمن الوحدة من عنصر الانتاج ( أ ) ٠ ونتيجة لهذا يكون الميل ثابتا فى كل من اجزائه طالما أن هذين الثمنين ثابتين ، ونكون بالتالى أمام خط مستقيم كما سبق أن اشرنا ٠

والواقع ان الثمن الحقيقى للوحدة من عنصر الانتاج (ب) انما يجد تعبيره فى عدد الوحدات من عنصر الانتاج ( أ ) التى يتعين على المشروع ان يضحى بها فى سبيل الحصول على تلك الوحدة من ( ب ) ، وهذا هو ما يدل عليه ميل خط الميزانية ٠ فاذا كان بامكان المشروع ان يحصل بمبلغ معين على ٣٠ وحدة من عنصر الانتاج ( أ ) او ٢٠ وحدة من عنصر الانتاج (ب) ، فسيكون مقدار ميل خط النفقة المتساوى هو ١½ ، وهو بالضبط معدل ثمن الوحدة من (ب) الى ثمن الوحدة من (أ) ٠

∴ معدل ثمن الوحدة من (ب) الى ثمن الوحدة من ( أ ) = ميل خط النفقات المتساوى ٠

ونظرا لأن معدل التبادل فيما بين سلعتين يتناسب تناسبا عكسيا مع معدل ثمنيها فى السوق ٠ وبالتالى يكون معدل تبادل الوحدة من عنصر الانتاج (ب) مع عنصر الإنتاج (أ) هو تماما عكس معدل ثمن الوحدة الأولى (ب) الى ثمن الوحدة الثانية (أ) فى السوق ، وأيضا عكس معدل تبادل الوحدة الثانية (أ) بالوحدة الأولى (ب) ، فانه يمكن ان نقرر ان :

معدل تبادل الوحدة من ( أ ) بالوحدة (ب) = ميل خط النفقات المتساوية ٠

ونشير بعد ذلك الى علاقة نفقة الانتاج بحجم المشروع ، وذلك فى المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل ٠

# المبحث الثالث

## علاقة نفقة الانتاج بحجم المشروع

لتوضيح أبعاد هذا الموضوع فانه يتعين ان نشير أولا الى انواع النفقة ، وثانيا الى العلاقة بين تغيرات النفقة الكلية والمتوسطة والحدية عند زيادة الكمية المنتجة فى الزمن القصير ، ثالثا الى تغيرات نفقة الانتاج فى الزمن الطويل

**اولا – انواع النفقة :**

يمكن حصر انواع النفقة فيما يلى :

١ – النفقة الكلية Total Cost ويقصد بها مجموع ما يتكلفه المنتج لانتاج كمية معينة من سلعة ما ، ويزداد حجم النفقة الكلية بزيادة حجم الإنتاج ابتداء الا أنها تزداد فى المرحلة الأولى بنسبة متناقصة ، ومن ثم يطلق عليها مرحلة النفقة المتناقصة وذلك على ضوء ما لوحظ بالنسبة لقانون تزايد الغلة وتناقصها بزيادة العنصر المتغير من عناصر الإنتاج ، ويبدو تطبيق ذلك القانون فى تناقص النفقة المتوسطة والنفقة الحدية فى البداية عند زيادة العنصر المتغير وبالتالى زيادة الانتاج ثم ثباتهما بعد مرحلة معينة من زيادة الإنتاج ، واخيرا تزايدهما ٠

ولهذا يمكن تسمية قانون تزايد الغلة وتناقصها بقانون تناقص النفقة وتزايدها ، حيث يقرر القانون الأخير انه اذا زيد احد عناصر الانتاج دون العناصر الأخرى ، فان نفقة انتاج الوحدة الاضافيه من السلعة او الخدمة تتناقص أولا ثم تثبت ثم تاخذ فى الزيادة ٠ هذا وتضم النفقة الكلية مجموع النفقات الثابتة والمتغيرة ، ونشير اليها فيما يلى :

( أ ) النفقة الثابتة Constant : وتتمثل هذه النفقة بالنفقة التى يتحملها المنتج بصرف النظر عن حجم الانتاج حتى ولو لم ينتج على الاطلاق ، ومثالها ما يدفعه المنتج من ايجارات للأرض والمبانى والفوائد على رأس المال الثابت ، ونفقة المحافظة على هذا الراسمال ٠٠ الخ ٠ وينظر فى ذلك الى المدة القصيرة لأن النفقة الثابتة هى تلك التى لا يتوقف حجمها فى المدة القصيرة ، على حجم الانتاج ٠ اما المدة الطويلة ، وهى التى تكفى لتغيير جميع

عوامل الانتاج وبالتالى لتغير جميع انواع النفقات ، فانها لا تعرف النفقات الثابتة ، اذ مقتضي ذلك أن كل النفقات في المدة الطويلة نفقات متغيرة . ويفسر ذلك اقتصار منحنيات النفقة في المدة الطويلة على منحنى النفقة الحدية ومنحنى النفقة الكلية المتوسطة مع استبعاد منحنى النفقة الثابتة المتوسطة .

وأذا كانت الأجور تعتبر عادة نفقة متغيرة ، فانها قد تعتبر في بعض جوانبها ثابتة اذا دفعت لعمال متخصصين لا يستغنى عنهم المنتج ، ويخشي ان يحتاج اليهم بعد تسريحهم ولا يجدهم ، خاصة اذا كان تخصصهم دقيقا ، وكذلك الحال بالنسبة لبعض النفقات الأخرى .

(ب) النفقة المتغيرة Variable Cost : وعلى عكس النفقة الثابتة ، فان النفقة المتغيرة هي تلك النفقة التي تتغير في المدة القصيرة بتغير حجم الانتاج ومثالها أثمان المواد الأولية ومصروفات النقل واجور العمال فيما عدا المتخصصين منهم والضرائب التى تفرض على رقم الأعمال .

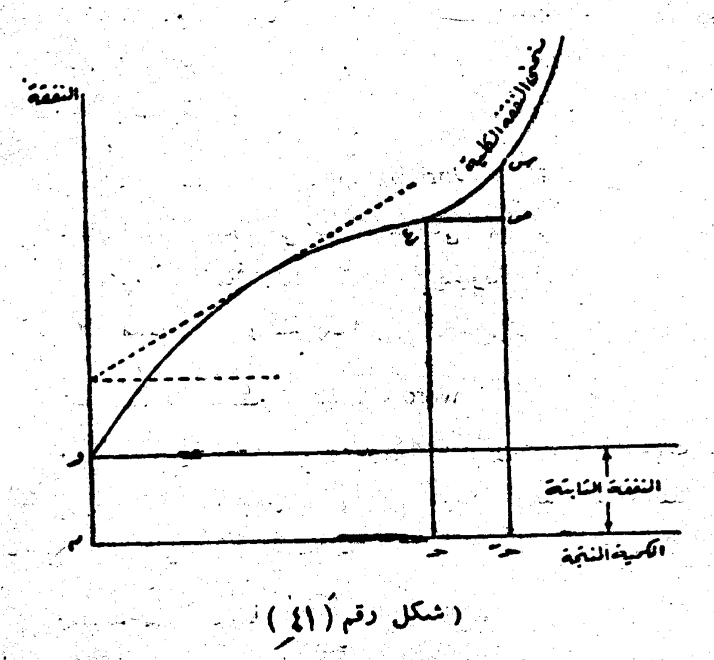
٢ - النفقة المتوسطة Average Cost : ويقصد بها نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة من النفقة الكليه اى من مجموع النفقات الثابتة والمتغيرة معا ، وعلى ذلك يمكن ان نصل الى متوسط النفقة بقسمة النفقة الكلية الثابتة والمتغيرة على عدد الوحدات المنتجة

ويقصد بمتوسط النفقة الثابتة نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة من النفقة الثابتة ، اما متوسط المتغيرة فيعنى نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة من النفقة المتغيرة .

٣ - النفقة الحدية Marginal Cost : ويقصد بها الزيادة فى النفقة الكلية نتيجة لزيادة الانتاج بمقدار وحدة واحدة ، وتحصل على هذه النفقة بأن نطرح من النفقة الكلية ( الثابتة والمتغيرة ) لكمية معينة من الانتاج النفقة الكلية للكمية السابقة من الانتاج وقبل زيادتها بوحدة واحدة منه ، فاذا كانت النفقة الكلية لانتاج عشر وحدات من سلعة معينة هى مائة جنيه ثم ارتفعت الكمية المنتجة الى احدى عشرة وحدة ، فارتفعت نفقة الإنتاج الى ١١٠ جنيهات فان النفقة الحديه تكون ١٠ جنيهات .

**ثانيا – تغيرات نفقة الانتاج فى الزمن القصير(١) :**

يمكن توضيح هذه العلاقة من الشكل رقم (٤١) حيث يلاحظ منه أن منحنى النفقة الكلية يتزايد باستمرار بتزايد الكمية المنتجة ، وان كان يتزايد فى الشطر الأول منه (عو) بنسبة متناقصة وفى الشطر الثاني منه بنسبة متزايدة ٠




( شكل رقم (٤١) )

ويرجع السبب فى ذلك الى أن النفقة الحدية تتناقص دائما فى الشطر الأول من ذلك المنحنى بينما تتزايد فى الشطر الثانى منه ٠

وزيادة فى الايضاح نبين كيف يمكن استقاق منحنى النفقة الحدية من منحنى النفقة الكلية ، وقد سبق أن رأينا أن النفقة الحدية هى النفقة المضافة الى النفقة الكلية نتيجة زيادة الكمية المنتجة بوحدة واحدة منها ، فمثلا اذا كان المنتج ينتج كمية من السلعة قدرها م جـ ، فان النفقة الكلية هى ع جـ ، فاذا زدنا

---

(١) انظر فى ذلك : محمد ابراهيم غزلان ، المرجع السابق ، صفحة ١٠٩ وما بعدها ٠

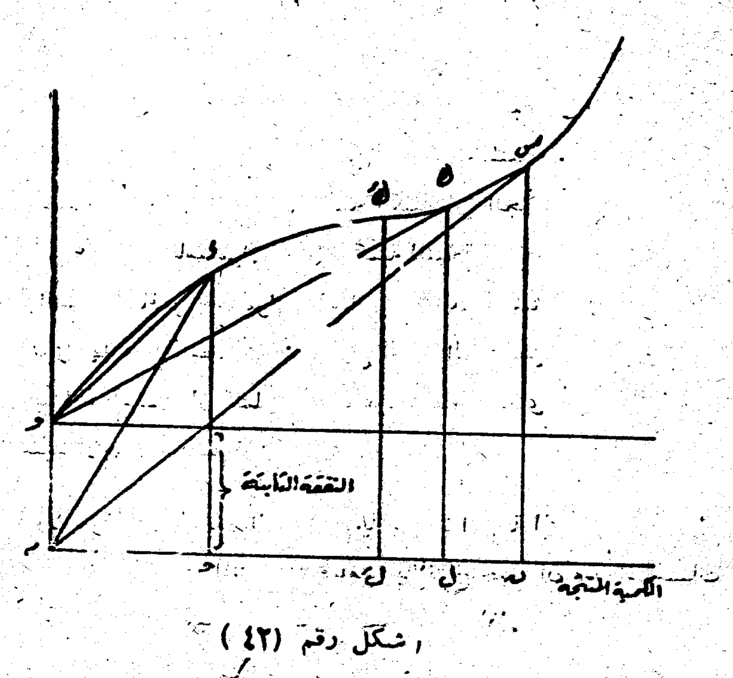
الكمية المنتجة الى م جـ ، فان النفقة الكلية تزداد الى س جـ ، أى تزداد النفقة الكلية بمقدار س ص . ولمعرفة الزيادة فى النفقة الكلية الناشئة من اضافة وحدة واحدة من السلعة الى الناتج ، فاننا نقسم الزيادة فى النفقة الكلية الممثلة بالمستقيم س ص على عدد الوحدات المضافة الى الانتاج وهو الممثل بالمستقيم ص ع . اى أن مقياس الاضافة الى النفقة الكلية الناشئة عن اضافة وحدة واحدة الى الانتاج يكون ميل المستقيم س ع . وكلما صغر حجم المثلث س ص ع كلما قارب ميل المستقيم س ع منحنى النفقة الكلية عند النقطة (ع) . وبعبارة أخرى يعتبر المماس لمنحنى النفقة الكلية عند النقطة (ع) ممثلا للنفقة الحدية عند تلك النقطة ، وذلك صحيح بالنسبة لأى نقطة أخرى . فاذا أردنا أن نتتبع تغيرات النفقة الحدية بزيادة الكمية المنتجة ، فاننا نلاحظ أن ميل المماسات المرسومة لمنحنى النفقة الكلية فى الجزء منه الواقع بين النقطتين و ، ع يتناقص باستمرار بزيادة الكمية المنتجة بين هاتين النقطتين ، اى ان النفقة الحدية تتناقص باستمرار بينهما بزيادة الكمية المنتجة ، وتصل الى اقل مستوى لها عند النقطة ع . اما فى الجزء الثانى من المنحنى فان ميل المماسات يتزايد باستمرار كلما ابتعدنا عن النقطة ع ، اى ان النفقة الحدية تتزايد باستمرار بعد تلك النقطة .

هذا ولا يتوقف نمط تغير النفقة الحدية بزيادة الكمية المنتجة على مقدار النفقة الثابتة التى يتحملها المنتج عند قيامه بالانتاج حيث أن ميل المماسات المختلفة لمنحنى النفقة الكلية عند نقطه المختلفة لا يتغير اذا ازدادت النفقة الثابتة الممثلة بالمستقيم (و م) أو نقصت .

وتسمى النفقة الكلية الموضحة على الشكل السابق بالنفقة الكلية الاجمالية ، وهى تشمل شقين هما : النفقة الثابتة الممثلة بالمستقيم (و م)، وشق متغير تبعا للكمية المنتجة وهو الممثل بالأبعاد المختلفة لمنحنى النفقة الكلية على المستقيم (و ل) ، ويسمى الشق الأخير بالنفقة الكلية المتغيرة . وللتفرقة بين النفقة الكلية الاجمالية والنفقة الكلية المتغيرة أهمية كبيرة من حيث اشتقاق منحنى النفقة المتوسطة من منحنى النفقة الكلية ، اذ أن لدينا نوعين من النفقة المتوسطة : متوسطا للنفقة الكلية الأجمالية هو عبارة عن نصيب الوحدة من

الوحدات المنتجة من النفقات المتغيرة والثابتة التى يتحملها المنتج ، ومتوسط النفقة الكلية المتغيرة هو عبارة عن نصيب الوحدة الواحدة المنتجة من الشق المتغير فقط من تلك النفقات .

ولاشتقاق منحنى متوسط النفقة الاجمالية من منحنى النفقة الكلية الاجمالية فاننا نرسم من اى نقطة على المنحنى الأخير ولتكن (د) مستقيما مثل المستقيم دم كما هو موضح بالشكل رقم (٤٢) فيكون ميل هذا المستقيم ممثلا



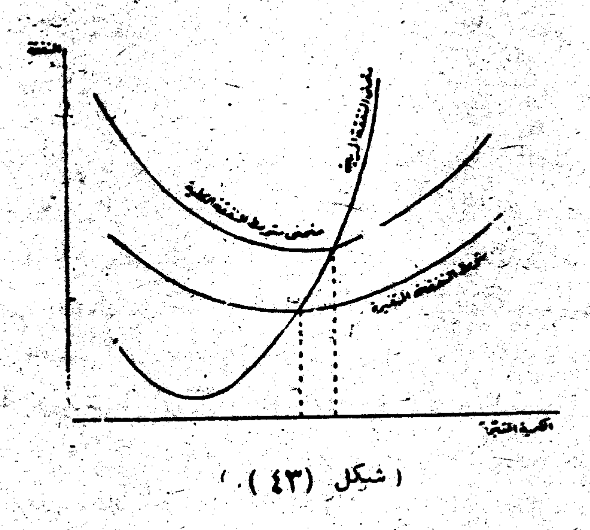

شكل رقم (٤٢)

لمتوسط النفقة الاجمالية عند تلك النقطة ، ذلك أن ميل المستقيم دم =

$\frac{\text{ح د}}{\text{ح م}}$ أى يساوى النفقة الكلية الإجمالية اللازمة لانتاج الكمية حـ م من السلعة مقسومة على عدد وحدات تلك الكمية . ولما كان هذا ينطبق على اى مستقيم مماثل للمستقيم دم ، فلكى نعرف مقدار متوسط النفقة الكلية الاجمالية ، فاننا نرسم مستقيما من تلك النقطة الى نقطة الأصل م . فيكون ميله ممثلا لمتوسطة النفقة الكلية الاجمالية عند تلك النقطة .

وبتتبع تغير متوسط النفقة الكلية الاجماليه بزيادة الكميه المنتجة، نلاحظ انه يتناقص دائما بزيادة الكميه المنتجة بين النقطتين م ، ن ، واذا زدنا الكمية المنتجة بعد ذلك فان متوسط النفقه الكلية الاجمالية يأخذ فى التزايد .

أما متوسط النفقة الكلية المتغيرة عند أى نقطة على منحنى النفقة الكلية الاجمالية مثل النقطة (د) ، فيمثله ميل المستقيم الواصل بين تلك النقطة والنقطة (و) مثل المستقيم (و د) . وواضح ان ميل ذلك المستقيم تساوى النفقة الكلية المتغيرة عند النقطة المطلوبة مقسومه على الكمية المنتجة المقابلة لها . وبتتبع تغيرات متوسط النفقة الكلية المتغيرة نجد أن تلك النفقة تتناقص باستمرار بزيادة الكمية المنتجة بين النقطتين م ، ل ثم تأخذ بعد ذلك فى الزيادة . هذا والتغير فى متوسط النفقة الكلية الاجمالية والكلية المتغيرة بزيادة الكمية المنتجة يمكن تمثيله بالمنحنيين الموضحين بالشكل رقم (٤٣) ويلاحظ أن منحنى النفقة



( شكل (٤٣) ) .

الحدية يقطع كلا من منحنى متوسط النفقة الكلية والنفقه المتغيرة فى أدنى نقطة عليه والسبب فى ذلك انه طالما ان النفقة الحدية تقل عن النفقة المتوسطة ، فان النفقة المتوسطة تكون فى مرحلة التناقص . ولا تتساوى النفقة المتوسطة بزيادة صغيرة فى الكمية المنتجة الا اذا كانت النفقة الحدية الناشئة عن تلك الزيادة مساوية تماما للنفقة المتوسطة . ومعنى هذا ان منحنى النفقه الحدية

يقطع منحنى النفقة المتوسطة ( سواء كلية أو متغيرة ) فى أدنى نقطة عليه ، اذ أن تساوى النفقة المتوسطة والنفقة الحدية هو الوسيلة الوحيدة لثبات النفقة المتوسطة الذى يتحقق عند تلك النقطة ، فاذا تجاوزنا تلك النقطة ، فان منحنى النفقة الحدية يقع فوق منحنى النفقة المتوسطة (١) .

**نفقة الانتاج فى حالة وجود عنصرين متغيرين (٢) :**

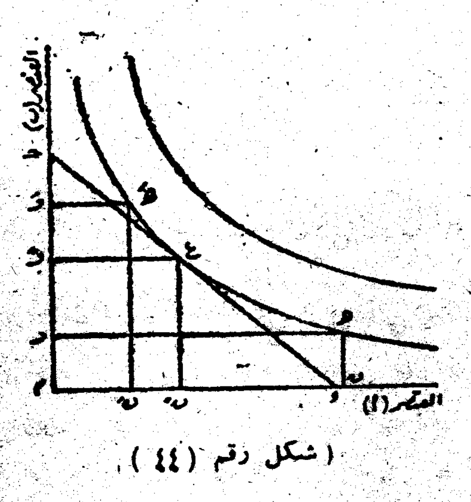
رأينا حتى الآن التغيرات التى تطرأ على نفقة الانتاج نتيجة لتغير أحد عناصر الانتاج مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة ، لكن ماذا يحدث اذا تغير عنصران من عناصر الانتاج مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة ؟

الواقع أن اختيار المنتج بالنسبة للكمية من العنصرين المتغيرين التى يستعملها لانتاج كمية معينة من السلعة التى يقوم بانتاجها يفترض حتما أن هذين العنصرين قابلان للاستبدال الى حد ما على الأقل ، لأنه لو كان هذان العنصران متكاملين تكاملا تاما لما أمكن استعمالهما من جانب المنتج الا بالنسبة الوحيدة التى يمكن أن يجمعا بها .

وعليه اذا كان فى وسع المنتج أن ينتج كمية معينة من السلع التى يقوم بانتاجها عن طريق استخدام مجموعة من العنصرين أ ، ب قدرها هـ و من العنصر الأول ، هـ ن من العنصر الثانى ، فانه يستطيع عن طريق انقاص الكمية التى يستعملها من العنصر أ وزيادة الكمية من العنصر ب زيادة تعوض النقص فى العنصر أ ، يستطيع ان يقوم بانتاج نفس الكمية من السلعة بمجموعة أخرى من العنصرين ، مثل المجموعة وهـ من العنصر أ ، هـ ن من العنصر ب ، وبالمثل يستطيع هذا المنتج ان ينتج نفس الكمية من السلعة باستعمال مجموعات أخرى من العنصرين أ ، ب ، كما يتضح من الشكل رقم ( ٤٤ )

---

(١) ، (٢) أنظر : انظر محمد ابراهيم غزلان ، المرجع السابق ، صفحة ( ١١٣ - ١١٨ ) وكذلك : محمد دويدار ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، صفحة ( ٣٥٦ - ٣٥٧ ) .




( شكل رقم ( ٤٤ ) )

ويتضح كذلك من الرسم ان شرط توازن المنتج هو أن يمس خط الثمن جد احد منحنيات الناتج المتساوى ، وبمعنى آخر ان يتساوى ميل خط الثمن جد مع احد منحنيات الناتج المتساوى ·

ولما كان ميل منحنى الناتج المتساوى عند نقطة عليه هو المعدل الحدى للاستبدال بين لعنصرين ا ، ب فى انتاج السلعة ، فان شرط توازن المنتج يمكن صياغته كما يلى :

$$\frac{\triangle ب}{\triangle ا} = \frac{ث ا}{ث ب}$$

· حيث أن الطرف الأول للمعادلة هو المعدل الحدى للاستبدال بين العنصرين ا ، ب والطرف الثانى هو النسبة بين ثمنيهما ·

وحيث أن $\frac{\triangle ب}{\triangle ا} = \frac{ن ح ا}{ن ح ب}$ حيث ن خ ا هى الانتاجية الحدية للعنصر ا ؛ ن ح ب هى الانتاجية الحدية للعنصر ب ، فان $\triangle ا \times$ ن حا يتعين ان يتساوى مع $\triangle$ ب $\times$ ن ح ب لأن هذه هى الوسيلة الوحيدة لابقاء الناتج من استخدام العنصرين ا ، ب ثابتا بتغير النسبة بين العنصرين ، ومن ثم فان شرط توازن المنتج يمكن كتابته بصورة اخرى كما يلى :

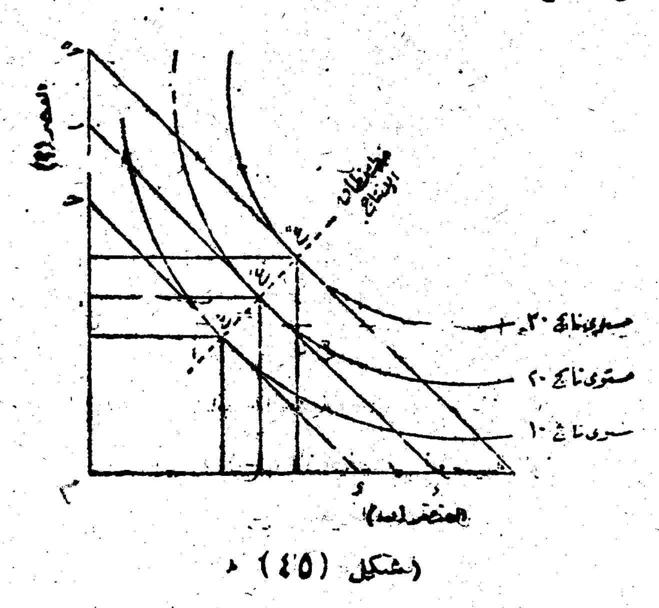
$$\frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{ا}} = \frac{\text{ن ح ا}}{\text{ن ح ب}} = \frac{\text{ث ا}}{\text{ث ب}} \quad \text{أى} \quad \frac{\text{ن ح ا}}{\text{ث ا}} = \frac{\text{ن ح ب}}{\text{ث ب}}$$

وهذا الشرط يمكن تعميمه بالنسبة لأى عدد من عناصر الانتاج .

**استخدام خريطة منحنيات الناتج المتساوى فى رسم منحنى نفقة المنتج :**

يتعلق الأمر هنا بمنتج يريد زيادة انتاجه من خلال استخدام كميات اضافية من العنصرين ا ، ب ، ولهذا فهو ينوى كمية أكبر من راس المال النقدى على شراء هذين العنصرين بافتراض إن اثمانهما ثابتة أيا كانت الكمية التى يتم شراؤها منهما .

وبافتراض إن المنتج يخصص كمية من راس المال فى المرحلة الأولى قدرها (م) لينفقها على شراء هذين العنصرين ففى هذه الحالة وكما يتضح من الشكل رقم (٤٥) يكون توازن المنتج بشرائه كميات هذين العنصرين الممثلة بالنقطة ع ، وهى نقطة تماس خط نفقة الانتاج د ح مع منحنى الناتج المتساوى الذى ينتج معه المنتج عند مستوى ناتج (١٠) مثلا . واذا اراد المنتج أن يزيد ماينفقه على الانتاج بهدف زيادة الكمية المنتجة ، فانه يضيف جرعة اخرى منه




(شكل (٤٥))

راس المال ولتكن ك ، وحينئذ فانه يتوازن بشرائه المجموعة من العنصر أ ، ب الممثلة بالنقطة ع َ ، وهى نقطة تماس خط نفقة الانتاج د َ حَ مع منحنى الناتج المتساوى الذى ينتج معه المنتج عند مستوى ناتج ٢٠ ، لأن النقطة ع َ ومن قبلها النقطة ع تدل على المجموعة المثلى من العنصرين ا ، ب التى تحقق أكبر ربح ممكن من الجرعة الاضافية من راس المال الذى انفق على شرائهما وهى ك َ ك

وبالمثل اذا ازاد المنتج ان يزيد من توسعه فى الانتاج بانفاقه جرعة اخرى هى ك ً ، فانه يتوازن ايضا بشرائه المجموعة من العنصرين ا ، ب الممثلة بالنقطة عً ، ويسمى الخط ع عَ عً بخط توسع المنتج فى الكمية المنتجة أ وخط نطاق الانتاج ، The Firm's line of Expansion, The Firm's Scale line .
وهو يبين كافة المجموعات من العنصرين ا ، ب التى تعتبر اكفأ ما يمكن من وجهة نظر المنتج فى انتاج الكميات المختلفة من السلعة التى يقوم بانتاجها .

واذا اردنا ان نشتق من خط توسع المنتج فى الكمية المنتجة منحنى نفقته المتغيرة فى الزمن القصير بالطبع ، فما علينا الا ان نحسب نصيب كل وحدة من الناتج – عند كل مستوى من الانتاج – من مجموع الانفاق على شراء العنصرين المتغيرين فمثلا عند مستوى الناتج ١٠ يستخدم المنتج الكمية م جـ من العنصر ا والكمية م د من العنصر ب . وعلى اساس ثمنى هذين العنصرين تكون النفقة المتغيرة الكلية لهذه الكمية من الانتاج = م جـ × ث ا + م د × ث ب ، واذا قسمنا الناتج على عدد الوحدات المنتجة وهى ١٠ نحصل على نصيب الوحدة الواحدة من النفقة المتغيرة اى متوسط النفقة المتغيرة .

وبحساب متوسط النفقة المتغيرة بكل مستوى من مستويات الانتاج نحصل على سلسلة من متوسط النفقة المتغيرة ترتبط بسلسلة من مستويات الانتاج ، وقد سبق التعبير عنها بيانيا فى الشكل رقم (٤٣) وفيه يتضح منحنى متوسط النفقة المتغيرة .

**ثالثا – تغيرات نفقة الانتاج فى الزمن الطويل :**

انتهينا فيما سبق الى بيان تغير نفقة الانتاج بزيادة الكمية المنتجة من خلال زيادة بعض عناصر الانتاج دون البعض الآخر وهو ما يتم فيما سبق ان اطلقنا عليه الزمن القصير ·

ولتوضيح تغيرات نفقة الانتاج فى الزمن الطويل ، فان ذلك يعنى ابتداء ان جميع عناصر الانتاج متغيرة ، ومن ثم يمكن تغيير حجم المشروع بتغيير عناصر الانتاج جميعها ، فهى اذا لا تتضمن عناصر ثابتة ، ولهذا تتم دراسة الموضوع لذلك تحت عنوان علاقة نفقة الانتاج بحجم المشروع ·

واذا كان من الممكن ان يتبادر الى الذهن ان مضاعفة عناصر الانتاج جميعها لابد وان تؤدى الى مضاعفة كمية الانتاج ، او بعبارة اخرى أن النفقة المتوسطة للانتاج لا تتغير بزيادة الكمية المنتجة طالما أننا نحصل على تلك الزيادة عن طريق زيادة جميع عناصر الانتاج بنفس النسبة ، فان ذلك ليس هو الأصل اذ ان غالبية المشروعات تتغير معها النفقة المتوسطة للانتاج بتغير حجم المشروع ·

وبالرجوع الى قانون تزايد الغلة وتناقصها نجد انه فى مرحلة اولى ازدادت كمية الانتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة عنصر الانتاج المتغير وفى مرحلة ثانية ازدادت فيها كمية الانتاج بنفس نسبة زيادة عنصر الانتاج ، وأخيرا وفى مرحلة ثالثة ازدادت فيها كمية الانتاج بنسبة اقل من نسبة زيادة عنصر الانتاج المشار اليه ، وتتحقق هذه المرحلة بعد ان يتعدى حجم المشروع قدرا معينا ·

وتسمى المرحلة الأولى مرحلة تزايد الغلة والثانية ثبات مرحلة الغلة والثالثة تناقص الغلة ·

ومن استعرض هذه المراحل نستطيع ان نتبين وجود علاقة قوية بين ما يحدث مع تغير فى الانتاج المتوسط ، وما يحدث لنفقة انتاج الوحدة أى ما يحدث للنفقة المتوسطة · فمع زيادة الحجم تزيد كفاءة المشروع تدريجيا الى ان يصل

الى حجم تكون عنده نفقة انتاج الوحدة الواحدة من الناتج ( النفقة المتوسطة ) ادنى ما يمكن . فاذا استمر التوسع فى المشروع الى حجم اكبر ، فان اثر هذا التوسع يكون محدودا على النفقة المتوسطة التى تبقى ثابتة مع الزيادة فى الطاقة الانتاجية للمشروع .

**تفسير المراحل الثلاثة لتغير النفقة فى الزمن الطويل :**

ان تفسير المراحل الثلاثة لتغير النفقة فى الزمن الطويل ، ما هو الا تفسير للمراحل المختلفة لقانون تزايد الغلة ثم ثباتها واخيرا تناقصها ، وسنشير الى كل مرحلة كما يلى :

**١ ـ تناقص النفقة فى الزمن الطويل :**

ويرجع تناقص النفقة المتوسطة فى المراحل الأولى لزيادة حجم المشروع الى ما يسمى بالوفورات الداخلية Internal Economies وتعنى الوفورات الداخلية ان زيادة حجم المشروع تؤدى فى حد ذاتها الى نقص النفقة المتوسطة لانتاج الوحدة اى الى زيادة كفاءة المشروع ، وذلك بصرف النظر عن حجم الصناعة وما يحدث فيها من توسع . فالوفورات الداخلية تنبع اذا من العوامل التى تتولد داخل المشروع نتيجة زيادة حجمه ، ويمكن اجمال هذه العوامل فيما يلى :

**(أ) العوامل الفنية :**

ـ التوسع فى استخدام الآلات الكبيرة وهى تؤدى الى تخفيض النفقة المتوسطة لانتاج الوحدة بالاضافة الى تحسين الانتاج .

ـ التوسع فى تقسيم العمل ، فمع زيادة حجم المشروع يكون من الممكن ادخال درجة أكبر من تقسيم العمل داخله ، ويؤدى ذلك بالطبع الى زيادة انتاجية العمل وهو ما يعنى انقاص الجزء من نفقة الانتاج الذى يغطى عنصر العمل .

- التوسع فى استخدام الأساليب الفنية الحديثة ، فاستخدام أسلوب خط التجميع Assembly line فى صناعة السيارات لا يمكن أن يتم الا اذا وصلت الصناعة الى حجم معين .

- الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية للمشروع خاصة وأن كثيرا من عناصر الانتاج غير قابلة للانقسام (١) ، فالمطعم الذى يخدم به طباخ وعامل ويقوم باطعام عشرة أفراد يستطيع اطعام عشرين فردا بذات الطاقة الانتاجية وكذلك الحال بالنسبة للعديد من الآلات التى لابد وأن يصل حجم المشروع الى مستوى معين حتى يمكن استخدام طاقتها كاملة .

**(ب) العوامل الادارية :**

فكبر حجم المشرع يمكنه من انشاء قسم متخصص للاشراف على النواحى الفنية ، وآخر للاشراف على النواحى الادارية او المالية أو التسويق او شئون العاملين أو المشتريات وهكذا .

ويؤدى كبر حجم المشروع الى استخدام كفاءات ادارية ، ويعنى ذلك استطاعة المشروع دفع المرتبات العالية لهذه الكفاءات خاصة وان هذه الكفاءات لا تستنفد جهدها عادة فى أعمال بسيطة لكبر حجم المشروع . ويؤدى ذلك جميعه الى تحقيق وفورات نتيجة لهذه الأنشطة المتخصصة التى تنشا فقط فى ظل المشروع الكبير .

**(جـ) العوامل التجارية :**

وتتحقق الوفورات الداخلية كذلك نتيجة لما يؤدى اليه الحجم الكبير من زيادة القوة التفاوضية للمشروع ، وبالتالى حصوله على مزايا أكبر من كل ممن يتعامل معه ، كما ان مزايا العوامل التجارية المصاحبة لكبر حجم المشروع يمكن أن يستفيد منها المجتمع ككل فضلا عن المشروع نفسه .

---

(١) ويطلق عليها بالانجليزية لفظ :
Technical indivisbility of inputs

( د ) العوامل المالية :

وترجع هذه العوامل الى قدرة المشروع ذى الحجم الكبير على الاقتراض بشروط افضل مما يستطيع عليها المشروع ذو الحجم الصغير ، ذلك ان ثقة المقترضين تزداد كلما ازداد حجم المشروع ، ويتضح ذلك بالنسبة لشركات المساهمة التى يؤدى كبر حجمها الى الاكتتاب فى اسهمها بسهولة اكبر من الشركات الصغيرة ٠

هذا ويطلق بعض الكتاب لفظ الوفورات النقدية(١) لتنسحب على العوامل التجارية والعوامل المالية السالفة الاشارة اليها اذ يترتب على كبر حجم المشروع امكانية اكبر لشراء مواد أولية بثمن افضل ، وأعطاء العاملين به احساسا أكبر بالأمان ، والمقرضين للنقود ضمانا أكبر ، وتنتج الوفورات النقدية عموما من انخفاض أثمان عناصر الانتاج ٠

٢ - ثبات النفقة فى الزمن الطويل :

لا يستمر تحقيق الوفورات الداخلية الى ما لا نهاية ، اذ ما تلبث ان تتناقص هذه الوفورات مع استمرار الزيادة فى حجم المشروع حتى تصل الى نقطة معينة تبدأ مرحلة ثابتة ، وفى هذه المرحلة الثابتة تتناسب القلة مع الزيادة فى حجم المشروع ومن ثم يزيد الأنتاج بنفس نسبة زيادة عناصر الانتاج ، تبقى النفقة المتوسطة على حالها مع زيادة حجم المشروع ٠

٣ - تزايد النفقة فى الزمن الطويل :

فى هذه المرحلة ، وعندما يتخطى المشروع حجما معينا تبدأ التحميلات الداخلية(٢) Internal diseconomies فى الظهور ، وهى نقائض الوفورات

---

(١) أنظر : محمد دويدار ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، صفحة (٣٦٦-٣٦٧) ٠

(٢) يأخذ كثير من الكتاب بلفظ المعوقات الداخلية للدلالة على نقائض الوفورات ونرى أن لفظ التحميلات الذى أشار اليه : محمد دويدار فى هذا الخصوص ( هامش صفحتي ٣٦٤ - ٣٦٥ من مؤلفه السالفة الاشارة اليه ) أكثر دلالة من مفهوم نقائض أو انعدام أو معوقات الوفورات ٠

ويقصد بها تحميل المشروع بعد توسعه فيما وراء حجم معين بزيادة فى نفقته المتوسطة اى الزيادة فى نفقة الانتاج زيادة تنجم عن التناقص النسبى فى أداء المشروع اذا استمر يزيد من حجمه ٠

وهذه التحميلات ترد اساسا الى صعوبات الادارة والرقابة المتزايدة عندما يصبح حجم المشروع أكبر من أن يدار ادارة رشيدة ، وهناك نكون في مرحلة تناقص الغلة ، اذ يزيد الانتاج بنسبة أقل من نسبة تزايد عناصر الانتاج أى ان النفقة المتوسطة تتزايد ٠

**الوفورات والتحميلات الخارجية :**

**External Economies and Diseconomies**

يوجد نوع آخر من الوفورات والتحميلات يؤثر كذلك على النفقة المتوسطة للمشروع وبالتالى على كفاءته ، ويطلق على هذا النوع الوفورات والتحميلات الخارجية ٠

واذا كانت الوفورات والتحميلات الخارجية لا ترتبط مباشرة بحجم المشروع وبنفقته المتوسطة الا انها تؤثر فى العلاقة بين كبر حجم المشروع وكبر حجم الصناعة ، ذلك ان مضاعفة حجم المشروعات القائمة يؤدى في حد ذاته الى قدر من الوفورات والتحميلات الداخلية ولكنه فى ذات الوقت يؤدى الى كبر حجم الصناعة مما يخلق مصدرا آخر لتخفيض أو زيادة النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل عن طريق ما قد يتحقق من وفورات وتحميلات خارجية ٠

وتشمل الوفورات الخارجية فيما يؤدى اليه كبر حجم الصناعة من توافر المزيد من التسهيلات والخدمات لكل مشروع على حدة ، ومن القدرة على الحصول على المواد الخام والآلات بأثمان افضل ، وهنا ما يقلل من نفقات العنصر الانتاجى ، فكلما زادت الكمية التى يشتريها المنتج من مادة أو عنصر انتاجى معين كلما كان بائع هذه المادة أكثر استعدادا لمنحه شروطا أفضل للشراء ٠

كذلك كلما زاد حجم المشروع كلما كان أكثر مقدرة على الحصول على العمال الأكثر كفاءة فالعامل يفضل العمل بمشروع كبير يحقق له الأمان الذى

ينشده – كما راينا – وذلك من خلال زيادة دخله وحصوله على معاش وتامين اجتماعي مناسبين ٠

كما ان تركيز الصناعة من خلال كبر حجم المشروعات الصناعية يخلق المهارات الفنية عن طريق زيادة المعلومات الفنيـة وامكانيات تقسيم العملية الانتاجية ، فضلا عن امكان خلق صناعة فرعية متخصصة تمد الصناعة الأم بما تحتاجه من بعض المـواد الخام او السلع الوسيطة وبما يؤدى الى التكامل فى العملية الانتاجية الى حد كبير حيث تزداد امكانيات تخفيض النفقة المتوسـطة ٠

ومن ناحية اخرى فان كبر حجم الصناعة من شانه ان يؤدي الى تحميلات تؤثر على النفقة المتوسـطة للمشروع من خلال زيادة الطلب على المـواد الأولية والعمالة المـاهرة مما يؤدى الى ارتفـاع اثمانها وغالبا ما يصـحب ذلك نقص كفاءة هذا العنصر مما يسمح بارتفاع النفقة المتوسطة للمشروع ٠

فاذا اضفنا الى ذلك ازدياد السـكان فى المنطقة ، والضـغط على المرافق الأساسية بها سواء السكنية او الصحية او التعليمية ، فان ذلك جميعه يمثل ازديادا فى النفقة المتوسطة للمشروع فى النهاية ٠

**العلاقة بين منحنيات النفقة فى الزمن القصير ومنحنى النفقة فى الزمن الطويل :**

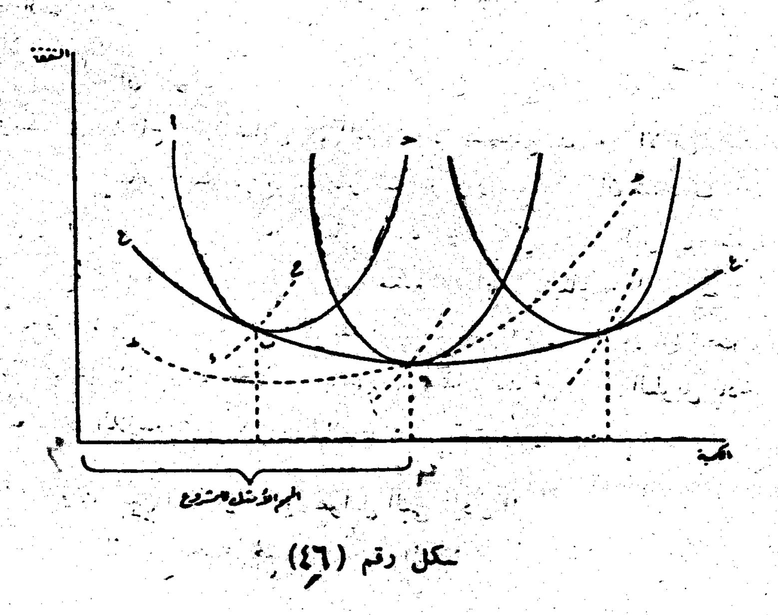
راينا ان منحنيات النفقة فى الزمن القصير تبين العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج على اساس ان المشروع لا يستطيع ان يغير الا من نسـب استخدام العناصر المتغيرة مع العناصر الثابتة ، وراينا كذلك ان منحنيات النفقة فى الزمن الطويل تبين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج على اساس ان المشروع يستطيع أن يغير من حجمـه اى من جميع العناصر الانتاجية التى يستخدمها متغيرة كانت او ثابتة ، فاذا كان المنتج يتقيـد فى الزمن القصير بما تحت يده من عناصر الانتاج الثابتة ، فانه يتحرر من هذا القيد فى الزمن الطويل بادخال التعديلات اللازمة التى تمكنه من الانتاج باقل نفقة متوسطة ممكنة ٠

وقد سبق ان اشرنا الى العوامل التى تؤدى الى تقليل النفقة المتوسـطة للمشروع بازدياد حجمه بحيث ان النفقة المتوسطة للمشروع تتناقص باستمرار

بازدياد حجمه الى حد معين ، ومن الطبيعي ان اثر تلك العوامل يقل تدريجيا بازدياد حجم المشروع لنشوء عوامل اخرى أطلق عليها لفظ التحميلات الداخلية ، وهي نقائض الوفورات السالفة الاشارة اليها ، ويعنى ذلك ان العوامل التي تؤدى الى تخفيض النفقة المتوسطة للمشروع بزيادة حجمه يقل أثرها تدريجيا ، ثم ينعدم ، ثم ينقلب الى مصدر زيادة في نفقات المشروع اذا زاد حجمه زيادة كبيرة ٠

ويمكننا ان نتصور أن المشروع – على هذا الأساس – في طريقه نحو الوصول الى اقل نفقة انتاج ممكنة في الزمن الطويل قد مر بفترات قصيرة مختلفة لكل منها حجم مختلف للمشروع حيث يستخدم مجموعات من عناصر الانتاج بنسب مختلفة ، ولأن هذه العناصر لها درجات مختلفة من انعدام القابلية للانقسام من الناحية الفنية ، فان بعض هذه المجموعات تعطي نفقة متوسطة أقل من النفقة التي تعطيها التوليفات الأخرى ٠

ويعني ذلك من ناحية اخرى ان يكون لمنتجات النفقة المتوسطة المختلفة في الفترة القصيرة نقطا دنيا تختلف قربا او بعدا عن المحور الخاص بالكمية المنتجة كما يتضم من الشكل رقم (٤٦)




شكل رقم (٤٦)

ويتضح من هذا الشكل أن :

- المنحنى أ ب جـ هو أحد منحنيات النفقة المتوسطة فى الزمن القصير .

- المنحنى د ح هو منحنى النفقة الحدية فى الزمن القصير .

- المنحنى ع ع هو منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل وهو أكثر تسطحا عنه فى الزمن القصير .

- المنحنى ط ط هو منحنى النفقة الحدية فى الزمن الطويل وهو أكثر تسطحا عنه فى الزمن القصير .

ويمكن أن نلاحظ على هذا الشكل ما يأتى :

١ - أن منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل يمر بالنقاط التى تمثل أدنى نفقة متوسطة على منحنيات الفترات القصيرة وان أدنى نقطة متوسطة يمر بهـا هى المتمثلة بالنقطة (و) ومن ثم يكون الحجم الأمثل للمشروع هو الحجم م ق .

٢ - منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل لا يمكن أن يتقاطع مع منحنى النقطة المتوسطة فى الزمن القصير ، ذلك ان كل تغيير فى مجموعات عناصر الانتاج يمكن أن تنخفض معه هذه النفقة يمكن أن يتم أيضا فى الزمن الطويل ، ومن ناحية أخرى ليس من الممكن ان ينتج المنتج دائما كمية معينة من الناتج فى الزمن القصير باقل نفقة ممكنة اذ لا يمكن أن يغير فيهـا جميع عناصر الانتاج ثابتة ومتغيرة ، ولهذا لا يتقاطع منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة الطويلة مع ذات المنحنى فى الفترة القصيرة .

ذلك عن منحنيات نفقة الانتاج فى الزمن القصير والزمن الطويل وتغيرات هذه النفقة كدالة للتغيرات فى مستوى الانتاج أو حجم المشروع ، ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر فى النفقة بخلاف حجم المشروع(١) .

---

(١) أنظر محمد دويدار ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، صفحة (٢٧٥-٢٧٦) .

فاذا ارتفعت مثلا أثمان عناصر الانتاج فان ذلك يجعل منحنيــات النفقة تبتعد عن المحور السينى كما أنها تنتقل نحو هذا المحور اذا ما انخفض أثمان هذه العناصر ·

اما اذا تغير الفن الانتاجى المتبع تغيرا يؤدى الى الاقتصــاد فى الـكميات المستخدمة من عناصر الانتاج لانتاج ذات الكمية من الناتج ، فان منحنيات النفقة فى هذه الحالة تنتقل لأسفل مقتربة من المحور السينى ·

ونتابع بعد ذلك تكون أثمان السلع والخدمات الاســتهلاكية فى الباب الخامس ·

# الباب الخامس

## هيكل السوق

### ( تكون أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية )

رأينا انه لا يقصد بالسوق مكان معين يتقابل فيه عدد من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة بثمن محدد ، وانما يعني الوسائل المختلفة التي يتم معها التقاء البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة بثمن معين وفي زمن معين ودون الارتباط بمكان محدد ٠

ولهذا فان السوق تعتبر قائمة اذا كانت هناك وسيلة للاتصال بين مجموعة من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة بثمن معين وفي ظل ظروف معينة ٠

وبالنظر الى العناصر التي تقوم عليها السوق ، فانه يمكن ان نميز اساسا بين ثلاثة أسواق منها وهي : سوق المنافسة الكاملة ، وسوق الاحتكار ، واخيرا سوق المنافسة الاحتكارية ، كما تتدخل الدولة في تحديد الأثمان في بعض الظروف ٠

وعليه يمكن ان نعرض لتكون اثمان السلع والخدمات الاستهلاكية من خلال الفصول الأربعة الآتية : (١)

الفصل الأول : تكون الثمن في سوق المنافسة الكاملة ٠

الفصل الثاني : تكون الثمن في سوق الاحتكار ٠

الفصل الثالث : تكون الثمن في سوق المنافسة الاحتكارية ٠

الفصل الرابع : التدخل الحكومي في الأثمان ٠

---

(١) انظر :

ـ أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص ( ٥٦٦ ـ ٨٨٨ ) ٠

ـ محمد ابراهيم غزلان ، المرجع السابق ، صفحة (١٤١ـ٢١١) ٠

ـ رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق، ص (١٨٣ـ٢٤٢) ٠

Lorie Tarshis, Modern Economics, Houghton Mifflin Co. Boston 1967 pp. (57—183).

— R.G. Lipsey, Positive Economics, op-cit., pp. (236—311).

— P.A. Samuelson, Economics, Ninth Edition, Mc Graw Hill Book Co. N. Y. 1963 pp. (58—72).

# الفصـل الأول

## تكون الثمن فى سوق المنافسة الكاملة

يمكن أن نعرض لهذا الموضوع عن طريق الاشارة الى مفهوم سوق المنافسة الكاملة ، وكيفية تكون الثمن فى الفترة القصيرة جدا ، والفترة القصيرة والفترة الطويلة ، واخيرا خصائص الثمن فى سوق المنافسة ٠

ونرى أن يتم ذلك من خلال عرض المباحث الثلاث الآتية :

المبحث الأول : مفهوم سوق المنافسة الكاملة ٠

المبحث الثانى : تكون الثمن فى سوق المنافسة الكاملة ٠

المبحث الثالث : خصائص الثمن فى سوق المنافسة الكاملة ٠

# المبحث الأول

## مفهـوم سوق المنافسة الكاملة

تعتبر المنافسة الكاملة نظاما غير واقعى ، اذ لا يتوافر اساسا فى الحياة الواقعية الا نادرا[1] ، ولهذا تتمثل قيمة سوق المنافسة الكاملة فى اسـلوب التحليل ، وهو ما اعتمد عليه التقليديون ٠

وتشترط لتحقيق سـوق المنافسـة الكاملة شروط معينة بين الظروف العامة التى تسودها سواء كان ذلك منسوبا الى طبيعة البائعين والمشـترين أو طبيعة السلعة ذاتها ، ويمكن أن نشير الى هذه الشروط كما يلى :

١ ـ كثرة عـدد البـائعين والمشترين فيجب أن يكون هؤلاء البـائعون والمشترون من الكثرة بحيث أن أى بائع أو مشـترى لا يؤثر منفردا على ثمن

---

(١) كما هو الحال مثلا بالنسبة لأسواق البضائع المنظمة واسواق الأوراق المالية ٠

السلعة في السوق ، وانما يعتبر هذا الثمن من المعطيات بالنسبة له (١) ، وعلى ذلك فان محاولة المنتج رفع الثمن او انقاص عرض السلعة او الخدمة التي ينتجها لا تؤثر على الطلب الكلي أو العرض الكلي للسلعة ، وقد راينا ان منحنى الطلب الذي يواجهه في هذه الحالة يكون منحنى لا نهائي المرونة عند الثمن السائد في السوق .

ويقتضي توافر هذا الشرط الا يكون هناك أى نوع من الاتفاقات بين المتعاملين سواء كانوا من المنتجين من جانب او المشترين من جانب آخر .

فمثلا يجب الا يتفق المنتجون على اتباع سياسة انتاجية معينة ، او تحديد ثمن معين او غير ذلك من الاتفاقات ، كما يجب الا يتفق المستهلكون على سياسة معينة ازاء المنتجين .

ومن ناحية اخرى يجب الا يتفق مجموعة من المنتجين ومجموعة من المستهلكين على تبادل سلع وخدمات معينة خارج قوى العرض والطلب التي تتم في سوق المنافسة الكاملة .

ولهذا يتضح من شروط كثرة عدد البائعين والمشترين هو عدم وجود عناصر احتكارية تفقد سوق المنافسة الكاملة شرط وجودها .

٢ - المعرفة الكاملة بأحوال السوق : فيشترط في سوق المنافسة الكاملة ان يكون المتعاملون معها على دراية كاملة بأحوال السوق سواء كان ذلك عن الثمن الذى تباع به السلعة في انحاء السوق المختلفة ، أو اساليب الانتاج وفنونه حيث لا يتمكن أحد المنتجين من الاستئثار بفن انتاجي متقدم يكتسب به ميزة على غيره من المنتجين تمكنه من انتاج السلعة بنفقة اقل يتمتع معها بقوة احتكارية معينة على غيره .

والواقع ان توافر العلم بأحوال السوق بيسر يجعل الثمن السائد يميل نحو التساوى ، اذ يترتب على هذا العلم انسياب الطلب على السلعة التي

---

(١) ولهذا اطلق بعض الكتاب لفظ « ذرية العرض والطلب » للدلالة على هذا المعنى ، انظر : رفعت المحجوب ، المرجع السابق ، صفحة ١٨ .

تتمتع بثمن منخفض ، فينخفض الثمن الأول ويرتفع الثمن الثانى حتى يتم التساوى بين الثمنين ، لكن فى حالة عدم توفر المعرفة بأحوال السوق يظل الثمنان قائمين للسلعة الواحدة ، وهو ما يتنافى وشرط قيام سوق المنافسة الكاملة على التفصيل الذى سنشير اليه بعد ذلك ٠

٣ ـ حرية الانتقال الكاملة : فيقتضي توافر هذا الشرط الا يوجد ما يمنع المنتج والمستهلك من دخول السوق أو الخروج منها ، أو من تغيير الكمية المعروضة أو الكمية المطلوبة ، اى الا توجد أية عوائق تمنع من انتقال السلعة او المتعاملين أو عناصر الانتاج بين جوانب السوق المختلفة ٠

ومن هذه العوائق مثلا عدم امكان الانتقال لأسباب طبيعية ، كصعوبة المواصلات او ارتباط عناصر الانتاج بالمناطق الكائنة بها كما هو الحال بالنسبة لعنصر العمل وصعوبة انتقاله لأسباب نفسية واجتماعية ، او بالنسبة لرأس المال الثابت الذى يصعب نقله من منطقة الى اخرى ، وقد يكون سبب عدم امكان الانتقال كذلك اقامة العوائق الجمركية بالنسبة للسلع وانتقالها من بلد الى آخر او خلق صعوبات أمام عناصر الانتاج لانتقالها داخل وخارج البلد ٠

والواقع ان هذه الأمثلة تبرهن على ان تحقق شروط المنافسة الكاملة امر غير عملى ، وحتى لو افترضنا تساوى ثمن السلعة الواحدة فى هذه السوق ، فان ذلك لا يعنى عدم وجود نفقة نقل لهذه السلعة حيث تختلف من مكان الى آخر ، ووجودها يعنى عدم تساوى الثمن فى النهاية وهو ما يقطع بعدم امكانية تحقق هذه السوق على المستوى الواقعى ٠

٤ ـ تماثل وحدات السلعة : يقصد بهذا التماثل قدرة أى وحدة من وحدات هذه السلعة على ان تحل محل أى وحدة أخرى فى تقديم نفس الاشباع لنفس الحاجة ، اى ان تكون كافة وحدات السلعة بديلا كاملا كل منها للأخرى من وجهة نظر المستهلك ٠

ولأن التماثل الكامل من الناحية المادية او العددية امر مستحيل ، فان المستهلك يهتم اساسا بالمنتج الذى قام بانتاج الوحدة ، والعلامة التجارية

ونوع التغليف وغير ذلك من الأمور الأخرى ، ومن هنا فمعيار التماثل يصبح شخصيا حيث يتوقف على فكرة المشترى عن السلعة أساسا ، وعلاقته بالبائع من ناحية أخرى .

تلك هي شروط قيام سوق المنافسة الكاملة ، وبقيامها يكون الثمن الذى يتكون للسلعة أو الخدمة ثمنا واحدا فى فترة زمنية معينة ، اذ ان قيام هذه السوق يتنافى كما راينا مع تعدد الأثمان .

## المبحث الثانى

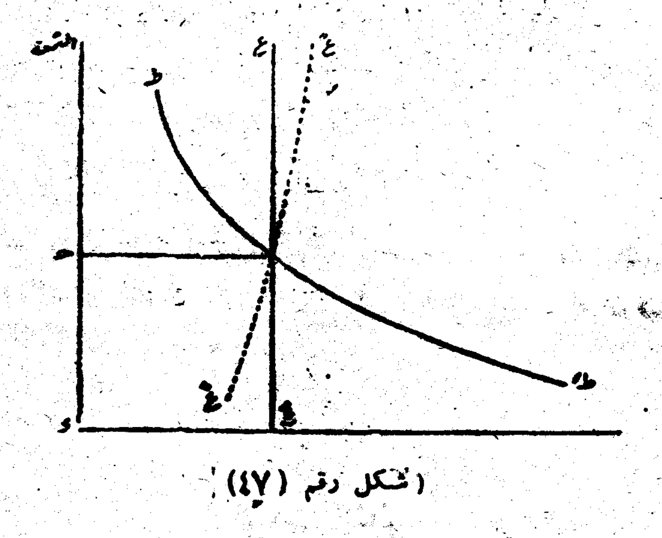
### تكون الثمن فى سوق المنافسة الكاملة

راينا ان تكون الثمن يتم فى فترة زمنية وان هذه الفترة قد تكون قصيرة جدا ، وقد تكون قصيرة وقد تكون طويلة ، والى فيما يلى عرض تكون الثمن فى سوق المنافسة الكاملة على ضوء كل من أنواع الفترة الزمنية .

**تكون الثمن فى الفترة القصيرة جدا :**

راينا ان الفترة القصيرة جدا هى تلك الفترة التى لا يستطيع فيها المنتج أن يغير من انتاجه استجابة لتغيرات الأثمان الا اذا كانت السلعة قابلة للتخزين ، وعليه من الممكن فى حالة ارتفاع الثمن عن الثمن السائد فى السوق فعلا ان يزيد المنتج من الكمية المعروضة من السلعة فى السوق عن طريق اخراج جزء من المخزون منها وطرحه فى السوق ، كذلك اذا انخفض الثمن السائد فى السوق ، فان المنتج ينقص من الكمية التى يعرضها انتظارا للحصول على ثمن افضل .

ولأن المنتجين جميعا يتصرفون على هذا الأساس ، فان منحنى عرض السلعة يتمتع بمرونة نسبية ، ويبين الشكل رقم (٥٤) منحنى عرض السلعة فى السوق فى حالة السلعة القابلة للتخزين .



( شكل رقم (٤٧) )

ويتضح من هذا الشكل ان :

* د ب = الكمية المعروضة فى السوق فعلا .

* د جـ = الثمن السائد فى السوق .

* ط طَ = منحنى الطلب .

* ع عَ = منحنى العرض فى الفترة القصيرة جدا وذلك بالنسبة لسلعة غير قابلة للتخزين .

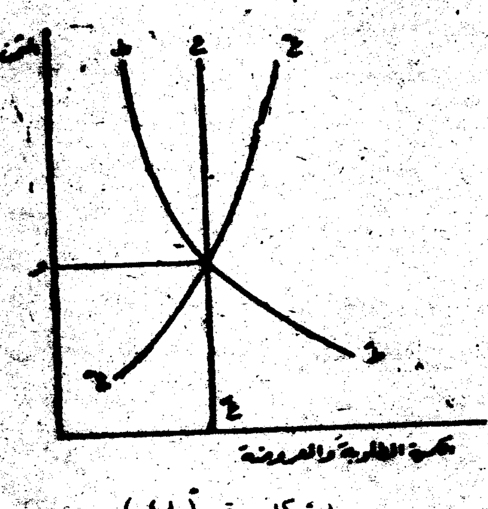
* عً عً = منحنى العرض فى نفس الفترة وذلك بالنسبة لسلعة قابلة للتخزين .

**تكوين الثمن فى الفترة القصيرة :**

راينا ان الفترة القصيرة تعنى تلك الفترة التى يستطيع فيها المنتج ان يغير من حجم الكميات التى ينتجها ويعرضها من السلعة عن طريق تغيير عناصر الانتاج المتغيرة كالمواد الأولية والعمل ، ولكنها لا تسمح بتغيير عناصر الانتاج الثابتة كالمبانى والآلات . ففى هذه الفترة لا يستطيع المنتج

ان يغير من حجم المشروع وبالتالى لا يتغير عدد المشروعات ، لكن يستطيع المنتجون ان يغيروا من حجم الانتاج على مستوى المشروع وعلى المستوى الانتاجى ككل عن طريق تغيير عناصر الانتاج المتغيرة ، ولهذا تقرن هذه الفترة بتوازن المنتج لا بتوازن الصناعة .

ويتضح من الشكل ( رقم (٤٨) ان :



( شكل رقم (٤٨) )

* ط ط = منحنى الطلب .

* ع عَ = منحنى العرض فى الفترة القصيرة جدا .

* ع عً = منحنى العرض فى الفترة القصيرة .

وعلى هذا الأساس نجد ان منحنى عرض السلعة فى السوق فى الفترة القصيرة يتمتع بمرونة أكبر من منحنى عرض السلعة فى السوق فى الفترة القصيرة جدا ، ويوضح ذلك الشكل رقم (٥٥) . فاذا كان الثمن السائد فى السوق هو م و ، فان الكمية المعروضة على منحنى عرض الفترة القصيرة عند هذا الثمن هى نفس الكمية التى كانت تعرض فى السوق سابقا لأنها تمثل كميات التوازن للمنتجين فى ظل هذا الثمن . لكن اذا ارتفع [illegible] عن الثمن م و ، فان الكمية المعروضة فى

السوق تزداد ، حيث يصبح من مصلحة المنتجين فى السوق زيادة الكمية المنتجة لكى يصلوا الى حالة توازن فى ظل الثمن الجديد ، وكذلك الحال اذا انخفض ثمن السوق عن الثمن م و ، فانه يكون من مصلحة المنتجين انقاص الكمية المنتجة والمعروضة لانخفاض الثمن ، وهذا يكسب منحنى العرض فى الفترة القصيرة مرونة اكبر منه فى الفترة القصيرة جدا .

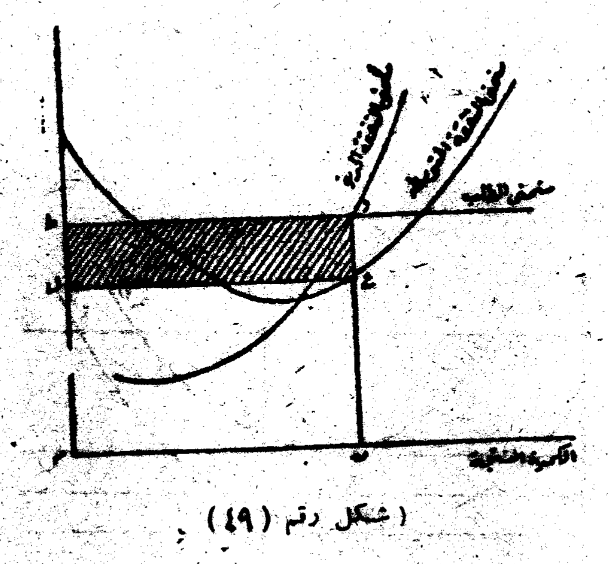
**توازن المنتج :**

الفرض اننا مع منتج لديه رأسمال ثابت بقدر معين ، وانه ينتج فى ظل سوق المنافسة الكاملة ، اى ان انتاجه سواء ازداد أو نقص لا يؤثر على ثمن السوق ، والمطلوب معرفة اى نسبة من السلعة يقوم هذا المنتج بانتاجها فعلا ليتحقق التوازن ، على اساس ان الشكل رقم (٤٩) يمثل تغير نفقة انتاجه بازدياد الكمية المنتجة .

الواقع ان كون هذا المنتج يمثل فى انتاجه جزءا محدودا من السوق يعنى ان منحنى الطلب على السلعة أو الخدمة التى ينتجها هو منحنى طلب لانهائى المرونة ، أى ان الكمية التى تطلب من ذلك المنتج انما تطلب بالثمن السائد فى السوق ، ومن ثم لا تؤثر هذه الكمية زيادة او نقصانا على ثمن هذا السوق .

وعلى هذا الأساس يمثل منحنى الطلب الذى يواجهه مثل هذا المنتج بخط مستقيم يوازى المحور السينى وهو المستقيم ط ط على الشكل رقم (٥٦) .

ولأن المنتج يستهدف الحصول على اكبر ربح ممكن فانه طالما ان النفقة الناشئة عن اضافة وحدة واحدة الى الكمية المنتجة اى النفقة الحدية اقل من ثمن السوق ، فانه من مصلحة هذا المنتج أن يضيف تلك الوحدة الى الكمية المنتجة ، وذلك الى الحد الذى تتساوى معه النفقة الاضافية للوحدة مع ثمن السوق لأن أى اضافة اخرى من السلعة ستحمله بنفقة اكبر ، ومن ثم يقل ربحه الذى يحرص على ان يكون اكبر ما يمكن .



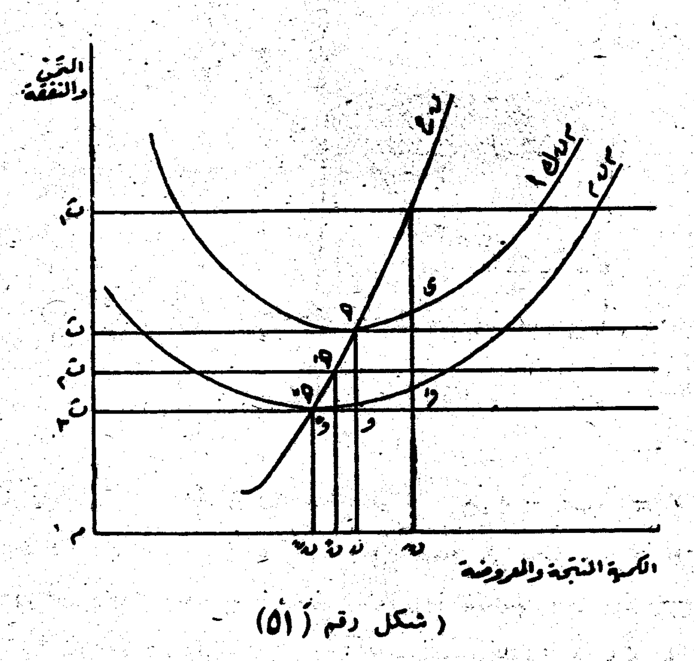

( شكل رقم ( ٤٩ )

وعليه فان شرط توازن المنتج هو ان تتساوى النفقة الحدية لانتاج السلعة او الخدمة مع ثمن السوق . ويمثل الكمية التي تتحقق عندها التساوى على الشكل السابق المستقيم م ن، وعندما تتساوى النفقة الحدية ن و مع ثمن السوق م ط ( الذى يتساوى مع ن و ) . فان المنتج ينتج تلك الكمية من السلعة بنفقة متوسطة قدرها ( ن ع ) . ويبيع الوحدة المنتجة بثمن قدره ( و ن ) ، اى أنه يحصل على ربح قدره ( و ع ) فى الوحدة الواحدة المنتجة ، وربح اجمالى قدره ( و ط ل ع ) فى جميع الوحدات .

ويعتبر هذا الربح اكبر ربح ممكن للمنتج اذ يحصل عليه بانتاج هذه السلعة ، ويسمى احيانا بفائض المنتج Producer's Surplus .

والآن كيف يتحدد عرض المشروع فى الفترة القصيرة ؟ تنظر الى تصرفات منتج واحد فى السوق عند ارتفاع وانخفاض ثمن السلعة التى ينتجها ، ويوضح هذه الحالة الشكل رقم ( ٥٠ ) حيث يتضح عليه منحنى متوسط النفقة المتغيرة ( م ن م ) ومنحنى متوسط النفقة الكلية الاجمالية ( م ن ك أ ) ، وقد رأينا قبل ذلك ان الفرق بينهما يمثل متوسط النفقة الثابتة ، ويتضح على الشكل أيضاً منحنى النفقة الحدية ( م ن ح ) ، ويلاحظ ان النى

يحدد النفقة الحدية هي النفقة المتغيرة وليست النفقة الثابتة • وسنفترض في هذا الشكل أن المنتج متوازن في الفترة الطويلة أى انه لا يحقق أرباحا غير عادية ، كما انه لا يحقق خسائر ، وانما يغطى ثمن السوق



( شكل رقم (٥١)

م ث متوسط نفقته الكلية الاجمالية ، وفى ظل هذا الثمن يتوازن المنتج بانتاج الكمية ث هـ اى م ن ، لأن هذه الكمية هي التي تحقق التساوى بين نفقة انتاجه الحدية وثمن السوق ، ومن الواضح أن ثمن السوق فى هذه الحالة يغطى متوسط النفقة الكلية الاجمالية اى متوسط نفقته المتغيرة وقدره ن و ، ومتوسط نفقته الثابتة وقدره و هـ ، أما اذا ارتفع ثمن السوق الى م ث، ، فان المنتج يتوازن بانتاج كمية قدرها ث، ل اى م ن حتى يسوى المنتج بين نفقته الحدية وثمن السوق الجديد • وهنا يغطى ثمن السوق الجديد متوسط النفقة المتغيرة للمنتج وقدره نَ وَ ومتوسط نفقته الثابتة وَ ى ، ويحقق له فوق ذلك ربحا غير عادي قدره ى ل في الوحدة الواحدة ، وقد تمكن المنتج فى هذه الحالة من زيادة الكمية المنتجة بالقدر

ن نَ لكي يحقق هـذا التوازن لأن الفترة القصيرة تسـمح كما علمنـا بزيادة الكميـة المنتجـة عن طريق زيادة عنـاصر الانتـاج المتغـيرة • وبالعكس اذا انخفض ثمن السـوق الى م ث، فان المنتج سيقلل من انتـاجه ، عن طريق انقـاص نفس هـذه العناصر الى الـكمية مٍ ن وهو هنا يغطى كل متوسـط نفقته المتغيرة نَ هـ َ وجزءا من نفقته الثابتة وهو وَ هـ َ الا انه يحقق خسـارة ممثـلة في الجـزء الباقي من النفقـة الثـابتة ، ومع ذلك فهو سيسـتمر في الانتاج لانه اذا توقف عنه تحمل بكل نفقته الثابتة ، على انه اذا انخفض ثمن السوق عن الحد الذى يعطى نفقته المتغيرة اى الى الثمن م ث، فان المنتج يتوقف بالطبع عن الانتاج حتى لا يتحمل خسائر النفقـة الثابتة لأنه يسـتطيع ان يتحمل بهذه النفقة فقط فيما لو توقف عن الانتاج •

ونستخلص من ذلك ان منحنى عرض المنتج فى الفتـرة القصـيرة يمثل ذلك الجزء من منحنى النفقة الحدية الذى يبـدا من نقطة التقاء هذا المنحنى بمنحنى متوسـط النفقة المتغيرة بالاضافة الى الجـزء من المحور الصادى ما بين نقطة الأصـل ( م ) والنقطة على هذا المحـور التى تتناسـب مع نقطة الالتقاء وهى ث، ، وتتضح على هذا المنحنى كافة الكميات التى ينتجها المنتج ويعرضها فى السوق عند كل ثمن يسود فى هذا السوق من الأثمان الممكنة للسـلعة التى ينتجها •

**تكون الثمن فى الفترة الطويلة :**

راينا ان الفترة الطويلة هى الفترة التى تسمح بتغيير الانتاج عن طريق تغيير حجم المشروعات وعددها ، أى عن طريق تغيير الطاقة الانتاجية من آلات ومبانى ، وعن طريق انتقال عناصر الانتاج بين الفروع الانتاجية المختلفة •

فعند ارتفـاع الثمن يمكن للمنتجين ان يزيدوا الانتاج ليس فقط عن طريق زيادة عناصر الانتاج التى اسـميناها متغيرة فى الفترة القصـيرة مثل العمال والمواد الأولية ، وانما كذلك عن طريق زيادة احجام المشروعات القائمة أى زيادة المبانى والآلات المستخدمة فى المشروع •

اما عند انخفاض الثمن فانه على العكس ، يمكن للمشروعات القائمة ان تقلل احجامها اذا اقتضي توازن المشروع ذلك ، كما ان الصناعة يمكنها ان تقلل عناصر الانتاج الثابتة المستخدمة فيها عن طريق استبعاد بعض المشروعات القائمة ·

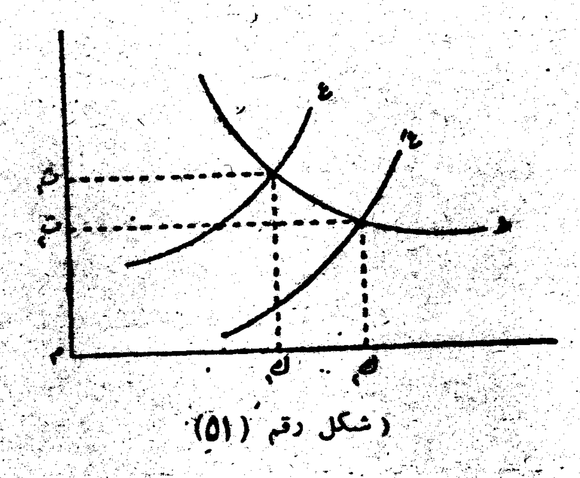
واذا نظرنا الى السوق ككل نجد ان توازن الصناعة يتحقق اذا كان كل مشروع من مشروعاتها فى حالة توازن ، ويتم ذلك بانتاج الكمية التى يكون عندها الثمن مساويا للنفقة الحدية ، ومن الجدير بالذكر ان شرط هذا التوازن واحد بالنسبة للزمن القصير والزمن الطويل على حد سواء ·

ويقصد بتوازن الصناعة ان يتحدد حجم الصناعة بحيث لا يتجه الى التوسع او الانكماش فى ظل الظروف الثابتة للطلب والعرض ، ويحدث ذلك حينما يحقق المشروع الحدى ربحه العادي فقط ·

والمشروع الحدى هو ذلك المشروع الذى يعمل فى اسوا الظروف اى الذى ينتج باكبر نفقة متوسطة ، وتختلف النفقات المتوسطة باختلاف اساليب الانتاج ، ومن ثم يكون اقل هذه المشروعات كفاءة هو اكثرها نفقة وهو ما يطلق عليه المشروع الحدى · فاذا كان ثمن السوق يغطى فقط النفقة المتوسطة للمشروع الحدى فانه يحقق ربحا عاديا ، وتكون المشروعات السابقة عليه التى تنتج فى ظروف انتاجية احسن ، تنتج بنفقة متوسطة اقل ومن ثم تحقق ربحا غير عادى ، ويترتب على ذلك ان اى مشروع جديد ينتج باسلوب اقل كفاءة من المشروع الحدى ليس من مصلحته ان يدخل مجال الانتاج والا حقق خسارة فى ذلك ·

## كيف يتم التوازن في الصناعة :

راينا انه فى الفترة الطويلة يكبر حجم الصناعة من خلال زيادة عدد المشروعات وكبر حجم المشروعات التى كانت قائمة فعلا ، كما تستجيب الصناعة لانقاص حجمها عن طريق خروج بعض المشروعات منها ، ويعنى ذلك ان منحنى عرض السلعة ينتقل باكمله الى اليمين فى حالة زيادة عدد المشروعات



( شكل رقم ( ٥١ )

والعكس فى حالة خروجها من الصناعة ، ففى الشكل رقم ( ٥١ ) وفى حالة كبر حجم الصناعة ينتقل منحنى العرض من ع الى ع َ ، ويعنى ذلك ان ث١ لم يعد ثمن التوازن حيث ينخفض الثمن من ث١ الى ث٢ ، ومن ثم يتعين على المشروعات المختلفة فى الصناعة أن تعدل من انتاجها وفقا للثمن الجديد ، وتكون الكمية فى الحالة الأولى م ك١ عند الثمن م ث١ ، وفى الحالة الثانية م ك٢ عند الثمن م ث٢ ، وتمثل الكمية ك١ك٢ ما أضيف الى الناتج فى السوق من خلال الطاقة الانتاجية الجديدة نتيجة التوسع فى المشروعات القائمة وفى الصناعة عموما .

وبعد توسع الصناعة قد تحقق المشروعات ربحا غير عادي عند الثمن م ث٢ ، ويدفع الربح غير العادى بالطبع الى توسيع جديد فى الصناعة ، فيتم زيادة عرض السلعة وبالتالى انخفاض ثمنها . اما اذا كانت المشروعات تتحمل خسارة عند الثمن م ث٢ ؛ فانه لن يحدث توسع جديد ، بل قد تخرج بعض المشروعات ومن ثم ينتقل منحنى الصناعة نحو اليسار .

ومن ناحية أخرى فاذا كانت الصناعة لا تحقق ربحا غير عادى ، فان الثمن م ث٢ يكون مساويا للنفقة المتوسطة ، ولا يكون للمشروعات اى دافع للخروج من الصناعة أو الدخول اليها .

وعلى هذا الأساس يمكن ان نلاحظ ما يلى :

اولا – ان الثمن يتحدد فى سوق المنافسة الكاملة بتلاقى العرض والطلب ، مع الأخذ فى الاعتبار ان هذا الثمن يتجه فى المدة القصيرة الى التساوى مع نفقة الانتاج الحدية للمشروعات ، وان هذا الثمن يتجه فى المدة الطويلة الى التساوى مع نفقة الانتاج المتوسطة للمشروع الحدى بالاضافة الى سبق تساويه مع النفقة الحدية ، ومعنى ذلك ان الثمن يميل الى التساوى فى المدة الطويلة مع اقل نفقة متوسطة للمشروعات الحدية .

ثانيا – ان ثمن التوازن ، وهو الذى يحقق التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة فى المدة القصيرة يقترن بتوازن المشروع دون توازن الصناعة ، ذلك لأن الصناعة لا تكون قد ادركت مرحلة الثبات ، وعليه يعتبر ثمنا مؤقتا يتغير بتغيير حجم الصناعة ، اى بدخول المشروعات اليها او خروجها منها .

واما فى المدة الطويلة ، فان ثمن التوازن يقترن بتوازن المشروع وبتوازن الصناعة ، لأن الصناعة تكون استقرت لفترة بين الانكماش والاتساع ، الا اذا عادت الى اى منهما من جديد نتيجة لتغير ظروف العرض او الطلب الأمر الذى يؤدى الى تغير نفقة الانتاج ، وبالتالى الى توازن جديد يتساوى فيه الثمن مع اقل نفقة متوسطة للمشروع الحدى ، وسنعرض لثمن التوازن بتفصيل أكبر عندما نتكلم عن خصائص الثمن فى سوق المنافسة الكاملة فى المبحث الثالث من هذا الفصل .

## المبحث الثالث

### خصائص الثمن فى السوق المنافسة الكاملة

سبق ان رأينا ان قيام سوق المنافسة الكاملة مرهون بشروط معينة يترتب على توافرها ان يكون ثمن السلعة او الخدمة فى هذه السوق واحدا فى فترة زمنية معينة ، فقيام هذه السوق يتنافى مع تعدد الأثمان ، ولهذا تعتبر

وحدة الثمن فى سوق المنافسة الكاملة بمثابة الخصيصة الأولى للثمن فى هذه السوق ٠

أما الخصيصة الثانية للثمن فى سوق المنافسة الكاملة فهى أن الثمن فى هذه السوق هو ثمن التوازن أى الثمن الذى يحقق التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة ٠

وثمن التوازن هذا هو الذى يحقق اكبر كمية ممكنة من المبيعات ، وبذلك نشتق الخصيصة الثالثة للثمن فى سوق المنافسة الكاملة من ذات الخصيصة الثانية وهى ثمن التوازن ٠

وعلى هذا الأساس نعرض بتفصيل اكبر للثمن فى سوق المنافسة الكاملة كثمن للتوازن بين العرض والطلب ٠

فما هو ثمن التوازن ؟ وما هى التغيرات التى يمكن ان تطرأ عليه(١) ؟ المطلوبة من السلعة أو الخدمة من جانب المستهلكين مع الكمية المعروضة من ذات السلعة أو الخدمة من جانب البائعين ٠

وهذا الثمن هو الذى يحدد بالفعل الكمية من السلعة او الخدمة التى يتم تبادلها من جانب المستهلكين والبائعين ، وتسمى هذه الكمية اذا بكمية التوازن ٠

هذا وتظل السوق فى حالة توازن ما دامت احوال الطلب والعرض لم تتغير ، ولهذا يتوقف التوازن على ظروف العرض والطلب فى لحظة زمنية معينة ، فهو اذا موقف من مواقف السكون Situation at rest ٠

---

(١) انظر فى ذلك : ـ أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، صفحة (٢٦٨ـ٢٨٤) ٠

ـ سعد ماهر حمزة ، علم الاقتصاد ، المرجع السابق ، صفحة (٣٧ـ٣٨٤) ٠

— J.L. Hanson, A Text-book of Economics, Sixth Edition. The English Language book Society, 1975 pp. (175—203).

— Richard G. Lipsey, Positive Economics, op-cit., pp. (281-284)

واذا ما تغيرت ظروف الطلب أو ظروف العرض أو كليهما معـــا ، فان السوق ينتقل من التوازن القديم الى توازن جديد .

ويوضح الجدول التالى كيف يتحدد ثمن التوازن :

جدول رقم ( ١٣ )

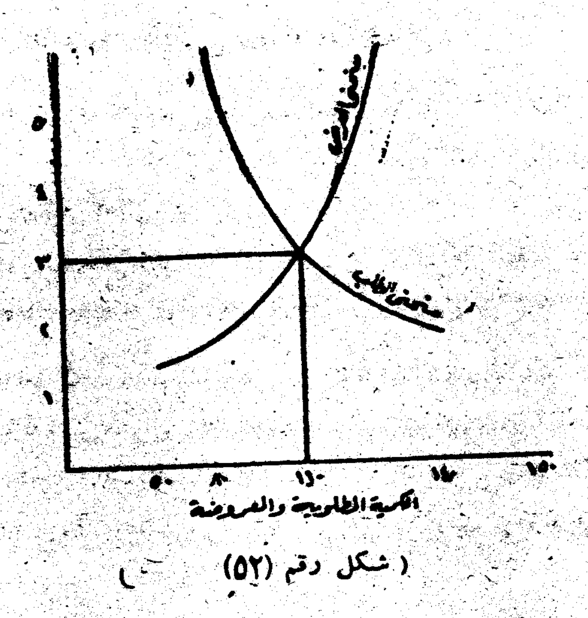
تحديد ثمن التوازن

| ثمن السلعة بالجنيه | الكمية المطلوبة بالوحدة | الكمية المعروضة بالوحدة |
|---|---|---|
| ٥ | ٥٠ | ١٥٠ |
| ٤ | ٨٠ | ١٣٠ |
| ٣ | ١١٠ | ١١٠ |
| ٢ | ١٤٠ | ٩٠ |
| ١ | ١٥٠ | ٦٠ |

ذلك انه عند ثمن قـدرة ثلاثة جنيهـات فان الكمية المطلوبة من السلعة تتساوى مع الكمية المعروضة منها ، وتبلغ ١١٠ وحدة ، ولكن فى حالة زيادة الثمن عن ثلاثة جنيهات فان الكمية المعروضة تزيد عن الكمية المطلوبة ويتحقق فائض فى الكمية المعروضة ، وعلى العكس فانه عند نقص الثمن ، فان الكمية المعروضة تقل عن الكمية المطلوبة ، ويتحقق عجز فى الكمية المعروضة . وعليه يكون الثمن عند ثلاثة جنيهات هو ثمن التوازن وتكون كمية ١١٠ وحدة من السلعة هى كمية التوازن .

ويمكننا ان نوضح بالرسم ثمن توازن السوق وكمية التوازن السالفة الاشارة اليهما كما يلى فى ( شكل رقم (٥٢) ) .

فكمية التوازن تتحـــدد عند تلاقى العرض والطلب بـ ١١٠ وحدة ، أما ثمن التوازن فيتحـدد عند تلاقى العرض والطلب كذلك فى حالة بلوغ الثمن ثلاثة جنيهات .




( شكل رقم (٥٢) )

**تغيرات ثمن التوازن :**

قد يتغير ثمن التوازن نتيجة تغير الأوضاع التى تكون فى ظلها ، وبهذا نصل الى ثمن توازن جديد نتيجة تلاقى طلب وعرض جديد فى السوق ، على ان تغير ثمن التوازن يتم نتيجة تغير ظروف العرض او ظروف الطلب او هما معا ، والأصل أن يتم بحث تغيرات ثمن التوازن فى ظل الفترة القصيرة جدا ، والفترة القصيرة ، والفترة الطويلة (١) ، ولكننا سنقتصر فى هذا المجال على الفترة الطويلة ، وفيما يلى عرض لهذه التغيرات فى حالة تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض ، وتغير ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب وأخيرا تغير ظروف الطلب والعرض معا ٠

---

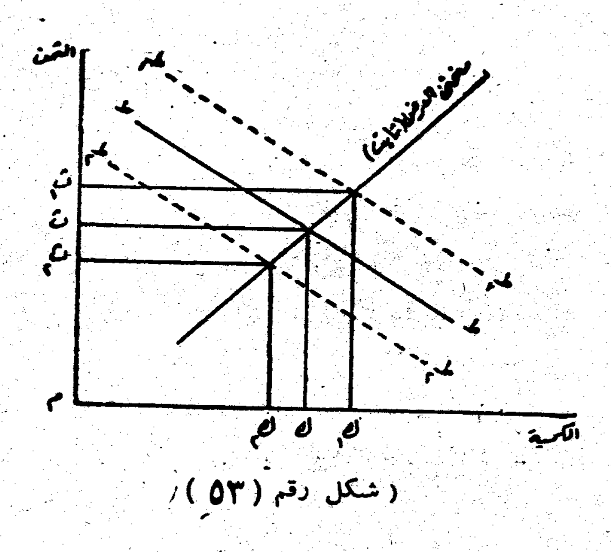
(١) انظر فى تفصيل ذلك : ـ محمد ابراهيم غزلان ، فى مبادىء الاقتصاد ، المرجع السابق ، صفحة (١٦٧ ـ ١٤٨) ٠

ـ الفرد و ٠ ستونير ، دجلاس س ٠ هيج ٠ النظرية الاقتصادية ، ترجمة صلاح الصيرفى ، المرجع السابق ، صفحة (٢١٧ـ٢٣٥) ٠

**اولا ـ تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض :**

اذا حدث تغير فى ظروف الطلب بالزيادة ، كأن ازداد مستوى الدخل او ارتفع عدد السكان كمستهلكين ، فان جدول الطلب الأصلى يتغير ، كما ينتقل منحنى الطلب ط‌ط ليأخذ الوضع ط١ ط١ وينتج عن ذلك نقطة تلاقى جديدة مع منحنى العرض الثابت ، وسطة التلاقى الجديدة هذه تشير الى ثمن توازن جديد هو مث١ ، وكمية توازن جديدة هى مك١ .

أما اذا حدث تغير فى ظروف الطلب بالنقصان نتيجة انخفاض الدخل مثلا ، فان ثمن التوازن الجديد يصبح مث٢ وكمية التوازن تصبح مك٢ ويوضح هذه التغيرات الشكل رقم (٥٣) حيث نجد ان منحنى الطلب ارتفع أولا نتيجة تغيرات ظروف الطلب الى الوضع ط١ ط١ ومن ثم ارتفع الثمن من مث



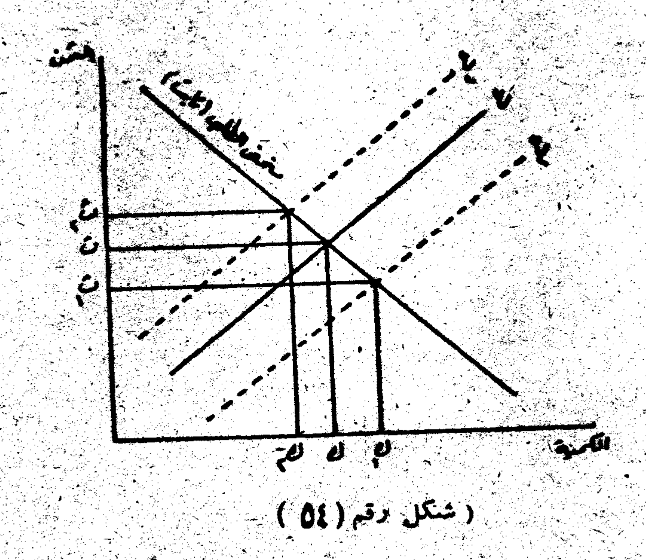

( شكل رقم (٥٣) )

الى مث١ ... وفى الحالة الثانية انخفض أى اتجه الى اليسار نتيجة تغيرات ظروف الطلب بالنقصان ولذلك اخذ منحنى الطلب الوضع ط٢ ط٢ ، وترتب على ذلك انخفاض الثمن من مث١ الى مث٢ .

**ثانيا – تغير ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب :**

اذا حدث تغير فى ظروف العرض مع بقاء ظروف الطلب ثابتة ، فان تغير ظروف العرض هذه قد يكون بالزيادة نتيجة لتغير الفن الانتاجى مثلا أو انخفاض نفقات الانتاج ... الخ ، الأمر الذى يترتب عليه بالتالى حدوث توازن جديد بانتقال منحنى العرض لياخذ مكانا جديدا هو ع١ على يمين المنحنى الأصلى ، مع نقطة توازن جديدة تحدد ثمن التوازن الجديد وهو م ث١ فى الشكل ( ٥٤ )

على انه اذا تغيرت هذه الظروف بالنقصان ، فان نقطة التوازن ستتغير ويصبح ثمن التوازن هو م ث٢ حيث ينتقل منحنى العرض باكمله الى اليسار مع تغير الثمن بالارتفاع الى م ث٢ .




( شكل رقم ( ٥٤ )

ومن الشكل رقم ( ٦١ ) نجد ان منحنى العرض ينتقل باكمله الى اليمين نتيجة زيادة العرض ، ويأخذ الوضع ع١ ع١ ، وينخفض الثمن من م ث الى ث١ .

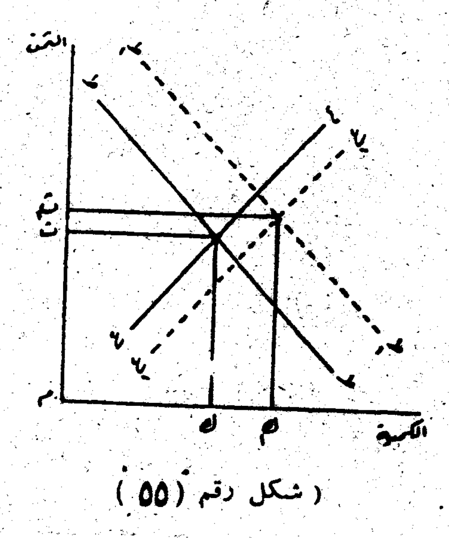
اما فى حالة نقصان ظروف العرض ، فان منحنى العرض ينتقل الى اليسار ويأخذ الوضع ع٢ ع٢ ويرتفع الثمن من م ث١ الى م ث٢ .

**ثالثا ـ تغير ظروف الطلب والعرض معا :**

يمكن في هذه الحالة وضع أربعة فروض نوضحها كما يلي على التوالي :

**١ ـ زيادة الطلب والعرض في نفس الوقت :**

فهنا قد يزيد عدد المستهلكين مثلا وفي نفس الوقت تنخفض أثمان عناصر الانتاج · وقد يزيد الثمن في هذا الفرض وقد ينخفض ، وقد يبقى ثابتا ، حيث ان المسالة تتوقف في النهاية على نسبة الزيادة في الطلب عن نسبة الزيادة في العرض أو العكس ، فاذا كانت الزيادة في الطلب أكبر من الزيادة في العرض ، فان الثمن يرتفع ، ومثال ذلك ان يزداد عدد المستهلكين وفي نفس الوقت تنخفض أثمان عناصر الانتاج بنسبة محدودة واذا كانت الزيادة في العرض كبيرة بالنسبة للزيادة في الطلب ، كما اذا انخفض ثمن عناصر الانتاج بنسبة كبيرة ، وارتفع عدد المستهلكين بنسبة اقل ، فان الثمن ينخفض · اما اذا كانت الزيادة في الطلب مساوية للزيادة في العرض ، فان الثمن يظل ثابتا ويوضح الشكل رقم ( ٥٥ ) صورة تغير الطلب بالزيادة بنسبة أكبر من تغير العرض بالزيادة ·



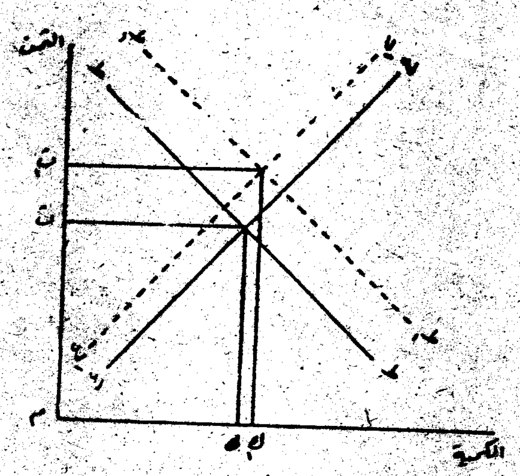

( شكل رقم ( ٥٥ )

( نسبة تغير الطلب بالزيادة أكبر من نسبة تغير العرض بالزيادة )

٢ ـ زيادة الطلب ونقصان العرض معا :

ومثال ذلك ان يزيد عـدد المسـتهلكين ويتدهـور فى نفس الوقت المستوى الفنى للانتاج • وفى هذه الحالة يرتفع الثمن وذلك من باب اولى بالنسـبة للحالة التى يزداد فيها الطلب ويبقى العرض ثابتا •

ويوضح الشكل رقم (٥٦) هذه الصورة



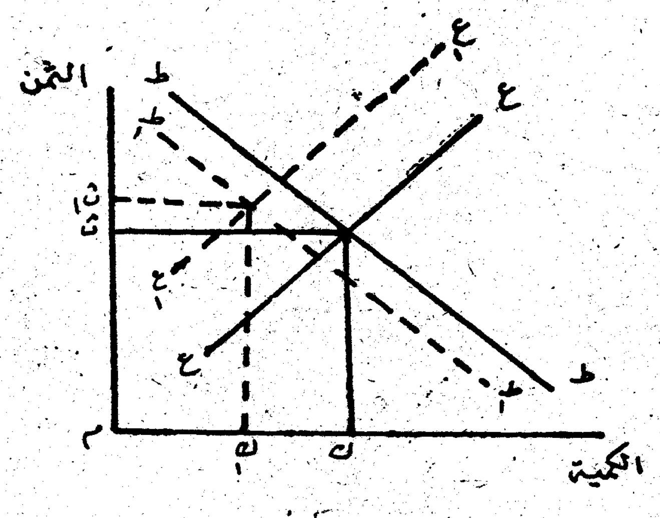
شكل رقم (٥٦)

٣ ـ زيادة العرض ونقصان الطلب معا :

ويتم ذلك مثلا فى حالة تحسن المستوى الفنى للانتاج فى نفس الوقت الذى يقل فيه عدد المستهلكين ، ويترتب على ذلك انخفاض الثمن خاصة وان هذا الفرض اقوى من حالة زيادة العرض وثبات الطلب •

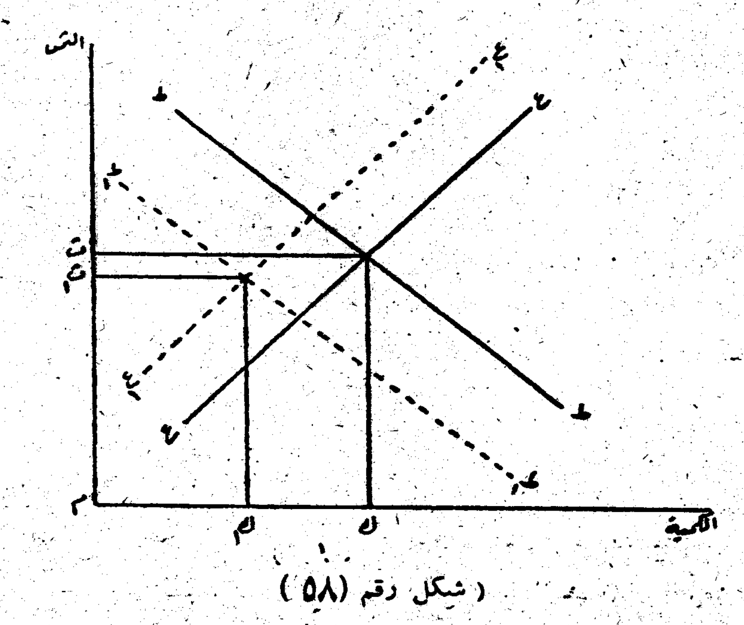
٤ ـ نقصان العرض ونقصان الطلب معا :

وفى هذه الحـالة قد يرتفع الثمن ، وقـد ينخفض ، وقد يبقى ثابتـا وذلك بحسـب نسـبة النقصـان فى الطلب الى نسبة النقصان فى العرض ، فلاذا كان النقصـان فى العرض اكبر من النقصـان فى الطلب ارتفع الثمن ، ويوضح الشكل رقم (٥٧) هذه الصورة كما يلى :




( شكل رقم (٥٧) )

اما اذا كانت نسبة النقصان فى العرض أقل منهما فى الطلب فان الثمن ينخفض كما يتضح من الشكل رقم (٥٨) :



( شكل رقم (٥٨) )

على انه اذا كان النقصان فى الطلب مساويا للنقصان فى العرض ؛ فان الثمن يظل ثابتا .

# الفصل الثانى

## تكون الثمن فى سوق الاحتكار

رأينا كيف يتكون الثمن فى سوق المنافسة الكاملة ، وعرفنا أن عدد المنتجين فى هذه السوق كبير حيث يتنافسون فيما بينهم على أنتاج سلع متجانسة الوحدات ٠

على أنه اذا تخلف شرط من شروط المنافسة الكاملة السالفة الاشارة اليها ، فان شكل السوق يتغير من منافسة كاملة الى سوق أخرى ، فمثلا اذا كان للسلعة بائع واحد أو منتج واحد فانه لا يواجه منافسة من أى منتج آخر ، كما أن نفس الأمر يمكن أن يتم بالنسبة للصناعة الواحدة اذا ابتلعها منتج واحد يمنع من دخول منتجين آخرين الى ميدان هذه الصناعة ٠

وتسمى هذه الحالة بالاحتكار المطلق او الاحتكار الكامل Monopoly ويمكن ان تكون هذه الحالة حالة احتكار بسيط وليس احتكارا كاملا اذا انفرد منتج واحد أو بائع واحد بعرض سلعة لها بديل غير قريب أى يمكن أن تتم منافستها الى حد ما عن طريق هذه السلع البديلة(١) ٠

والأصل أن الاحتكار يتم نتيجة للتركز واتفاقات المنتجين ، ولهذا فانه يتعين أن نشير ابتداء الى هذه الظاهرة قبل ان نشير الى علاقة الاحتكار بالمنافسة الكاملة وتوازن المحتكر ، وأخير التمييز الاحتكارى للاثمان ٠

---

(١) أما اذا كان المنتجون قليلين بحيث لا يستطيع اى منهم أن يتصرف بتغيير ثمن السلعة دون أن يحسب حسابا لرد فعل الآخرين فاننا نكون بصدد منافسة القلة Oligopoly ٠

لكن اذا نظرنا الى جانب المشترين ، فانه اذا كان المشترى واحدا سمى السوق بسوق احتكار المشترى Monopsony ، واذا كان المشترون قليلين سمى السوق بسوق منافسة القلة من جانب الشراء Oligopsony ٠

ونرى أن يتم ذلك من خلال عرض المباحث الآتية :

**المبحث الأول** : التركيز واتفاقات المنتجين .

**المبحث الثاني** : المنافسة الكاملة والاحتكار .

**المبحث الثالث** : التمييز الاحتكاري للأثمان .

## المبحث الأول

### التركز واتفاقات المنتجين

رأينا فيما سبق صور أشكال المشروعات الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي ، واشرنا الى العوز الفعال للشركات المساهمة العملاقة في الحياة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي . وقد كان ذلك نتيجة طبيعية لتطور اسلوب الانتاج ووصوله الى ظاهرة التركز التي طغت على المنشآت الصغيرة .

وقد يقصد بالتركز تجمع صناعة معينة في منطقة واحدة وهو ما يسمى بالتوطن Location بهدف القرب من المواد الأولية او بعض التجمعات العمالية أو رءوس الأموال ، ولكننا نعني بالتركز في هذا المجال الحركة التي ترمي الى سيطرة وغلبة الأشكال الكبيرة للمشروعات الاقتصادية في أسلوب الانتاج ، ويعني ذلك تركز رءوس الأموال التي توظف في العملية الانتاجية دون تركزها في الثروة(١) .

وقد يختلط مفهوم التركز بهذا التحديد مع ظاهرة اقتصادية اخرى وتسمى بالتكامل(٢) Integration الذي يقصد به جمع صناعات مختلفة تكمل بعضها بعضا تحت ادارة واحدة ، وهو ينقسم الى تكامل

---

(١) أنظر :
– زكي عبد المتعال ، الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ١٩٣٧ صفحة ٣٧٧ ، وما بعدها .
– محمد حلمي مراد ، أصول الاقتصاد ، المرجع السابق ، صفحه ٣٠٨ وما بعدها .

(٢) انظر كذلك :
Raymond T. Bye, Principles of Economics, Fifth Edition, the Times of India Press, Bombay 1968 pp. (107—110).

رأسي Vertical Integration ، وتكامل افقي Horisontal Integration ويكون التكامل رأسيا في حالة العمليات الانتاجية المتتابعة التي تنتقل بالسلعة من مادة أولية الى سلعة نهائية صالحة لاشباع حاجات المستهلكين ، كتحويل القمح مثلا الى دقيق ثم الى خبز • ويكون التكامل افقيا اذا اتجهت العملية الانتاجية ايضا الى صناعات تابعة للصناعة الرئيسية كأن تقوم شركة للصلب مثلا بانشاء صناعات اخرى تابعة مثل صناعات المفرقعات والدراجات وماكينات الخياطة الى جانب صناعة الصلب ، ويهدف المنتجون من التكامل أساسا تحقيق مزايا الانتاج الكبير على نحو ما سنعرف ذلك تفصيلا في مناسبة لاحقة •

على ان ما يعنينا اساسا في هذا النطاق ان حركة تركز رءوس الأموال التي سلفت الاشارة اليها لا تقتصر على توسيع حجم ونطاق العملية الإنتاجية ، بل تتعداها الى الاتفاق بين المنتجين بهدف القضاء على المنافسة بينهم من خلال تكوين احتكار فعلي •

ومن ناحية أخرى فان انعدام الاتفاق بين المنتجين قد يؤدى الى الافراط في الانتاج وبالتالى تدهور الأثمان نتيجة زيادة الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة من السلع والخدمات ، ولهذا فان كثيرا من اتفاقات المنتجين تمت في ظل فترات الأزمة أو الكساد •

وتاخذ الاتفاقات هذه شكلين اساسيين : الكارتل والترست .

١ ــ الكارتل : Cartel

الكارتل اتفاق بين عدد من المشروعات التى يضمها فرع انتاجي معين بغرض الحد من المنافسة بينهم مع احتفاظ كل مشروع بشخصيته القانونية . ويعني ذلك أن الكارتل يعتبر بمثابة رد فعل للمنافسة حيث يؤدي للاحتكار(١) •

---

(١) وكلمة كارتل Cartel في الأصل كلمة المانية يطلق عليها Kartell وتعنى اتفاق أو وثيقة .

ويتبين من هذا التعريف ان الكارتل يتميز بالخصائص الآتية (١) :

١ - انه لا يعتبر مشروعا يجمع المشروعات المنضمة اليه ، وانما هو مجرد اتفاق بين هذه المشروعات .

٢ - الهدف من اتفاق الكارتل هو التخلص أو الحد من المنافسة لتحقيق درجة من الاحتكار .

٣ - لا يقضي الكارتل على شخصية المشروعات المنضمة اليه ، وانما يحتفظ كل مشروع منها بشخصيته القانونية والاقتصادية وان كان يحد من هذا الاستقلال جزئيا وبالقدر الذى تم الاتفاق عليه بينها .

٤ - يستمر الكارتل لمدة طويلة نسبيا ، وهو ما يميزه عن بعض الاتفاقات المؤقتة الاخرى بين المنتجين مثل : الـ Pool - ، ويعني المستنقع الذى يغرق فيه المنتج منافسيه ، أو الـ Corner - اى الجانب الذى يحصر فيه المنتج خصومه ، او الـ Ring التى تعنى الحلقة التى يحجر فيها المنتج منافسيه داخلها .

**الظروف المساعدة لنجاح الكارتل .**

لا يوجد الكارتل فى الانتاج الزراعى ، وذلك لتزايد عدد الوحدات الانتاجية الصغيرة ، وقد رأينا أن التكامل يرتكز اساسا على التركز ، فاذا تحقق هذا التركز فى النشاط الزراعى - وهو يكاد يكون نادرا - امكن قيام كارتل زراعى . كما هو الحال فى انتاج الألبان .

ويكون الكارتل بالنسبة للنشاط التجارى محدودا كذلك لاعتبارات متعمدة منها تشابك وتعقد العمليات التجارية ، واهمية شخص التاجر وسمعته وظروفه المالية فى نجاح تجارته ، وصعوبة جمع التجارة وخضوعهم لنظام كارتل واحد ، ومع ذلك فان تجارة الجملة تصلح لخلق كارتل لقوة تجار الجملة ، وقلة عددهم نسبيا فى هذا النشاط .

على ان النشاط الصناعى هو أكثر النشاطات ملاءمة لخلق الكارتل وذلك للتركز السائد فى هذا النشاط من ناحية قلة عدد المنتجين الأقوياء

---

(١) محمد حلمى مراد ، أصول الاقتصاد ، المرجع السابق ، صفحة ٣١٩

فى فرع انتاجى واحد ، وسهولة الاتفاق بينهم لتقارب الظروف التى ينتج فيها هؤلاء المنتجون .

ولنجاح الكارتل فانه يتعين كذلك أن تكون السلعة غير قابلة للاستعاضة او للاستبدال بسهولة لأن اتفاق المنتجين على قيام الكارتل يعنى سعيهم الى الاحتكار وبالتالى رفع الأثمان على نحو ما سنرى عند دراسة الأشكال المختلفة لسوق فيما بعد ، ولا يتحقق لهم ذلك اذا كان بمكنة المستهلك أن يستعيض عن السلعة التى ارتفع ثمنها – نتيجة لاتفاق الكارتل – بسلعة بديلة اخرى لا يزال ثمنها منخفضا .

٢ – الترست :

الترست أو المؤتلفة اتحاد مشروعات معينة ، كانت مستقلة من قبل ، واندماجها فى مشروع واحد بهدف السيطرة على السوق من خلال تكوين احتكار صناعى ، وتحقيق مزايا الانتاج الكبير(١) .

ويتضح من ذلك أن الترست ينشأ نتيجة الاندماج ، وفى هذا يختلف عن الكارتل خاصة وأن المشروعات تفقد فى الترست مقوماتها الشخصية واستقلالها الفنى والتجارى بينما تظل هذه وتلك فى المشروعات التى يضمها الكارتل كما رأينا .

ومن ناحية اخرى فلأن الهدف أساسا من الكارتل هو الاحتكار بغية رفع الأثمان بالنسبة للسلع والخدمات الأمر الذى لا يتحقق اذا بقيت المشروعات خارج أطار الكارتل ، فانه يمكن الا يعتبر الاحتكار هدفا وحيدا للترست ، ومن ثم يمكن ان يبقى الترست قائما حتى ولو لم تتم السيطرة على السوق من خلال الاحتكار ، وذلك لما يمكن ان يحققه الترست مع ذلك من مزايا المشروع الكبير ، وهو ما سنشير اليه فى موضع آخر مستقبلا .

---

(١) ومعنى كلمة Trust فى اللغة القانونية حيازة شخص لأموال آخر وادارتها نيابة عنه ، ومن ثم سمى الحائز Truste

أنظر فى تفصيل ذلك : زكى عبد المتعال ، الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق . صفحة ٣٨٨ وما بعدها .

هـذا ولا ينجـح الترسـت الا مع المشروعات المتكاملة ، وفى العمليـات المرتبطة ببعضها ، وفى الوحدات الانتاجية التى تستخدم اجهزة ومعدات يكمل بعضها بعضا ، وذلك تبعا لارتباط عمليات الانتاج ٠

فمثلا الارتباط قائم بين اسـتخراج البترول ونقـله وتكريره وتخزينه وصناعته وتجارته ، ومن ثم يكون مجالا للترست يبدأ من فترة استخراجه حتى وصوله الى تاجر التجزئة ٠

وبديهى ان نشير فى هذا المجال الى ان الترست كما هو الحـال بالنسبة للكارتل ليس لهما وجود إلا فى النشاطات التى يمكن التركز او الانتاج الكبير فيها أو هما معا ٠

ولهذا فان اتفاقـات المنتجين تتمخض عن خفض لنفقـة الانتاج وخاصـة بالنسبة للترست لأن الأخير يوفر نفقات الادارة التى تكون لكل مشروع يحتفظ باستقلاله فى الكارتل ٠

كما تؤثر هذه الاتفاقات فى ثمن السـلعة أو الخدمة وهو ما سـنبحثه تفصيلا عند عرض تكون الأثمان وخاصة فى سوق الاحتكار ٠

واخيرا تؤثر اتفاقات المنتجين هذه على السلطات العامة : فقوتها المـالية الضخمة تمكنها من التدخل لدى السـلطات العامة بكل الطرق للحصـول على امتيازات مختلفة لها تكون عادة على حساب المجتمع ككل ، ومن ذلك رفع ثمن سـلعة معينة او التمتع باعفاءات أو امتيازات ضريبية ، ومع ذلك فان الأمر لا يخلو من ميزة فى اوقات الأزمات والحروب حيث تعمل هذه الاتفاقات على منع تدهور الأثمان ، فضلا عن أنها تمد الحكومة بتيار من السلع والخدمات فى هذه الأوقات ٠

# المبحث الثانى

## المنافسة الكاملة والاحتكار

### أسباب الاحتكار :

تظهر حالة الاحتكار لأسباب مختلفة منها طبيعة الانتاج كما يحدث بالنسبة للمرافق العامة مثل مشروعات الكهرباء والمياه ... ، وقد ينشأ الاحتكار بسبب قانونى كأن تمنح الحكومة امتياز استغلال مرفق معين لشخص واحد ، وقد يكون الاحتكار فعليا كنتيجة لعدم تمكن منشآت جديدة من الدخول فى حلبة الانتاج لمنافسة المنتج الوحيد الذى يقوم به ، سواء لضخامة الاستثمارات المطلوبة أو المخاطرة الكبيرة التى تواجه المنتجين الجدد .

### الاحتكار والمنافسة الكاملة :

ويتميز الاحتكار عن المنافسة الكاملة فى ان المنتج الواحد فى المنافسة الكاملة يواجه منحنى طلب لا نهائي المرونة ، بينما المنتج فى سوق الاحتكار يواجه منحنى طلب ينحدر من أعلى الى اسفل والى اليمين بحيث يمكن المحتكر من أن يتحكم فى ثمن السوق برفعه او خفضه نتيجة لانقاص او زيادة الكمية التى ينتجها ويبيعها من السلعة ، والمنتج المحتكر يستهدف بالطبع شأن اى منتج آخر تحقيق اقصي ربح ممكن ، فطالما ان المنتج يمكنه ان ينتج وحدة اضافية من السلعة تكون نفقة انتاجها الاضافية اقل من الايراد الاضافى الذى تحققه نتيجة لبيعها فى السوق ، فان المنتج يكون من مصلحته ان يقوم بانتاجها لأنها تضيف الى ربحه الكلى . ولا يتوقف المحتكر عن زيادة الكمية المنتجة الا عند الوحدة التى تحقق التساوى بين النفقة الاضافية للوحدة والايراد الاضافى المترتب عليها أى بين النفقة الحدية والايراد الحدى ، فالايراد الحدى اذا هو الاضافة الى الايردات الكلية الناتجة عن انتاج وبيع وحدة اضافية من السلعة ...

واذا كان المنتج المحتكر يستهدف ، شأن اى منتج آخر فى ظل سوق أخرى ، تحقيق اقصي ربح ممكن فاننا رأينا انه فى ظل سوق المنافسة الكاملة

يتوازن المنتج عندما تتساوى نفقته الحدية مع الثمن فى السـوق ، ويتضمن ذلك التسوية بين النفقة الحدية وايراده الحدى ٠

اما فى ظل سوق الاحتكار المطلق فان الايراد الحدى لا يتساوى مطلقا مع ثمن السلعة فى السوق ، بل قد يقل عنه ٠ فمثلا اذا أنتج المحتكر سلعة معينة وباع كمية أكبر منها من ذى قبل فلا بد أن ينخفض ثمن الوحدة الذى يبيع به ، والعكس صحيح اذا قلل من انتاجه ، فانه يستطيع ان يرفع الثمن الذى يبيع به ، ولهذا لا يستطيع المحتكر أن يحدد الثمن الذى يبيع به السلعة والكمية التى ينتجها منها فى وقت واحد ٠

وطالما أن الثمن الذى يبيع به المحتكر يتناقص اذا توسع هذا المحتكر فى الانتاج ، فان الايراد الحدى لابد ان يتناقص كذلك ، ويكون تناقصه أسرع من تناقص الثمن ٠

ولتوضيح هذه الظاهرة حسابيا ، فاننا نفترض ان محتكرا لنوع معين من الانتاج كان ينتج ٥ وحدات من هذا الانتاج ويبيع الوحدة فيه بمبلغ مائة جنيه ، ولهذا يكون ايراده الكلى ٥ × ١٠٠ = ٥٠٠ جنيه ، فاذا أراد زيادة الانتاج الى ٦ وحدات ، فانه لابد وان يقبل انخفاض الثمن حتى يمكنه أن يبيع هذا العدد ، فاذا افترضنا أنه قد خفض الثمن الى ٩٥ جنيها للوحدة المنتجة بدلا من مائة جنيه ، ففى هذه الحالة يكون الكلى = ٦ × ٩٥ = ٥٧٠ جنيها ، ويكون ايراده الحدى هو الفرق بين ايرادين كليين متتالين بزيادة المبيعات بوحدة واحدة × ٧٠ جنيها وهو اقل من الثمن الذى قبل أن يبيع به وهو ٩٥ جنيها للوحدة المنتجة ، ويفسر انخفاض الايراد الحدى عن الثمن فى حالة الاحتكار بأن الزيادة فى العرض تؤدى الى انخفاض الثمن ، ذلك أن الرغبة فى تصريف الوحدات الاضافية تؤدى الى تخفيض الثمن ٠

**الايراد الحدى ومرونة الطلب :**

سبق أن أوضحنا أنه اذا لجأ المحتكر الى زيادة الكمية المعروضة فان ذلك يؤدى الى الانخفاض فى الثمن، والانخفاض فى الايراد بالتالى والواقع أنه كلما

كان الانخفاض فى الثمن كبيرا كلما كان الانخفاض فى الايراد الحدى اكبر ، كما اوضحه المثال السابق ، وكما يمكن أن يكون اذا انخفض الثمن مثلا الى عشرة جنيهات فى الوحدة بدلا من خمسة وتسعين جنيها ٠

ونظرا لأن درجة الانخفاض فى الثمن نتيجة لزيادة عرض السلعة المنتجة تتوقف على درجة مرونة الطلب ، فان معنى ذلك ان الايراد الحدى يتوقف على مرونة الطلب ، فاذا كانت مرونة الطلب كبيرة كان الانخفاض فى الثمن قليلا ، وكان الانخفاض فى الايراد الحدى قليلا ، بمعنى أن الايراد الحدى يكون اكثر ارتفاعا فى حالة انخفاض مرونة الطلب ٠

اما اذا كانت درجة مرونة الطلب قليلة كان الانخفاض فى الثمن نتيجة لزيادة عرض السلعة كبيرا ، وكان الانخفاض فى الايراد الحدى كبيرا ومن هنا يتضح أن الايراد الحدى يتوقف على مدى تغيرات الثمن وبالتالى على درجة مرونة الطلب ، ويمكن بيان ذلك من خلال العلاقة الآتية :

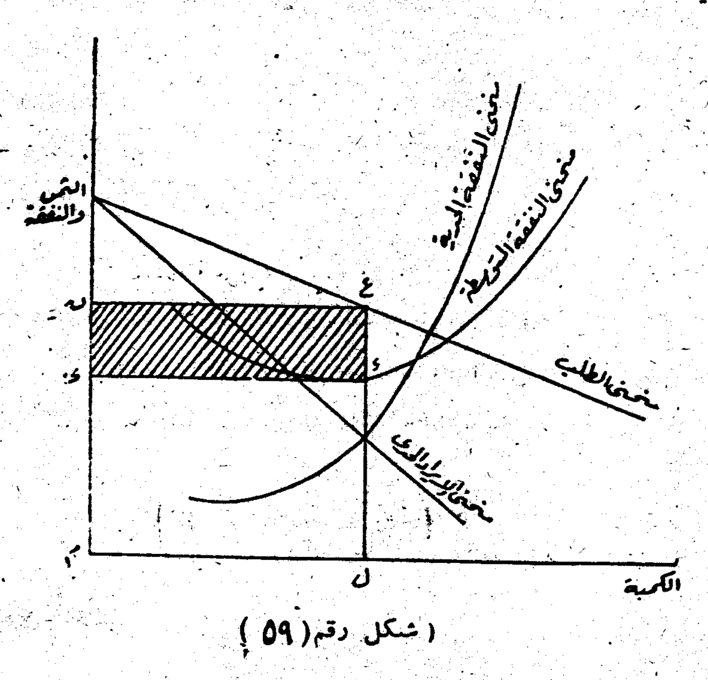
$$\text{ا ح} = \text{الثمن} \left( ١ - \frac{١}{\text{مرونة الطلب}} \right)$$

**توازن المحتكر :**

يتحقق توازن المحتكر عندما تتساوى النفقة الحدية مع الايراد الحدى ، والسبب فى ذلك انه اذا زاد الايراد الحدى عن النفقة الحدية فان من مصلحة المنتج أن يستمر فى انتاج الوحدة التى تضيف الى ايراده اكثر مما تضيف الى نفقته ، بينما اذا زادت النفقة الحدية عن الايراد الحدى ، فان معنى ذلك أن المنتج ينتج وحدات تضيف الى نفقته أكثر مما تضيف الى ايراده ، وبالتالى تنقص من ربحه الكلى ، ويكون من مصلحته فى هذه الحالة عدم انتاجها وانقاص الانتاج الى الدرجة التى يتساوى عندها الايراد الحدى مع نفقته الحدية ٠

ويمثل الشكل رقم (٥٩) توازن المحتكر على هذا الأساس ، ذلك انه ينتج الكمية م ل التى يتقاطع عندها منحنى الايراد الحدى مع منحنى نفقته الحدية ٠ وتتساوى حينئذ النفقة الحدية مع الايراد الحدى ويكون الثمن الذى تباع به

هذه الكمية هو ع ل ، بينما تكون النفقة المتوسطة للمنتج هى د ل ، ويحقق ربحا غير عادى هو د ع فى كل وحدة منتجة ، وربحا اجماليا يمثله المستطيل د ع ن ى ، ويكون ذلك الربح الاجمالى هو اكثر ما يمكن للمحتكر تحقيقه اذ أنه يحصل عليه طبقا لتحقيق حالة التوازن التى اشرنا اليها ٠




( شكل رقم ( ٥٩ )

وقد رأينا أن المنتج المحتكر يحدد وحده الكمية المعروضة وهو ما يضمن له سلطة تحديد الثمن ، ومع ذلك فهو لا يسيطر على الطلب ومن ثم لا يستطيع ان يحدد الكمية المبيعة والثمن معا ، فهو اما أن يحدد الكمية المبيعة ويترك تحديد الثمن للطلب ، واما أن يحدد الثمن وفى هذه الحالة يترك تحديد الكمية المبيعة للمشترين ٠

على أنه اذا اختار المحتكر تحديد الثمن ، فانه يتعين عليه أن يدخل فى اعتباره مرونة الطلب السالفة الاشارة اليها وذلك ليحافظ على الايراد الكلى وبالتالى على الربح ، فاذا فرض هذا المحتكر ثمنا أعلى من ل ع الموضح بالرسم فانه سينتج ويبيع كمية من السلعة أقل من الكمية م ل ، وتكون نفقته

الحدية أقل من ايراده الحدى وبالتالى لا يحقق أكبر ربح ممكن ، وكذلك الحال اذا حدد ثمنا أقل من ل ع ، وفى كل هذا تعتبر مرونة الطلب قيدا على حرية المنتج فى تحديد الثمن ، فاذا كان الطلب كبير المرونة ، فانه لا يكون من صالحه رفع الثمن والا انخفض الطلب بنسبة كبيرة ، بل يكون من صالحه أن ينخفض الثمن لأن اى انخفاض ولو يسير فى الثمن يؤدى الى ارتفاع الطلب بنسبة كبيرة .

واما اذا كان الطلب غير مرن ، فان سلطة المحتكر فى رفع الثمن تكون كبيرة لأن اى ارتفاع فى الثمن لا يؤدى الا الى انخفاض يسير فى الطلب ، وليس من صالحه ان يخفض الثمن لأن ذلك لن يؤدى الا الى ارتفاع يسير فى الطلب .

**أوجه المفاضلة بين سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار(١) :**

يتضح من دراستنا لسوق المنافسة الكاملة ولسوق الاحتكار الكامل ما يأتى :

١ – تمتاز سوق المنافسة الكاملة بأنها تؤدى الى توزيع افضل للموارد الانتاجية ، ومن هنا فالثمن فى حالة المنافسة أقل وكمية الانتاج أكبر منه عموما فى حالة سوق الاحتكار .

٢ – يتوازن المشروع فى المنافسة الكاملة وفى الفترة الطويلة حينما يكون فيه ثمن السوق ونفقة انتاجه المتوسطة ونفقة انتاجه الحدية متساوية ، أما فى حالة الاحتكار فان توازن المحتكر لا يضمن هذه المساواة بين ثمن السوق ونفقة الانتاج المتوسطة ونفقة الانتاج الحدية وانما تختلف هذه الكميات ، اذ تكون النفقة الحدية عادة أقل من النفقة المتوسطة والنفقة المتوسطة أقل من ثمن السوق ، ويؤدى ذلك الى امتناع المحتكر عن انتاج

---

(١) أنظر : محمد ابراهيم غزلان ، فى مبادىء الاقتصاد ، المرجع السابق ، صفحة (٢٣٢ – ٢٣٣) .

وحدات اضافية من السلعة بالرغم من أن نفقة الانتاج الحدية أقل من ثمن السوق .

٣ - نظرا لأن النفقة المتوسطة تكون فى ظل سوق الاحتكار أقل من الثمن فان المحتكر يحقق أرباحا غير عادية يظل يحتفظ بها بعكس سوق المنافسة الكاملة التى تختفى فيها هذه الأرباح فى الفترة الطويلة نظرا لدخول عديد من المشروعات الى مجال الانتاج .

٤ - تتعادل اثمان عناصر الانتاج مع الانتاجية الحدية لهذه العوامل فى سوق المنافسة الكاملة ، فى حين يكون ثمن العمل ( الأجر ) أقل من قيمة الانتاجية الحدية فى حالة الاحتكار بما يسمح بظهور الاستغلال ، وفى سبيل ذلك يعمد المحتكر الى عدم تشغيل الصناعة بالكامل ليكون هناك فائض فى العمالة تستخدم عندما يهدد العمال المشتغلون بالاضراب .

٥ - وبالرغم من وجود بعض الصناعات التى تعمل فى ظل الاحتكار كالمرافق العامة ، فان المحتكر عموما يتدخل فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق اكبر ربح ممكن عن طريق رفع الأثمان وتخفيض الأجور . ولهذا تدين المجتمعات الاشتراكية الاحتكار عموما .

## المبحث الثالث

### التمييز الاحتكارى فى الأثمان Price Discrimination

افترضنا حتى الآن فى بحث توازن المحتكر انه يفرض ثمنا واحدا للسلع التى ينتجها ويبيعها ، واذا كانت وحدة الثمن ضرورية فى ظل سوق المنافسة الكاملة ، فانها ليست كذلك عند المحتكر ، ذلك أن وحدة البائع تسمح بتعدد الأثمان لذات السلعة التى يبيعها للحصول على اكبر ربح ممكن ؛ ومن هنا فهو يسعى الى التمييز بين الأثمان تبعا للأسواق المختلفة للسلع والخدمات من حيث مرونة الطلب ، فهو لكى يحصل على ربح اكبر يفرض ثمنا أعلى على السلع التى تكون مرونة الطلب عليها قليلة والعكس بالعكس .

فالتمييز الاحتكارى اذا يتم فى حالة بيع السلعة او الخدمة ذاتها باثمان مختلفة بالنسبة لطوائف خاصة من المستهلكين ودون أن يتم بيع السلع والخدمات التى تم الحصول عليها بثمن منخفض فى سوق معينة الى المستهلكين الذين يقومون بشرائها بثمن أعلى فى سوق اخرى .

هذا وقد يلجأ المحتكر الى التمييز فى الثمن فى السوق الواحدة بين مختلف فئات المستهلكين كأن يلجأ الى اقتضاء ثمن مرتفع عن السلعة المخصصة للاستهلاك المباشر وثمن منخفض عن السلعة التى تستخدم كمادة اولية فى الانتاج ، ويستند التمييز الاحتكارى فى الثمن فى هذه الحالة الى تفاوت مرونة الطلب على السلعة من فئة من المستهلكين الى فئة اخرى كما راينا .

وقد يلجأ المحتكر الى التمييز فى الثمن بالنسبة لنفس المستهلك تبعا لحجم الكمية التى يشتريها ، بحيث يقتضي المحتكر ثمنا اعلى عن الوحدات الأولى حتى حد معين وثمنا أقل عن الوحدات التالية ، ويستغل المحتكر فى ذلك حصول المستهلك في الوحدات الأولى على منفعة اكبر من الوحدات التالية طبقا لقانون تناقص المنفعة الحدية ، ولهذا يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن اكبر بالنسبة للوحدات الأولى من السلعة او الخدمة .

كما قد يعمد المحتكر الى التمييز فى الثمن تبعا لطبيعة السلعة التى يحتكر بيعها ، ولذلك يقوم بادخال بعض التغييرات عليها ليلائم بينها وبين طلبات المستهلكين ومن ذلك خدمات الأطباء ( كشف مستعجل ، وعادى ، وزيارة منزلية ) وتذاكر السينما والنقل بين درجة اولى ودرجة ثانية .. وهكذا .

اما بالنسبة للأسواق ، فان المستهلك قد يقوم ببيع سلعة فى أكثر من سوق تنفصل كل منها عن الأخرى جغرافيا ، ويكون التمييز الاحتكارى ناجحا اذا تم بيع السلعة فى السوق المحلى بثمن أعلى من السوق الخارجى حيث أن السوق الخارجى يكون سوق منافسة لسلعة المحتكر ، ومن ثم

يحرص على كسبها بخفض ثمن ذات السلعة التي يبيعها بثمن مرتفع في السوق المحلي .

أما اذا قام المحتكر ببيع السلعة بأقل من نفقتها المتوسطة على الأقل في السوق الخارجية ، فانه يهدف من ذلك أساسا الى غزو هذه السوق ، وهو ما يعرف في التجارة الخارجية بسياسة الاغراق Dumping حيث يغرق السوق الأجنبي بالسلعة التي ينتجها بثمن منخفض قد يقل عن نفقة انتاجها المتوسطة .

# الفصل الثالث

## تكون الثمن فى سوق المنافسة الاحتكارية

رأينا عند دراسة المنافسة الكاملة أنه يشترط لقيامها بعض الشروط ومن ضمنها تجانس أو تماثل السلعة بحيث لا يتمكن المشترون عموما من التمييز بين الوحدات المختلفة من السلعة فى السوق ، ومن هنا يعتبر هؤلاء المشترون كلا من وحدات هذه السلعة بديلا كاملا للأخرى .

على انه يترتب على تخلف شرط تجانس أو تماثل وحدات السلعة أو الخدمة انتفاء قيام سوق المنافسة الكاملة لتكون أمام سوق أخرى هى سوق المنافسة الاحتكارية ، ولهذا يتمثل شرط المنافسة الاحتكارية فى عدم تجانس وحدات السلعة مع كثرة البائعين والمشترين ، وتكون المنافسة الاحتكارية بناء على ذلك فى مركز وسط بين المنافسة الكاملة والاحتكار المطلق أو الكامل .

ويتخلف شرط التجانس عادة لا بسبب الاختلاف المادى بين وحدات السلعة المعروضة فى السوق ، وانما نتيجة لسعى كل منتج الى تمييز نوع السلعة الذى ينتجه عن الأنواع التى ينتجها المنتجون الآخرون ، وذلك بوضع علامته التجارية والقيام بالدعاية والاعلان عنه . وتلعب الدعاية للسلعة على هذا الأساس دورا يؤدى الى تمييز السلع عن بعضها تمييزا هو فى أصله غير متحقق الا فى ذهن مشترى السلعة .

ويترتب على هذا التمييز الذى خلقته أساليب الدعاية والاعلان قيام نوع من الارتباط بين المستهلك ونوع معين من السلعة ، ويجعل هذا الارتباط منحنى الطلب الذى يواجه المنتج أقل مرونة منه فى حالة عدم قيامه بالدعاية والاعلان عن سلعته ، الأمر الذى يجعل للمنتج سيطرة أكبر على السوق بسبب هذه الدعاية ومن ثم يتمكن من الحصول على أرباح أكبر .

وبالرغم من أن الطلب فى سوق المنافسة الاحتكارية قليل المرونة إلا أنه أكبر مرونة منه فى حالة الاحتكار المطلق ، ويرجع ذلك الى أن المحتكر

ينتج سلعة لا يوجد لها بديل قريب فى السوق ، بينما نجد المنتج فى سوق المنافسة الاحتكارية يعتبر واحدا من مجموع المنتجين الذين ينتجون أنواعا متقاربة من السلعة ، تتحقق معها درجة القابلية للاستبدال ، ولهذا قلنا ان سوق المنافسة الاحتكارية وسط بين سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار الكامل .

**توازن المنتج فى سوق المنافسة الاحتكارية :**

لا يخرج توازن المنتج فى سوق المنافسة الاحتكارية عن القاعدة العامة بالنسبة لتوازن المحتكر عموما ، فالمنتج فى سوق المنافسة الاحتكارية يستهدف كذلك تحقيق أقصى ربح ممكن ، ويتم ذلك عن طريق التسوية بين نفقته الحدية وايراده الحدى كما هو الحال بالنسبة للمحتكر ، وهو هنا يحقق ارباحا غير عادية اذا كان منحنى الطلب يمكنه من ذلك ، وتظل هذه الأرباح فى يد المنتج فى الفترة الطويلة اذا كانت هناك قيود على حرية الدخول فى الفترة الطويلة فى هذه الصناعة ، أما اذا كانت هذه القيود غير قائمة ، فان هذه الأرباح غير العادية تختفى فى الفترة الطويلة على نحو مماثل لما يحدث فى سوق المنافسة الكاملة . ويتم ذلك نتيجة لدخول منتجين جدد بسبب وجود الأرباح غير العادية ، ويزداد معها عدد المنتجين فى الصناعة فيقسم الطلب الكلى على السلعة على عدد اكبر من هؤلاء المنتجين ، ويقل بالتالى نصيب المنتج الواحد من هذا الطلب الكلى ، أى ينتقل منحنى الطلب الخاص بكل منتج الى اليسار ، ولا تستقر الصناعة الا عندما يصل منحنى الطلب الخاص بكل منتج الى وضع يجعله لا يحقق سوى الربح العادى حيث يصبح منحنى الطلب فى وضع يمس فيه منحنى النفقة المتوسطة للمنتج .

ويتضح من توازن المنتج فى سوق المنافسة الاحتكارية أنه تشوب هذه السوق نفس العيوب التى توجه الى سوق الاحتكار الكامل ، فالمنتج فى السوق الأولى ينتج كمية اقل مما كان ينتجه فى سوق المنافسة الكاملة ، ويبيع بثمن اعلى من ثمن سوق المنافسة الكاملة ايضا ، وينتج بنفقة متوسطة

اعلى من أدنى نفقة متوسطة ممكنة ؛ خاصة وانه يتكبد نفقات الدعاية والاعلان التى تتخذ صبغة تنافسية بهدف التأثير على الطلب على السلعة او الخدمة مما يشكل تبديدا للموارد الانتاجية من هذه الناحية .

**تكون اثمان السلع المتلازمة او المتنافسة من جانب الطلب والعرض :**

يحدث كثيرا ان تتلازم او تتنافس السلعتان من جانب الطلب او العرض ؛ فالشاى والسكر مثلا سلعتان متلازمتان من جانب الطلب ، وقد راينا ذلك تفصيلا عند دراسة الطلب ، اما السلع المتلازمة من ناحية العرض فهى على سبيل المثال القطن والبذرة او الصوف ولحوم الأغنام ، فاذا نقص او ازداد انتاج اي من هاتين السلعتين . فان ذلك يستتبع بالضرورة نقص أو زيادة انتاج السلعة الأخرى ، فزيادة انتاج القطن مثلا تصاحبها زيادة انتاج بذرة القطن وهكذا .

اما السلع المتنافسة سواء من جانب الطلب او العرض . فقد سبق ان اشرنا اليها على أساس انها السلع البديلة ، وواضح إنه كلما ارتفع ثمن احدى السلعتين البديلتين كما ادى ذلك الى ارتفاع اثمان السلعة الاخرى .

وبالنسبة للسلعتين المتنافستين من ناحية الطلب فان الأمر لا يختلف عن القاعدة السالفة الاشارة اليها حيث يترتب على ارتفاع ثمن اى منهما ازدياد الطلب على الأخرى وبالتالى ارتفاع اثمانها .

ومع ذلك يختلف الأمر بالنسبة للسلعتين المتنافستين من ناحية العرض ، وصورة هذه الحالة تتمثل فى منتج يقوم بانتاج نوعين من المنسوجات مثلا ، ويستطيع اذا ارتفع ثمن احد هذين النوعين ان يحول جزءا من طاقته الانتاجية الى انتاج هذا النوع من المنسوجات ، ومن ثم يقل انتاج وعرض النوع الآخر ، الأمر الذى ينتهى الى ارتفاع ثمنه من جديد ، ويعنى ذلك أن ارتفاع ثمن احد النوعين ابتداء يؤدى الى ارتفاع ثمن النوع الآخر بعد ذلك .

# الفصل الرابع

## التدخل الحكومى فى الأثمان

رأينا ان الأثمـــان تلعب دورها فى توجيه مختلف أنواع النشـــاط الاقتصـــادى فهى والحال كذلك تعتبر مؤشرا للارباح التى يسـعى المنتجون لتحقيقها نتيجة لظروف الســـوق ، اى نتيجة لقوى العرض والطلب السائدة فى السوق ودون تدخل من جانب الدولة .

والواقع أن ازديـاد اهمية دور الأثمـان كأداة من أدوات السياســة الاقتصادية سـواء فى توجيه موارد الانتاج أو توزيع السلع والخدمات ، قد جعل الدولة تحرص على تبنى هذا الدور ، وخاصـة بعد الأخـذ بسياســة التدخل على أثر الكساد الكبير فى الفترة من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٢

والواقع انه يتم تدخل الدولة فى تحديد الأثمان لأســباب ثلاثة ، فهى اما تتدخل لحماية المستهلكين أو لحماية بعض المنتجين او لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وخاصة عن طريق ضغط الاستهلاك(١) .

### اولا ـ تدخل الدولة لحماية المستهلكين :

قـد يكون الثمن الذى يتـكون نتيجة تلاقى قـوى الســـوق اى قوى العرض والطلب فى الســـوق ثمنـا لا ترغب فيـه الدولة ، اما لكونه اكثر ارتفاعا من المســـتوى الذى لا ترغب الدولة فى تحقيقـه او لأنه منخفض بالنســبة لهذا المستوى أو بمعنى آخر قد يـكون هذا الثمن مرتفعا بالنسبة للفئـات الاجتماعية ذات الدخـول المحـدودة ، ومن ثم تجد الدولة نفسها أحيانا مضـــطرة للتدخل لحماية هذهالفئـات من خلال فرض أثمان تقل عن

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك :

ـ محمد ابراهيم غزلان ، المرجع السابق صفحة ٢٠٢ وما بعدها .

ـ رفعت المحجوب ، المرجع السابق ، صفحة ( ٢٣٨ ـ ٢٤٣ ) .

اثمان التوازن بين قوى العرض والطلب فى السوق خاصة بالنسبة للسلع الضرورية • وكثيرا ما يحدث هذا التدخل من جانب الدولة فى أوقات الحروب وفى فترات التنمية الاقتصادية •

ففى أوقات الحروب يأخذ الانفاق الحربى صورة حرمان الانتاج المدنى من بعض الموارد الانتاجية عن طريق تخصيصها لأغراض الحرب ، الأمر الذى يؤدى الى رفع نفقات الانتاج فى الصناعات المدنية التى تتنافس مع الصناعات الحربية فى طلبها على ما تستخدمه من موارد انتاجية أو أموال اقتصادية ، ولأن الانفاق الحربى يتمثل فى انفاق نقدى يخلق دخولا نقدية لا يقابلها زيادة فى انتاج السلع وخاصة السلع الاستهلاكية ، فان ذلك يؤدى الى اختلال التوازن بين العرض والطلب فى السوق بما يرتب آثارا تضخمية تؤدى الى انقاص القيمة الحقيقية للدخل وخاصة الدخول المنخفضة والدخول الثابتة •

وتحدث نفس الظروف فى فترات التنمية الاقتصادية حيث يقل عرض سلع الاستهلاك نتيجة للحد من استيرادها رغبة فى توفير النقد الأجنبى لاستيراد السلع الرأسمالية ، ولأنه يتم توجيه مختلف موارد الانتاج للاستثمارات الجديدة او التوسع فى الاستثمارات القائمة ، فانه يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية خاصة بعد زيادة الدخول نتيجة للتوسع فى النفقات الاستثمارية • وازاء ذلك كله تصل الحالة الى التضخم اى ارتفاع الأثمان نتيجة زيادة التيار النقدى وعدم امكانية مقابلة هذه الزيادة بالسلع والخدمات المختلفة بنفس النسبة ، وهو ما يضر ايضا بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل والدخول الثابتة عموما كما هو الحال فى فترات الحرب •

وعلى ضوء هذا وذاك فانه يصبح من الضرورى أن تتدخل الدولة بفرض الأثمان الجبرية لتحول دون ارتفاعها عن الحد المطلوب •

والواقع أن مجرد تدخل الدولة فى هذا الخصوص لا يكفى والا ادى ذلك الى اختفاء السلع من الأسواق وخلق ما يطلق عليه « السوق السوداء » ، ولهذا فانه يجب أن يصطحب تدخلها بزيادة سلع الاستهلاك

لتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، وليس الأمر بالطبع بهذه السهولة اذ الفرض أننا فى ظل ظروف الحرب وظروف التنمية الاقتصادية كما رأينا ، ولهذا درجت الدول فى مثل تلك الظروف على تحديد حصة من السلع الضرورية غير المتوفرة لكل فرد ، وهو ما يعرف « بنظام البطاقات » •

ومع أن هذا النظام يثير كثيرا من المشاكل الادارية والتنفيذية ؛ الا أنه يتعين ان يتم فى ظل توزيع عادل وسريع لهذه السلع ، والا ما حقق أهدافه المطلوبة •

**ثانيا ـ تدخل الدولة لحماية المنتجين :**

قد يزيد عرض السلع عن الطلب عليها الأمر الذى تنخفض معه اثمان هذه السلع ، ومن هنا تجد الدولة أنه من الضرورى ، حماية لمنتجى هذه السلع ، ان تتدخل لوضع حد ادنى لهذه السلع •

والواقع أن أوضح مثال لصورة هذا التدخل هو تدخل الدولة لتعزيز اثمان السلع الزراعية لمنع تدهورها وما يسببه ذلك من مضار للاقتصاد القومى عموما ، فالسلع الزراعية تقاسى أكثر من غيرها بسبب تدهور الأثمان فى حالة نقص الطلب عليها ، ويرجع ذلك الى قلة مرونة عرض هذه السلع بالنظر الى السلع الصناعية ، ففى فترات الكساد مثلا وعندما يقل الطلب على السلع الصناعية ينقص المنتجون من انتاجهم وبالتالى يقل عرض هذه السلع ومن ثم يخرج بعض المنتجين من الصناعة فى الفترة الطويلة •

أما بالنسبة للمنتجين الزراعيين فانهم يميلون الى زيادة الكميات المعروضة لتعويض أثر تدهور الأثمان على دخولهم ، ومن هنا يكون عرض السلع الزراعية قليل المرونة •

على أنه ازاء تدخل الدولة بوضع حد ادنى للأثمان ، فان ذلك يؤدى الى زيادة الفجوة بين العرض والطلب ، ويترتب على ذلك انخفاض الطلب من جديد فتتدهور الأثمان بصورة أكبر ويتأثر الاقتصاد القومى عموما •

وتقتضي حماية المنتجين الزراعيين وغيرهم من المنتجين الذين تتوافر معهم هذه الظاهرة ليس فقط من خلال تحديد الثمن الجبرى ، وانما من خلال تحديد المساحة المنزرعة من الأرض والكمية المنتجة من السلع كذلك .

ومن ناحية اخرى فان حماية المنتجين قد تستلزم تدخل الدولة لوضع حد اعلى لأثمان عناصر الانتاج التى يستخدمها المنتجون عموما ، كما قد تستلزم تحديد سعر الفائدة على رءوس الأموال التى يقترضها هؤلاء المنتجون لاستثمارها فى العمليات الانتاجية المختلفة .

**ثالثا - تدخل الدولة فى الأثمان لتحقيق التوازن بين العرض والطلب :**

تلجأ الدولة احيانا فى محاولة منها لضبط الاستهلاك واقامة توازن بين العرض والطلب الى ان ترفع أثمان سلع الاستهلاك ، وغالبا ما تكون هذه السلع ضرورية او نصف ضرورية حيث يكون الطلب عليها قليل المرونة .

واذا كان ضبط الاستهلاك وبالتالى تحقيق التوازن بين العرض والطلب امرا ضروريا وخاصة فى اوقات الحرب وفى مرحلة التنمية ، فانه يمكن للدولة ان تحقق ذات النتيجة من خلال تخفيض الدخول التى تخصص للاستهلاك ، واجراء بعض القروض الاجبارية ، وان كانت سياسة رفع الأثمان اقل اعتراضا من جانب العمال من سياسة تخفيض الدخول التى تخصص للاستهلاك .

وجدير بالذكر أن السياسة الضريبية الرشيدة يمكن ان تلعب ولو جزئيا دور الأثمان فى هذا الخصوص لتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، ومع ذلك فان كلا منهما يجب أن تستهدف فى النهاية عدالة توزيع الأعباء العامة بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

ونشير بعد ذلك الى الباب السادس والأخير فى هذا القسم عن تكون أثمان السلع والخدمات الانتاجية وهو ما يطلق عليه نظرية التوزيع .

# الباب السادس

## نظـرية التوزيع

### ( تكون أثمان السلع والخدمات الانتاجية )

راينا كيف تتكون أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية من خلال بحث جانبى الطلب والعرض الخاصين بكل منهما ، والعوامل التى تحكمهما ، والسوق الذى تباع فيه هذه السلع والخدمات .

والواقع أن تكون اثمان السلع والخدمات الانتاجية لا يخرج عن كونه تطبيقا لهذه الأسس ، وان كان الطلب على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية من ناحية أخرى يختلف فى طبيعته ، فالأولى تشبع الحاجات الانسانية مباشرة ومن ثم تخضع لقانون تناقص المنفعة الحدية ، أما الثانية فالطلب عليها يتم من جانب المنظم بهدف تحقيق الربح من العملية الانتاجية ، ولا يعنى ذلك ان طلب المنظم غير وثيق الصلة بالطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ، اذ الأمر عكس ذلك لأنه كلما ازداد الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ازداد طلب المنظم على السلع والخدمات الانتاجية والعكس ، ولهذا يقال ان طلب المنظم هذا طلب مشتق Derived Demand من الطلب النهائى على السلع والخدمات الاستهلاكية .

### التوزيع الوظيفى والتوزيع الشخصى :

توزيع النتيجة النهائية للعملية الانتاجية فى صورة دخل نقدى بين أصحاب السلع والخدمات الانتاجية ، وفى ظل هذا التوزيع يمكن أن نفرق بين نوعين من التوزيع ، توزيع وظيفى وتوزيع شخصى . اما التوزيع الوظيفى Functional Distribution فيتمثل فى حصول أصحاب عناصر الانتاج المختلفة على دخول نقدية مختلفة مقابل ما يقومون به من وظائف

اقتصادية فى العملية الانتـاجية ، فمالك الأرض مثلا يضع الأرض تحت تصرف المشروع ، والعامل يقـدم مجهـوده للانتـاج ، هكذا ، ويتوقف التـوزيع الوظيفى – على هذا الأساس – على الأثمان التى يتقاضـاها أصحاب عناصر الانتاج أو السلع والخدمات الانتـاجية . وذلك نظير مساهمتها فى العمليـة الانتاجية .

وأما التـوزيع الشخصي Personal Distribution فهـو التـوزيع الذى يعنى بدارسـة أنصبة الأفراد من الدخل القومى ، ويبين كيفية تحـديد مستويات دخول الأفراد والعوامل التى تؤدى الى تفاوت توزيع الدخول ومدى هذا التفاوت . فالتوزيع الشخصي اذا هو الذى ينتج عنه فى النهاية تحديد دخل كل فرد من الأفراد : دخل من العمل ، من الملكية العقارية ، من رأس المـال ، وقـد يجمع الفرد بين أكثر من وظيفـة اقتصـادية فى العمليـة الانتاجية .

والواقع أن عناصر الملكية – حتى بالنسـبة للدخل الناتج من العمل على أساس أن العامل يملك قوة عمله – يكون مصدر الدخل(١) .

ونهتم فى هذا المجال بالتوزيع الوظيفى ، وقد رأينا فيمـا سبق أن عناصر الانتـاج هى الطبيعـة ( الأرض ) والعمل ورأس المـال والتنظيم ، ويحصل أصـحاب كل منها على دخل نقدى يمكنهم فى النهاية من الحصـول على جزء من الناتج الاجتماعى ، ويتحدد هذا الدخل بعاملين :

الأول : أثمان الوحدات المختلفة من عناصر الانتاج .

الثانى : الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج المختلفة .

ولا تعدو نظرية أثمان عناصر الانتـاج أن تكون حالة خاصة من نظرية ثمن السوق ، ولذا سنشير الى ما تتميز به هـذه النظرية بايجاز من خلال كل من الفصلين التاليين :

**الفصل الأول** : طلب وعرض عناصر الانتاج .

**الفصل الثانى** : النظريات المختلفة فى تحديد أثمان عناصر الانتاج .

---

(١) انظر :

Kenneth E. Boulding, Economic Analysis, Third Edition p. 198.

# الفصل الأول

## طلب وعرض عناصر الانتاج

### أولا ـ طلب عناصر الانتاج :

رأينا أن الطلب على خدمات عناصر الانتاج طلب مشتق ، فهي لا تطلب لذاتها ، وانما تطلب نتيجة لطلب السلع والخدمات الاستهلاكية . ونضيف الآن أن الطلب على عناصر الانتاج طلب متداخل Jointly Interdependant Demand بمعنى ان عناصر الانتاج تتداخل مع بعضها ، فالطلب على احداها يدفع الى الطلب على الأخرى ، كما أنه يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر في الاستخدام ، وعليه فان استخدام عنصر من عناصر الانتاج لا يتوقف فقط على ثمنه ، وانما يتوقف كذلك على اثمان العناصر الأخرى ، وامكانية احلال بعضها محل البعض الآخر .

ويمكن أن نضيف الى ذلك عاملا آخر هو الفن الانتاجي المستخدم(١) فبالاضافة الى أن الطلب على عناصر الانتاج يتوقف على ثمن العنصر واثمان العناصر الأخرى ، فانه يتوقف ايضا على نوع الفن الانتاجي من حيث الشكل الذي يسمح به لاستغلال رأس المال .

### الطلب على العنصر الانتاجي في ظل سوق المنافسة الكاملة :

يستهدف المنظم كقاعدة عامة تحقيق أقصي ربح ممكن ، ولذلك فهو حينما يطلب عنصرا انتاجيا معينا فانه يقارن بين ما يضيفه هذا العنصر الى النفقة الكلية وبين ما يضيفه للايراد الكلي للمنشأة أو المشروع . ويعني ذلك أن المنتج أو المنظم يقارن بين قيمة الناتج الحدي للعنصر وثمن خدماته في السوق ، ويتوقف في شراء خدمات هذا العنصر عندما يتساوى ثمن تلك الخدمات مع قيمة الناتج الحدي .

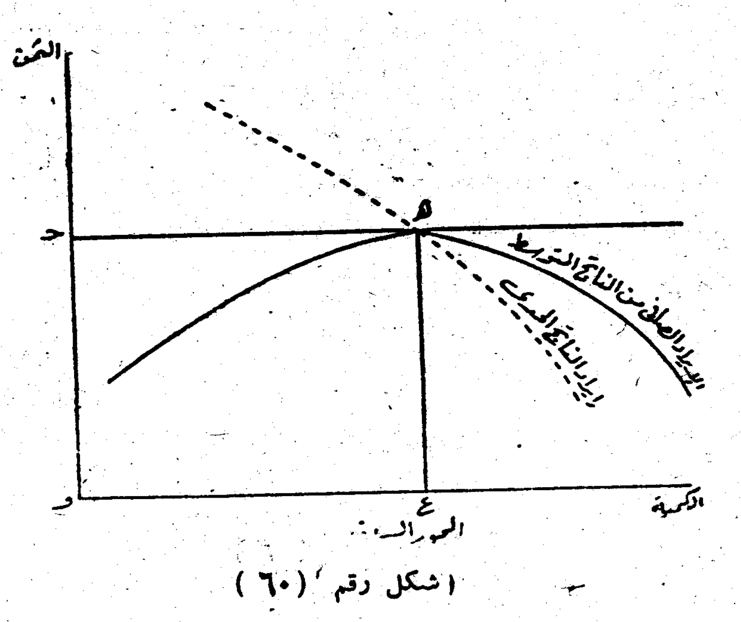
---

(١) انظر :
Handerson J.M. Quondt, Micro-economic Theory. McGrow-Hill, 1958 p. 107.

وعلى هذا الأساس لا يعدو أن يكون طلب المنتج على العنصر الانتاجي - مستهدفا تحقيق أكبر ربح ممكن - تطبيقا لما سبق ان رأيناه بالنسبة لقانون تزايد وتناقص الغلة ، فقد أشرنا من قبل الى أنه على الرغم من أن الناتج الذى يحصل عليه المنتج من اضافة وحدات متتالية من عنصر متغير معين ، أى الناتج الحدى ، يتزايد فى البداية ثم يتناقص ، فان المنتج يستمر فى الحصول على وحدات اضافية من العنصر المتغير الى ان يتساوى الناتج الحدي مع ثمن خدمات هذا العنصر ·

فالمنتج اذا يستخدم وحدات من كل عنصر من عناصر الانتاج حتى يصل الى الحد الذى يصبح معه استخدام وحدة اضافية من العنصر الانتاجي يتساوى مع ايراد الناتج الحدى له ، على أنه اذا استخدم المنتج وحدة اضافية من العنصر الانتاجي بعد وصوله الى هذه النقطة ، فان ذلك سيؤدى الى زيادة نفقته بمقدار أكبر من الزيادة فى ايراده ، ومن ثم تزداد خسارته او تنقص ارباحه ·

ويمكن توضيح ذلك على الرسم فى الشكل رقم (٦٠ ، فالمنظم يستطيع مثلا ان يشترى من سوق المنافسة الكاملة كمية من وحدات عنصر انتاجي




(شكل رقم (٦٠ )

معين وليكن العمل ، وهذه الكمية أصغر من ان يكون لها وزن نسبي كبير يؤثر في الثمن ، وعليه يكون عرض العمل لا نهائي المرونة يمثل المنحنى الخاص به خط مستقيم يوازى المحور السينى ، ويمثل وجـ متوسط الأجر الذى يساوى فى نفس الوقت الأجر الحدى ( ثمن خدمات عنصر العمل ) ، ويستمر المشروع فى شراء وحدات اضافية من العمل طالما أنها تضيف الى ايراده الكلى بما يفوق نفقة الحصول عليها ، ويتوازن المنتج أو المنظم اذا ـ كما رأينا ـ عندما يكون ايراد الناتج الحدى لعنصر العمل مساويا للنفقة الحدية لهذا العنصر .

وتمثل النقطة هـ وضع التوازن فى الرسم وهي تشير الى ان طلب المشروع على عنصر العمل يكون مساويا للكمية و ع من وحدات العمل عندما يكون ثمن الوحدة الأخيرة من عنصر العمل اى الأجر الحدى يساوى و جـ ، ومع تغير الأجر نحصل على أوضاع توازن مختلفة ، وكميات جديدة يكون المشروع على استعداد لشرائها عند الأجور المختلفة .

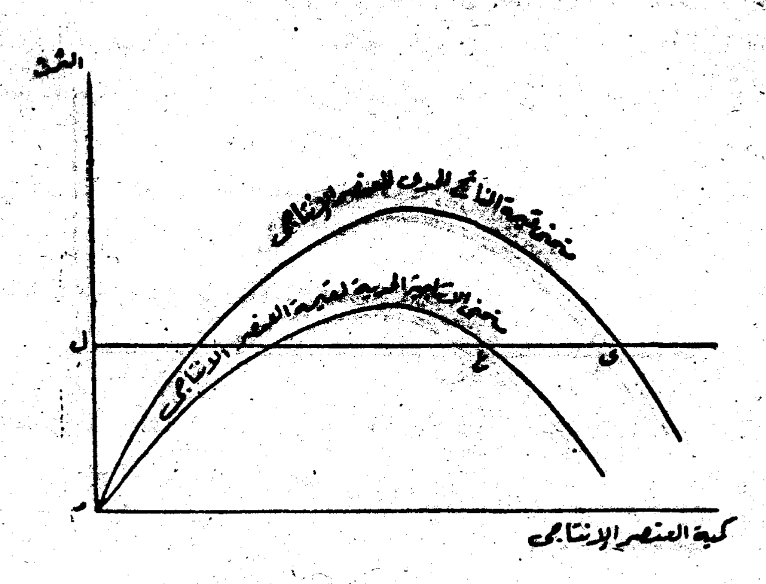
واذا توافرت لدينا نقط التوازن المختلفة بالنسبة لطلب المنظم على عنصر من عناصر الانتاج فانه يمكن التوصل الى منحنى ايراد الناتج الحدى الذى يمثل منحنى طلب المشروع وهو ينحدر من اعلى الى أسفل والى اليمين بمعنى أنه كلما انخفض ثمن ذلك العنصر ، كلما ادى الى زيادة الكمية المطلوبة منه ، ومن هذا المنحنى يمكن ان ننتقل الى نقط توازن الصناعة المختلفة ، وبنفس الطريقة التى اتبعت فى شان الطلب عموما يمكن ان نصل الى طلب الصناعة على هذا العنصر الانتاجى .

## بيع السلعة فى سوق غير سوق المنافسة الكاملة :

افترضنا حتى الآن أن المنظم يشترى العنصر الانتاجى من سوق منافسة كاملة ويبيع السلعة التى يقوم بانتاجها مستخدما هذا العنصر في نفس السوق ، إلا انه قد يقوم بشرائه من سوق منافسة كاملة أيضا ولكنه يقوم ببيع السلعة المنتجة فى سوق احتكار او سوق منافسة احتكارية مثلا .

وقد سبق ان رأينا أن الايراد الصافي الذى يحصل عليه المنظم أو المنتج من بيع وحدة اضافية من السلعة ــ في غير سوق المنافسة الكاملة ــ ليس هو ثمن السلعة وانما اقل من ذلك الثمن وهو الايراد الحدى ·

وعلى هذا الأساس اذا قام المنتج بشراء وحدة اضافية من العنصر الإنتاجي وادى ذلك الى حصوله على ناتج حدى معين . فان القيمة الاضافية التي يحصل عليها من بيع هذا الناتج في السوق تكون هذا الناتج الحدى مضروبا فى الايراد الحدى للمنتج ، وتسمى هذه القيمة بالانتاجية الحدية لقيمة العنصر الانتاجي ، وجدير بالذكر ان الانتاجية الحدية لقيمة العنصر الانتاجى اقل من الناتج الحدى لأن الأخيرة تفترض ان الايراد الاضافى الذى يحصل عليه المنتج هو بيع وحدة اضافية من السلعة يظل ثابتا ، بينما الانتاجية الحدية للقيمة تفترض انه كلما حاول المنتج بيع وحدة اضافية من السلعة كلما انخفض ثمنها وحصل على ايراد حدى متناقص ، ولهذا تكون الانتاجية الحدية للقيمة اقل من قيمة الناتج الحدى ، ومن ثم يقع منحنى الانتاجية الحدية للقيمة اسفل منحنى قيمة الناتج الحدى كما يتضح من شكل رقم (٦١) ا




( شكل رقم (٦١) )

واذا كان الثمن السائد فى السوق للعنصر الانتاجى هو م ل ، فانه اذا كان المنتج يبيع فى سوق غير سوق المنافسة الكاملة ، فانه يتوقف فى شراء العنصر الانتاجى عند النقطة ل ع ، اما اذا كان يبيع فى سوق المنافسة الكاملة ، فانه يتوقف عند النقطة ل ى ، ويعنى ذلك أن بيع السلعة فى سوق تشوبها عناصر احتكارية من شانه ان يقلل الطلب على خدمات العنصر الأنتاجى الذى ساهم فى انتاج هذه السلعة .

اما فى حالة شراء العنصر الانتاجى من سوق غير سوق المنافسة الكاملة ولكن يبيعها فى سوق منافسة كاملة ، فان زيادة الكميات التى يشتريها من هذا العنصر سيترتب عليها رفع ثمن هذا العنصر ومن ثم تتزايد النفقة الاضافية التى يتحملها المنتج فى سبيل الحصول على وحدة اضافية من العنصر الانتاجى وتكون دائما اكبر من الثمن الذى يسود السوق لهذا العنصر ، ويقارن المنتج بين النفقة الحدية اللازمة للحصول على هذا العنصر وبين قيمة ناتجة الحدى ، ويتوقف فى شرائه عند الحد الذى تتساوى فيه النفقة الحدية مع قيمة الناتج الحدى ، وهنا يشترى كمية من العنصر الانتاجى اقل مما كان يشترى منه سوق المنافسة الكاملة .

**ثانيا – عرض عناصر الانتاج :**

سبق أن اشرنا الى عناصر الانتاج التى تدخل فى العملية الانتاجية من طبيعية ( ارض ) وعمل ورأسمال وتنظيم ، ويثير عرض هذه العناصر على مستوى الاقتصاد القومى كثيرا من المشاكل ليس مجال الاشارة اليها الآن ، ولهذا سنكتفى بالاشارة الى عرض العنصر الانتاجى بالنسبة لفرع صناعى معين .

والواقع أن عرض هذا العنصر يتوقف على الثمن الذى يدفعه فرع انتاجى معين له ؛ واذا كان من الممكن أن يتم استخدام بعض عناصر الانتاج فى أكثر من فرع من فروع الانتاج ، فان أصحاب هذه العناصر يبحثون عن فروع النشاط التى يحصلون فيها على اعلى مكافاة لما يبيعونه من عناصر ،

ويعطي ذلك لعناصر الانتاج قدرة معينة على الحركة تحددها مرونة عرضها : وهذه القدرة تكون بالطبع أكبر في الفترة الطويلة منها في الفترة القصيرة ·

وتتحدد هذه القدرة أولا بما للعنصر الانتاجي من حساسية للمكافآت المالية وعوامل اخرى ترجع الى طبيعة كل عنصر وظروفه كما تتحدد ثانيا بدرجة المنافسة بين عناصر الانتاج في السوق · ذلك انه في ظل سوق المنافسة الكاملة فان قدرة عناصر الانتاج المختلفة تكون اكبر منها في ظل سوق احتكار او منافسة احتكارية أو سوق تشوبها عناصر احتكارية ·

ويترتب على قدرة عناصر الانتاج على الحركة ان تميل مكافآت العنصر الانتاجي الى ان تتساوى في ظل المنافسة الكاملة في كافة فروع النشاط الصناعي الذى يستخدم فيه هذا العنصر ·

وعلى هذا الأساس تتحدد اثمان عناصر الانتاج وفقا للتحليل الحدى بتلاقي قوى الطلب على عناصر الانتاج بواسطة المشروعات من ناحية ، وقوى عرض هذه العناصر من جانب اصحابها من ناحية اخرى ·

وسنحاول فى هذا المجال ان نشير بايجاز الى عوامل تكون اثمان عناصر الانتاج على هدى ما سبق ان رايناه بالنسبة للسلع والخدمات الاستهلاكية ، اى تكون اثمان : الريع والأجور والفائدة والربح على اساس ان الناتج القومى يتم توزيعه بين الذين شاركوا فى انتاجه وهم : ملاك الأرض ولهم الريع ، والعمال وهم يقدمون قوة العمل ولهم الأجر والذين يؤلفون بين عناصر الانتاج المختلفة أى المنظمون ولهم الربح · وسنشير بايجاز الى كل من اثمان عناصر الانتاج هذه من خلال الأفكار او النظريات التى تضمنتها وذلك فى الفصل الثانى من هذا الباب ·

---

# الفصل الثاني

## النظريات المختلفة في تحديد اثمان عناصر الانتاج(1)

### ١ ـ نظرية الريع : The Theory of Rent

رأينا فيما سبق ان الريع يمثل جزءا من الفائض الاقتصادي يختص به سيد الأرض ، ويحصل عليه بسبب ملكيته لهذه الأرض ودون ان يبذل جهدا إنتاجيا من جانبه يقابل هذا الريع .

واذا كان وليام بتي احد رواد المدرسة التقليدية ، قد اشار الى كل من الريع المطلق والريع الفرقي ، فقد أوضح ريكاردو ، بعد ذلك ، هذه الفكرة من جديد ، فالريع المطلق في نظر ريكاردو يتمثل في ذلك الجزء من ناتج الأرض الزراعية الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل استخدام المستغلين لقواها الطبيعية التي لا تهلك(2) .

اما الريع الفرقي فيرجع في نظره الى وجود فروق في خصوبة الأرض وفي افضلية موقعها ، أي الى الفروق الطبيعية في الكفاءة الانتاجية بين وحدات عنصر الطبيعة ( الأرض ) المختلفة(3) .

---

(1) انظر : ـ محمد ابراهيم غزلان ، في مبادىء الاقتصاد، المرجع السابق، صفحة ( ٢٢٢ ـ ٢٤٥ ) .

ـ رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني ، المرجع السابق ، صفحة ( ٢٤٧ ـ ٣٠١ ) .

ـ محمد دويدار، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص ٤٢٠ وما بعدها .

— M.L. Jhingan, Advanced Economic Theory, Vikas Pub. House. Delhi Third Edition, 1975 pp. (390—496).

(2) انظر :

David Ricardo, The Principles ... op. cit., pp. (23—24)

(3) انظر :

Ibid. p. 33.

فاذا افترضنا ابتداء ان جميع الأراضي المستغلة فى لحظة معينة أراض متساوية تماما من حيث الخصوبة والموقع ، ومتوافرة بكثرة بحيث يستطيع كل من يرغب فى الحصول على ارض من هذا النوع بغرض الاستغلال الزراعي أن يحصل عليها ، فانه لا محل اذا لدفع أى مقابل لأى جزء من ذلك العنصر ثمنا لخدماته ، اى لا محل لأن يدفع ريع لهذه الأرض لأنه فى وسع المستغل ان يحصل على قطعة ارض اخرى اذا تمسك صاحب الأولى بدفع ريع لها .

اما اذا افترضنا ان كل قطع الأرض المتساوية فى الخصوبة والموقع قد استغلت سلفا فى الانتاج بسبب زيادة السكان وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية ، فانه نتيجة لذلك يرتفع ثمن السلع الزراعية فى السوق ، بحيث يقتضي ذلك توسعا فى الانتاج الزراعى ومن ثم تدخل أراضي اقل خصوبة الى ميدان هذا الانتاج وتعتبر ارضا حدية بالنسبة للانتاج الزراعى ، بمعنى أن يغطى ثمن منتجاتها الزراعية نفقات انتاجها المتوسطة وتحقق الأرض الأولى فى ذلك فائضا لمستغل تلك الأرض فى الفترة القصيرة لانخفاض نفقة انتاجها ، ونتيجة لذلك يرفع مالك الأولى ثمن خدماتها حتى ينتقص الفائض ويتحول في الفترة الطويلة فى جانب كبير منه الى يد مالك الأرض ، ومن ثم فهذا الريع فى رأى ريكاردو ريع فرقي او تفاضلى .

ويمتد الريع فى نظر المدرسة الحدية ليغطى كل ما يدفع لعناصر الانتاج التى يكون عرضها عديم المرونة واهمها الأرض ، حيث يدفع الريع لندرة الأرض وعدم استجابة عرضها لتغيرات الثمن وظروف العرض الأخير وهو يدفع حتى فى الحالة التى تكون فيها قطع الأرض متجانسة من حيث الخصوبة أو الموقع من السوق اذ ان الفروق فى ذلك تثير فقط فروقا فى الريع الذى يستاديه ملاك الأرض .

وعلى ذلك يصبح الريع فى نظر المدرسة الحدية ظاهرة ترجع الى انعدام مرونة عرض العنصر الانتاجي أو قلة مرونته .وعلى هذا الأساس قدم مارشال فكرة شبه الريع Quasi - rent ، ويقصد به الريع الذى يرجع

الى انعدام مرونة عرض عنصر الانتاج بالنسبة الى ثمنه عندما ينتج انعدام المرونة هنا عن عدم استجابة العرض فى الزمن القصير على اساس ان العرض يستجيب فى الزمن الطويل للتغير فى ثمن العنصر ويصبح مرنا ٠

ويتمثل شبه الريع كذلك فيما يحصل عليه العامل الفنى الذى يندر وجوده فى سوق العمل بالنظر الى ان تاهيله الفنى يستلزم فترة طويلة لتحقيقه ، ونفس الظاهرة تتحقق بالنسبة لما يحصل عليه من ينتج آلات يشتد الطلب عليها فى الزمن القصير ٠

٢ - نظرية الأجور : The Theory of Wages

وتعتبر نظرية حد الكفاف The Theory of Subsistence من اقدم النظريات فى تحديد الأجور ، وقد عرض لها من قبل كل من وليليام بتى ، وريتشارد كانتيلون ، وفرانسوا كينيه ، وقد اضاف اليها كذلك كل من ريكاردو ومالتس ٠

ووفقا لنظرية حد الكفاف يعتبر الأجر ثمنا للعمل أو لقوة العمل اى القدرة على العمل ، ويتوقف هذا الاجر على مستوى الكفاف بالنسبة للعامل بمعنى أنه يغطى فقط كمية السلع الضرورية اللازمة لحفظ حياة العامل وعائلته ، ويتحدد ما هو ضرورى بالطبع بالعادات ونمط الحياة الذى يعيشه هذا العامل ، ولهذا يتعين أن يتغير ثمن العمل اى الأجر اذا تغيرت اثمان السلع الضرورية للعامل(١) ٠

---

(١) وقد تبعت نظرية حد الكفاف نظرية اخرى هى نظرية رصيد الأجور The Wage Fund التى قال بها كل من جون ستيوارت مل ، وناسو سينيور Nassau Senior ( ١٧٩٠ - ١٨٦٨ ) حيث يعتبر راس المال وفقا لهذه النظرية مبلغا من النقود يخصص لدفع اجور العمال قبل أن يتم الانتاج ويتحقق بيع الناتج ، ويتحدد الطلب على العمل برصيد راس المال الموجود والمخصص لدفع هذه الأجور بقسمة هذا الرصيد على عدد العمال المستعدين للعمل فى السوق ٠

واذا كان الاقتصاديون التقليديون انتهوا الى ان الأجر ككل يتحدد بنفقة انتاج العمل ، فان فريقا آخر منهم انتهى الى ان الأجر ككل يتحدد بمنفعة العمل بالنسبة لرب العمل ، اى بقيمة الناتج الحدى لخدمات عنصر العمل .

وفضلا عن ذلك فان مارشال اشار فى هذا الصدد الى أن الأجور – شأنها شأن السلع الأخرى – تتحدد بصفة عامة بناء على ظروف العرض والطلب وطبيعة السوق الذى تباع وتشترى فيه خدمات العمال .

فاذا افترضنا مثلا أن خدمات العمال سلع متجانسة ويعنى ذلك أنها تباع وتشترى فى سوق المنافسة الكاملة ، فانه – طبقا للقاعدة العامة التى سبق أن أشرنا اليها – طلب أرباب الأعمال خدمات العمال على ضوء قيمة الناتج الحدى لها ، بمعنى أن المنتج يطلب عند أجر معين تلك الكمية التى تجعل قيمة الناتج الحدى لتلك الخدمات مساوية للأجر المذكور . وعليه اذا انخفض الأجر لزدادت الكمية التى تطلب من خدمات العمال ، لأن قيمة الناتج الحدى لتلك الخدمات تتناقص بزيادة الكمية المستخدمة طبقا لقانون تزايد وتناقص الغلة السالفة الاشارة اليه .

واذا كان ثمن العمل الذى يحدد فى سوق المنافسة هو ذلك الذى يسوى بين الكمية المطلوبة والمعروضة من خدمات العمال ، فان هذه السوق كما نعلم غير واقعية ، اذ نجد نوعا من الاحتكار سواء من جانب العمال أو اصحاب الأعمال ، فمن الممكن ان يكون احدهما او كليهما فى حالة احتكار نتيجة اتحاد العمال فى شكل نقابة مثلا ، او وجود رب عمل واحد أو مجموعة متحدة من ارباب الأعمال .

وفى هذه الحالة يتحدد الأجر فى شكل عقد عمل جماعى يحدد شروط العمل والأجور ، وهذا الاتفاق يسمى بالمساومة الجماعية Collective Bargaining التى غالبا ما تنتهى من قبل العمال برفع الأجور عن المستوى الذى كان يسود فى حالة عدم وجود المساومة الجماعية .

والواقع ان الأمر يختلف فى شأن أثر رفع الأجور بين ما اذا كانت سوق العمل خاضعة ابتداء لظروف سوق المنافسة الكاملة أم أن هذه السوق تشوبها عناصر احتكارية ٠

فاذا كانت سوق العمل خاضعة ابتداء لظروف سوق المنافسة الكاملة قبل نشوء المساومة الجماعية ، فان رفع الأجور نتيجة لهذه المساومة سيترتب عليه أنقاص الكمية المطلوبة من العمال وبالتالى وقوع بعضهم فى البطالة ٠

أما فى حالة خضوع سوق العمل لعناصر احتكارية وخاصة من جانب الشراء ، فان مجال رفع الأجور يكون قائما دون إنقاص الكمية المطلوبة من العمال على اساس أن الأجر الجديد لا يزيد عن النفقة الحدية للحصول على خدمات العمال فى كل الكمية التى كانت تطلب فعلا منهم ٠

### ٣ ـ نظرية الفائدة : The Theory of Interst

يتميز راس المال ـ كعنصر من عناصر الانتاج ـ عن عنصر الأرض والعمل فى ان الانسان يتحكم فى تكوينه (١) ٠ وسعر الفائدة هو الثمن الذى يدفعه مقترض راس المال للحصول على خدمات فائدة وحدة نقدية منه لمدة سنة ، وبمعنى آخر يتمثل سعر الفائدة فى النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوبا الى المبلغ الأصلى لراس المال ، فاذا كان مبلغ القرض ١٠٠ جنيه ، واصبح هذا المبلغ بعد اضافة الفائدة فى آخر العام ١١٠ جنيه ، فان سعر الفائدة يكون معادلا ١٠ ٪(٢) ٠

وتجدر الاشارة الى ان الخلاف حول مدى مشروعية الفائدة أو الربا قد أثير منذ العصور القديمة حيث قرر ارسطو مثلا أن النقود لا تلد ، وان

---

(١) انظر :

— Stonier and Hague, A Text Book of Economic Theory, London 1927 p. 299.

(٢) انظر :

Paul A. Samuelson, Economics op. cit., p. 597.

كانت الاعتبارات العملية فرضت وجودها بعد ذلك ، وفى هذا فان نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة تقطع بتحريم الفائدة أو الربا، وقد سبق أن عرضنا لتفصيل ذلك · ويتحدد سعر الفائدة فى نظر التقليديين - كأى ثمن آخر - بتلاقى عرض وطلب الادخار والاستثمار حيث تأثروا فى تحليلهم لسعر الفائدة بنظرية القيمة عموما ، ومع ذلك انقسم التقليديون ، اذ اهتم بعضهم مثل « سنيور » بتحليل عرض الادخار وهو ما يطلق عليه « الامتناع » أو « التفضيل الزمنى » ، واهتم البعض الآخر مثل « لوديردال Loderdale ومالتس وساى » بتحليل طلب الادخار ، وهو ما يطلق عليه « انتاجية رأس المال » ·

وازاء ذلك ظهر على يد مارشال اتجاه مزدوج يعتبر تطبيقا لنظرية القيمة فى الأخذ بجانبى الطلب والعرض معا ·

ويعتبر سنيور أحد تلامذة ريكاردو ، ويهتم بجانب العرض ليجيب عن السبب الذى من أجله يطلب المقترض الفائدة حيث يرى ان المستهلك وهو يقوم بالادخار يمتنع عن الاستهلاك بالنسبة لجزء من دخله مضحيا بذلك فى سبيل الحصول على ثمن هو الفائدة ، وتتم المساواة بين هذه التضحية وثمنها « الفائدة » عن طريق تأثير الفائدة فى عرض وطلب الادخار ، فمثلا اذا كانت الفائدة مرتفعة عن التضحية ، فان ذلك يؤدى الى زيادة الادخار أى الى زيادة عرض رءوس الأموال عن الطلب عليها مما يؤدى الى انخفاض الفائدة الى ان تتساوى مع التضحية ، وعندئذ يتساوى عرض الادخار والطلب عليه والعكس بالعكس ، ومن هنا فان الفائدة فى مفهوم هذه النظرية تمثل الامتناع عن الاستهلاك أى ثمن الادخار ، وانيا اى الفائدة هى التى تحقق التساوى بين عرض وطلب هذا الادخار ·

اما بالنسبة لنظرية انتاج رأس المال ، فقد اهتمت بالسبب الذى من اجله يدفع المقترض الفائدة وانتهت الى ان الفائدة تجد مصدرها فى انتاجية رأس المال، ومن ثم فهى استخدام ثمن الادخار ·

واذا كانت هذه النظرية قد قررت أيضا أن الفائدة ككل ثمن تتحدد بعرض وطلب الادخار ، فانها ركزت أكثر على جانب الطلب على المدخرات ،

وخلصت فى ذلك الى ان الفائدة تميل الى التساوى مع انتاجية راس المال ، فاذا ارتفعت الفائدة عنها ، فان ذلك يؤدى الى انخفاض الطلب على المدخرات ، وانخفاض الطلب على المدخرات يؤدى الى انخفاض الفائدة من ناحية وارتفاع الانتاجية من ناحية اخرى حتى تتساوى الانتاجية والفائدة فى النهاية ، ويمكن أن يتم ذلك أيضا اذا انخفضت الفائدة عن انتاجية راس المال حيث يزداد الطلب على الادخار فترتفع الفائدة وتنخفض الانتاجية حتى يتساويا .

وعلى ضوء ذلك قرر مارشال فى نظريته المزدوجة أن سعر الفائدة يتحدد بعرض وطلب الادخار أى بنفقة انتاج الادخار ( التضحية ) من ناحية وبانتاجية راس المال من ناحية اخرى .

وقد انتقد كينز النظريات التقليدية فى الفائدة(١) وانتهى الى ان سعر الفائدة ليس ثمنا للادخار وانما هو ثمن النزول عن السيولة أي ثمن النقود ، ويتحدد سعر الفائدة في السوق عندما يتعادل الطلب على النقود مع عرضها على اساس اعتبار النقود اصل كامل السيولة ، وكلما كان تفضيل الأفراد للسيولة قويا كلما ارتفع معدل الفائدة الذى يدفع لهم لاغرائهم على التنازل عن النقود السائلة التى يحتفظون بها .

٤ - نظرية الربح (٢) : The Theory of Profit

يمثل الربح الفرق بين نفقات انتاج السلعة او الخدمة وثمن بيع هذه السلعة أو الخدمة ، وتضم نفقات الإنتاج اجور العمال وفائدة راس المال واقساط اهلاك الأصول وغير ذلك من النفقات التي تساهم في العملية الانتاجية .

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك :
- رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، ص (١٣٩-١٥٠)
(٢) انظر بالاضافة الى المراجع السالفة الاشارة اليها .
R.G. Lipsey, An Introduction to Positive Economis, op. cit., pp. (286—387).

اما الربح بالمعنى المحاسبي فيمثل نصيب اصحاب رءوس الأموال ولهذا يكون خليطا بين الربح بالمعنى السالفة الاشارة اليه من ناحية وفائدة رأس المال من ناحية أخرى • والربح بهذا المعنى او ذاك يعتبر عنصرا من عناصر الفائض الاقتصادى ، فالريع – كما رأينا يستحقه مالك الارض دون أن يساهم في الانتاج ، وفائدة رأس المال يتقاضاها الرأسمالي لمجرد أن يقوم باقراض رؤوس امواله ، اما الربح فيستحقه المنظم كنصيب من الانتاج الكلي نظير تحمله مخاطر العملية الانتاجية واحتمال تعرضه للخسارة •

واذا كان الاصل ان المنظم كمنتج هو الذى يحقق الربح حيث يكون الربح فى هذه الحالة صناعيا ، فان المشترى يحقق كذلك ربحا في حالة شراء السلعة وبيعها بثمن أعلى حيث يكون الربح فى ذلك ربحا تجاريا ، ومع ذلك فان طبيعة الربح واحدة وهى الفرق بين ايرادات ونفقات السلعة أو الخدمة ، ولهذا يسمى بالدخل المتبقى •

والربح على هذا الاساس ، وان كان يعتبر عنصرا من عناصر الفائض الاقتصــادى فانه يختلف عن عنصرى الفائض الاقتصــادى الآخرين : الريع والفائدة ، ذلك ان الريع والفــائدة يتمتعــان بثبات نسـبى اكبر من الربح فالتغيرات التى تطرأ على الربح مثلا تكون اكبر من تلك التى يتعرض لها الريع والفائدة ، واذا كانت جميع عناصر الفائض الاقتصادى تتأثر بتغيرات الأثمان ، فان تأثر الربح بها يكون مباشرا وبصورة أكبر من عنصرى الريع والفائدة •

ويختلف الربح من ناحية أخرى عن الريع والفائدة فى انه غير محــدد سلفا بعكس الريع او الأجور أو فائدة رأس المــال ، فهذه تمثل مبالغ متفق عليها ابتداء : اما الربح فهو مبلغ لا يمكن تحديده سلفا ، ومن ثم يخضع فى نتيجته للتغيرات المختلفة التى ترتبط بالعملية الانتاجية والتسويقية عموما ، ولهذا فهو دائما عرضة للتقلبات حيث يعكس الحالة الاقتصادية عموما •

ولا يعنى الربح تحقيق دخول عالية ترتكز على استغلال الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة نتيجة لنفوذ سياسي أو اقتصادى كما هو الحال بالنسبة للاسواق التى تشوبها عناصر احتكارية مثلا ، وانما يعنى أن عنصر المخاطرة

يتضمن زيادة الانتاج من خلال استخدام العناصر الانتاجية المعطلة استخداما أكفأ ، الأمر الذى يترتب عليه فائدة أكبر للاقتصاد القومى فى النهاية ، ومن هنا يتحقق الربح عن طريق تنقلات عناصر الانتاج وتغيرات ظروف العرض والطلب وأثمان المواد الخام والسلع النهائية ، أى عن طريق الحركة فى الاقتصاد القومى التى سببتها المخاطرة التى يتحملها المنظم فى الأصل .

ولعل أبعد المخاطر أثرا تلك التى يترتب عليها تغيير فى أسلوب الانتاج سواء ارتبط ذلك بتطبيق مخترعات جديدة أو اتخاذ اجراءات تنظيمية فى العملية الانتاجية والخدمية أو هما معا بما يحقق تقدما ملموسا فى الواقع الاقتصادى لمجتمع معين ، وسواء تم ذلك عن طريق المنظمين أو من خلال تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية وان كان السبيل الأخير يمثل الاختيار الأصلح والأكفأ فى التعجيل بالتنمية الاقتصادية المطلوبة فى البلاد المتخلفة .

---

# ملحـق الدراسـة

## تساؤلات حول اسلوب اداء الاقتصاد الراسمالي وحول منهج تدريس علم الاقتصاد بالجامعات المصرية

### اولا - اسلوب اداء الاقتصاد الراسمالي من خلال التحليل الوحدى :

سنشير فى هذا النطاق الى اسلوب التحليل الوحدى ، أى ذلك التحليل الخاص بسلوك المستهلك والمنظم بقصد التوصل الى الكيفيه التى تتحدد بها الأثمان باعتبارها أساس القرارات الاقتصادية .

ولقد سبق أن عرضنا لبعض أوجه نقد هذا الأسلوب في اماكن متفرقة ، ونحاول الآن جمعها مع غيرها في نقطتين رئيسيتين : الأولى : عن منطق النظرية الحدية ، والثانية : عن النظرية الحدية وسلوك المشروع الراسمالى (١) .

#### (١) - منطق النظرية الحدية :

يصل التحليل الحدى الى هدفه وهو تحديد ثمن السلعة فى السوق عن طريق تلاقى قوى طلب وعرض السوق ، وليس طلب السوق الا طلب مجموعة المستهلكين . وليس عرض السوق الا عرض مجموعة المنتجين او البائعين للسلع والخدمات على التفصيل السالفة الاشارة اليه ، ولكن بافتراض ان الثمن محدد بالنسبة للمستهلك وللمنظم الفرد رغم ان نقطة انطلاق التحليل الحدى هى بيان كيفية تحديد ثمن السوق عن طريق تلاقى قوى الطلب والعرض من خلال سلوك الأفراد كمشترين وبائعين .

---

(١) انظر : محمد دويدار ، الإقتصاد السياسي ، الطبعة الثانية ١٩٧٥ ، صفحة ٤٤٣ وما بعـدها .

وانظر كذلك :

Ronald Meek, The Marginal Revolutitn and Its Aftermath, Acritique of Economic Theory, Editdd by E. K. Hunt and Jgsse G. Schnartz, Penguin Modern Economic Readings 1973, pp. 83-97.

ومن هنا فان التحليل الحدى يفترض ابتداء ما يريد بيان تحديده ، ذلك أن البناء النظرى الذى يهدف الى شرح الثمن يقوم على افتراض ان الثمن محدد فى السوق ، وهو ما يطلق عليه بعض الكتاب الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدى .

٢ - النظرية الحدية وسلوك المشروع الراسمالى :

يفترض التحليل الوحدى ان الأفراد ( مستهلكين ومنظمين ) يسلكون سلوكاً رشيدا ، اى يسعون الى تحقيق أقصي نتيجة باقل مجهود .

وتحقيق أقصي ربح ممكن يتحقق طبقا لتحليل تلك المدرسة اذا انتج المشروع الكمية التى تتساوى عندها المنفعة الحدية مع ثمن السوق في ظل المنافسة الكاملة ، ومع الايراد الحدى في ظل الاحتكار على التفصيل الذى سلفت الاشارة اليه .

ويفترض التحليل الحدى فى ذلك ان المشروع يشترى من وحدات كل عنصر تلك الكمية التى يتساوى عندها الناتج الحدى للعنصر مع ثمنه ، اى التى يتساوى عندها الايراد الحدى للعنصر وهو يتوقف على مرونة الطلب على السلعة التى يدخل فى انتاجها ) مع النفقة الحدية للحصول على العنصر ( وهذه تتوقف على مرونة عرض العنصر ) .

والسؤال الآن هو هل في استطاعة المشروع ان يحسب نفقة انتاجه على نحو منضبط ؟

ومن ناحية أخرى ، فان المشروع لكى يحصل على منحنى الطلب على سلعة ، فان عليه أن يضمن درجة معينة من التيقن ، اى يكون على علم بما يلى :

- تفضيلات المستهلكين ، وامكان وجود تفضيلات غير رشيدة يصعب التنبؤ بها .
- نمط سلوك الوحدات الانتاجية التى تطلب السلعة التى ينتجها المشروع لاستعمالها فى الانتاج ، وهو ما تهمله النظرية الحدية .

- عدد وحجم المشروعات التى تعمل فى نفس مجال الانتاج ، ورد فعلها للتغيرات التى يمكن أن يقوم بها المشروع بالنسبة للثمن الذى يبيع به ٠

- مرونة الطلب على السلعة التى ينتجها او البدائل المختلفة ٠

- أثر الاتفاق على الدعاية والاعلان من جانب المشروعات الأخرى ٠

واذا فرضنا أن المشروع اخذ فى اعتباره درجة التيقن هذه ، فهل يتساوى ايراده الحدى مع نفقته الحدية مثلا على اساس منحنى الطلب فى الزمن القصير ام فى الزمن الطويل ، وهل تبقى ظروف الطلب على ما هى عليه عبر الزمن ؟

ومع هذه التساؤلات يكون من الصعب أن يساوى المشروع بين نفقته الحدية وايراده الحدى أو نفقته الحدية وثمن السوق .

ومن ناحية أخرى ، فانه بالنسبة لتحليل المدرسة الحدية ، نجد ان الحديين يعودون الى دائرة التبادل وان كان اهتمامهم يتم ابتداء من حاجات الفرد الاستهلاكية ، فالفرد اذا هو من قبيل الرجل الاقتصادى الرشيد ، اى ذلك الفرد الذى يسعى الى تحقيق اقصي منفعة بأقل جهد ممكن ، فهذا الفرد فى نظرهم يستطيع الموازنة والمقارنة بين المنافع المختلفة بحيث يهيء لنفسه أكبر اشباع ممكن ، ومن هذه النقطة يبنى الحديون نظريتهم فى الانسان على اساس سلوك هذا الرجل الاقتصادى او الرشيد ٠

والواقع أن هذا السلوك يمكن ان ينعكس بين الرجل الاقتصادى والأشياء النادرة التي يسعى لاشباع حاجاته منها في علاقة بينه وبين السلع الاستهلاكية ، كما ينعكس فى سلوك المنظم منظورا اليه كمتبادل حيث يشترى عناصر الانتاج باقل نفقة ممكنة ، اى كعلاقة بينه وبين هذه العناصر ، ومن ناحية أخرى ينعكس سلوك المنظم فى السلوك فى علاقة بينه وبين السلع التى يقوم بتسويقها للحصول على أكبر ثمن لها بهدف تحقيق اقصي ربح ممكن فى النهاية ٠

وهذا التصور لفكر الحديين يمكن أن يكون محل انتقادات متعددة منها ما يلي :

١ - يركز فكر المدرسة الحدية كما رأينا على الاستهلاك دون أن يعرض لجانب الانتاج الا من خلال سلوك المنظم كشخص رشيد يرتبط بعلاقة أساسها أيضا الاستهلاك حيث يشترى عناصر الانتاج كما رأينا بأقل نفقة ، ثم يعود بها للسوق كسلعة نهائية للحصول على أكبر ثمن ممكن لها ، ولهذا فان تحليل المدرسة الحدية لم يرتكز على العملية لانتاجية وهى جوهر النشاط الاقتصادى عموما ، فالاستهلاك فى النهاية هو الذى يولد لدى المستهلك الحاجات التى يمكن الا تكون موضوعا للاستهلاك .

وبالرغم من الارتباط العضوى بين الانتاج والاستهلاك فان طبيعة كل منها لها خصائصها ، ولا يمكن أن يكون موضوع الاقتصاد السياسي لأحدهما دون الآخر وهو ما لم تأخذ به المدرسة الحدية حيث انصرت خطأ على جانب الاستهلاك دون الانتاج كمثل لعلم الاقتصاد السياسي .

٢ - وفضلا عن ذلك فان تحليل المدرسة الحدية يعتمد على الرجل الاقتصادى وان طبيعة هذ الرجل في نظرهم ثابتة اذ هو يسعى لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل جهد ممكن ، وهذه النظرة وان كانت صالحة الى حد ما فى ظل تنظيم اجتماعى معين ، الا أنها لا تصلح كمعيار عام يناسب كل المجتمعات عبر العصور ، ذلك ان فكر الحديين تأثر بواقع المجتمع الذى كانوا يعيشونه . حيث الأنانية والحرية الاقتصادية فى صورها الأولى ووقوف بعض الطبقات فى مواجهة البعض الآخر ، ولهذا فالظواهر الاقتصادية ترتبط بهذه الظروف وعلى وجه الخصوص بنفسية الرجل الاقتصادى الذى ينسب اساسا الى طبقة معينة .

وبديهى أن الظواهر الاقتصادية او ما هو اقتصادى يتحدد لا بنفسية او سلوك الرجل الاقتصادى ، بهذا المعنى ، وانما يرد الى الانسان عموما ، اذ تنصرف الى العلاقات الاجتماعية والروابط بين الأفراد جميعا .

ومن ناحية أخرى فان ارتكاز فكر الرجل الاقتصادى على المنفعة التى هى صلاحية للشيء لاشباع حاجة معينة ، يتجاهل الخصائص الموضوعية فى السلعة ذاتها التى تستمد من المواد التى تصنع منها هذه السلعة والتى تمكنها من اشباع هذه الحاجة .

٣ - ارتكز التحليل الحدى كذلك على عنصر ندرة السلع والخدمات فى مواجهة الرغبات الانسانية المتعددة والمتنوعة ، ويعنى ذلك ان هذا التحليل اعتبر المشكلة الاقتصادية لمجتمع معين تنسحب على المجتمع الانسانى ككل ، فى حين أن المشكلة الاقتصادية بالنسبة للمجتمع تتمثل فى الصراع مع الطبيعة للسيطرة عليها للقضاء على ندرة السلع والخدمات ، ولأن الانسان لا يعيش بمفرده ، فان هذه السيطرة تتم على نحو جماعى وان اختلف شكل المجتمع عبر التطور الانسانى .

وتعنى نظرة المدرسة الحدية فى ذلك تجاهل العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بمناسبة العملية الانتاجية ومن هنا تفريغ الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعى خاصة وانها تعتمد فى تحليلها كما رأينا على علاقة بين الفرد والشيء ، وقد رأينا ان فريقا من الحديين عمد الى استعمال المنهج الرياضى على أساس أن الاقتصاد السياسى علم كمى تأكيدا لاعتبار ان العلاقات الاقتصادية تتم بين أفراد واشياء ، وليست بين الافراد وبعضهم وبعض بما يبرز الصفة أو الطبيعة الاجتماعية لعلم الاقتصاد السياسى ؟

على أنه عند بيان قدرة التحليل الحدى على مواجهة الواقع الاقتصادى فى المجتمع الرأسمالى متقدما كان او متخلفا فاننا نلحظ ان التاريخ المعاصر يسجل موقفين اظهرت فيهما المدرسة الحدية عجزها عن شرح هذا الواقع وبالتالى عن تغييره .

مثلا كانت فرصة حدوث الكساد الكبير فى الفترة من عام ١٩٢٩ الى عام ١٩٣٢ بمثابة اختبار تاريخى للنظرية الحدية ، وثبت عجز هذه النظرية عن فهم الواقع الاقتصادى ومن ثم عن توصيف علاج له ، الأمر الذى خرجت

عليه الدولة تاثرا بكتابات بعض الكتاب وابرزهم كينز ، حيث برزت الحاجة الى تحليل من نوع آخر هو التحليل الكلى أو الجمعى .

ومن ناحية أخرى اثبتت النظرية الحدية عجزها عن تفسير ظاهرة التخلف وبالتالى الخروج من دائرة الفقر المعيبة التى تعانى منها الدول المتخلفة عموما ، ولا يمكن بالتالى تفسير هذه الظاهرة الا من خلال الظواهر الاقتصادية المتراكمة عبر تطور الاقتصاد الراسمالى حيث ادمجت الاقتصادات المتخلفة من خلال السوق فى الاقتصاد الراسمالى كاقتصاد أم الأمر الذى مكنه من زيادة رءوس الأموال المتراكمة عن طريق تعبئته الفائض الاقتصادى فى هذه الاقتصادات لصالح عملية التطوير فيه ، ومؤديا بذلك الى ظهور التخلف بهذه الاقتصادات .

وازاء ذلك اثبتت المدرسة الحدية عجزها عن بحث السياسة الاقتصادية التى تخرج بالمجتمعات المتخلفة من حالة التخلف التى تعيشها ، ومن هنا يكون فكر هذه المدرسة بالتالى عاجزا من تشخيص الواقع الاقتصادى المصرى كاقتصاد متخلف ومن ثم عاجزا عن تغييره او تطويره .

**ثانيا ـ منهج تدريس علم الاقتصاد بالجامعات المصرية :**

يعانى علم الاقتصاد فى الجامعات المصرية ، شأن جامعات الدول المتخلفة عموما ، من مشكلة عدم التوافق بين المقولات التى يستخدمها هذا العلم والعلاقات التى تعبر عنها هذه المقولات حتى ليكاد هذا العلم يتناقص مع الوقائع والعلاقات التى ينشغل ببحثها ، او على الأقل الانفصال عنها بصورة تكاد تكون كاملة .

ولعل سبب هذه المشكلة يكمن اساسا في ان هذا العلم بصورته الراهنة يمثل نتاجا لعمل فكرى غريب ، وفي هذا فان نظرية التخلف والتنمية ظهرت وتطورت بشكل اساسي على أيدى علماء غربيين غرباء عن الوقائع الاجتماعية للدول المتخلفة نفسها ، ومتأثرين بمصالحهم التى تحكم وعيهم وتوجه

ممارستهم المتضادة فى كثير من الأحيان مع مصالح التطور الاقتصادى والاجتماعى للدول المتخلفة .

ان تدريس علم الاقتصاد ، على ضوء ذلك ، قد تحول فى جامعات الدول المتخلفة عموما الى ممارسة روتينية مجردة من كل ارتباط لواقع هذه الدول ، يقوم بها عادة أبناء هذه الدول فى تبعيتهم الذهنية ، عن وعى أو غير وعى . الى منابع أو مصادر لا تخدم بل تتناقض مع مصالح تطور مجتمعاتهم .

وفى هذا الخصوص ، فان تدريس علم الاقتصاد فى تلك الدول يكاد ينقل حرفيا كما هو سائد فى النظريات الاقتصادية الغربية ، ومن ثم يتم تعميمه على وقائع مختلفة ، وكان الظواهر الاجتماعية جامدة ثابتة تصلح لكل زمان ومكان .

ونشير فيما يلى الى ثلاثة من المفاهيم الشائعة فى علم الاقتصاد فى الدول المتخلفة حيث يتضح معها البعد عن الواقع الاجتماعى لها (١) :

١ ـ المشكلة الاقتصادية :

راينا ان المشكلة الاقتصادية توجد طالما كانت هناك حاجات انسانية غير محدودة تقابلها موارد اقتصادية نادرة ، ويتفق الكتاب تقريبا على هذا التعريف ، ومن ثم فهو تعريف « عام » ، « ويصلح لكل زمان ومكان » .

وفضلا عما رايناه من قصور مع هذا التعريف ، فانه يتعين أن ننظر الى المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر اجتماعية ومن وجهة نظر تاريخية (٢) .

---

(١) انظر فى تفصيلات ذلك : عارف دليلة ، بحث فى الاقتصاد السياسى للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادى العالمى ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٢ ، وكذلك : احمد بديع بليح ، المشكلة الزراعية ، دار الجامعات المصرية ( بدون تاريخ ) ، صفحة ٢٦٠ ـ ٢٨٤ .

(٢) انظر عارف دليلة ، المرجع السابق ، صفحة ١٩ وما بعدها .

فاما من وجهة النظر الاجتماعية ، فلكل طبقة اجتماعية مشكلة خاصة بها ، ولا توجد مشكلة اجتماعية - اقتصادية واحدة في المجتمعات الطبقية ؛ وفي هذا توجد على الأقل مشكلتان اقتصاديتان في المجتمع الراسمالي . وتبدو المشكلة الأولى بالنسبة للطبقة الراسمالية في « تناقض درجة اشباع نهم راس المال الى الربح والتزايد والتراكم » ، وبهذا تعبر النظريات البورجواريه عن هذا الهاجس بسبب عوائق نمو الربح ، ويتخذ هذا القلق تعبيرات نظرية مثل « قانون تناقص الغلة » او « الانتاجية الحديه المتناقصة » . ولهذا فان « حاجة » كل راسمالي الى الربح « غير محدودة » في مجتمع طبقي يستند فيه السيطرة الى الثروة ، وينجم الربح فيه عن الاستغلال ، وتتصادم رؤوس الأموال في السوق .

ومع ذلك ، فان موارد الربح وامكانيات تحقيقه محدودة بسبب الطبقية والاجتماعية للاستغلال من جهة ، وبسبب الطابع التنافسي والفوضوي للسوق من ناحية اخرى .

واما من وجهة النظر التاريخية ، فان المشكلة الاقتصادية قد تبدلت حتى مع التسليم بوجهة النظر التقليدية في طرح المشكلة .

ان المشكلة الاقتصادية ، مع تطور الراسمالية ، لم تعد مشكلة زيادة الانتاج والعرض بهدف زيادة الربح والتراكم كما كانت في المراحل الأولى للراسمالية ، وانما اصبحت هذه المشكلة ، وفقا لراى كينز ، مشكلة تصريف وطلب للسلع والخدمات ؛ اذ كيف يرتفع الطلب ليبتلع كامل العرض . أن هذه المشكلة تبرز اذا في أزمة تصريف المنتج ، وازمة بطالة ونقص في تشغيل الطاقات الانتاجية ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة النفقات وبالتالى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية وتزايد حدة الأزمة من جديد .

ان المشكلة الاقتصادية في المجتمع الراسمالي لم تعد اذا مشكلة « ندرة الموارد » بل مشكلة « فيض الموارد » .

أما في المجتمع الاشتراكي ، فيمكن الحديث عن مشكلة اقتصادية واحدة تتمثل في « انتاج وتخصيص وتوزيع الموارد بما يحقق أفضل اشباع لحاجات جميع أفراد المجتمع المتنامية باطراد » ووسيلة ذلك التخطيط الاقتصادي ـ والاجتماعي الشامل (١) .

٢ ـ الثروة ـ رأس المال ـ الربح :

يطلق تعبير الفائض الزراعي على المفهوم المبسط للفائض الاقتصادي ، ويربط بعض علماء الاجتماع والمؤرخين بين ظهور او اختفاء هذا الفائض وبين بعض الأحداث الاجتماعية . فتقسيم العمل لم يعرف لدى الشعوب البدائية التي يعمل افرادها من أجل الطعام لندرته لديها بعكس الشعوب التي لديها فائض غذائي منظم فقد وجدت طريقها لتقسيم العمل .

وبديهي أن تقرر أن نشاط الانسان الانتاجي كان موجها ابتداء لاشباع حاجاته الاستهلاكية ، ثم مع تقسيم العمل والتخصص وزيادة قدراته الانتاجية وتحول الريع من ريع في صورة عمل الى ريع عيني ثم الى ريع نقدي ، ظهرت ضرورة التبادل وامكانيته مع ظهور الفائض الاقتصادي ؛ ومع ذلك ظل الطابع الأساسي للانتاج طابعا استهلاكيا ، لأن تركيم الثروة كان تركيما عينيا في مجتمعات ما قبل الراسمالية . وفي مثل ذلك النمط من الانتاج لاتكتسب الثروة او المال مهما تراكمت صفة « رأس المال » وانما تبقى « منتجات عمل » تجسد عملا ماضيا مكدسا ومخصصا للاستهلاك الشخصي أو الاستخدام الانتاجي .

---

(١) أنظر في المشكلات الاقتصادية كما تعرض في الاقتصاد المخطط ، محمد دويدار ، في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٢ وما بعدها .

ولنفس الكاتب بالاشتراك مع مصطفى رشدي ، الاقتصاد السياسي ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى ١٩٧٣ صفحة ٧٨٥ وما بعدها .

ومع تطور السوق أخذت « منتجات العمل » هذه تتحول الى بضائع اى الى سلع قابلة للتبادل فى السوق ، ومن ثم أصبح لها قيمة نقدية ،ولهذا بدا تركيم الثروة يأخذ شكلا نقديا ٠

ان « منتجات العمل » هذه ليست هي رأس المال ، وانما هي مجرد « اشياء » يهتم علم الاقتصاد الجامعي بحركتها ، كم من المواد الأولية ومن المعدات اللازمة مع عدد معين من العمال لانتاج كمية معينة من هذه «الأشياء»؟ وكم ستكون نفقة هذا الناتج ؟ وكيف يتحدد الثمن ؟ وكم سيكون الربح ؟ وكيف يمكن تقليل النفقة وتعظيم هذا الربح ؟

ان الحسابات الكمية تدور حول هذه القضايا لقياس فعالية النشاط الاقتصادى والتى تتحدد بقدرته على تحقيق الأرباح ٠

وهنا يصطدم علم الاقتصاد الجامعي بما يعجز عن تفسيره فما دامت العملية الانتاجية تدور وجودا مع الربح ، فلماذا لا يقوم الراسماليون بتشغيل مصانعهم بكامل طاقتها ؟ واذا كان المجتمع يحتاج الى منتجات هؤلاء الراسماليين ، فلماذا تتكدس فى الأسواق ولا تجد من يشتريها ؟

وما دام العمال بحاجة للعمل من أجل العيش ، والراسماليون بحاجة الي عملهم لتشغيل رءوس اموالهم فلماذا تتزايد البطالة ؟ واذا كان تقدم المجتمع أو القضاء علي التخلف يتوقف علي زيادة معدل النمو الاقتصادى فلماذا لا يتحقق ذلك ما دامت المسألة لا تتعدى حركة « الأشياء » او « منتجات العمل » ؟

ان « حركة « هذه الأشياء تقتضي أن نتعرف على من يحركها ؟ اذا لم تكن تتحرك من تلقاء نفسها !! ، وهنا يتعين ان ندرس الميدان الذى تتحدد فيه حركة « الأشياء » ، وهو العلاقات الاجتماعية بين الناس فيما يتعلق بانتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك هذه « الأشياء » .

ان علم الاقتصاد لا يعتبر « الأشياء » ( المنتجات ) او الوظائف المختلفة لعناصر الانتاج او العمليات الاقتصادية من الموضوعات التى تنتمى

الى نطاقه الا بالقدر الذى ترتبط فيه بالعلاقات الانسانية سواء من حيث قدرة الانسان على استغلال العالم المادى المحيط به ، او من حيث علاقته بأخيه الانسان ، وهذا يعنى ان الدراسة التجريبية لا تقتصر على مجرد تقديرات للحاجات او درجات الاشباع او للاشياء ، وانما دراسة العلاقات بين وظائف العناصر السابقة من حيث ارتباطها وتكاملها معا فى بناء واحد هو البناء الاجتماعى ، ويترتب على ذلك ان يصبح موضوع علم الاقتصاد هو الجانب المادى او الاقتصادى من البناء الاجتماعى (١) .

ويقصد بالبناء الاجتماعى العلاقات التى تنشأ بين عناصر هذا البناء وهى علاقات ممتدة زمانيا ومكانيا ، وتؤدى وظائف مترابطة بحيث ان اى تغير فى بعض هذه العناصر يؤدى الى تغير مقابل فى العناصر الأخرى مما يؤثر على البناء الاجتماعى فى النهاية .

ويرتبط الجانب الاقتصادى او المادى لهذا البناء الاجتماعى بالعلاقات التى تنشأ بين الافراد من خلال انتاج واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات ، ومجموع الوقائع والأحداث والمراكز والنظم التى ترتبط بهذا الانتاج تكون ما يسمى بروابط الانتاج ، وهى تكون البناء الاقتصادى الاجتماعى الذى يعتبر اساسا ينطلق منه كل ما يحيط بالانتاج من مظاهر اجتماعية أخرى قانونية كانت او سياسية او خلقية .

٣ ـ قانون تناقص الغلة :

يكاد يتعذر ان نجد كتابا فى مبادىء الاقتصاد لا يعرض لقانون تناقص الغلة كبديهية مسلم بها ، وتنتقل هذه البديهية الى جامعات الدول المتخلفة دون تفكير عميق .

---

(١) انظر : محمد دويدار ، مصطفى رشدى ، الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ، صفحة ٦٢٨ وما بعدها .

ويقضي هذا القانون بأنه مع تزايد العنصر المتغير وثبات باقي عناصر الانتاج ، فان الناتج الكلى يزداد فى البداية ثم يأخذ بعد ذلك فى التناقص (١) .

ان هذا القانون يعكس واقعة تاريخية هى انخفاض معدل الربح فى الاقتصاد الراسمالى ، اى فى نسبة الربح الى اجمالى راس المال ، فى الوقت الذى يتزايد معه الحجم المطلق للربح وحتى مع الارتفاع فى معدلات الربح فى بعض القطاعات المهيمنة .

ولقد ظهرت هذه الواقعة منذ أوائل القرن الثامن عشر مع بداية ظهور تناقضات وازمات الراسمالية ، وتباينت معها افكار الاقتصاديين ، وكان من المتشائمين منهم ريكاردو ومالثوس . فلقد توقع ريكاردو أن الراسمالية ستصل الى مرحلة السكون التى ينعدم فيها الربح على اعتبار ان الربح هو مصدر التراكم والنمو ، ومع انعدامه يتوقف التقدم .

أما مالثوس فيكتشف ، قبل كينز ، مشكلة نقص الاستهلاك باعتبارها السبب فى ازمات الراسمالية ، وبدلا من البحث عن حل للمشكلة فى زيادة القوة الشرائية في ايدى الفقراء من الجماهير المنتجة ، فانه يطالب بالتأخر عن الزواج والامتناع عن زيادة النسل (٢) .

لقد اتخذ قانون تناقص الغلة صياغته العلمية فى نظرية المنفعة الحدية التى تستخدم كنظرية تبريرية لتوزيع الدخل السائد فى المجتمع الراسمالى . فالقيمة المنتجة تتوزع بين عناصر الانتاج - الأرض وراس المال والعمل - بنسبة مساهمة كل منها فى انتاج هذه القيمة . فالربح ( دخل الراسماليين ) هو تعويض مساهمة راس المال ، والريع ( دخل الملاك العقاريين ) هو تعويض مساهمة الطبيعة ، اما الأجر ( دخل العمال ) فهو تعويض مساهمة العمل .

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك ما سبق ، صفحة ٢٤٩ وما بعدها .

(٢) أنظر في تفصيل ذلك : رمزى زكى ، المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والآداب الكويت ١٩٨٤ .

وكذلك : احمد بديع بليح ، المشكلة الزراعية ، المرجع السابق ، صفحة ٢٦٠ وما بعدها .

وهي نظرية تبريرية تهدف الى طمس الاستغلال المتمثل في حصول طبقات غير منتجة على الجـزء الأكبر من ناتج عمـل المنتجين ، وذلك فقط بسبب ملكيتها الموروثة والمدعمة بكل عناصر البنية الفوقية من سياسية وأيديولوجية وغـيرها (١) .

ان النظرية العلمية في القيمة تقسم عناصر الانتاج الى قسمين :

١ - عوامل الانتاج المادية : كالأرض والمواد الأولية والآلات .. الخ ، وهي بمثابة عمل مجسد ( ميت ) يساهم عند استهلاكه في الانتاج في خلق القيم الجديدة بقدر قيمته المستهلكة في انتاجها .

٢ - قوة العمل : وتتميز بانها تنتج أثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هي حيث تخلق فائض القيمة الذي هو مصدر رأس المـال ، فرأس المـال ينتج في عملية الانتاج الحقيقية . اما العمل نفسه فهو عملية تحويل الانتاج المـادي الى منتجات جديدة بواسطة استهلاك قوة العمل في عملية التحويل هذه . وعليه يتم توليد الدخل الصافي عن العمل الجديد ؛ وينسب الى قوة العمل اى الى الأجور .

وعلى هذا الأساس ، فان انخفاض معدل الربح ، لا يرجع الى انطباق قانون تناقص الغلة كما يدعي القائلون به ، وانما الى اسلوب قياس الناتج الصافي وما اذا كان ينسب الى مصدره وهو العمل ( من وجهة نظر المجتمع ) أو الى اجمالي رأس المال ( الثابت والمتغير ) من وجهة نظر المصلحة الخاصة للرأسماليين .

ان توزيع الدخل الصافي على اجمالي راس المال يؤدي الى ميل معدل الربح الى الانخفاض من رغم وجود عوامل مضادة مثل تزايد انتاجية العمل بمعدل اعلى من تزايد الأجور .

---

(١) انظر : عارف دليلة ، المرجع السابق ، صفحة ٢٤ وما بعدها ..

وفضلا عن ذلك ، فان تناقص الغلة يجد مصدره فى عوامل أخرى مثل هدر القيمة البشرية ، واستنزاف الموارد الطبيعية ، والأزمات الاقتصادية[١] الأمر الذى يعنى أن ثمة أسبابا مختلفة لانخفاض معدلات النمو غير ما يسمى بقانون تناقص الغلة .

ويكفى ان هذا القانون يفترض ثبات المعرفة الفنية ( العلم والتكنولوجيا ) وتوقف امكانيات الاستفادة من تقسيم العمل والتراكم ، وذلك افتراض غير صحيح يجرد القانون من القيمة العلمية والعملية ولا يعدو بذلك أن يكون أداة قصد بها ايجاد تبرير مقبول بناء على فروض غير مقبولة .

---

(١) انظر فى تفصيلات ذلك : عارف دليلة ، المرجع السابق ، صفحة ٢٩ وما بعدها .

# المحتــويات

## باب تمهيدى : مقدمة موجزة لعلم الاقتصاد

الموضـوع رقم الصفحة

النشر الذهبي
للطباعة
يسري حسين اسماعيل
شارع عبد العزيز - الهدارة ٢ عابدين
ت ٣٦١٠٠٧٥